وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر 3
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية
قسم الدراسات الدولية

العنوان:

المقاربة الجزائرية في حل الأزمة الليبية "2019 - 2024"

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (ل م د) في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالبة
رحمة قدير

إشراف الأستاذة
وهيبة دالع

أعضاء لجنة المناقشة

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة	مؤسسة الإنتماء	الصفة
01	عمراني آسيا	أستاذة	جامعة الجزائر 3	رئيسا
02	دالع وهيبة	أستاذة	جامعة الجزائر 3	مشرفا
03	حلال أمينة	أستاذة	جامعة الجزائر 3	عضوا
04	فرقاني فتيحة	أستاذة محاضرة أ	جامعة الجزائر 3	عضوا
05	سيد أحمد كبير	أستاذ	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا
06	جوابي مراد	أستاذ محاضر أ	جامعة أمحند أولحاج – البويرة	عضوا

السنة الجامعية: 2026/2025

بسم الله الرحمان الرحيم

وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبدوا إِلَّا إِيَّاه وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنا إِمَّا يَبْلغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدهمَا أَوْ كِلَاهمَا فَلَا تَقل لَّهمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهمَا وَقل لَّهمَا قَوْلا كَرِيما (٢٣) وَٱخْفِضْ لَهمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ وَقل رَّبِّ ٱرْحَمْهمَا كَمَا رَبَّيَانِى صَغِيرا (٢٤)

سورة الإسراء ٢٤/٢٣

صدق الله العظيم

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين، والحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، والصلاة والسلام على سيدنا وحبيبنا المصطفى محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

"من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

أتوجه بتقديري وشكري وامتناني إلى سنديَّ في الشدائد، ومنارة دربي في العتمة، إلى والديَّ الكريمين، فما كان لهذا العمل أن يتمّ لولا دعاؤكما ورضاكما بعد توفيق الله. وإن كان والدي قد التحق بالرفيق الأعلى قبل أن يبصر جهدي هذا النور، فإني لا زلت أتذكر دعاءه من أجلي ..رحمة الله عليك يا أبي.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذة المشرفة دالع وهيبة، التي تشرفت بالعمل معها لمدة خمس سنوات، ولا يسعني هنا إلا أن أعرب لها عن خالص احترامي وامتناني لجميل صنيعها، نظير نصائحها وتوجيهاتها وإنسانيتها معي.

وأتوجه بالشكر والامتنان إلى جميع أساتذتي على اهتمامهم ومتابعتهم في جميع مراحل إعداد هذا العمل، وأخص بالذكر: الأستاذ حجاج مراد، الأستاذ سيد أحمد كبير، الأستاذ رامي عبد الحميد، الأستاذ خواص مصطفى، الأستاذ عامر ناصر، الأستاذ زيام عبد النور، الأستاذة أوعشرين إبتسام، والأستاذة العاقل رقية، الأستاذة براحو فافة سهيلة

وأخص أيضا زملائي وزميلاتي في العمل من اللّذين ساندوني بالدعاء، وآثرت إلاّ أن أحتفظ بصنيعهم لنفسي.

قدير رحمة

الإهداء

أهدي هذ العمل المتواضع إلى والدتي مليكة نافع، نظير حبها ومجهودها وحنانها ودعواتها من أجلي، فقد كانت لي العون والرفيق والسند والمواساة، في معاناتي من أجل المضي قدما لتقديم هذا العمل.

إلى والدي العزيز محمد قدير رحمة الله عليه، نظير دعواته من أجلي وشغفه المستمر لإتمام هذه الدراسة على أمل أن تبصر النور، أبي أفتخر باسم أحمله منك.

إلى أختاي هاجر ونور الهدى وأخي محمد تقديرا لهم.

إلى كل يد أسهمت وساعدت ورفعت دعواتها من أجل إتمام هذا العمل عرفانا بصنيعها معي

قدير رحمة

قائمة المختصرات

الاختصار	باللغة الفرنسية / الإنجليزية	باللغة العربية
ONU / UN	Organisation des Nations Unies / United Nations	منظمة الأمم المتحدة
UNSC	United Nations Security Council	مجلس الأمن الدولي
UE / EU	Union Européenne / European Union	الاتحاد الأوروبي
AI	Amnesty International	منظمة العفو الدولية
UA / AU	Union Africaine / African Union	الاتحاد الإفريقي
LAS / LEA	Ligue des États Arabes / League of Arab States	جامعة الدول العربية
OPEP / OPEC	Org. des Pays Exportateurs de Pétrole	منظمة الدول المصدرة للنفط
OAPEC	Org. des Pays Arabes Exportateurs de Pétrole	منظمة الدول العربية المصدرة للنفط
NTC	National Transitional Council	المجلس الوطني الانتقالي
GNC	General National Congress	المؤتمر الوطني العام
HOR	House of Representatives	مجلس النواب الليبي
GNA	Government of National Accord	حكومة الوفاق الوطني
GNU	Government of National Unity	حكومة الوحدة الوطنية
GNS	Government of National Stability	حكومة الاستقرار الوطني
HCS	High Council of State	المجلس الأعلى للدولة
NOC	National Oil Corporation	المؤسسة الوطنية للنفط
INT-MIL	Intervention Militaire Étrangère	التدخل العسكري الأجنبي
R2P	Responsibility to Protect	المسؤولية عن الحماية
TJ	Transitional Justice	العدالة الانتقالية
NR	National Reconciliation	المصالحة الوطنية
FS	Failed State	الدولة الفاشلة
OTAN / NATO	Organisation du Traité de l'Atlantique Nord	حلف شمال الأطلسي
AQMI / AQIM	Al-Qaïda au Maghreb Islamique	القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي
ISIS / DAESH	Islamic State in Iraq and Syria	تنظيم "داعش"

مقـــدمـــة

مـــــقدمـــــة

لقد كتب "جورج أرويل" في نهاية الحرب العالمية الثانية، مقالة له بعنوان "أنت والقنبلة النووية"، يحاور فيها تاريخ الحضارات على أنه تاريخ ممزوج بعناصر إمتلاك الدّولة للقوة من أجل استمراها، لذلك ارتبط مفهوم الأمن وفق المنظور التّقليدي بالقوة العسكرية للدولة، ومدى قدرتها على تعظيمها، من أجل الحفاظ على بقاءها، وبحلول طابع صراعي جديد على العلاقات الدّولية، والذي صاحبه التّغير، في طبيعة عناصر القوة ومنه إلى التّغير في مفهوم نظرة الدّولة إلى أمنها، واقع أفرزه الصّراع القطبي بين المعسكرين الشّرقي والغربي، الذي نقل شكل الصراع من صفحة الحروب العسكرية التّقليدية، لصالح ترجيح تقنية أكثر ردعا وهي النّووية، كما وصفه"جيمس برنهام " بحالة الدّولة التي لا تقهر وهي في حالة حرب باردة دائمة مع جيرانها.

إن صعود الولايات المتحدة الأمريكية كقهوة مهيمنة على هذا النّسق الدولي الجديد، كما وصفه فرانسيس فوكوياما بـ نهاية التاريخ والإنسان الأخير، وما صاحب هذا التحول الجيوسياسي من تغير جذري في مستويات التنظير للعلاقات الدولية، استجابة لطبيعة التهديدات الجديدة، انتقل الرهان نحو مقاربات أكثر تسييسا. لذلك، أدرجت مفاهيم ظلت طويلا حبيسة السيادة الوطنية بموجب معاهدة واستفاليا (1648) ضمن أولويات الأجندات الدولية، حيث أعيد صياغتها وتغليفها بإطارات قانونية وقيمية تتوافق مع التصور الجديد لاستمرار الهيمنة. ورغم أن خيار "تعظيم القوة العسكرية" لم يستبعد، إلا أنه نقل من حيز الصراع التقليدي الضيق إلى فضاء معلن، يُبرر بـ اعتبارات إنسانية كحماية حقوق الإنسان، نشر الديمقراطية، ومكافحة الإرهاب، وكل ما يمكن إدراجه تحت هذه الأغلفة.

وفق هذا المنظور الجديد للعلاقات لم تعد الحدود التقليدية للدولة تشكل عائقاً أمام هذه التهديدات، إذ أصبحت حدودا افتراضية مكشوفة سيبرانية يمكن اختراقها، والذي فرض إعادة تعريف مفهوم الأمن خارج إطاره الضيق إلى أبعاد متعددة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إلى جانب الأمن السيبراني، وذلك بما يواكب التحديات التي فرضتها العولمة.

عليه انطلاقا من أولوية تحقيق الأمن الوطني، تتبلور مخرجات السياسة الخارجية للدول، ضمن سياق دولي متأرجح بين علاقات سلمية، وأخرى صراعية وإنسانية. هذه العلاقات لا تحكمها نفس التصورات أو المنطلقات القيمية، بقدر ما تحكمها اعتبارات مصلحية بدرجات متفاوتة، تهدف لإعادة رسم توازنات هذا النظام بما يخدم مصالحها الاستراتيجية خاصة اتجاه المناطق ذات الأهمية الجيوستراتيجية.

خلال العقد الأخير، برزت الأزمة الليبية كواحدة من أكثر الأزمات تعقيداً في المنطقتين المغاربية والعربية؛ كإحدى تداعيات الانتفاضة الشعبية في 17فبراير 2011 .فمنذ سقوط النظام السابق، دخلت الدولة في موجة من التحديات الداخلية ذات الأبعاد الأمنية والسياسية، بفعل الصراع على السلطة والموارد الطاقوية، وتداخل الأجندات الإقليمية والدولية. وقد أفرز هذا التشابك وضعا معقدا يصعب توصيفه أو احتواؤه ضمن المقاربات التقليدية، سواء في أبعاده الداخلية أو في تداعياته الإقليمية، نظرا لتشابك فواعلها وتعدد مستوياتها، وما أفرزته من انعكاسات مباشرة على أمن الدول المجاورة، لا سيما الجزائر، التي ترتبط معها بحدود مباشرة.

من هنا يأتي الاهتمام الجزائري باحتواء هذا الوضع ضمن دائرة أمنها القومي والمغاربي، باعتبار استقرارها من استقرار دول المنطقة ككل، وعليه تسعى هذه الدراسة إلى تحليل المقاربة الجزائرية في التعامل مع هذه الأزمة، من خلال تقديم أطر تفسيرية وتحليلية لطبيعة الأوضاع الأمنية والسياسية القائمة هناك، عبر رصد مسار تطور الأزمة ومراحلها المختلفة، وانعكاساتها الداخلية والخارجية، لا سيما على الأمن القومي الجزائري. مع إبراز الأبعاد الإقليمية والدولية، وتتبع أنماط تدخل القوى المختلفة، في إطار سعي الجزائر إلى ترسيخ حل سياسي، يقوم على الحوار واحترام سيادة الدول ووحدة ترابها، مع تفادي تكرار مثل هذه السيناريوهات في محيطها الإقليمي.

❖أسباب اختيار الموضوع

قد لا يتواءم البحث العلمي الأكاديمي، مع الذاتية في الطرح، فهو يحاول التّجرد منها قدر المستطاع من أجل الالتزام بالقواعد المنهجية والموضوعية، ويعود سبب اختيارنا لموضوع "المقاربة الجزائرية في حل الأزمة الليبية"، في الفترة الممتدة ما بين 2019 إلى غاية 2024 للأسباب الآتية:

❖الأسباب الذاتية

محاولة الخوض في موضوع حديث لا تزال الدراسات فيه قائمة.

-إضافة رصيد معرفي جديد إلى المكتبة الجزائرية بخصوص موضوع تسوية الأزمة، في ليبيا خاصة أننا اعتمدنا على المقاربة الجزائرية الجديدة في المنطقة.

❖الأسباب الموضوعية

-فهم طبيعة السياسة الخارجية الجزائرية ودورها الإقليمي وكذا القاري.

-تقارب الأهداف السّياسية ومنطلقات السياسة الخارجية من محددات متعددة بين الجزائر وليبيا.

-معرفة مدى إدراك صانع القرار لأهمية الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا من أجل ضمان أمن المنطقة.

❖ **أهمية الدراسة**

تنبع دراسة كل موضوع من أهميته، ونظرا لأهمية الموضوع الذي اخترناه للدراسة، فقد قسمناه إلى قسمين وهما:

❖ **الأهمية العلمية**

-تتشارك الجزائر مع ليبيا الكثير من الأبعاد التاريخية والجغرافية والسّياسية والثقافية والاجتماعية، الذي يبرر المبادرة الجزائرية للوساطة في حل الأزمة.

-تعدد الأطراف وتنامي المشاكل الدّاخلية في ليبيا والتي امتدت تداعياتها خارجيا، مما استدعى الجزائر لوضع مقاربة شاملة لضمان أمن واستقرار منطقة المغرب العربي.

-فرصة المبادرة ببناء مقاربة أمنية لوضع حل شامل في ليبيا، من جهة تعد خطوة بالغة الأهمية لإبراز الدّور الإقليمي للجزائر ومساعيها في حل أزمات دول الجوار.

❖ **الأهمية العملية**

-تناول المقاربة الجزائرية من سياق تاريخي جديد وأحداث دولية راهنة، يعد إضافة جديدة للمكتبة في إطار التّراكم المعرفي للطلبة، والذي من شأنه أن يعطي منظور وآفاق جديدة لأي دراسة في ذات الموضوع بعد هذه الدّراسة.

-تسليط الضوء على أهمية العمل الدبلوماسي في حل الأزمات المعقدة.

❖ **أهداف الدراسة**

لكل موضوع دراسة أهداف علمية وعملية خاصة به، يمكن ذكرها فيما يلي:

-إبراز أهمية ليبيا بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية.

-إبراز حجم التّهديدات الأمنية التي تواجهها الجزائر، في حالة فشل المبادرات الإقليمية والدولية لحل الأزمة الليبية.

-إثبات مدى تمسك الجزائر بمبادئ عقيدتها الأمنية، المتمثلة في الدّفاع عن الحدود الوطنية، باعتبارها الحاجز. الفاصل بين استقرار الوضع الأمني الجزائري والتهديدات الخارجية.

-ضرورة لعب الجزائر دور فعال في حل الأزمة، من أجل مواجهة الأجندات الأجنبية التي تهدف إلى إدارتها وفق مصالحها الخاصة.

-تقديم دراسة عن آفاق الأزمة اللّيبية، في شكل سيناريوهات مستقبلية، بالاعتماد على المعطيات التي توصلنا إليها طوال فترة الدّراسة، والهدف العلمي، منها هو التوقف عند أهم التحديات، والرّهانات التي تواجهها المقاربة الجزائرية في المرحلة القادمة.

❖ **أدبيات الدراسة**

تعددت الدراسات التي تناولت المقاربة الجزائرية تجاه الأزمة الليبية منذ بدايتها في 2011، بين مقالات وكتب باللغات الأجنبية والعربية، ومن بين الدراسات التي اعتمدنا عليها في موضوعنا ومنها:

❖ **الدراسات باللغة العربية**

-**دراسة "علي مصباح محمد الوحشيني" (2017):** ركزت على دور الدبلوماسية الجزائرية في تغليب لغة الحوار بين الفرقاء الليبيين، إنطلاقا ذلك من تجربتها الناجحة في تجاوز "العشرية السوداء"، بهدف منع أي انعكاسات أمنية خطيرة قد تهدد الاستقرار الإقليمي.

-**دراسة "بوستي توفيق" (2021):** تناولت محاور السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار، بعد 2011، مبرزة المساعي الجزائرية لإيجاد سبل ناجعة للتسوية السلمية في ظل التحديات الراهنة، عبر الوساطة ودفع الحلول السلمية، التي ينبغي أن تكون نابعة من الداخل الليبي.

-دراسة "مماد صليحة" (2018): أطروحة دكتوراه حللت محددات السياسة الخارجية الجزائرية في الدائرة الأفريقية، مفسرة الثقل والمكانة التي تكتسبها الجزائر كدولة فاعلة ومؤثرة في محيطها القاري، خلصت الدراسة إلى أن انتماءات الجزائر متعددة وعلى الجزائر أن تكون حذرة اتجاه موقفها، في ظل الازمات المتعددة والمتشابكة التي تعاني منها المنطقة.

-**دراسة "عبد الرؤوف بن الشهيب" (2018):** أطروحة دكتوراه بحثت في "الثابت والمتغير" في السياسة الخارجية الجزائرية (1999-2018)، واستشرفت السيناريوهات المستقبلية للتعامل مع التهديدات الأمنية والسياسية في المنطقة. تعتبر دراسة إضافة ميدانية لطبيعة تعامل المقاربة الجزائرية، فمن منطق الأزمات المعقدة التي تعاني منها المنطقة خاصة من دول الجوار، وبحكم تجربتها في هذا المجال، ومن أجل الحفاظ على الاستقرار فالداخلي وإعادة بعث الاستقرار الإقليمي، تبنت منطق آخر في تعاملها مع بعض النقاط، في ثوابتها الخارجية، الذي وصفه الباحث بالمتغير الثوابت التقليدية.

❖ **الدراسات الأجنبية**

-**دراسة(2015) "Jean-François Daguzan" :** مقال بعنوان: "السياسية الخارجية الجزائرية: وقت المغامرة؟." ، "La politique étrangère de l'Algérie : le temps de l'aventure ?" صدر في 2015 وهو مقال باللغة الفرنسية. بالفرنسية حلل نجاعة الخيارات الاستراتيجية الجزائرية القائمة على الحلول السلمية وتأمين الحدود، مقارنا ذلك بأجندات الدول الغربية التي تتدخل في المنطقة لاعتبارات جيو-استراتيجية مرتبطة بالموارد النفطية.

-دراسة(2022) "Lotfi Sourd" : مقال: بعنوان :" دور الجزائر في ليبيا: نحو ديبلوماسية إقليمية متجددة"، Algeria's role in libya : towards diplomacy وهو باللغة بالإنجليزية سلط الضوء

على "الدبلوماسية المتجددة للجزائر، مؤكدا التزامها برفض التدخل الأجنبي، مع الإشارة إلى النقاش الذي أثاره التغيير في العقيدة العسكرية الجزائرية بعد وصول الرئيس عبد المجيد تبون للسلطة في 2020.

تختلف دراستنا الموسومة بـ "المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية الممتدة من (2019-2024)"، من حيث تركيزها على بعض النقاط دون سابقها من الدراسات التي ذكرنا سابقا وهي:

-رهانات السلطة الجزائرية الجديدة: في ظل تهديدات لا تماثلية متعددة غير مسبوقة، الذي تطلب من صانع القرار تكثيف جهوده العسكرية والأمنية، نحو تأمين الحدود المباشرة من تداعيات الأزمة الليبية، وكذا في تكييف مقاربته الدبلوماسية نحو لعب دور وساطات مع الأطراف الإقليمية والداخلية الليبية لتقريب وجهات النظر، وإيجاد حل لتسوية الأزمة.

-التحول في العقيدة الأمنية: تحليل التعديل الدستوري لعام 2020، الذي أثار نقاشا قانونيا وسياسيا واسعا، حول التكييف القانوني الجديد للعقيدة الجزائرية، الذي ينص على إمكانية مشاركة الجيش الوطني الشعبي خارج الحدود الوطنية في إطار الشرعية الدولية في عمليات حفظ السلام.

-النطاق الزمني: تم تغطية الفترة من 2019 إلى غاية 2024، وهي مرحلة حافلة بالمساعي الدولية والإقليمية التي اختبرت قدرة السياسة الخارجية الجزائرية على إثبات دورها المحوري في المنطقة.

❖إشكالية الدراسة

تعالج هذه الدراسة واحدة من الإشكاليات الأكثر تعقيدا في الدائرة المغاربية، بوصفها فضاء جيواستراتيجيا حيويا للأمن القومي الجزائري. ومن منظور تاريخي، فإن الأزمات الدولية غالبا ما تستهدف الدول التي تمتلك مقومات حضارية، وموقعا جغرافيا استراتيجيا، وموارد طبيعية تجعلها محل أطماع وتجاذبات خارجية، من الدول الأقل منها من حيث الإمكانيات والموارد.

والجزائر، بكونها دولة محورية، لم تكن بمعزل عن هذه التهديدات الأمنية المتصاعدة على حدودها الشرقية، فمن منطلق مبادئ سياستها الخارجية الثابتة، وإدراكا منها بأن أمنها الوطني مرتبط باستقرار جيرانها، سعت لتبني مقاربة أمنية ودبلوماسية شاملة، تهدف منها إلى احتواء الأزمة الليبية وإعادة بناء مؤسسات الدولة فيها. ومنه يمكن طرح الإشكالية على النحو التالي:

-كيف ساهمت المقاربة الجزائرية في دعم مسارات الحل السلمي للأزمة الليبية في ظل تعدد الأجندات الإقليمية والدولية؟

-2التّساؤلات الفرعية

تحيلنا هذه الاشكالية إلى محاولة التفصيل في الموضوع والتي يتفرع عنها التّساؤلات التالية:

-كيف *تنعكس* الأهمية الجيواستراتيجية لليبيا في السياسة الخارجية الجزائرية؟.

-ما طبيعة التداعيات الأمنية والسياسية للأزمة الليبية على الجزائر؟.

-ما أبرز الآليات الدبلوماسية التي اعتمدتها الجزائر في التعامل مع الأزمة الليبية؟.

-إلى أي حدّ حافظت الجزائر على مقاربتها السلمية في ظل تعدد الفاعلين الإقليميين والدوليين؟.

-ما حدود فعالية المقاربة الجزائرية في ظل تعقيدات الوضع الليبي؟.

❖ الفرضيات

-القرب الجغرافي والحدود الممتدة مع ليبيا عامل أساسي في اهتمام الجزائر بحل الأزمة الليبية.

-شكلت التداعيات السياسية والأمنية للأزمة الليبية تهديدا مباشرا على الأمن القومي الجزائري.

-ترتكز المقاربة الجزائرية في التعامل مع الأزمة الليبية على الآليات السلمية، مع التأكيد على أولوية الحل السياسي (الليبي-الليبي) بعيدا عن التدخلات الخارجية.

-يتطلب استمرار دور الجزائر كفاعل إقليمي مؤثر لحل الأزمة الليبية، بمدى قدرتها على تكييف آليات مقاربتها مع المستجدات السياسية والأمنية في الساحة الليبية.

-تتحدد فعالية المقاربة الجزائرية في حلّ الأزمة الليبية، من خلال قدرتها على أداء أدوار مركبة وشاملة، داخليا وخارجيا، بما يضمن حماية أمنها القومي، ومواكبة التحولات المتسارعة في المشهد الليبي، وتعدد الفاعلين الإقليميين والدوليين.

❖ مجال الدراسة

تتمثل حدود الاشكالية في المجالات التالية:

-**المجال المكاني:** استنادا إلى طبيعة الموضوع الموسوم بالمقاربة الجزائرية في حل الأزمة اللّيبية، يتحدد الإطار المكاني بليبيا، إضافة إلى الدائرة الكبرى التي تشمل الفضاء المغاربي، الذي ينتمي إلى الدائرة الأفريقية.

-**المجال الزماني:** تمتد فترة الدراسة من 2019، وهو التاريخ الذي يمثل بداية مرحلة جديدة في النظام السياسي الجزائري ما بعد الانتخابات الرئاسية، لكن بالتطرق لبعض الجوانب التاريخية الخاصة بالموضوع، يمكن توسيع المجال الزماني حسب الضرورة، فالمجال الزماني يبقى مرنا حسب متطلبات الدراسة. فيما يتعلق بتحديد نهاية الدراسة بسنة 2024، هي فترة متعلقة بجوانب أكاديمية قانونية متعلقة بالباحثة، وأخرى بغية فتح مجال للدراسات القادمة، في إطار المستجدات الجديدة على الساحة السياسية للوضع الأمني في ليبيا.

-**المجال الموضوعي:** العودة إلى مخرجات صانع القرار السياسي الجزائري إزاء الوضع في ليبيا، ورهانه على تسوية الوضع سلميا، كما تعمل الجزائر داخل أطر مؤسساتية إقليمية سياسية كالاتحاد الأفريقي، والجامعة العربية. وهي تتشارك معهم في مبادراتها وتصوراتها وتوجهاتها، حتى وإن كانت ترغب في لعب دور استراتيجي فهي لا تخرج عن إطار المصلحة المشتركة.

❖ **الإطار المنهجي للدراسة**

نظرا للضرورة العلمية لا يمكن أن تخلو أي دراسة علمية من مناهج خاصة بطبيعة البحث، لذلك اعتمدنا على مناهج ومقتربات معينة:

-**المنهج التاريخي** :يعتمد هذا المنهج على تتبع جذور الأزمات والظواهر السياسية وتحليل مسار تطورها عبر الزمن، وذلك لفهم السياقات التاريخية التي أفرزتها والظروف التي ساهمت في تشكلها [1]، وقد تم توظيفه من خلال جمع وتصنيف بعض الوثائق التاريخية التي لها علاقة بموضوع دراستنا، مما سمح لنا بفهم عمق الروابط الجزائرية-الليبية وتجذرها، ومنه غلى تفسير منطلقات السياسة الخارجية الجزائرية في مسارات التسوية السياسية اتجاه الازمة الليبية .

-**المنهج المقارن:** يُعدّ من المناهج الأكثر أهمية في دراسة السياسة الخارجية، لفهم طبيعة التداخل والتقارب بين الظواهر في العلاقات الدولية[2]، تم اعتماده في دراستنا، لمقارنة طبيعة المقاربة الجزائرية مع مقاربات دول أخرى إزاء الأزمة الليبية، ومن أجل تحديد أوجه التَّشابه والاختلاف، وتحليل الخلفيات والدوافع التي توجه السياسة الخارجية، ضمن محيط إقليمي ودولي يتسم بتعدد المبادرات وتضارب المصالح، منذ 2019 إلى غاية 2024.

-**المنهج الإحصائي:** اعتمدت هذه الدراسة على هذا المنهج، باعتباره أحد أهم المناهج العلمية في تحليل الظواهر السياسية والأمنية، حيث يقوم على جمع المعطيات الرقمية ومعالجتها بشكل كمي، من أجل الوصول إلى استنتاجات دقيقة وموضوعية[3]. وقد تم توظيفه في دراستنا من خلال استخدام الإحصاءات الرسمية والتقارير الدولية المتعلقة بالأزمة الليبية، مثل مؤشرات الإرهاب، حجم الهجرة غير الشرعية، وعدد التدخلات العسكرية الأجنبية. بهدف الكشف عن تطورات الأزمة الليبية مابين (2019-2024).

---

[1] مالية بصال، "منهج البحث التاريخي: التعريف، الخطوات، المزايا، العيوب"، **مجلة دراسات**، م 11، ع 2، (نوفمبر 2022)، ص.04.

[2] هشام زغاشو، أمير وحشي، "منهجية البحث في السياسة المقارنة: دراسة نظرية في المفهوم والأهداف وأساليب التحليل"، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، م 3، ع 5، (جانفي 2018)، ص. 197

[3] صافية كساس، "المنهج الإحصائي ودوره في فهم الظّاهرة اللّغوية"، **مجلة العربية**، م 13، ع 02، (أكتوبر 2011)، ص 136.

❖ الإطار النّظري للدراسة

تعتمد الدراسات في حقل العلاقات الدولية، على إطار نظري واضح وذلك من أجل ضبط الإشكالية، وحدود المتغيرات وتفسير الظاهرة السياسية موضوع الدراسة، لذلك اعتمدنا في دراستنا على بعض النظريات والإقترابات، والتي تتمثل فيما يلي:

-**النظرية الواقعية**: تنطلق من رؤية "هانس مورغينتاو" بأن سلوك الدول يقوم على القوة والمصلحة لضمان البقاء[4]، وقد وظفت لفهم إصرار الجزائر على حماية أمنها القومي وتأمين حدودها ليبيا، حيث تبنت السلطة الجديدة موقفا واقعيا يوازن بين الحياد وحماية المصالح الوطنية من مخاطر الإرهاب، واضعة استقرار البلاد فوق كل اعتبار[5].

-**نظرية اتخاذ القرار:** توفر أدوات للوصول إلى قرارات عقلانية تقلل الخسائر أثناء الأزمات السيادية[6]، وتتجسد في دراستنا من خلال إعادة ترتيب الرئيس "عبد المجيد تبون" لأولويات الدبلوماسية، وفي مقدمتها الأزمة الليبية، لارتباطها المباشر بالأمن القومي الجزائري، كأنها فرصة سانحة باستعادة مكانة الجزائر الإقليمية عبر قرارات رشيدة تستند إلى مبادئ ثابتة، بعد فترة من الركود.

-**نظرية الدور:** تعبر عن المسؤوليات والوظائف التي تؤديها الدولة بما يخدم أهداف سياستها الخارجية[7]، واعتمدت لتحليل دور الجزائر المحوري القائم على ثلاث رهانات: فهم التحديات الجيوسياسية للأزمة، والقيام بدور "الوسيط" لتعزيز المصالحة في منطقة المغرب العربي لضمان أمن المنطقة واستقرارها[8].

-**الاقتراب القانوني:** يستخدم هذا الاقتراب لدراسة الأطر القانونية الدولية والإقليمية التي تنظّم العلاقات بين الدول وتحدد مبادئ تسوية النزاعات، وذلك من خلال تحليل القوانين والدساتير والمواثيق، ليس من أجل تدوينها فقط، بل لتوظيفها وتقييمها وتقييم أثرها في توجيه السلوك السياسي[9]. وفي هذه الدراسة، تم اعتماده لإبراز دور المرجعيات القانونية في تشكيل المواقف وصناعة القرار تجاه الأزمة الليبية. وقد أظهر التحليل أن الجزائر استندت في مقاربتها إلى مبادئ الشرعية الدولية، واحترام

---

[4] عامر مصباح، "**الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**"، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط. 1، 2006)، ص. 138.

[5] محمد الطاهر عديلة، "أسس النظرية العلمية الواقعية للعلاقات الدولية: من الطبيعة البشرية إلى الفوضى الدولية"، **مجلة الدراسات والبحوث القانونية**، م 6، ع2، (2021)، ص. ص. 175-177.

[6] هادف نجاة ساسي، "نظرية اتخاذ القرارات في المؤسسة"، **مجلة المعيار**، م 18، ع 35، (جوان 2014)، ص. 24.

[7] جهاد عبد المالك عودة، سميرة رمزي، "نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية"، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، م31، ع 3، ص. 577-578.

[8] ناصر بوعلام، "نظرية الدور في السياسة الخارجية الجزائرية وعملية إعادة إحياء الدور الريادي في منطقة الساحل الأفريقي"، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، م 4، ع 2، (جويلية 2019)، ص. 250-259.

[9] حوالف، حليمة، "المناهج القانونية بين إشكالية استخدامها وضرورة تجسيدها: حتمية للتصنيف العاملي للبحوث القانونية"، جملة الدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد 07، العدد 06، أكتوبر 2022، ص. 74-84.

السيادة، ورفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول، بما يؤكد أن موقفها لم يكن مجرد توجه سياسي ظرفي، بل خيارا استراتيجيا يهدف إلى حماية سيادتها وتعزيز أمنها القومي.

❖ الإطار المفاهيمي للدراسة

نظرا لضرورة تحديد المفاهيم التي لها علاقة بأي دراسة، ارتأينا ضرورة التفصيل في أهم المفاهيم التي لها علاقة مباشرة بموضوعنا، فيما يلي:

-**المقاربة (Approach)**: لغة، هي كلمة مشتقة من الفعل قارب، يقارب، بمعنى الدنو أي الاقتراب من الشيء[10]، أمّا إصطلاحا، فتشير إلى التّقرب من موضوع معين لدراسته، وترتبط بخلفياته الثقافية والفكرية والإيديولوجية[11]، وهي تعد أداة علمية لتوجيه الباحث في اختيار فروضه ومن ثم تحليلها[12]. تم استخدام هذا المفهوم، في دراستنا، بغية الالمام بمنطلقات السياسية الجزائرية نحو مواجهة المخاطر والأزمات، بالتحديد اتجاه الأزمة الليبية، والتي عبرت عن مركب شامل ومتعدد الأبعاد، يشمل الجوانب السياسية، الدبلوماسية، الأمنية والإنسانية، ويراعي جميع التحولات الإقليمية والدولية.

-**السياسة الخارجية (Forgien Policy):** يصعب إيجاد تعريف توفيقي ومتفق عليه من طرف المختصين في حقل العلاقات الدّولية، بسبب تعقد هذه الظاهرة وتشابك أبعادها، وتغير توجهاتها تبعا للظروف المتاحة، بغية تحقيق الأهداف المرسومة[13]، حيث "محمد طه بدوي" على أنها "برنامج لعمل الدّولة في محيطها الخارجي، من أجل تحقيق أهداف المصلحة الوطنية[14]، يحللها "محمد السيد سليم"، بوصفها أنها ذلك النّشاط الخارجي للدولة أو غيرها من الوحدات المرتبط بهدف وبرنامج معين [15].

لذلك يرى "جيمس روزنو"، الغاية من ذلك أن تلتزم فيها الحكومات إمّا للمحافظة على الوضع الراهن، أو للتغيير في الجوانب غير المرغوب فيها[16]. من هنا، فسياق السياسية الجزائرية، ارتبط بمسار تاريخي ودبلوماسي حافل بالتّحديات منذ الاستقلال، على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية...، ممّا جعلتها تتبنى جملة من المبادئ، التي ظلت ثابتة لعقود طويلة، والتي اكتسبت من خلالها مكانة وهيبة على المستويين الإقليمي والدولي.

---

[10] نور الدين بولعراس، "المقاربة السوسيولوجية في البحث الاجتماعي: محاولة ميتودولوجية إمبريقية من أجل تجاوز إشكالية الاختيار، العرض، والتوظيف"، **مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، ع 35 (سبتمبر 2019)، ص. 30.30.

[11] كاوي عاشور، "المقاربة النظرية: سياق بحثي في العلوم الاجتماعية والتربوية لابد منه"، **مجلة الإنسان والمجال**، م8، ع9 (ديسمبر 2022)، ص.ص. 290–295.

[12] نجية مزيان، "توظيف المقاربات في البحوث الإعلامية والميدانية: مقترب الاستخدامات والإشباعات - نموذجا"، **مجلة الاتصال والصحافة**، م 4، ع1، ص. ص. 78–79.

[13] عبد الرؤوف بن شهيب، عبد الكريم كيبش، "السياسة الخارجية الجزائرية بين تهديدات الجوار ومتطلبات التكيف"، **مجلة الباحث الاجتماعي**، م 16، ع1، (جوان 2018)، ص. 501.

[14] حمد طه بدوي وآخرون، **العلاقات السياسية الدولية**، (لإسكندرية: المكتبة المصرية، ط. 1، 2003)، ص. 397-398.

[15] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط. 2، 1998)، ص. 07.

[16] هشام صاغور، **السّياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط**، (مصر: مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2010)، ص 24.

-**الدبلوماسية (Diplomacy):** يعرفها"أبا إيبان"Eban Abba "بأنها ذلك المسار الكامل الذي تقرر بواسطته السياسة الخارجية، والذي تكون مهمة السّفراء فيه تفاوضية، بناء على التّعليمات التي يتلقونهامن الوزراء[17]، بفعل التحولات الجديدة في النسق الدولي، ومع تشابك القضايا، وكثرة الأزمات والنزاعات والحروب، خرجت الدبلوماسية من الحيز الضيق والتقليدي، المنحصر في الممارسة الثنائية إلى تعدد الأطراف، لتشمل عدة مجالات أخرى كالدبلوماسية: البيئية، الوقائية، المتعددة المسارات، والدبلوماسية الموازية، فصياغة عبارات جديدة يثري باستمرار مفردات هذه العملية، والتي تعكس الاتجاهات الجديدة في التفكير السياسي، وفي أساليب وأدوات السياسة الخارجية التي تستخدمها الأمم، طالما كان الهدف منها تحقيق الاستقرار والسلام[18].

-**الاستراتيجية (Strategy):** لغة، يشتق هذا المفهوم من الكلمة اليونانية **Stategos**، والتي تعني فن القيادة، من الممكن أن تكون بديلا عن الدبلوماسية التقليدية لتشمل استعمال القوة العسكرية، التحالفات السياسية، أو سياسات العقوبات، وتأخذ أشكالا عدة عقلانية أو توجيهيةأو إدارية أو سياسية[19]، عرفها القائد "أندريه بوفر"Beaufre André، بأنها "عملية تحديد الأهداف الكبرى التي تسعى الدولة لتحقيقها، ثم استخدام الأدوات والوسائل المتاحة لتحقيق تلك الأهداف، ووفقا لذلك فهي تعبّر عن "فن استخدام القوة لتحقيق أهداف سياسية"[20].

من هنا، تعد الاستراتيجية جزءا من البدائل وخيارات السلطة الجزائرية، وتندرج ضمن التوجه الرامي لحل النزاعات سلميا، مع عدم استبعاد خيار استخدام القوة عند الضرورة، حفاظا على الأمن القومي وأولويات الدولة داخليا وخارجيا.

-**الأزمة (Crisis):** عرفها آلستر بوتشان "بأنها "حدوث تحدّ متعمّد وما يقابله رد فعل مدروس"، بمفهوم أدق تدلّ على تحوّل فجائي في السّلوك المعتاد، بسبب تهديد مصالح طرف معين، تستلزم اتخاذ تدابير وقرارات سريعة وفي وقت ضيق، من خلال معرفة عناصرها وشدتها وقوتها، والمصدر المنفذ لها، وهنا نرى أن كل طرف في النّزاع يحاول أن يوجه الوضع لصالحه، ممّا يتطلب البحث في كيفية التعامل معها، باتخاذ قرار محدد وحاسم في مدة زمنية محدودة، من طرف صناع القرار، قد تتعدى المحيط

[17]Ab Abba Eban, **Interest & Conscience in Modern Diplomacy** (New York: Council on Religion and International Affairs, 1985), p.1.

[18]Jovan Kurbalija**, Modern Diplomacy**,(Prepared by Academic Training Institute, Diplo Publishing, 1998), p 07.

[19]فضيل دليو، عاطف كلاع، "الاستراتيجية الأمنية: أنواعها، تقنياتها، متطلباتها"، **مجلة الباحث الاجتماعي**، ع 13، 2017، ص. 56-57.

[20] André Beaufre, **Introduction à la stratégie**, (Paris, Armand Colin, 1963), p.p.05.06.

الداخلي للدّولة لتصبح أزمة دولية[21]. يتداخل هذا المفهوم، مع مفاهيم أخرى تساويه أو تضاهيه في الحدّة ومنها[22]:

-**النّزاع (Conflict)**: بوصفه حالة من التّوتر الحاد، قد يحول إلى التّسوية قبل أن يتطوّر إلى أزمة.

-**الصّراع (Struggle)**: يعبر عن بلوغ مرحلة متقدمة من النّزاع، تصل بالدولة إلى حد الانهيار العام للنّظام الاجتماعي والسّياسي، وحسب طبيعة الامتداد الجغرافي لها داخل الدّولة الواحدة، ممّا يؤدي إلى حدوث الأزمة، تجدر الإشارة هنا أنّ حدّة درجة التصعيد بعد كل هذه المراحل قد يصل بالأوضاع لتحول إلى حرب.

-تقسيم الدراسة

بهدف الإحاطة الشاملة بمختلف أبعاد موضوع دراستنا الموسومة بـ "المقاربة الجزائرية في حلّ الأزمة الليبية خلال الفترة (2019–2024)"، وما يطرحه من إشكاليات مركبة ذات أبعاد جغرافية، سياسية، أمنية، واقتصادية، تم تقسيمها إلى مقدمة وثلاثة فصول رئيسية وخاتمة، وفق تسلسل منهجي وتحليلي يسمح بفهم تطور الأزمة الليبية وتفسير طبيعة المقاربة الجزائرية في التعامل معها.

تضمنت المقدمة، عرض الإشكالية الرئيسية وتساؤلاتها الفرعية، إلى جانب الفرضيات، وتحديد الإطار المنهجي والنظري والمفاهيمي للدراسة، بما يتيح ضبط المفاهيم وتوجيه المسار التحليلي للأطروحة.

خصّص **الفصل الأول،** لدراسة "محددات السياسة الخارجية الجزائرية -الليبية"، باعتبارها الخلفية البنيوية التي تحكم سلوك الدولتين وتوجهاتهما الخارجية. وقد قسّم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية تناول كل منها جانب منها من جوانب الدراسة، **المبحث الأول:** المحدد الجغرافي والبشري في السياسة الخارجية الجزائرية والليبية، من خلال تحليل تأثير الموقع الجغرافي على العلاقات الثنائية، وإبراز البعد الجغرافي لكل من الجزائر وليبيا، وانعكاساته على خيارات السياسة الخارجية، إلى جانب دراسة المحدد البشري، من خلال توزيع الجغرافيا السكانية في البلدين. أما **المبحث الثاني:** المحددات التاريخية والاجتماعية للعلاقات الجزائرية -الليبية، وهو المبحث الذي تنال أساس العلاقات بين البلدين وجذورها التاريخية، إلى جانب الطبيعة المجتمعية وتأثيرها على النطاق الداخلي والخارجي للدولة، بالتركيز على أثر القبيلة في المجتمع الليبي. أما **المبحث الثالث:** فقد تناول المحددات السياسية والاقتصادية والأمنية في السياستين الخارجيتين الجزائرية والليبية والبلدين، من خلال تحليل البعد الاقتصادي والأمني في السياسة الجزائرية، واستغلال الموارد الجيواستراتيجية وانعكاساتها على الخيارات

[21]William B. Quandt, P**eace Process: American Diplomacy and the Arab-Israeli Conflict since 196**7, (Washington D.C., Brookings Institution Press, 2005), p. 19.

[22]سوران إسماعيل عبد الله بنديان، **دور القوة الذكية في إدارة الأزمات الدولية**، (بيروت: دار المنهل الأكاديميون للنشر والتوزيع ط.1، 2020)، ص.ص. 61- 66.

الوطنية، إلى جانب دراسة الإمكانيات الاقتصادية الليبية وتحدياتها الأمنية. إضافة إلى المحدد السياسي في السياسة الخارجية الليبية، من خلال تحليل طبيعة النظام السياسي، وبنية السلطة، وأثرها على عملية صنع القرار الخارجي.

أمّا **الفصل الثاني**، فجاء تحت عنوان "طبيعة الأزمة الليبية: وموقف الجزائر في إطار مسارات وجهود التسوية الإقليمية والدولية"، وهدف إلى تفكيك السياق الداخلي للأزمة الليبية وتحولاتها. وقد قسّم إلى ثلاثة مباحث كذلك، حيث خصصنا كل مبحث لنناول شق معين من الدراسة جاء في **المبحث الأول**: خلفيات الأزمة الليبية الأوضاع الليبية قبل سقوط النظام السياسي، من خلال تحليل مسار الثورة من الاحتجاج السلمي إلى العنف المسلح، ودراسة إدارة المشهد السياسي والأمني في عهد القذافي، إضافة إلى المرجعيات الداخلية والخارجية لاعتماد قرار التدخل العسكري في 2011، وإعمال مبدأ المسؤولية الدولية عن الحماية، ومشروعية تدخل حلف الناتو والمواقف الإقليمية والدولية منه، في حين خصّص **المبحث الثاني**: لإعادة تشكيل الخارطة السياسية والأمنية بعد سقوط نظام القذافي، من خلال دراسة التحولات في المشهد الأمني، وخارطة أطراف الصراع المسلحة، وتحديات استفحال الميليشيات، إلى جانب التحولات في المشهد السياسي وتأسيس المؤسسات الانتقالية. أما **المبحث الثالث**: فقد تناول تعثر المراحل الانتقالية وتشكيل مؤسسات الدولة في ليبيا، من خلال تحليل طبيعة الانقسام المؤسساتي، وإدارة المراحل الانتقالية، والاتفاق السياسي الليبي، ومسارات الصراع وإعادة توزيع السلطة السياسية، وجهود التوفيق والتسوية الإقليمية والدولية.

وجاء **الفصل الثالث**، تحت عنوان "دور الجزائر في حلّ الأزمة الليبية وآفاق تسويتها"، وهو الفصل المحوري في الأطروحة، حيث خصّص لتحليل أبعاد المقاربة الجزائرية وانعكاسات الأزمة الليبية على الجزائر ومحيطها. وقد قسّم إلى ثلاثة مباحث، حيث تناول **المبحث الأول**: انعكاسات الأزمة الليبية وتأثيرها نحو الخارج، من خلال دراسة مخاطر الفشل الدولة في ليبيا، والتهديدات العابرة للحدود، والتداعيات الخارجية للأزمة وانعكاساتها على دول الجوار والمواقف العربية. بينما ركز **المبحث الثاني:** على المقاربة الجزائرية في أبعادها الأمنية والدبلوماسية في ظل المتغيرات الراهنة، من خلال تحليل محددات العقيدة الأمنية الجزائرية، الثابتة منها والمرنة، وتحولات المقاربة الأمنية الجزائرية وآفاقها في إدارة الأزمة الليبية، مع إبراز مرتكزات هذه المقاربة وتحدياتها. أما **المبحث الثالث**: فقد خصّص للآفاق المستقبلية لتسوية الأزمة الليبية، من خلال دراسة تحديات الدولة الليبية للخروج من الأزمة، ورهانات التحول السياسي والأمني، واستعراض آفاق التسوية السياسية عبر ثلاثة مسارات محتملة، تتمثل في الإبقاء على الوضع الراهن، أو الانزلاق نحو الحرب الأهلية والتقسيم، أو الانتقال إلى دولة القانون والديمقراطية.

وصولا في الأخير إلى **الخاتمة**، التي خصّصت لتقديم حوصلة عامة لأهم النتائج التي استطعنا التوصل إليها من خلال دراستنا، بما يتيح الإجابة عن الإشكالية وتساؤلاتها وفرضياتها، وتقييم مسار المقاربة الجزائرية وفعاليتها في التعامل مع تحديات الأزمة الليبية خلال الفترة (2019–2024)، مع إضافة بعض الاقتراحات، بخصوص بعض النقاط التي توصلت إليها نتائج الدراسة، من جانب موضوعي.

الفصل الأول

محددات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه ليبيا

الفصل الأول: محددات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه ليبيا

تعد عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية لأي دولة مسألة دقيقة، تتشكل من خلال الموازنة المستمرة بين متطلبات البيئة الداخلية وضغوطات النسق الدولي، ومن هنا تنبع أهمية "المحددات" كإطار مرجعي يوجه سلوك الدولة ويحدد أولويات صانع القرار في حماية الأمن القومي.

وفي ظل ما شهدته المنطقة المغاربية مؤخرا من تحولات عميقة وتزايد في التدخلات الخارجية الناتجة عن أهميتها الجيواستراتيجية، برز موقع الجزائر المحوري كفاعل يسعى لتعزيز مكانته الإقليمية وحماية أمنه القومي، عبر دوائر أمنية وسياسية متصلة مباشرة بعمقه الاستراتيجي.

وبما أن الوضع في ليبيا بات يعبر عن حالة متفاقمة من الانقسام الداخلي، والانفلات الأمني العابر للحدود، فقد أصبح لزاما دراسة المحددات المشتركة بين البلدين ومنها: الجغرافية، البشرية، التاريخية، المجتمعية، الاقتصادية، والسياسية وكذا المحددات الشخصية، كمدخل لتفسير التباين في سلوكهما الخارجي، فبينما استطاعت الجزائر تحويل هذه المحددات إلى عناصر قوة واستقرار، واجهت ليبيا صعوبة في استيعابها، مما حولها إلى مصادر هشاشة أثرت على تماسكها الوطني، وقدرتها على مواجهة أول أزمة تعترض استقرارها الداخلي.

من هنا، يأتي الفصل الأول بعنوان :"محددات السياسة الخارجية الجزائرية والليبية"، لتحليل هذه العوامل باعتبارها مدخلا تفسيريا، لفهم منطلقات المقاربة الجزائرية تجاه الأزمة الليبية، بوصفها نتاجا لمبادئ ثابتة وراسخة، وليست مجرد استجابة ظرفية. لذلك كيف تساهم المحددات الداخلية والخارجية لكلا البلدين في تشكيل الثوابت والمتغيرات التي تحكم سلوكهما الخارجي، وتوجه مسارات المقاربة الجزائرية؟.

المبحث الأول: المحدد الجغرافي والبشري في السياسة الخارجية الجزائرية -الليبية

تمثل المحددات الجغرافية في الموقع، الحجم، التّضاريس والمناخ، والتربة، والجغرافيا الحيوية التي تتمثل بدورها في مصادر المياه والحياة النّباتية والطبيعية، والموارد المعدنية والطاقوية للدولة[23]، وهي العناصر الأساسية المكونة لجغرافيا الدّولة، والتي تبنى عليها خصائص وأدوار الدّولة في ممارسة خياراتها الخارجية سواء الدبلوماسية أو الاستراتيجية[24]، والتي تحدد من خلال الملامح الثّقافية والحضارية والفرص والامتيازات والتّهديدات التي تواجهها[25]. ومن هنا تتجسّد أهمية هذين المحدّدين، نظرا للخصوصية الجيوسياسية التي تميّز كلا من الجزائر وليبيا، إذ فرض التماس الجغرافي المباشر نمطا محددا من التفاعل بين البلدين، لا سيما في سياق الأزمة الليبية وتداعياتها، وبالنظر إلى خصوصية تعامل الدبلوماسية الجزائرية ضمن دائرتها المغاربية، فإن حماية العمق الاستراتيجي الليبي تعدّ جزءا لا يتجزأ من صيانة الأمن القومي الجزائري.

المطلب الأول: تأثير الموقع الجغرافي في التوجهات الخارجية الجزائرية -الليبية

يتفق المختصون أن للموقع الجغرافي دورا هاما صياغة التوجهات الداخلية الخارجية والأمنية للجزائر وليبيا، حيث تزداد أهمية وقوة الدولة انطلاقا من موقعها الفلكي والجغرافي بالنسبة لدول الجوار وانفتاح حدودها وإمكانياتها الطبيعية، وعدد سكانها، ومن ثم قدرتها على تحويل تلك الموارد إلى مصادر قوة[26]، فقد أكّدت مختلف نظريات المجال الحيوي منذ المدرسة الألمانية مع "راتزل"، على أهمية هذه العوامل في تحديد قدرة الدّولة في صناعة القرار السياسي، وتعزيز قوتها ونفوذها على المسرح الدولي[27].

الفرع الأول: البعد الجغرافي للجزائر بين العمق الأفريقي والمتوسطي

تنبع أهمية الجغرافي في عملية رسم السياسة الخارجية الجزائرية، من عدة نواحي، فهو الذي يحدّد مجال انتشارها وتفاعلها، وكنتيجة لتأثرها بمجموعة من التّهديدات والظروف والأوضاع، خاصة التي لها علاقة مباشرة بحدودها الوطنية، ومن هنا يتم تحديد وانتقاء الأهداف وبرامج المناسبة لمواجهتها وفق

---

[23] محمد أزهر السماك، **الجغرافيا السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين بين المنهجية والتطبيق**، (الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط.1، 2011)، ص. 35.

[24] دالع وهيبة، **دور العوامل الخارجية في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2006**، (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2014)، ص. 36.

[25] عبد القادر عبد العال، "السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول الجوار: بين مقتضيات الدور الإقليمي والتحديات الأمنية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، م2، ع 4 (جويلية 2014)، ص. 13.

[26] محمد أزهر السماك، **المرجع السابق**، ص. 75.

[27] العربي العربي، **أهمية النفط والغاز في العلاقات الجزائرية – الأوروبية (1956-2013)**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط.1، 2021)، ص. 174

حركية معينة، لذلك في الآونة الأخيرة تشهد الدبلوماسية الجزائرية نشاطا كثيفا خاصة في مواجهة الأزمات من دول الجوار[28].

1.المكانة الجيواستراتيجية للجزائر

يزداد أهمية الدور الجزائري بالنظر إلى موقعها الجيوسياسي وتفاعلاتها الإقليمية، حيث تبرز كنقطة التقاء محورية بين منطقة الشرق الأوسط، شمال أفريقيا، وحوض المتوسط، وهي الأكبر مساحة في القارة الأفريقية بعد تقسيم السودان، بمجال جغرافي يمتد من سواحل المتوسط شمالا، وصولا إلى أعماق الصحراء الكبرى جنوبا[29]، بين خطي طول 12° شرقا و9° غربا، وبين دائرتي عرض 19° جنوبا و37° شمالا، بمساحة إجمالية تبلغ 2,381,741 كلم²، وواجهة بحرية استراتيجية تمتد على طول 1200 كلم. وتشغل الصحراء وحدها مساحة تقدر بـ 1,987,600 كلم²، أي أكثرمن 90% من المساحة الكلية[30].

الشكل رقم (01) : خريطة الإمتداد الجغرافي للجزائر

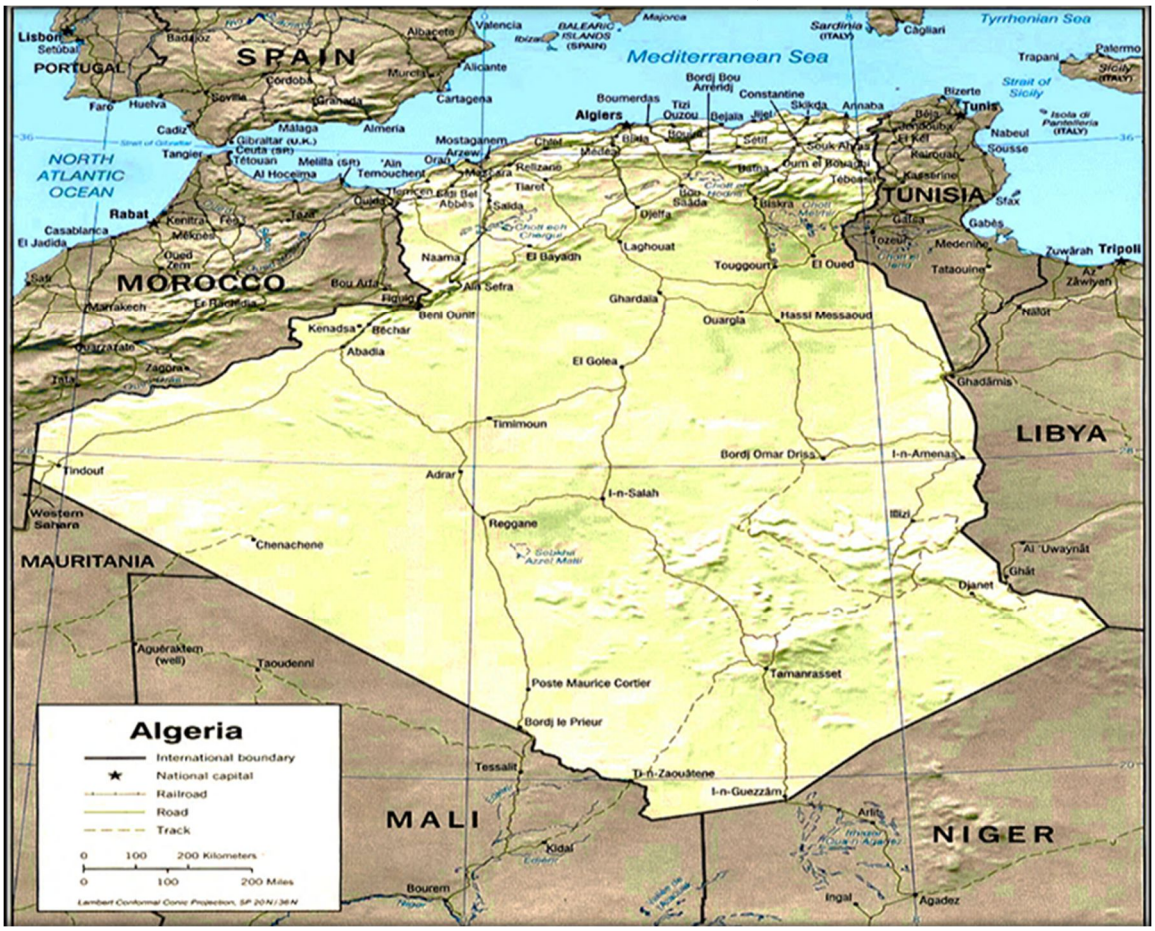

SOURCE: *Carte de l'Algérie*, accessit February 13, 2026, https://cosmovisions.com/Algerie-Carte.htm

[28] محمد السيد سليم، **المرجع السابق**، ص. 150.

[29] Salim CHENA, "L'Algérie : de la puissance idéologique à l'hégémonie sécuritaire", **Annuaire français de relations internationales**, (11), (2011)،p.p. 19– 40.

[30] ليلى تيتة، "فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال: الواقع، الرّهانات والمآل قراءة في تقرير فرنسي جويلية 1960"، **مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية**، م.1، ع.2، (أوت 2018)، ص. 187.

تمتاز بتنوع تضاريسي هام، يبدأ من الشمال بسلسلة الأطلس التلي، التي تضم سهولا تحاذي سلاسل جبلية شاهقة كقمة شيليا بالأوراس (2328م)، لالة خديجة (2308م)، الونشريس(1985م)، وجبال تلمسان (1843م). أما السلسلة الثانية فهي الأطلس الصحراوي، وتضم جبال القصور (2320م) والعمور (1930م). ويرافق هذا التنوع تباين مناخي يبدأ من المناخ المتوسطي المعتدل شمالا، إلى المناخ شبه الجاف والقاحل الذي يسود الأطلس الصحراوي والمناطق الجنوبية[31]. كما تتقاطع الجزائر مع جيرانها عبر حدود برية شاسعة تقدر بـ 6343 كلم، حيث يشمل الشريط الحدودي من الجهة الشرقية كلا من تونس (965 كلم بنسبة 15.21%)، وليبيا (982 كلم بنسبة 15.48%)، أما من الجهة الغربية، فتحدها الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية (42 كلم بنسبة 0.66%)، والمملكة المغربية (1556 كلم بنسبة 24.85%). ومن الجهة الجنوبية، نجد مالي (1376 كلم بنسبة 21.69%)، والنيجر (956 كلم بنسبة 15.07%)، وموريتانيا (463 كلم بنسبة 7.30%)[32].

لقد مكنت هذه القيمة الجغرافية الجزائر عبر العصور من أن تشكل حصنا منيعا في مواجهة التهديدات الخارجية، وساهمت في تفعيل دبلوماسيتها كحلقة وصل استراتيجية بين المغرب العربي، وأوروبا شمالا، والعمق القاري الأفريقي جنوبا[33].

2.الدوائر الجيوسياسية للجزائر

شهد مطلع القرن الحادي والعشرين، تحولات جذرية في أنماط الصراعات والحروب، تزامنت مع تآكل الدور التقليدي للدولة القومية واختراق الحدود الجغرافية[34]، وقد أدى هذا الواقع الجديد إلى صعوبة تحديد مصادر التهديد، خاصة مع بروز فاعلين من غير الدول (Non-State Actors) ينشطون داخل الإقليم أو في الأقاليم المجاورة، مما جعل الأمن القومي عرضة لتهديدات عابرة للحدود[35].

من هنا، تسعى الجزائر إلى توجيه سياستها الخارجية، بما يتناسب مع حجم إمكانياتها الجغرافية ومكانتها الجيواستراتيجية في محيطها الإقليمي والقاري. وانطلاقا من الدور المحوري الذي تتبناه، تستند الجزائر في تحركاتها إلى روابط تاريخية، وجغرافية، وإثنية، واقتصادية ترسخت عبر دوائر انتماء متعددة[36]، عليه يمكن تحديد اهتمامات الأمن القومي الجزائري وفقا للدوائر الجيوسياسية التالية:

-**الدائرةالمغاربية:** تشكلت المنطقة المغاربية نتيجة تراكمات تاريخية وجغرافية وعرقية، مع الاشتراك في العقيدة الإسلامية، مما أوجد شخصية وطنية مغاربية تفرض الحفاظ على الاستقرار والتكافل

[31]خالد الكواش، "مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر"، **مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا**، م. 1، ع. 2 (جوان 2004)، ص. 217.
[32]**المرجع نفسه**، ص. 217.
[33]منصف بكاي، "دور الجزائر ما بعد الاستقلال في تحرير إفريقيا ومقومات دبلوماسيتها الأفريقية"، **مجلة الدراسات الأفريقية**، م1، ع14، (ماي 2014)، ص. 08.
[34]جمال بن مرار، "مفهوم السيادة الوطنية في ظل العولمة"، **مجلة مدارات سياسية**، م 1، ع 2، (2017)، ص.ص. 13. 14.
[35]حمياز سمير، "إشكالية مفهوم السيادة الوطنية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة"، **الحوار الثقافي**، م 5، ع 1، (2016)، ص. 10
[36]زينب فريح، عمر فرحاتي،"السياسة الخارجية الجزائرية في ظل بيئة إقليمية متغيرة"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، م 9، ع 3، (2018)، ص. 849.

بينها[37]، وتبحث عن فرص للتعاون والدعم لبعضها البعض من استغلال الحجم الهائل والآهل بالمقومات الجغرافية والثّروات المعدنية والطاقوية[38]، بدى ذلك من خلال فترات الاستعمار الفرنسي، لفض أطماعه وإخراجه من المنطقة[39]، لكن مع عراقيل ترسيم الحدود والتحديات الداخلية التي عرفتها كل دولة، وصولا لمطالب التغيير بعد 2010، حالت دون تحقيق التكامل المنشود[40]. بحكم أن الجزائر تشترك في حدود مع كافة دول المغرب العربي، وتمثل 39.2% من مساحته[41]، فإنها تعتبر نفسها مسؤولة عن أمن هذه الدائرة عبر حسن الجوار والتسوية السلمية للأزمات، ويبرز دورها هنا في جهتين: دعم قضية الصحراء الغربية، والرهان على الحل السلمي للأزمات خاصة في ليبيا[42].

-**الدائرة الأفريقية:** تمثل أفريقيا العمق الاستراتيجي الجنوبي للجزائر، بشريط حدودي طويل43. كما تؤكد المواثيق منذ 1962، أن النشاط السياسي الجزائري مرتبط بمشكلات القارة، مثل هشاشة الدولة، الانقلابات العسكرية، الإرهاب، والهجرة غير الشرعية[44].

تحتل هذه الدائرة المرتبة الثالثة في مدركات صانع القرار حسب دساتير (1963، 1976، 1989)، وفقا لأهمية الدور الجزائري في بعث أسس تحقيق السّلم والاستقرار، والوفاق بين الفصائل المتنازعة، ونشر قيم التعاون والوساطة بحكم الرّوابط التي تجمعها مع دول المنطقة، لمنع تدخل القوى الكبرى من التدخل للاستحواذ على ثروات المنطقة[45].

-**الدائرة المتوسطية:** شكل المتوسط ميدانا لصراع الحضارات والمماليك[46]، وتمتلك الجزائر فيه عمقا استراتيجيا أكده دستور 1989 كدائرة مستقلة عن الدوائر الأخرى[47]، يتوسط هذا البحر المتوسط قارات العالم الثلاث"آسيا شرقا، وأوروبا شمالا وأفريقيا جنوبا[48]، وينقسم لحوضين عبر مضيق صقليا: المتوسط الغربي (من جبل طارق إلى رأس بون(CapBon)بتونس بطول 1600 كم)، والمتوسط

---

[37] حسين بوقارة، **إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي، بوزريعة**، (الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، د.ط، 2010)، ص. 07.

[38] أسامة سليخ،"الدوائر الجيو أمنية للجزائريين منطق الجغرافيا وتصادم المصالح "، مجلة **الباحث الأكاديمي في العلوم السياسية القانونية**، م5، ع2، (2022)، ص .12

[39] بشير بودلال،"البعد المغاربي للسياسة الخارجية بين فرص تفعيل الاتحاد المغاربي والتحديات الإقليمية والدّولية"، **المجلة الجزائرية للأمن الانساني** م5، ع2، (2020)، ص.ص. 146-169.

[40] جمال بن مرار، **المرجع السابق**، ص. 14.

[41] بشير بودلال، **المرجع السابق**، ص.ص. 146-169.

[42] عادل جارش، **المرجع السابق**، ص.75

[43] محمد الهادي لعروق، **أطلس الجزائر والعالم**، (الجزائر: دار الهدى، ط2، د.س)، ص. 13.

[44] حسام حمزة،"**مرجع سابق**، ص.72.

[45] فليسي نرجس(محررا)، **جيوسياسية العلاقات الدولية المتغيرات القواعد والأدوار**، (الجزائر: دار قرطبة للتوزيع والنشر، ط.1، 2016)، ص.ص. 14.13.

[46] Yves Lacoste, **Géopolitique De La Méditerranée**, (Paris : Armand Colin, 2006), p17.

[47] دستور "الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية"، **الجريدة الرسمية**، ع. 38، المؤرخة في 06 سبتمبر 1989، ص 11.

[48] Abis Sebastien, "Ente unité et diversité, la méditerranée plurielle", **EMES**, (février 2017). P.06.

الشرقي المنسحب على 2260 كلم، على امتداد ما يقارب 2.9 كلم^2، بحيث تضم شواطئه ثماني دول عربية وهي: الجزائر- المغرب- تونس- ليبيا- مصر- فلسطين- لبنان- سوريا- وتركيا بصفتها دولة إسلامية غير عربية، كل هذه الدول تجمعها مقومات جغرافية وتاريخية وحضارية واجتماعية.

من هنا تركز الجزائر اهتمامها بهذه الدائرة لمواجهة التهديدات العابرة للحدود، خاصة مع تفاقم الأوضاع في ليبيا، بسبب سيطرة الجماعات الإرهابية مثل "داعش" على بعض المنافذ، مما يهدد المنشآت الاقتصادية الجزائرية والأمن القومي للمنطقة[49].

-**الدائرة العربية والإسلامية:** بفعل التحولات الأخيرة التي عرفها النسق الدولي، أصبح العالم يسير بوتيرة متسارعة من المستجدات التي لا يمكن التعامل معها بأداة واحدة. وقد أفرز هذا الانفتاح جملة من التحديات الجديدة التي أثّرت في بنية الدولة، الأمر الذي فرض، في سياق مواجهتها، الخروج من الإطار الضيق للتفكير في الأمن القومي إلى إطار أكثر مرونة. وهو ما عبّر عنه "جوزيف ناي"، بأن مواجهة التهديدات في المرحلة الراهنة لم تعد تقتصر على الأداة العسكرية، بل أصبحت تشمل أيضا أدوات القوة الناعمة[50]. وتتقاطع الجزائر مع محيطها **في هاتين الدائرتين (العربية والإسلامية)** عبر جملة من الروابط الروحية والحضارية والثقافية والثّقافية والتّاريخية والسّياسية والاقتصادية، لذلك تحاول تعزيز وجودها عبر تقوية روابطها الدبلوماسية بالتفاعل في عدة مجالات، وباعتبارها عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي، فهي تتقاطع معها في قضايا عدة مثل: القضية الفلسطينية- الجاليات المسلمة في الدول الغربية-مثل قضية كشمير التصفية العرقية ضد مسلمي بورما في 2012- قضايا استفحال الجماعات المتطرفة خاصة بعد سبتمبر 2001[51]، وهذا ما يبرر حضورها الدائم في المحافل الدولية لنصرة قضايا التحرر وتقرير المصير، من منطلق مبادئها الخارجية الثابتة.

إجمالا ينبع التوجه الدبلوماسي الجزائري من إدراك عميق لأهمية موقعها الجغرافي وما تزخر به من موارد استراتيجية، مما جعلها منطقة ذات أهمية استراتيجية للتنافس الدولي، لذلك، لا يمكن فهم ثوابت سياستها الخارجية بمعزل عن أبعادها الجيوسياسية، فالجزائر تمثل منطقة حيوية تؤدي أدوارا متعددة في محيطها الإقليمي والقاري[52].

---

[49]Jean-claude barreau, **Guillaume bigot, toute la géographie du monde**, (paris : fayard maison d'édition depuis 1857, 2007), p. 99.

[50]فليسي نرجس، **المرجع السابق**، ص 175.

[51]إدريس عطية، عقبة وقازي، "سلطان رهانات التغيير في السياسة الخارجية الجزائرية بعد الحراك الشعبي دراسة تحليلية في المبادرات الجيو-أمنية"، **دفاتر السياسة والقانون**، م12، ع2، (2020)، ص.338.

[52]صالح زياني، **"تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، مجلة المفكر**، م5، ع1 (مارس 2010)، ص. 290.

تستند العقيدة الأمنية الجزائرية إلى تصور استراتيجي شامل ضمن إطار متعدد الدوائر (مغاربية، متوسطية، أفريقية، وعربية وإسلامية)، ما يضعها كحلقة وصل محورية بين الساحل الأفريقي والفضاء المتوسطي [53].

كما تلتزم بمبادئ رفض التدخل الأجنبي، ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، مع تغليب الحلول السياسية السلمية كخيار استراتيجي لمواجهة تحديات الاستقرار الإقليمي[54]،فبفعل هذا التموضع الجيوسياسي يفرض على الجزائر دورا رياديا يتجاوز مجرد تأمين الحدود ليشمل ضمان الاستقرار الإقليمي، إذ تسعى من خلال الحلول السلمية إلى إبراز فاعلية مقاربتها في حل الأزمات الجوارية، ومنع تحول المنطقة إلى ساحة الجاذبات الدولية والاقليمية .وهنا، تبرز الأزمة الليبية كنقطة محورية في الدائرة المغاربية لكونها تمثل اختبارا استراتيجيا لقدرة الجزائر على التفاعل مع دوائرها المتداخلة، حيث لا يصنف انخراطها كاستجابة دبلوماسية ظرفية، بل كممارسة ريادية تحاول من خلالها التوفيق بين مبادئها الخارجية ومتطلبات التكيف مع الواقع الإقليمي المتأرجح، لتعزيز حلول مستدامة واحتواء التهديدات العابرة للحدود دون التنازل عن مبادئها السيادية.

الفرع الثاني: الامتداد الجغرافي الليبي وتحديات ضبط الحدود الوطنية الجزائرية

لعب الموقع الجغرافي الليبي، دورا كبيرا منذ التاريخ السياسي القديم، وامتد ذلك إلى التاريخ المعاصر والحديث، كونها تمثل حلقة وصل بين المشرق والمغرب العربي بناء على الرّوابط التّاريخية والثقافية من جهة، وانتماءها لحوض البحر المتوسط[55]، الذي مكنها من التّحكم في مرور القوارب وخطوط أنابيب الوقود الأحفوري التي تعبر البحر، حيث تساهم المنافذ البحرية في زيادة القيمة الحيوية للدّولة والقوة الاستراتيجية لها، وتمكنها من الاتصال بالعالم الخارجي، غير أنه في الآونة الأخيرة انعكس هذا المجال الإقليمي المفتوح، أمام التهديدات العابرة للحدود، مما وضع الأمن القومي للدول المجاورة وفي مقدمتها الجزائر أمام تحديات جغرافية معقدة.

1.جيواستراتيجية المنطقة: الموقع والإمتداد الجغرافي

تقع ليبيا في شمال القارة الأفريقية بين خطي طول 9° و20°شرقا، يصل أقصى امتداد لها إلى دائرتي عرض 18.25°جنوبا و32.57° شمالا، هذا الموقع الفلكي أعطاها أهمية استراتيجية، فهي تمتد على البحر المتوسط شمالا، وكل من مصر والسودان شرق، والتّشاد والنّيجر من النّاحية

[53]سليم العايب، "الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الأفريقي"، **رسالة ماجستير** (جامعة محمد خيضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011-2012)، ص ص. 25-26.

[54]**المرجع نفسه،** ص ص. 25-26.

[55]عبد اللطيف محمود البرغوثي، **المرجع السابق،** ص. ص.06-09.

الجنوبية، أمّا غربا نجد كل من تونس والجزائر[56]، كما تعد سوق تجارية هامة لربط الشرق والغرب والشمال والجنوب[57]. تقدر مساحتها بـ 1.759.540 كلم^2، حيث تحتل المرتبة الثالثة بعد الجزائر والكونغو، بنسبة (12.56%) ، من مساحة الوطن العربي، البالغة 14 مليون كلم^2، تمثل الصّحاري فيها نسبة 84% من المساحة الكلية، ويتركز معظم سكانها على الشريط الساحلي[58]. تتنوع فيها التضاريس، ففي الجنوب، توجد هضبة تاسيلي وسلاسل الجبال البركانية، حيث يبلغ ارتفاع إحدى قممها، وهي جبل مرزق، حوالي 3140 م. كما تنقسم إلى ثلاث وحدات إدارية رئيسية، وهي: طرابلس في الشمال الغربي، ومركزها مدينة طرابلس، وبرقة في الشرق، ومركزها مدينة بنغازي، وفزان في الجنوب الغربي، ومركزها مدينة مرزق [59] .

تمتلك ليبيا شريط حدودي يقدر بـ 6500، منها حوالي 4.843 كلم، مع الدّول التي تشترك معها في نفس الحدود البرّية[60]. بحوالي تقدر بـ 1.115كلم مع مصر، و1.055كلم مع التّشاد، 982 كلم مع الجزائر، والسّودان 383 كلم، النيجر 354 كلم، وتونس459 كلم.

الشكل رقم (02) : خريطة تمثل الامتداد الجغرافي لليبيا

Source: Dennis D. Cordell. Mukhtar Mustafa Buru. **Ibid.** https://www.britannica.com/place/Libya

[56] خالد محمد بن عمور، "العيوب الجيوبوليتيكية للدولة الليبية وأثرها على إنشاء التقسيمات الإدارية دراسة في الجغرافيا السياسية"، **المجلة العلمية بكلية الأدب**، م.2014، ع 27، (يناير 2014)، ص. 1065.

[57] زينب عبد العال سيد رمضان، "أزمة الدولة في ليبيا دراسة في الجغرافيا السياسية، قسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية"، **مجلة كلية الآداب جامعة بورسعيد**، م2. ع 25، (2023)، ص. 38.

[58] عبد الزهرة موسى بهلول، حميدة عبد الحسين الظالمي،"التحليل الجغرافي السياسي لخصائص موقع دولة ليبيا وأثره في قوة الدولة"، **مجلة أوروك**، م 16، ع2، (2023) ص. 1301.

[59] جودة حسنين جودة، **العالم العربي دراسة في الجغرافية الإقليمية**، (مصر: دار المعرفة الجامعية، 1982)، ص.ص، 723.724.

[60] خالد بن عمور، **المرجع السابق**، ص 1065.

وهي تمتلك امتدادات حدودية متوسطية يبلغ طولها نحو 1900 كلم، أي ما يعادل (30.22%)، من إجمالي سواحل دول المغرب العربي، وتمتد من ساحل منطقة بئر الرملة شرقا إلى منطقة رأس أكادير غربا[61]، جميعها على ضفاف البحر المتوسط، وهوما يجعلها دولة منفتحة على البحار[62]. كما تمتلك أطول شريط ساحلي مقارنة بدول المغرب العربي، تليها تونس بطول 1148كلم بـ (18.42%)، ثم الجزائر بـ 998كلم بـ (16.01%)، فالمغرب 500كلم بـ (8.02%).

كل هذه المعطيات أكسبتها موقعا محوريا لتقاطع المصالح الإقليمية والدولية[63]، وجعلت منها منطقة انتقال ومرور هام بين المشرق والمغرب العربي، وبين أفريقيا السوداء وإفريقيا البيضاء، حسب ماهو مبين في الخريطة رقم (02).

2. سياسة التعاون الإقليمي وترسيم الحدود

اكتسبت الجزائر عمقا استراتيجيا في القارة الأفريقية منذ عصور طويلة بفضل مساحتها الجغرافية الكبيرة وموقعها الذي جعل منها محطة للعبور الجوي والبري[2]، لذلك تكتسي حدودها أهمية قصوى فيما يتعلق بمسألة أمنها واستقرارها السيّاسي والاقتصادي وحتى الاجتماعي[64]، ومن أجل الحفاظ على هذا الامتياز الاقليمي قد حرصت منذ استقلالها على تفادي الدخول في أي نزاعات حدودية، ووفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار، جسدت تعاملها مع الدول المحاذية لها، حفاظا على استقرارها الداخلي، خوفا من أي تأجيج في علاقتها مع جيرانها[65].

لذلك لابد من العودة إلى تاريخ ترسيمها للحدود وضبطها، بشكل الذي لا يخلق العداوات والتوترات إذ تعد تسوية هذه المسألة، ضمانة كبرى لتدعيم الصورة الإيجابية لها، وتطبيقا لمبدأ حسن الجوار والتّعاون، للقضاء على النّزاعات الحدودية، واحترام وصيانة قداسة الحدود الداخلية[66]، فحسب "فايتيل" Vatille يعد "المساس بإقليم الغير عدوانا وظلما، ولتفادي أي مشكلة أو نزاع لا بد من ترسيمها"، وبذلك تصبح الحدود منطقة اتصال وتفاعل وتعاون، وجرت هذه الاتفاقيات منذ التسعينيات من القرن الماضي مع هذه الدول، على النّحو التالي:

---

[61] منصور محمد الكيخا، ليبيا بين الجغرافيا الطبيعية والجغرافيا البشرية، **مجلة كلية الأدب**، ع.40، (2022)، ص. 154.

[62] محمد خليفة إدريس، **ليبيا والحياد الدولي الأطر الاعلامية للأخبار وتحليلها**، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع،2020)، ص.ص. 72.71.

[63] عبد الزهرة موسى بهلول، **المرجع السابق**، ص.ص. 1303.1302.

[64] نوال مغزيلي، "المكانة الجيواستراتيجية للجزائر كمنطقة عبور للمهاجرين الأفارقة غير الشرعيين: دراسة لواقع تشخيص للإنعكاسات والتداعيات والحلول"، **مجلة الباحث الأكاديمي في العلوم القانونية والسياسية**، م4، ع6، (مارس 2021)، ص. 99.

[65] محمد رضوان، **منازعات الحدود في العالم العربي: مقاربة سوسيوتاريخية وقانونية لمسألة الحدود العربية**، (لبنان: للنشر والتوزيع، د.ط، 1998)، ص. ص. 59.58.

[66] عبد الرؤوف بن الشهيب، **المرجع السابق**، ص. 503.

•**ليبيا**: لم يسبق أن عرف البلدين مشكلة حدودية أدت إلى مواجهة مباشرة، يعود تفسير ذلك لمراحل الدعم والتّعاون التاريخي بين البلدين، خاصة خلال المرحلة الاستعمارية، لكن أعقاب سنة 1962، قامت القوات الجزائرية بالتّوغل في المنطقة الحدودية المعروفة بقرية أمباسي، بين الحدود الجزائرية الليبية لمسافة 07 كلم، واستندت للعلامتين الحدوديتين الموضوعتين بموجب إتفاقية تخطيط الحدود المبرمة بين الحكومتين الليبية والفرنسية في 19 ديسمبر1956، أعدت ليبيا، التصرف الجزائري أنه توغلا واضحا في أراضيها[67]، فقد كانت الاتفاقية تفتقد أحد أهم شروطها القانونية، في عرضها على البرلمان، إضافة لعدم وجود خرائط لديها لتثبت صحة إدعاءاتها[68]، وكل الوثائق الرّسمية بحوزة الإدارة الفرنسية[69]، (أنظر الملحق رقم 01). لكن ضمن استراتيجية حسن الجوار ومبادئ الوحدة الأفريقية (حاليا الاتحاد الأفريقي)، التي كانت تقف إلى جانب هذا المبدأ، لم تتطور الأوضاع لأي نزاع حدودي بينهما، وبقيت المسألة الحدودية غير رسمية، إلى غاية توقيع معاهدة الإخاء وحسن الجوار والتعاون في01 فبراير 1969، وجرى الاتفاق على ترسيمها وتعيينها عبر معاهدة حسن الجوار والأخوة والتّعاون في 01 فبراير 1984[70].

أمّا عن ترسيم الحدود مع بقة الدول الأخرى فقد جرى على النحو التالي:

•**تونس:** وفق معاهدة الإخاء والوفاق في 19 مارس 1983، حول منع الطرفين من اللّجوء إلى التهديد أو استعمال القوة لتسوية الخلافات الحدودية بينهما[71].

•**المملكة المغربية**: ظلت عالقة رغم اتفاقيات الرباط 1968 ومعاهدة إفران في 1969[72]، بسبب العلاقات المتوترة بينهما التي لم تعرف الاستقرار إلاّ فترات قليلة.

•**الجمهورية الإسلامية الموريتانية:** وفق اتفاقية 13 ديسمبر 1983.

• **الصّحراء الغربية:** ظلت عالقة بسبب النّزاع مع المغرب[73].

•**جمهورية النيجر:** 05 يناير 1983.

• **جمهورية مالي:** 08 ماي 1983[74].

---

[67] مفتاح عبد الله المسوري، **المرجع السابق**، ص.ص.56-77.

[68] السيد مصطفى أبو الخير، **القانون الدولي لمنازعات الحدود دراسة تطبيقية على الحدود العربية والإسلامية**، (القاهرة: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط.2010)، ص 201.

[69] عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، شوقي الجمل، **تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر**، (الرياض: دار الزهراء للنشر والتوزيع، ط.2، 2002)، ص.377.

[70] ناصر بوعلام، **المرجع السابق**، ص .216.

[71] دستور "الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **"الجريدة الرسمية**، ع. 05، بتاريخ 15يناير 1970، ص.ص .42. 250 - 251

[72] بن جلول هزرشي،"مؤتمر طنجة 1958: هل كان وحدويا؟"، **مجلة البحوث التاريخية** م 3، ع 2،(سبتمبر 2019)، ص 115.

[73] نور الدين دخان،"مسار تأمين الحدود الجزائرية بين الادارة الأحادية والصيغ التعاونية الاقليمية"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، ع.14، (جانفي 2016)، ص 178.

[74] ناصر بوعلام، "التحديات الأمنية والتفاعلات الجيوسياسية في غرب المتوسط والساحل الأفريقي وتداعيتها على الأمن الإقليمي للجزائر"، **أطروحة دكتوراه** (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات دولية،2022)، ص 216.

تكتسي المسألة الحدودية بالنسبة للجزائر أهمية بالغة، فهي تعتبر منطقة القلب في محيطها الجواري، ومحور اتصال بين قطبيه الشرقي والغربي[75]، كما تمثل بوابة استراتيجية نحو أعماق إفريقيا، مما يجعل منها ركيزة للتبادل والتعاون والتنسيق والتكامل المشترك[76]، بالشكل الذي يصعب إمكانية تجاوز دورها في المنطقة[77]. بهذا الصدد يقول "غراري حبيب" بأن "تسوية المشكل الحدودي، يعد الخطوة الأولى نحو ترقية التعاون والعلاقات السّياسية والاقتصادية والأمنية في المغرب العربي"[78]. وخوفا من أي توتر حدودي يصعب التكهن بنتائجه، في ظل نسق إقليمي ودولي ديناميكي، يتسم بالتغير في طبيعة القوة والرؤى والتحالفات السياسية، طالما أن المصلحة تبقى المحدد الرئيسي للعلاقات، فمن خلال تعامل الدول الكبرى مع النّزاعات لم نجد أي مبادرة أو مساعي جادة، سوى أنها تعمل على تغذية التناقضات الموجودة بين الأطراف المعنية، من أجل التّوغل في منطقة شمال أفريقيا، للحفاظ على مصالحها لأطول فترة ممكنة[79].

فقد وجدت الجزائر نفسها في مواجهة مباشرة لانعكاسات التهديدات العابرة للحدود، لاسيما من منطقة الساحل الأفريقي وليبيا[80]، ومن منطلق أولويات الأمن القومي، وباعتبار الدائرة المغاربية هي الامتداد الاستراتيجي الأول للجزائر بفعل الحدود الجغرافية المباشرة معها، فإن أي نشاط حدودي غير متوقع، يعد انعكاس مباشر على أمن الحدود الوطنية، الأمر الذي يستدعي تعزيز الجهود الأمنية والدبلوماسية لمواجهته[81].

وعليه، تنبع أهمية الموقع الجغرافي للدولة، كعامل ذو تأثير مزدوج، فهو يعزز من فرص التعاون والتكامل في فترات السلم، لكنه يفرض تبني استراتيجيات وقائية واستباقية في أوقات الأزمات، وهو الأساس الموضوعي للمقاربة الجزائرية التي تقوم على أساس ضمان استقرار ها ومحيطها الإقليمي، كضمانة أساسية لحماية الأمن الوطني[82]، غير أن فهم هذا المحدد، لا يكتمل، دون التوقف عند المحدد البشري لتحديد طبيعة العلاقات الثنائية والروابط الاجتماعية بين البلدين.

---

[75] دانيال كولار، تر: خضر خضر، **العلاقات الدولية**، (بيروت: دار الطليعة للنشر والطباعة، ط. 1، 1980)، ص. 30.

[76] هشام محمود الأقداحي، **أبعاد وتحديات الأمن القومي، التجانس القومي القوة العسكرية، قضية الحدود**، (القاهرة: مؤسسة شبابالجامعة، د.س)، ص.ص. 230. 232.

[77] عادل جارش، **المرجع السابق**، ص. 84.

[78] Gherari Habib, " Bornage Des Frontières Algériennes", **Le Mois En Afrique**, 226 (225), (1984), P.45.

[79] السيد مصطفى أحمد أبو الخير، **المرجع السابق**، ص. ص. 201. 202.

[80] نزيه علي محمد، "الجيوبولتيك الليبي: جدلية الموضع والموقع"، مجلة العلاقات الدولية، **أكاديمية العلاقات الدولية**، تركيا، ع.8، يوليو 2025، ص. 8، https://irajournal.academy/2025/07/04/libyan-geopolitics/

[81] سحنين هبري، ولد الصديق ميلود، "الأزمة في ليبيا وأثرها على الأمن القومي الجزائري"، **مجلة الدراسات الحقوقية**، م. 8، ع. 1، مايو 2021، ص. ص.469-492.

[82] بلماحي محمد أمين، بن بختي عبد الحكيم، "تهديدات بناء الأمن الوطني الجزائري في ظل الأزمة الليبية"، **مجلة السياسة العالمية**، م. 7، ع. 2، يونيو 2023، ص.ص. 817-830.

المطلب الثاني: المحدد البشري في العلاقات الجزائرية- الليبية

يعتبر العامل البشري من المحددات الجوهرية للدولة، لكونه يشكل أحد مرتكزات قوتها، وأداة مؤثرة في توجيه التفاعلات والعلاقات بين الدول، وفي سياق العلاقات الجزائرية الليبية، يعكس هذا العامل عمق التداخل الجغرافي وتشابك الروابط الاجتماعية والتاريخية المشتركة، بما يجعله يتجاوز كونه معطى ديموغرافي ليكون عنصرا فاعلا في مسار العلاقات الثنائية بين البلدين، ومحورا أساسيا في صياغة ملامح التعاون الأمني والاقتصادي ضمن محيط إقليمي معقد.

الفرع الأول: توزيع الجغرافية البشرية في الجزائر

تولي الجزائر كدولة مستقلة ذات سيادة وطنية، أهمية بالغة لهذا المحدد، والذي يظهر من خلال تتبعها الدائم لحركية توزيع وانتشار السكان عبر ولايات الوطن، بإجمالي 46.8 مليون(ن)، موزعين بين الذكور بحوالي 50%، والإناث49%، حيث يتوزع 75% في المناطق الحضرية، مقابل 25%، فقط في لمناطق الريفية والصحراوية، وهي نسبة تعكس طبيعة التباين السكاني في المنطقة، رغم اتساع المساحة وتنوّع الموارد[83]، أي بكثافة سكانية تقدر بنحو19مليون (ن)/ كلم^2، حسب إحصائيات2024، الذي يوضح طبيعة التباين السكاني في الجزائر بين الشمال والجنوب[84]. كما تحظى من الناحية العرقية والإثنية، بمزيج مختلف من الأمازيغ ويتوزعون في منطقة القبائل الكبرى والصغرى، والشاوية في منطقة الأوراس، والهضاب العليا. أمّا العرب فيتمركزون في وسط الجزائر، بالإضافة إلى عناصر أخرى من أصول أوروبية، ممن استقروا في الجزائر خلال فتات تاريخية مختلفة، إضافة إلى الطوارق في الجنوب، يدخلون ضمن الأمازيغ، موزعين في ولايات تمنراست وإليزي وأدرار[85].

الفرع الثاني: الامتداد السكاني والقبلي بين الجزائر وليبيا

تقدر الساكنة الليبية بنحو 6.966.056 نسمة، بمعدل نمو سنوي يبلغ (1.074%)، وتتوزع هذه الكتلة بنسب متقاربة بين الذكور بحوالي(50%)، والإناث(49%)، وبالرغم من أن ليبيا دولة قوية جغرافيا بمساحتها الشاسعة[86]، إلا أن هذه التوزيع البشري، يبدو غير متكافئ، حيث يقطن حوالي(85%)، من السكان في المناطق الحضرية الساحلية الممتدة من طرابلس غربا إلى البيضاء شرقا[87]، وهي مساحة لا تتجاوز(15 %)، في مقابل انخفاض حاد في المناطق الداخلية والصحراوية[88].

---

[83] سارة المولى، "ترتيب ولايات الجزائر حسب عدد السكان 2024-2025.. أحدث الإحصائيات"، **المشهد**، بتاريخ 20 أكتوبر2023، تم تصفح المقال في 10 أوت 2024 على الساعة: 13.00 . https://almashhad.com/article

[84] **المرجع نفسه**، https://almashhad.com/article

[85] سليم العايب، **المرجع السابق**، ص. 21.

[86] World Bank Data. World Population Prospects 2019. **UN** (02/11/2024) (22 :30).

[87] سالمي الجيلالي، "تحليل التوزيع السكاني باستخدام نظم المعلومات الجغرافية: ولايتي المدية والجزائر نموذجا"، **مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية**، م 9، ع1، (جانفي 2016)، ص. 82.

[88] عماد مطير خلف، "التوزيع الجغرافي لسكان ليبيا ومعدلات نموهم للفترة من 1973-1995"، **مجلة ميسان للبحث**، م3، ع3، (2006)، ص 05.

انعكست هذا التوزيع، على طبيعة انتشار العرقيات والإثنيات المتواجدة بها، إذ يمثل العرب المسلمون (96.6%)، بينما تتوزع النسب المتبقية بين أقليات دينية وعقائدية بنسب متفاوتة تشمل: المسيحيين (2.7 %)، والبوذيين والهندوس واليهود وديانات أخرى (0.3%) ، بالإضافة إلى المسلمين من غير السنة والإباضيين (0.2%)، وفيما تعد اللغة العربية هي اللغة الرسمية، تظل اللغتان الإيطالية والإنجليزية مفهومتان على نطاق واسع في المدن الكبرى، فضلا عن وجود اللغات الأمازيغية (النفوسي، الغدامسي، السخنة، أوجلة، والتماشق) التي تعبر عن التنوع الثقافي في الداخل الليبي[89].

الشكل رقم (03) يمثل مخطط توزيع الساكنة الليبية في 2024

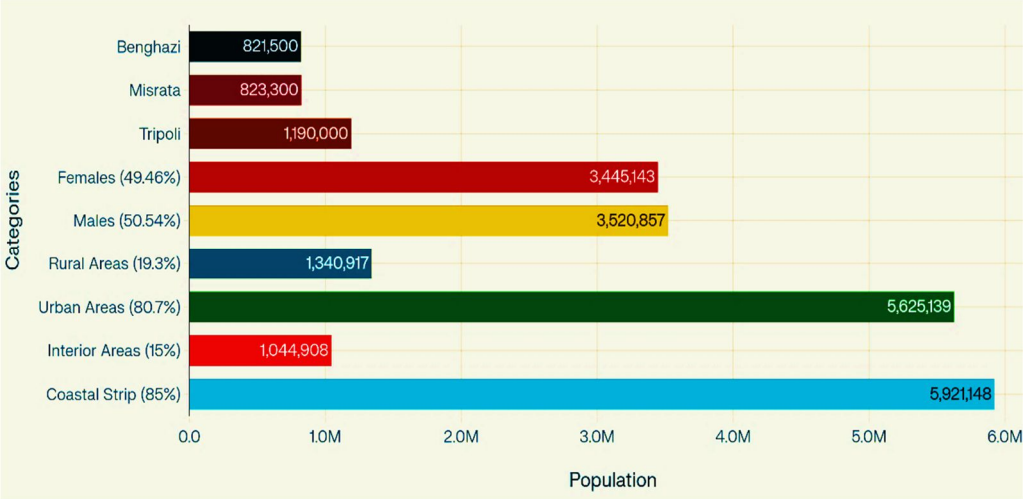

Source: United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division. World Population Prospects: The 2024 Revision, (Medium variant). https://populationtoday.com/ar/ly-libya/2024/08/18)) (12.25)

حسب المخطط رقم (01)، عن إحصائيات الساكنة الليبية سنة 2024، يبدو التوزيع المتفاوت جغرافيا، الذي انعكس على طبيعة هذا الضعف والتباين في التوزيع. جاء في دراسة للأستاذ "محمد مختار العماري" أن الإشكالية ترتبط بطبيعة توزيع الموارد الطبيعية واستغلالها، الذي انعكس على توزيع الخدمات والمشاريع التنموية، مما أدى إلى تمركز التنمية في مناطق محددة، وتعميق الفوارق الجهوية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية في مناطق أخرى [90].

ومنه تظهر المعطيات أن الجزائر استثمرت في عمقها الجغرافي وتنوعها البشري، وجعلت منه عنصر قوة استراتيجية لبناء سياسة خارجية متوازنة وفعالة إقليميا، وقد مكن هذا التوظيف للساكنة البشرية في الجزائر، من استيعاب الخصوصيات القبلية ودمجها ضمن إطار الوحدة الوطنية والفعالية السياسية. وبالمقابل، اقترن الاختلال في الامتداد السكاني في ليبيا بالبنية القبلية، مما جعلها فاعل

[89]--، "السكان في ليبيا"، نشر في 10 أوت 2020، **الفنك لإحصاء الساكنة الليبية**، تم التصفح يوم 02 نوفمبر 2024، ع سا 22:47 على الرابط: https://fanack.com/ar/libya/population-of-liby/

[90]إبتسام أغفير، العماري، " تعداد ليبيا سيصل إلى 8 ملايين نسمة في العام 2030"، **بوابة الوسط**، بتاريخ 18 أوت 2018 تم تصفح المقال في : 16-07-2024 -13:20. https://alwasat.ly/news/libya/216640

غير دولاتي (Non-state actor)، أثر بشكل مباشر على بنية السلطة السياسية والعلاقات الإقليمية، وساهم في زيادة هشاشة الدولة. ويعد هذا الاختلال مدخلا أساسيا لفهم توجهات السياسة الليبية قبل 2011، إذ لم تركز الدولة على تقليص الفوارق والولاءات المحلية، بقدر ما ساهمت في تعميقها، خاصة خلال فترة حكم نظام معمر القذافي، وهو ما جعل تداعيات الأزمة تتجاوز الحدود الوطنية لتؤثر على استقرار دول الجوار المباشر[91].

عليه يكشف هذا التباين بين البلدين أن التفاعل بين البعدين الجغرافي والسكاني، يمثل الإطار التفسيري الأعمق للتفاعلات السياسية في الدائرة المغاربية، لذلك، تصبح دراسة المحددات التاريخية والاجتماعية ضرورة لفهم البنية الداخلية لكل دولة ومسارات تطورها السياسية.

المبحث الثاني: المحدد الاجتماعي والتاريخي في العلاقات الجزائرية -الليبية

تفرض دراسة العلاقات بين دولتين متقاربتين جغرافيا، مثل الجزائر وليبيا، تحليل طبيعة التركيبة المجتمعية والخصائص الهوياتية، ومجموع القواسم المشتركة بينهما، والتي أسست إمّا لعلاقات التعاون وساهمت في صياغة مواقف سياسية مشتركة، أو للقطيعة وتباين المواقف والآراء، إذ إن مجموع هذه العوامل التي تفرزها البيئة الداخلية بشقها الرسمي وغير الرسمي، هي التي توجه السلوك و الخيارات والمواقف الرسمية لصانع القرار، ومنه تأتي أهمية تحليل أثر المحدد التاريخي والاجتماعي في صياغة الفعل الدبلوماسي، وفي تأطير مسارات التعاون والتوجه الاستراتيجي بين البلدين.

المطلب الأول: المحدد التاريخي في العلاقات الجزائرية - الليبية

تعتمد الدول عادة في علاقتها الخارجية على المحدد التاريخي، خاصة مع الدول المحاذية لها، حيث تتأثر المواقف الرسمية بالتجارب والأزمات التي تمر عليها، سواء داخليا أو نتيجة تفاعلها الخارجي[92]، ولفهم طبيعة العلاقة بين الجزائر وليبيا، لابد من تحليل هذا المسار الذي شكل الروابط الهوياتية والاجتماعية التي تجمع بينهما، فالجوار الجغرافي، ووحدة العقيدة، والهوية المشتركة، والموروث التاريخي، والتركيبة المجتمعية المتداخلة لهما، كلها عوامل أسست لعلاقات وثيقة شكلت الإطار المرجعي الأهم لتفسير نمط العلاقات والتفاعلات بين البلدين.

الفرع الأول: مراحل الدعم والتعاون في العلاقات التاريخية بين البلدين

بدى جليا مدى التعاون والدعم بين الدولتين، بحكم الجوار الإقليمي والقاري لأفريقيا، كما قد تأثرت العلاقات بالعديد من المراحل التاريخية التي أبدى فيها البلدان، مواقف ثابتة اتجاه بعضهما البعض كما عبّر عنها "البشير الابراهيمي"، بحق الجنس وحق الجيرة وحق الدين وحق اللغة وحق الاشتراك

[91] سالمي الجيلالي، **المرجع السابق،** ص. 83.

[92] محمد بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية والأزمة الكبرى في الاستراتيجية الدولية إحباط طموح قوة إقليمية إفتراضية**، (القاهرة: دار العام العربي،2016)، 120.ص121.

في الآلام والمحن"[93] ، والتي كان من شأنها أن تأثر إيجابيا في بناء علاقات وطيدة بينهما، فالشعب الجزائري لم يتوانى في تقديم المساعدة لشقيه الليبي، أثناء الاحتلال الإيطالي، بالمقابل قد أبدى الشعب اللّيبي كذلك دعمه للثورة الجزائرية، إذ لم تعرف العلاقات أي شرخ أدى لحدوث حرب أو نزاع حاد بينهما [94].

فقد أبدى الإعلام الليبي دوارا سياسيا بكل وسائله وأساليبه لإيصال رسالته، على المستويين المحلي والعربي، في تعبئة الرأي العام لمناصرة الحركة الثورية الجزائرية ودعمها، عن طريق المقالات السّياسية والندوات الصّحفية، وقصائد الشّعر المحفزة على استمرار العمل من أجل طرد العدوان الفرنسي، مشيدة بإنجازات وبطولات المجاهدين[95].

وكذا من خلال خطب يوم الجمعة بليبيا، وبإرسال المندوبين الصحفيين إلى الجزائر لرسم صور البطولة وتحفيز الجماهير العربية، وذلك بالتّسويق لقيم جبهة التحرير الجزائرية، في محاولة لإثبات حقيقة المستعمر الفرنسي وأجنداته السياسية الاستيطانية، المبنية على طمس الشخصية العربية الإسلامية ومقوماتها وحضارتها ، ومع نكبة فلسطين في 1948، إذ لم يكن من المتوقع دعمها للجزائر، في ظل الهزائم التي تعرضت لها الجيوش العربية[96].

خرجت هنا طبيعة المساعدات إلى العلنية، وأخذت طابعا جديا وشاملا ومنظما، لقد أسست النخبة الليبية بتاريخ 18 مايو 1956، لجنة مكلفة بمهام نشاطات الأعضاء، وتعيين الأعضاء المكونين لها استمر العمل بهذه الطريقة، إلى أن انبثقت عن هذه اللّجنة الفرعية" لجنة جمع التّبرعات لجيش التحرير الجزائري"، من أجل الدّعم المالي والمادي، والتي تحول اسمها فيما بعد إلى لجنة نصرة الثورة الجزائرية.

ونظرا لاتساع نشاطها تحول كذلك مقرها، وانبثقت عنها هيئة جديدة سميت بلجنة جمع التّبرعات لمساندة الجزائر، ومهمتها كانت توزيع التّبرعات، وفقا لمحاضر رسمية موقعة عليها من قبل ممثلين الثورة الجزائرية، الذين كانوا يزورون طرابلس، استمر عملها إلى غاية 1957، أين تم تأسيس مكتب جبهة التّحرير الوطني بطرابلس، تسلما فيما بعد من جبهة التّحرير الوطني، من الذين كانوا يزورون

[93] علي محمد الصلابي، **تاريخ الحركة السنوسية في إفريقيا**، (لبنان: دار المعرفة للنشر والتوزيع، ط. 3، 2009)، ص 15.

[94] حمود شاكر، **مواطن الشعوب الإسلامية في افريقية**، (لبنان: دار لبنان للطباعة والنشر، ط.1، 1972)، ص. ص 36-38.

[95] مصطفى أحمدبن حليم، **صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، مذكرات رئيس وزراء ليبيا الأسبق، (مصر**: وكالة الأهرام للتوزيع والنشر، ط .1، 1992)، ص .347

[96] بوسنان رقية، "إعلام الثورة الجزائرية، بين التأكيد على قيم التحرير واستشراف قيم البناء"، **مجلة رسالة المسجد**، م 20، ع 01، (2022)، ص.22.

طرابلس، وانبثقت لجان فرعية جديدة في كل من طرابلس، وعلى مناطق أخرى في الوطن موزعة على الأحياء والشوارع الليبية[97].

جاءت هنا بعض الشهادات عن "مصطفى أحمد بن حليم" رئيس وزراء ليبيا سابقا، في 12 أبريل 1957، والتي خصص فيها جزء كاملا في مذكراته بعنوان "ثورة الجزائر ودور ليبيا الخطير في مساندتها"[98]، وفي جاء في كتاب "محمد الصالح الصديق" عن" دور الشعب الليبي الشقيق في جهاد الجزائر"، مظاهر التكافل والتعاون بين البلدين في مراحل تاريخية حرجة[99]. كما أثبتت معركة أيسين في 23 سبتمبر1957، والتي أثبتت مدى الإحساس الوطني الموحد الذي يجمع الشعبين[100]، ومع أنها انسحبت بسبب التزامها بـ "اتفاقية التعاون الفرنسية -الليبية"، لكنها كانت قد حققت نجاحا معنويا وكشفت مدى تلاحم الشعبين[101]، دون الأخذ بعين الاعتبار الفرق في العدة والعتاد الحربي بينها، وما يملكه المستعمر الفرنسي من إمكانيات عسكرية، (أنظر الملحق رقم 02).

ومن خلال المبادرات الصادقة والنوايا الحقيقية منطق الحق الجواري، من الشعب الليبي، من خلال مواقفها الرسمية في المحافل الدولية، في الدورة (12) للأمم المتحدة 1957، لتدويل القضية الجزائرية من منطلق مبدأ الحق في تقرير المصير، وباعتبار قضية ذات أبعاد عربية ودولية[102]، ومع أنها كانت قد حصلت على استقلالها الجزئي فقط في 24 ديسمبر 1951، كانت أقاليمها الكبرى لا تزال تحت الوصاية الأوروبية، إلى غاية 1969 بعد تولي العقيد معمر القذافي الحكم[103].

كانت الجزائر قد تبنت كذلك موقفا ثابتا في دعم المقاومة اللّيبية ضد الاحتلال الايطالي[104]، ومنها إسهامات "البشير الإبراهيمي"، في وصف ما حدث في ليبيا ومعاناة الشّعب، في مقالين الأول (ليبيا وموقعها مِنَّا)، والثاني (ليبيا ماذا يراد لها) من خلالهما حاول أن يدعو الشعب الليبي لمواصلة الكفاح، بحيث توجه الكثير من الجزائريون إلى الجهاد عسكريا وماديا وإعلاميا[105]، حتى تحت ضغط الاستعمار

---

[97] محمد ودوع، **المرجع السابق**، ص ص81- 89 .97.

[98] علي محمد الصلابي، **المرجع السابق**، ص. ص 32.

[99] يخلف حاج عبد القادر، "مصادر تسليح وتموين الثورة الجزائرية 1954 –1962، **مجلة العصور الجديدة**، ع 6، (2012)، ص. 175.

[100] محمد ودوع، **المرجع السابق**، ص.ص. 83.82.

[101] مقلاتي عبد الله، "جبهة جيش التحرير الجزائري بالحدود الليبية ومعركة ايسين في أكتوبر"، **مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية**، م2، ع1، (ديسمبر 2011) ص.12. 14.

[102] محمد ودوع، **المرجع السابق**، ص.ص. 258-262.

[103] تقرير بعثة المجتمع المدني لتقصي الحقائق في ليبيا، **المنظمة العربية لحقوق الإنسان**، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مجموعة المساعدة القانونية الدولية ايلاك، جانفي2012 ص، 09.

[104] أحمد صاري،" موقف الجزائريين من الاحتلال الإيطالي لليبيا"، **مجلة الآداب والعلوم الإنسانية**، م. 10، ع.1، ص 11 .

[105] عبد الحميد جنيدي، "الاحتلال الإيطالي لليبيا: الظروف، الوسائل والأسباب قرار الغزو (1905- 1911)"، مجلة **الأحياء**، م1، ع 28، (جانفي 2021)، ص. ص. 1127 – 1136. 1134.

الفرنسي[106]، فقد تجسد ذلك طريق التّبرعات للجرحى، وبالمشاركة العسكرية فقد ذهبوا بالآلاف متطوعين لنجدة ليبيا، وخاضوا معارك ضارية، مع إخوانهم المجاهدين في طرابلس الغرب[107]، بالرغم من كل محاولات الاحتلال الفرنسي لإضعاف الجزائريين، فقد كانوا ينقلون مواد التموين من الجزائر عن طريق تونس، وبن قردان وغدامس إلى ليبيا، رغم صعوبة الصحراء[108]، وخلال الحرب العالمية الثانية في 1945، الكثير من الجزائريين ذهبوا دفاعا عن ليبيا ضد غزو الحلفاء، يتضح هنا مدى اتحاد مواقف الجزائريين على مناصرة أشقائهم الليبيين[109].

فقد أبدى الشعبين مساندة تاريخية قوية على جميع الأصعدة، السّياسية والدّبلوماسية والعسكرية والمالية والمعنوية والبشرية، من خلال مواقفهما الدّاعمة في تقديم المساعدة دون تواني، والتي برزت في الأزمات الحادة بالرغم من التأرجح في مواقف الدّول المجاورة، إذْ لم تعرف العلاقات التّاريخية بين البلدين فتورا ولا تدهورا، طول فترة الكفاح بل عرفت الكثير من مراحل التّكافل والتعاون، بالرغم الصعوبات الكبيرة والمضايقات والخسائر، بعد كل مواجهة من القوات المستعمرة.

تأكد هذا الترابط التاريخي كذلك، من خلال المواقف القيادية للدولتين حول مجموعة القضايا العربية والاقليمية والمغاربية، وفي مقدمتها تأتي قضية الوحدة العربية الشاملة، والقضية الفلسطينية، وتحرير الأراضي العربية، ودعم حركات التحرر في العالم ومناصرة المضطهدين، لكسب موقع ريادي إقليمي وقاري، وكذا في تقارب المواقف بين البلدين في من قضية الصحراء الغربية، لتدويل حق الشعب الصّحراوي في تقرير مصيره، من خلال بيان حاسي مسعود الوحدوي بين الجزائر وليبيا في يومي 28 - 29 ديسمبر 1975، باعتراف ليبيا بالجمهورية العربية الصحراوية، وبحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره[110]. بعد حصولها على الاستقلال في 1962، تمسكت بمبادئ ثابتة للتعامل مع دول الجوار، تندرج ضمن علاقات حسن الجوار الإيجابي، وحق تقرير المصير، واحترام سيادة الدول[111]، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، من أجل تعزيز مكانتها الإقليمية عبر الدائرتين المغاربية والأفريقية، ومن خلال أدوار الوساطة التي قامت بها خلال الأزمة الليبية التشادية حول إقليم أوزو في 1986، حيث احتضنت مؤتمر القمة بطلب من ليبيا للبحث في إمكانية إنهاء حالة الحرب مع التّشاد، وهي الجهود التي تكللت

---

[106] محمد سعد، "التضامن الجزائري مع المقاومة الليبية ضد الغزو الإيطالي لليبيا 1911-1938"، **مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية**، م5، ع 3، (مارس 2024)، ص 297.

[107] أحمد صاري، **المرجع السابق**، ص.ص. 12.11.

[108] مجي الدين عميور، **نحن والعقيد صعود وسقوط معمر القذافي**، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية موفم للنشر، ط.1، 2011)، ص. 109.

[109] مختاري نصر الدين، **مدخل إلى الدبلوماسية الجزائرية**، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ط. 1، 2020). ص 42

[110] سلمان قادم آدم فضل، **المرجع السابق**، ص. ص 19.18.

[111] رابح زرعوني، " الجزائر والعمق الاستراتيجي الأفريقي ضرورات التكيف في عالم متغير "، **جريدة جيوبوليتيكا**، 18 ديسمبر 2021، قسم الشؤون الدولية والدبلوماسية والاستراتيجية، مؤسسة الشعب. تم الاطلاع يوم 12 .10. 2024 ع سا02:53.https://2u.pw/ImWAo0bd

بالنجاح في إعادة بعث العلاقات بين الطرفين[1]. بالمقابل دعمت ليبيا الجزائر خلال أزمة 1992 السياسية، وما تلاها من تداعيات أمنية كادت أن تنتقل نحو دول الجوار، حيث لم تتخلّ عن موقفها الإيجابي الرامي لإعادة بعث العلاقات بعد فترة من الركود الدبلوماسي. وقد برز ذلك جليا من خلال تصريح العقيد القذافي حول الوساطة لحلحلة الأزمة، ودور الإعلام الليبي في تغطية الأوضاع في مرحلة عرفت فيها الجزائر انفلاتا أمنيا حادا.

إجمالا لم تتوقف مراحل الدعم بين البلدين حتى في أصعب الظروف السياسية والاجتماعية، فقد كانت الجزائر موطنا لعبور واستقبال الليبيين، بينما مثلت ليبيا سوقا تجارية هامة للجزائريين ومركزا للتبادل ومعبرا للمرور نحو المشرق العربي، الأمر الذي جعل العلاقات الثنائية تتجاوز الأطر السياسية الرسمية لتصل إلى روابط اقتصادية واجتماعية متينة[2]. وعليه، لم تشهد هذه العلاقات أي تجاذبات تذكر منذ التسعينيات، بل تركزت الجهود على التعاون الدبلوماسي المشترك [3].

الفرع الثاني: مراحل التوتر والتراجع في العلاقات بين البلدين

اتسمت العلاقات التاريخية بين الجزائر وليبيا بالاستقرار في مجملها، وإن كانت قد شهدت محطات متفرقة من الفتور والتباين في الرؤى، ويعود ذلك لصعوبة استبعاد المصالح الدّاخلية المحدودة لهما، نذكر منها حين حاول القذافي، أن ينشغل بإدارة بعض الأمور والقضايا الإقليمية بمفرده، ومنها الدخول بشأن قضية الصحراء الغربية دون إعلام الجزائر ، الأمر الذي أحدث شرخا في علاقات الثقة بين البلدين لفترة تاريخية معيّنة، وكذلك عندما حاولت الجزائر اختراق الحدود الليبية (كما ذكرنا سابقا)، مع ذلك لم تتأثر العلاقات الثنائية بين البلدين، بالشّكل الذي يدخل أيّا منهما في أي نزاع مباشر، حيث تم ترجيح علاقات حسن الجوار والتّعاون، في حل المشاكل الجوارية بالطرق السلمية[4]، فالسياق التاريخي الذي مر به كلا البلدين حدد معالم العلاقات بينهما، ويرسم ملامح توجهاتهما الخارجية.

ومن هنا، يفيد هذا التأصيل في فهم طبيعة العلاقات الجزائرية الليبية العميقة، وهو ما يفسر لنا في المباحث اللاحقة، الخلفيات والدوافع التي جعلت الجزائر تتبنى مقاربة خاصة لتسوية الأوضاع

[1] سيد عبد الرحيم أبو خبر، **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية نحو ليبيا 1969-1989**، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، ط. 1، 2018)، ص.ص. 286. 287.

[2] باسط سميرة،"الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة الارهاب 1999"، **رسالة ماجستير** (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات استراتيجية وأمنية ،2013 -2014)، ص. 84.

[3] أحمد الصباغ، **التجربة الحزبية الجزائرية من الاستقلال إلى الإطاحة ببوتفليقة** (تركيا: مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات، 2019) ص. ص. 04-14 .

[4] مي الدين عميور، **المرجع السابق**، ص. ص 109. 265.

في ليبيا بعد سلسلة الأزمات الداخلي، جراء الانتفاضات الشعبية التي كانت في فبراير 2011، والتي تبنت فيها ليبا موقفا ثوريا اتجاه النظام السياسي "القذافي"، وهي في جوهرها تسند إلى معطيات الجوار الجغرافي، والرصيد الدبلوماسي التاريخي والتداخل البشري، والاجتماعي المشترك بين الشعبين، الذي يحيلنا للتوقف عند طبيعة البنية المجتمعية لكلا الدولتين.

المطلب الثاني: المحدد المجتمعي وبنية النسيج الاجتماعي

يشكل المحدد المجتمعي أحد العوامل البنيوية المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية، باعتباره يعكس طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، ومدى تماسك النسيج الاجتماعي وقدرته على دعم مشروع الدولة الوطنية أو إعاقة مساراته. وفي حالتي الجزائر وليبيا، يكتسي هذا المحدد أهمية خاصة بالنظر إلى التشابه في بعض الخصائص الاجتماعية، مقابل التباين في درجة الاندماج المجتمعي ودور البنى التقليدية في المجال السياسي، وماله من انعكاسات على الاستقرار الداخلي، وعلى أنماط التفاعل بين البلدين، وعلى تعقيدات الأزمة الليبية وتداعياتها على أمن واستقرار الجوار الإقليمي.

الفرع الأول: تشكل التركيبة المجتمعية في الجزائر

لعبت التركيبة الاجتماعية الجزائرية عاملا مهما، في استقرار وقوة الدولة خارجيا، بفعل سياستها المرنة والتي تحاول من خلالها احتواء جميع عناصرها، فقد عانت من تضرر نسيجها الاجتماعي، بفعل السياسات الاستعمارية القائمة على محو الشخصية الوطنية الجزائرية، ودمجها بفرنسا، وهي فترة ليست بالهينة امتدت من (1830-1962)، والمرة الثانية في فترة العشرية السوداء الممتدة من (1990 – 2001)[1].

كل الظروف التي مر بها المجتمع الجزائري، ساهمت في تشكيل هذا النّسق الاجتماعي المتجانس، ويبدو هنا الدور الذي لعبته السلطة السياسية في إعادة احتواء الأفراد والجماعات، في إطار جملة من المعايير الواضحة والقائمة على مرجعيات ثقافية وقيمية وهوياتية مشتركة، يكاد لا يختلف عليها أي مجتمع قد عانى من التشتت وانعدام الاستقرار، تمثل اللّغة العربية ووحدة الدين الإسلامي، ووحدة الثقافة المتمثلة في الثنائية السّنية المالكية، عناصر التّجانس الاجتماعي في المجتمع الجزائري، بالنّظر إلى التقاليد الجزائرية فهي تتميّز بالتشابه نظرا إلى المرجعية الواحدة، وحسب المفكر "ماسكراي" MASQUERAY لقد حاول المستعمر الفرنسي، من أجل خلق التناقض الجهوي والانقسام في المجتمع الجزائري، توظيف اللّهجات المحلية من الشّاوية والميزابية والقبائلية والأمازيغية و كذلك الشلحاوية[2]. مع ذلك، كان تأثير القواسم المشتركة بين أفراد المجتمع الجزائري أعمق من سياسات المستعمر الهادفة

[1] أمال فاضل، " التأصيل السياسي والاجتماعي لقيمة التسامح بالجزائر"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، م10، ع 2، (سبتمبر 2019)، ص 151.
[2] **المرجع نفسه**، 151.

إلى التفريق، بل وبفعل سياسته قد أسهم في تفكيك البنى القبلية في الجزائر حتى إتحدت كل مكونات المجتمع بطريقة تلقائية فيما بينها[1].

1.التّماسك الاجتماعي بالنسبة للجزائر

يدرك صانع القرار الجزائري، أهمية التّجانس الاجتماعي كأحد أهم عوامل قوة الدّولة، فقد يصل بمكونات الدولة إلى التّشرذم الاجتماعي وفقدان التماسك، إذا لم يتمكن من تقوية سبل التّمسك بعناصر الهوية الوطنية، ومثال ذلك أقلية التّوارق، الذين اتخذوا من منطقة السّاحل الأفريقي، مجالا مفتوحا لهم يمثلون حوالي ثلاث ملايين ونصف مليون نسمة، أو أكثر حسب إحصائيات 2005، موزعين بنسب متفاوتة على شمالي النّيجر ومالي وجنوب الجزائر وغرب ليبيا، وقليلون منهم يتمركزون جنوبي تونس وموريتانيا، وشمال غرب تشاد وبعض أجزاء من بوركينافاسو[2].

الشكل رقم (04) : خريطة تبين أماكن انتشار السكان التوارق

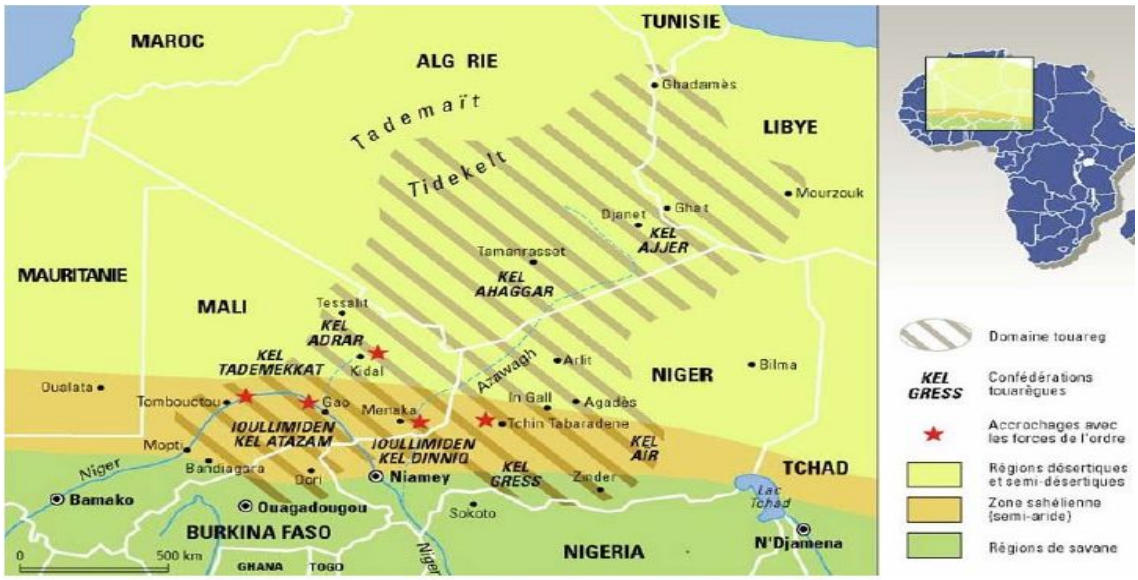

Source: Le Monde diplomatique, **"Carte des tribus et frontières en Libye et au Maghreb"**, disponible sur: http://www.monde-diplomatique.fr/IMG/jpg/artoff579.jpg (Consulté le 04 Janvier 2026).

تكتسي هذه المسألة حساسية كبيرة في بعدها الوطني والإقليمي، لاسيما في ظل النزاعات التي تشهدها دول الجوار ومنها ليبيا، فقد تبنت الجزائر مجهودات، حثيثة لإدماج هذا المكون في النسيج المجتمعي، وسعت لتوفير بيئة تسمح باستقرارهم وتلبية احتياجاتهم التنموية، وذلك لسد تنامي الأفكار الإثنية التي قد تفتح المجال للتدخلات الخارجية، بدعوى حماية الأقليات المهمشة[3]. ومن هنا تبدو أهمية الحفاظ على تركيبة مجتمعية متماسكة، بتقوية الشعور بالانتماء الوطني الذي يفوق

[1] محمد نجيب بوطالب، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي 1999**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة، ط.2، 2009)، ص.ص. 72-104.

[2] **المرجع نفسه**، ص.ص. 72-104.

[3] نبيل بوبية، مداخلة بعنوان مسألة التوارق في المقاربات الأمنية للدول المغاربية دراسة طرق التوظيف، المخاطر التهديدات الأزمات التي يواجها المغرب العربي، (ورقة **بحث مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول**: إشكالية الأمننة في المغرب العربي، الجزائر، جامعة الصديق بن يحي جيجل د.س)، ص. ص .04- 06.

اعتبار أي اعتبار آخر، إن هذا المعطى يجعل الدبلوماسية الجزائرية حذرة تجاه مسألة استقرار ليبيا، باعتبارها أولوية أمنية واجتماعية قصوى، فالتأثيرات الأمنية أو الأزمات السياسية في الداخل الليبي تنتقل عبر هذه المسارات القبلية والجغرافية، لتلقي بظلالها مباشرة على الداخل الجزائري.

وهذا ما يفسر طبيعة مقاربتها التي تحاول أن تجعل منها شاملة لمجموعة من المحددات، يأتي في مقدمتها البعد السياسي، ثم الأمني، ثم الاجتماعي، من أجل حماية الاستقرار الجغرافي المشترك وضمان تماسك النسيج المجتمعي في المناطق الحدودية.

الفرع الثاني: التركيبة القبلية في ليبيا وتأثيرها النسيج الاجتماعي

يدرك النّاظر إلى النّسيج الاجتماعي الليبي أن مفهوم القبلية، هو مفهوم متجذر في المجتمع الليبي، يعود ذلك لعدة عوامل ومنها خصوصية المنطقة وطبيعتها الجغرافية، لقد كان المجتمع الليبي يصنف ضمن المجتمعات القبلية الرعوية يعود ذلك إلى الطبيعة غير المستقرة هناك[1]، تأتي من هنا ضرورة ضبط هذا المفهوم، لفهم ميزة الطبيعة القبلية الليبية ليبيا[2]، نظرا لاختلاف التنظيمات الاجتماعية، مما يصعب تقديم تعريف موحد وشامل، لكن نجد بعض الباحثين من ذهبوا للقول بأنها مجموعة بشرية مكونة من مجموعات اجتماعية، يجمع بينها رابط القرابة وتحتل مكانا ترابيا تمارس عليه سلطتها وتدافع عنه، وتخضع لقيم ومبادئ مشتركة.

فمفهوم القبيلة هنا، قائم على القرابة أو النسب وهنا يبدوا التباين في التعريفات باعتبار مفهوم القرابة في حد ذاته يخضع للعديد من المعاني[3]، ففي الجاهلية كانت القبلية تعبر عن جماعات بشرية من ذوي الأصول حتى وإن كان أفرادها ليسوا من نفس الأب، بينما في العهد الإسلامي أصبحت القبلية تعبر عن الجماعات البشرية التي تنتمي إلى أب واحد، بمعنى أن رابطة القرابة هي علاقة اجتماعية لا تعتمد على رابطة الدم الحقيقية للأفراد فقط بل كذلك مكتسبة تأتي عن طريق المصاهرة[4].

بالنسبة "لابن خلدون" فهو يوسع من مفهوم النّسب، ليشتمل على معنيين نَسب خاص ونسب عَام، ويبرر ذلك بأن أنساب القبائل قليلا ما تختط بفعل الزمن، والتموضع الاجتماعي والمكاني فتحصل عمليات معقدة من التّحالف والولاء، وهو بذلك يعزز دور المكان في تشكيل روح الإحساس المشترك والتلاحم، حتى تنصهر الجماعات في بعضها البعض، ويكون بذلك قد تجاوز حصر النسب

[1] ألتوري صالح السطي، " الثقافة السياسية في المجتمع الليبي "، **مجلة الشؤون الاجتماعية**، م .135، ع. 34، (2017)، ص 190.

[2] حمد نجيب بوطالب، **الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر– دراسة مقارنة الثورتين التونسية والليبية**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص. 24.

[3] جعيرن معمر، " العصبية القبلية ودورها في سقوط الدولة الأموية"، **مجلة المحترف للعلوم الرياضة والعلوم الانسانية والاجتماعية**، م8، ع4، (2021)، ص.70.

[4] السلام إبراهيم بغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص. 60.

في عمليات الاختلاط وعلاقات التجاور والتعايش والاندماج، معتبرا أن الأراضي من تصنع ذلك الانتماء ويظهر ذلك في مواجهة التهديدات والمخاطر الخارجية[1].

يذهب المفكر "فيليب خوري" إلى تقيم البنيات القبيلة وركائزها، بوصفها بأنها الأصل مجتمع بدوي، وهي تستغل أرضا، وتبدي استعداها الدائم للدفاع عنها، ولا يشترط فيها أن تقوم على روابط الدم، بل تشمل روابط أخرى كالمهن، والمعتقدات، والاتجاهات الفكرية وغيرها[2].

بالنسبة للخصوصية المجتمعية في ليبيا، فهي تقوم على الطبيعة القبلية، والتي نبعت من التفاعلات التاريخية والمحددات الحضارية للمنطقة، عبر العديد من المراحل والفترات الزمنية المتعاقبة والطويلة، حتى أضحت من خيار معرفي وتوارث اجتماعي، لأن تكون قيمة في حد ذاتها، فقد لعبت القبيلة في ليبيا دورا مهما في تاريخها، منذ ظهور الحركة السنوسية في 1853، كحركة إصلاحية لقيم الدين الإسلامي في إقليم برقة، ومن ثم توسعت لتشمل مناطق الغرب والجنوب، وفي1911، مع الغزو الإيطالي ظهرت تحالفات قبلية أخرى عبر الأقاليم الليبية، من أجل مقاومة الاستعمار الإيطالي[3].

تعد هذه المرجعيات الأساسية لتشكلها، تشير الدراسات إلى وجود أكثر من 140 قبيلة وعشيرة في جميع أنحاء ليبيا[4]، مقسمة إلى ثلاث عرقيات رئيسية: العربية، البربرية، والأفريقية لكنها لا تتمتع كلها بنفس درجة النفوذ فهناك قلة منها من تتمتع بنفوذ موزعة على الأقاليم التي لا يمكن فهم مجريات الشأن السياسي في ليبيا بعيدا عن ظاهرة القبيلة، نظر لتجذرها فيه[5].

ظاهريا، قوة النظام السياسي، كانت تكمن في احتواء التركيبة المجتمعية الليبية القائمة على القبيلة، منذ ثورة الفاتح في 1969، وإعلان مشروع بناء الدّولة وفق الأبعاد الثلاثة العروبة والإسلام والاشتراكية، بالتالي أصبحت القبيلة معطى اجتماعي غايته توفير المنافع المادية والمزايا الاجتماعية للأفراد الذين ينتمون إليها. وهذا ما يتعارض معه منطق بناء المؤسسات داخل الدّولة في ظل غياب مشروع يجسد التوافق الوطني لا القبلي، بالتالي يصعب تجاوز الفوارق القبلية التي تكرس كل منها على حدي لمشاريعها[6].

---

[1] البشر علي الكوت، "الدور السياسي للقبيلة في ليبيا"، **مجلة العلوم القانونية والسياسة**، م 9، ع1، (17 جانفي2018)، ص92.

[2] **المرجع نفسه**، ص.92.

[3] عبد الله الغدامي، **القبيلة والقبائلية أو هويات ما بعد الحداثة**، (بيروت: المركز الثقافي العربي الدار البيضاء، ط.2 ،2009) ص. 25-25. 282.

[4] الفيتوري صالح السطي، **المرجع السابق**، ص.190.

[5] El-Katiri Mohammed, **State-Building Challenges in a Post-Revolution Liby**a, (Washington: Strategic Studies Institute, 2012), P 09.

[6] بن خليف عبد الوهاب،" أزمة المواطنة في المجتمع الليبي في ظل التوازنات بين القبيلة والدولة "، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، م3، ع2، (يونيو 2014)، ص 63.

فقد فرضت الجغرافيا الليبية على القبائل نمط معين من الوظيفة، الذي غذى الانقسامات الداخلية، فعلى غرار القبائل الساحلية التي كانت تركز في نشاطها على الزراعة، نجد القبائل الصحراوية كانت تركز على تربية الماشية، في حين البعض منها كانت تعتمد على الزوايا والتعليم، بينما هناك البعض من ركزوا نشاطهم على التجارة، والبعض الأخر منهم تميزوا بالزوايا والتعليم، كما نجد في غرب ليبيا من سكان "غدامس" مارسوا النشاطات التجارية، إضافة إلى قبائل أخرى أقصى الغرب الليبي، كانت تمارس أدوار دفاعية[1].

1.توزيع أهم القبائل في ليبيا:

يمكن تناول أبرز القبائل تأثيرا على الجانبين السياسي والأمني، بتقسمها جغرافيا شرق، غرب وجنوب، كمايلي:

➢ **أبرز القبائل في (المنطقة الشرقية) إقليم برقة:**

•**قبيلتا العبيدات والبراعصة:** تتمركزان في المدن الشمالية الشرقية، وقد لعبتا دورا كبيرا الانتفاضة الشعبية، خاصة بعد انشقاق عدد من القادة الأمنين عن النظام، مما أفقده السيطرة على منطقة طبرق، وأكسبهما نفوذا وشرعية كبيرة بعد الثورة[2].

➢ **أبرز القبائل في (المنطقة الغربية) إقليم طرابلس:**

•**قبيلة الورفلة:** تعد أكبر القبائل عددا وانتشارا في ليبيا، بينما أغلب سكانها يتمركزون في الغرب والجنوب عند حدود النيجر وتشاد.

•**قبيلة بني وليد:** تقع جنوب شرق العاصمة طرابلس، هي المعقل الرئيسي للقبيلة بحوالي مليون نسمة، يتميز أفرادها بالولاء القبلي والترابط الاجتماعي، وقد التزمت بالحياد أثناء الانتفاضة الشعبية[3]، كما أنها لم تبدي انحيازها لأي من الثوار أو النظام، لكن بسبب انحياز بعض أبناءها بصفة غير رسمية للنّظام، جعله في حالة عداء مع بعض القبائل القريبة منها، وعلى رأسها مصراتة[4].

•**قبيلة القذاذفة** :يقع مقرها الرئيسي في مدينتي سرت وسبها، مع انتشار في طرابلس، وغريان، والزاوية الغربية، وفزان، وطبرق، وبنغازي[5]، حيث يقدر عدد سكانها بأكثر من 126 ألف نسمة[6] .

---

[1] سلمى عياشي، "البعد القبلي في إدارة الأزمة الليبية في ظل الأدوار الإقليمية والدولية 2014-"2024، **أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، (تخصص: علاقات دولية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، السنة الجامعية: 2024-2025، ص.47

[2] El-Katiri, Mohammed, **ibid**, P.10.

[3] طارق لعجال،" القبيلة والدولة في تاريخ ليبيا الحديثة قراءة خلدونية لتطوير الدولة الليبية في العصر الحديث 1711-2011"، **مجلة المعيار**، م .19، ع. 38، (2019)، ص. 572.

[4] طارق لعجال، مرجع **سابق**، ص. 572.

[5] مليكة بوضياف، **المرجع السابق**، ص.212.

[6] طارق لعجال، **المرجع السابق**، ص 572.

وبالرغم من أنها كانت تصنف ضمن القبائل الأقل نفوذا قبل عام 1969، لكن بعد تولي معمر القذافي الحكم منحها امتيازات سياسية وأمنية واسعة، مما مكّنها من الهيمنة على مفاصل السلطة والمؤسسة العسكرية، وجعلها من أكثر القبائل تسليحا لضمان الولاء المطلق للنظام[1].

أدى هذا التميز إلى تنافس قبلي حاد انتقل إلى صفوف الجيش، مما دفع الليبيين للاعتماد على الروابط القبلية والمصاهرة لضمان المناصب والحقوق، في حين تعرضت القبائل المعارضة للتهميش والقمع[2]. ومع سقوط النظام عام 2011، واجهت هذه القبيلة عمليات انتقامية واسعة، شملت اعتقالات جماعية ومصادرة للأراضي، وتهجيرا قسريا في سرت وسبها، من قبل مجموعات مسلحة من مصراتة وطرابلس[3]. كما فقدت ثقلها في الحكومات اللاحقة، وشهدت مناطق نفوذها صدامات عنيفة كمعارك سرت عام 2016، رغم انخراط أجزاء منها في تحالفات ميدانية مع قوات "الجيش الوطني الليبي" في الشرق[4]،

عموما لقد أثبت تعامل القذافي مع هذه القبيلة نموذج لسياسة المفاضلة بين القبائل الليبية[5]، وهي نقطة بالغة الأهمية من حيث الفجوة التي كرس لها نظام القذافي، والتي استمرت تداعياتها السياسية والأمنية مما أعاق بناء الدولة الوطنية الليبية، وتغليب منطق المؤسسات السيادية على الولاءات ما دون الدولاتية **(Sub-state Loyalties)**، بما فيها القبيلة[6]، وبالتالي أي محاولات لتوحيد السلطة السياسية، والجمع بين الفرقاء الليبين، رغم كافة الجهود الإقليمية والدولية لتسوية الأزمة.

•**قبيلة مصراتة:** وهي تقع على بعد 200 كلم شرق العاصمة طرابلس، وتعد من أكبر وأقوى القبائل الليبية اقتصاديا وعسكريا، حيث يشتغل أفرادها بالتجارة منذ القدم، مستفيدين من امتلاك المدينة لميناء تجاري. ويقوم رجال الأعمال فيها بتمويل وتسليح الكتائب المسلحة التابعة لها، كما تعد من القبائل المعارضة لنظام القذافي[7].

---

[1] سلمى عياشي، **المرجع السابق**، ص ،50.

[2] Nigel Ash,Tribal fighting continues as Sebha ceasefire fails " Qaddadfa" ,**Libya Herald**, ",accessed February 4, 2026, https://libyaherald.com/2016/11/tribal-fighting-continues-as-sebha-ceasefire-fails/

[3] United Nations Security Council, "Final Report of the Panel of Experts," S/2012/550 (New York: United Nations, 2012). https://docs.un.org/fr/A/67/2

[4] International Crisis Group, "Libya's Mistrust Divide," Middle East/North Africa Report no. 202 (Brussels, 2019).

[5] سلمى عياشي، **المرجع السابق**، ص ،50.

[6] Rasras, Ibraheem. "Reconstructing Statehood Amidst Sub-State Violence: An Analysis of Political Misorientation and Lack of Collective Consciousness in Post-Gaddafi Libya (2012-2013)." **The Algerian Journal of Political Sciences and International Relations** 17, no. 2 (December 2024): 122–123.

[7] عمر فرحاتي، يسرى أوشريف، **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر**، (الجزائر: الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، ط.1، 2016)، ص 93.

•**قبيلة الزنتان:** تقع في الجزء الغربي من ليبيا، ينتمي معظم سكانها إلى الأقلية الأمازيغية، وتعدّ من أكثر القبائل معاداة لنظام القذافي.

•**قبيلة ترهونة:** وهي تضم حوالي 60 قبيلة فرعية وتتمركز في منطقة ترهونة في الجنوب الغربي لطرابلس، يشكل سكانها حوالي ثلث سكان العاصمة طرابلس، ينتمي إلى سكانها فئة واسعة من القوات المسلحة[1].

•**قبيلة المقارحة:** تعد ثاني أكبر قبيلة بعد مصراتة آهلة بالسكان، وهي ثالث أهم قبيلة تتمركز بمنطقة وادي الشاطئ في الوسط الغربي لليبيا وتعتبر الثانية من حيث التّسلّح[2].

▪**أبرز القبائل في (المنطقة الجنوبية) إقليم فزان:**

•**قبيلة بني سليمان:** وهي من أكبر القبائل العربية وأقدمها في الجنوب الليبي، حيث كانت تحكم إقليم فزان في الفترة ما بين (1842-1830)، تتكون من عدة قبائل صغيرة، ويتمركز غالبية أفرادها في مدينة سبها وجنوب مدينة سرت، كما تمتلك امتدادات في تشاد، النيجر، مصر، وتونس، وقد تحالفت القبيلة مع نظام القذافي، وتولى عدد من أبنائها مناصب قيادية في الدولة منذ التسعينيات[3].

•**قبيلة الزاوية:** تقع في الجنوب الشرقي في ليبيا، وهو الإقليم الغني بالنّفط، وهي الأكثر مجاهرة بالعداء للنظام السابق.

•**قبائل التوبو:** وهي قبائل لديها امتداد اثني ولغوي، بمنطقة فزان جنوب ليبيا، بالإضافة إلى أقلية بمدينة الكفرة جنوب شرق ليبيا، ومناطق أوزو-غدامس والقطرون خاصة، لقد عانت هذه الأقليات من تقلبات سياسيات النظام، تعد هذه القبائل الأكثر عداء[4]، لعبت دورا بارزا في إسقاطه، وتلقت الدعم الخارجي من بعض الأنظمة المعادية له[5].

•**قبائل الطوارق:** وهم القبائل من الأمازيغ الرّحل، من الذين لديهم امتداد إثني، موزعين على الساحل الأفريقي[6]، يتمركزون في جنوب غرب ليبيا، وفي غدامس كذلك، والمناطق المجاورة، وهم من الدّاعمين للنظام، فقد قام القذافي بمساعدة الطوارق الفارين من الأوضاع المعيشية المزرية، في كل من النّيجر

[1] مليكة بوضياف، **المرجع السابق،** ص. 212.

[2] El-Katiri, Mohammed, **Ibid**, P10.

[3] مزار زهيرة، ميلود عامر، " أزمة الطوارق في منطقة الساحل الأفريقي: بين المخاطر الأمنية والانفصال – مالي أنموذجا – "، **مجلة آفاق للعلوم**، م 3. ع 10، (جانفي2018)، ص. 290.

[4] خليف عبد الوهاب، "البناء الاجتماعي والثقافي في إفريقيا وتجاذبات القبيلة والدولة "، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، م 2، ع3، (فيفري 2014)، ص 85.

[5] حجال صادق، **ليبيا واشكالية بناء الدولة - الأمة 1951-2017**، (عمان، مركز الكتاب الأكاديمي، 2019)، ص. ص 115-117.

[6] محمد شريف جاكو، **العلاقات السياسية بين اتشاد وليبيا قضية أوزو 1960**-1990، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ط .1، 1998)، ص 17.

ومالي بتجنيدهم في مختلف الأحداث الأمنية في السبعينات، كما قام بضمهم إلى اللّجان الثورية والكتائب الأمنية التابعة له، على غرار اللواء 32 بقيادة خميس القذافي وكتيبة مغاوير الطوارق[1].

الشكل رقم (05) : خريطة توضح انتشار القبائل الليبية

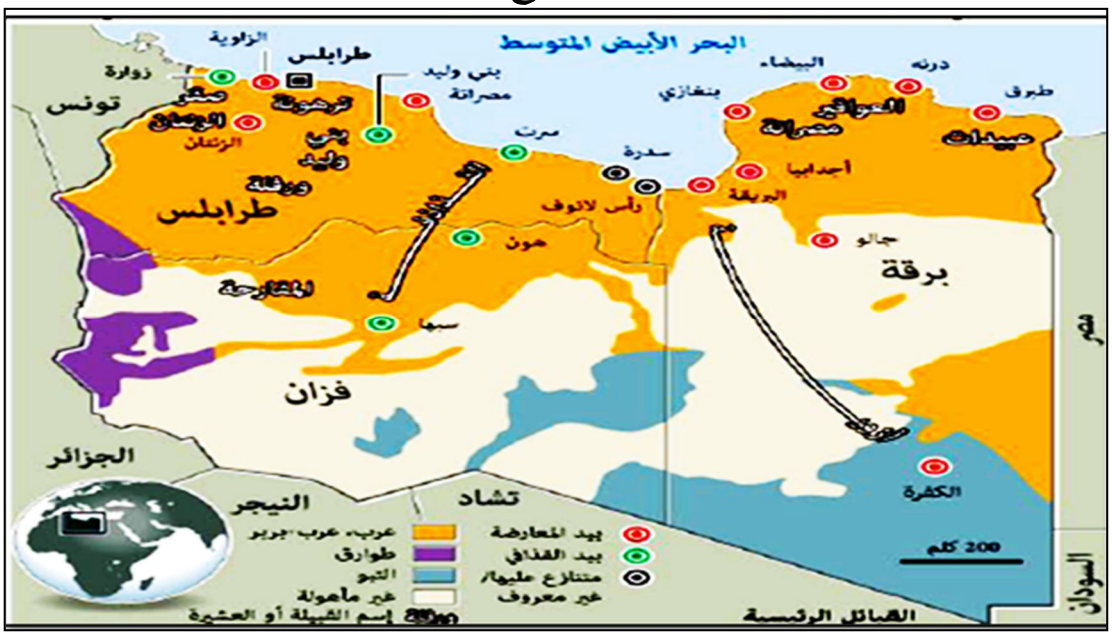

المصدر: بوشوشة سارة، مدوني علي، **الإنقسامات السياسية في ليبيا وانعكاساتها على التوازنات الاقتصادية بعد ثورة 17فيفري2011.** ص. 41.

يتبين لنا الخريطة رقم (04)، أن النسبة الأكبر كانت في المعارضة، الذي يؤكد على انحسار ولاءه على دائرة ضيقة من أبناءه والأقارب، ومن اللذين لم ينشقوا عن قراراته. عليه تعد القبيلة في ليبيا من أكثر المواضيع حساسية في الدراسات السياسية، حيث تبرز كعنصر محوري في بناء الهوية الاجتماعية الليبية التي لا تقتصر على المناطق الريفية فحسب، بل تمتد لتشمل المناطق الحضرية الكبرى. وقد تأصل هذا الدور التاريخي منذ عهد "الملك السنوسي"، حيث ساد نمط المحاصصة القبلية في توزيع القوى والموارد[2].

استمر هذا التأثير مع نظام "القذافي" الذي اعتمد استراتيجية مزدوجة، أظهرت تناقض واضح في مشروعه السياسي والاجتماعي، فبينما كان يدعو لتجاوز الانتماءات الضيقة، عمل في الواقع على توظيف التوازنات القبلية، لضمان ولاء السلطة وتثبيت وولاءها الدائم له[3]، هذا التداخل بين الانتماء القبلي ومؤسسات الدولة جعل من القبيلة فاعل غير رسمي، لكنها عنصر جوهري ضمن النسيج الاجتماعي الليبي، الذي لا يمكن تجاوزه من حيث تأثيره المباشرة في استقرار البلاد وفي طبيعة توجهاتها الخارجية.

[1] مزارة زهيرة، ميلود عامر، " **مرجع سابق**، ص. 290.

[2] El-Katiri Mohammed, **Ibid**, p.10.

[3] حجال صادق، **المرجع السابق**، ص.117.

2.تحديات التقارب في التركيبة المجتمعية بين البلدين

يستند التقارب الجزائري الليبي إلى موروث حضاري وتاريخي مشترك، تتداخل فيه الأبعاد القارية والثقافية لتشكل جوهر العلاقات الثنائية بينهما، إضافة إلى الدين واللغة الأمازيغية المنشرة عبر الكثير من المناطق، تماثل العادات والتقاليد وقيم المصاهرة التي عززها التقارب الجغرافي والاستراتيجي في مواجهة الأخطار الخارجية، يتجسد هذا التداخل كذلك في "قبائل الطوارق"، المنتشرة على الساحل الأفريقي وبين البلدين، والتي شكلت نقطة تقارب وتجاذب منذ العهد الاستعماري، حيث قامت الجزائر بمجهودات دبلوماسية على المستويين الإقليمي والدولي، لتعزيز التعاون والتنسيق المشترك، بهدف التوصل إلى نتائج تحول دون وقوع أي نزاع في المنطقة[1].

لذلك يعد التجانس الاجتماعي سمة مميزة للدولة وأحد العوامل المهمة لقوتها، فالدولة التي تفتقر لهذا التجانس بفعل تعدد الأقليات غير المنصهرة، تكون أكثر عرضة للصراعات الداخلية وللتدخلات الخارجية[2]. في المقابل، فإن الدول التي تتمتع بانسجام مجتمعي تكون في مأمن، حيث تتفاعل مكوناتها كافة بعيدا عن النعرات الداخلية، مما يسهل عليها ممارسة سياستها الخارجية بفعالية[3].

عليه فالسياق الذي مرت به التركيبة المجتمعية لكلا البلدين، بحكم انتمائهما للمغرب العربي ارتبط أساسا بثلاث مراحل مفصلية هي: الإسلام، الاستعمار، والهوية الوطنية، وهي الركائز ذاتها التي تشكلت على أساسها الدولة، ومن خلالها تتبنى توجهاتها في الصعيدين الداخلي والخارجي[4]، من هنا، يمكننا استخلاص بعض النقاط المهمة للعلاقات الجزائرية الليبية، التي تعد عائقا أمام استقرار هذه الدول:

•**الإسلام**: يعد الفتح العربي الإسلامي على سكان شمال أفريقيا النقطة الحاسمة في تمازج التركيبة المجتمعية للمنطقة، والتي كانت تتكون من العرب والأمازيغ، بالشكل الذي يصعب التفريق في مكوناته العرقية أو القومية أو يستحيل، على مدى ثلاثة عشر قرنا، بعيدا عن الاختلافات في اللهجات المحلية، والعادات والتقاليد، فالإسلام هو دين عابر للحدود الوطنية، تربطه روابط الإيمان وليس الدّم والنّسب[5].

---

[1]Edmond Bernus ," Montagnes touarègues : Entre Maghreb et Soudan : "le fuseau touareg ", **Revue de Géographie Alpine**, 79(1), (1991),p.p118-120.

[2]Walter S. Jones, Steven J. Rosen, **the Logic of international Relations,(U**.S.A: Little Brown and company, Ed.04.2010), p. 248.

[3]W. Jones, **ibid**, p.p. 249 .253.

[4]كيحال صبرينة،"تأثير اللاّتجانس المجتمعي على استقرار ليبيا: آفاق الديمقراطية التوافقية بعد 2011، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، م 11، ع 10، (ماي 2018)، ص 240.

[5]Bernard Lewis, More than the Ummah: A study of religious and nationalidentity in the Islamic World, **American Journal of Islamic Social Sciences**,24(2),(2007).p.20.

•**الاستعمار**: تعد دول المغرب كلها مستعمرات أوروبية، امتثلت جميعها لنفس السياسات الاقتصادية والإدارية والسياسية واللّغوية، حيث وقعت الجزائر تحت الاحتلال الفرنسي، باستثناء ليبيا التي كانت تحت الاحتلال الايطالي[1].

•**الهوية الوطنية:** تعد هذه المسألة من أعقد المشكلات التي تواجه الدّول، من حيث طبيعتها إذ يصعب الفصل في أصول كل أمة، نظرا للتّباين الكبير في نقاط البداية والمسارات والتراتبية بين الأمم[2]، ونخص هنا المجتمع الليبي ضمن المغرب العربي، الذي لايزال يعاني من الانشقاقات، بسبب الطابع القبلي، وعدم قدرة النّظام على بناء هوية وطنية موحدة تكفل التّجانس بين جميع القبائل، انعكس سلبا على الوضع السّياسي فيها[3]. لفهم هذا الوضع المركب، عن أزمة اللاّتجانس الاجتماعي، يمكن الاستناد إلى التحليل الذي قدمه "محمد عابد الجابري" في كتابه "العقل السياسي العربي"، واستند إلى المحددات التي وضع أسسها الأولى "ابن خلدون" لتفسير تفاعلات السلطةوالمجتمع[4].

تتلخص هذه المحددات في ثلاثية تجمع بين كل من: القبيلة وأساسها (العصبية والروابط الاجتماعية)، العقيدة وأساسها (المحرك القيمي والديني)، الغنيمة وأساسها (الموارد والمصالح الاقتصادية). تعد هذه العناصر المحرك الفعلي للسياسة الخارجية في الفضاء المغاربي، حيث يظهر تداخل "العصبية القبلية" مع "الموارد الاقتصادية"، كعامل حاسم في صياغة المواقف الرسمية وتحديد مستويات الاستقرار، خاصة في الحالة الليبية التي تبرز فيها القبيلة كفاعل رئيسي في إدارة الموارد وصناعة القرار السياسية[5]. تبرز هنا الحاجة لتجديد العقل السياسي، عبر إحداث أي تجاوز في هذه المحدّدات كلّها أو إحداها في الدول التي لاتزال تعاني من اللاّستقرار والتشرذم الاجتماعي، فقد أصبحت القبيلة محرك للسياسة، والريع جوهر للاقتصاد، والعقيدة مجرد ريع تربوي. ومنه، تندرج مسألة التجديد ضمن ثلاثة تحديات كبرى[6]:

أولا، تحويل معطى القبيلة إلى اللاّقبيلة أي إلى تنظيم مدني سياسي، اجتماعي وأحزاب ونقابات وجمعيات حرة ومؤسسات تربوية، بمعنى بناء مجتمع فيه تمايز واضح بين المجتمع السياسي للدولة وأجهزتها. **ثانيا،** فيتعلق بالتحرر من التعامل بمنطق دغمائي ويستند إمّا للعقيدة الدينية أو للعلمانية بحيث يتم الخروج عن منطق الجماعة والحزب الواحد والإثنية والطائفية، إلى منطق عقلي اجتهادي

[1]إلياس بلكا، محمد حراز، إشكالية الهوية والتعدد اللغوي في المغرب العربي، المغرب نموذجا، (أبو ظبي: **مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية**، ط 1، 2014)، ص.ص. 07- 09.

[2]Anthony D. Smith, " Nations and National Identity: A Critical Assessment ", **Nations and Nationalism**, 10(1-2), (February 2004), p. 03.

[3]كيحال صبرينة، **المرجع السابق**، ص. 240.

[4]شمس الدين الكيلاني، **المرجع السابق**، 2014، ص.ص. 138-139.

[5]محمد عابد الجابري، **كتاب العقل السياسي العربي محدداته وتجلياته**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 4، 2000)، ص. 371-373.

[6] **المرجع نفسه**، ص.ص. 371-374.

تعددي. **ثالثا،** الغنيمة فالاقتصاد العربي يطغى عليه الريع وفي الأصل هو من حق الجميع، ويجب التّصرف فيه بالتّساوي والعدل دون مفاضلة، لذلك ينبغي تحويل الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد إنتاجي.

تعد هذه التحديات بالغة الأهمية للاستثمار في بناء مجتمع متجانس، بالنسبة للمجتمع الليبي فهو يعاني من أزمة هوية، كنتيجة لسياسية النظام السابق، الذي لم يعمل على تجاوز الهويات القبلية، بل ركز على ضمان الولاءات القبلية له، كقاعدة أساسية لحكمه. وعلى العكس من ذلك، قام بتعزيز الانقسامات، وخلق الهوة بين المكونات الاجتماعية، محاولا تكييف هذه الروابط، وتوظيفها لخدمة بقائه في السلطة، مما أعاق مسار اندماجها في هوية وطنية واحدة[1].

إجمالا، تبرز الخصوصية المجتمعية لكل من الجزائر وليبيا كمتغير حاسم يفرض تحديات تستوجب الاحتواء لضمان استقرار الدولة، ففي الحالة الليبية، أدى تهميش التركيبة القبلية وغياب الهوية الوطنية الجامعة في ظل النظام السابق إلى انكشاف الدولة أمام مخاطر الفشل المؤسساتي بعد عام 2011. من هنا، تبرز ضرورة الربط بين هذه المحددات المجتمعية والمؤشرات السياسية والاقتصادية والأمنية، باعتبارها المدرك الشامل الذي استندت إليه السياسة الخارجية الجزائرية في بناء مقاربتها تجاه الأزمة. فالجزائر، ومن خلال إدراكها العميق لطبيعة التوازنات الاجتماعية الليبية وتداعيات غياب المؤسسات الرسمية، وجهت خياراتها الاستراتيجية نحو صياغة مقاربة تضمن بها حماية أمنها القومي وتعزز الاستقرار الإقليمي.

المبحث الثالث: المحددات السياسية والإقتصادية والأمنية في العلاقات الجزائرية -الليبية

تعدّ المحددات السياسية والاقتصادية والأمني، من أبرز العوامل المؤثرة في طبيعة العلاقات الجزائرية–الليبية، لارتباطها بقدرة الدولة على توظيف إمكانياتها الطبيعية ومواردها البشرية في محيطها الإقليمي والدولي. وتمتلك كل من الجزائر وليبيا مقومات اقتصادية وبشرية معتبرة، غير أن توظيفها يظل رهينا بدرجة الاستقرار السياسي والأمني، خاصة في ظل الظروف الأمنية الاستثنائية التي تشهدها المنطقة. كما يبرز المحدد الأمني بوصفه عاملا مركزيا في العلاقات بين البلدين[2]، بالنظر إلى تشابك التهديدات العابرة للحدود، فضلا عن تأثير الخيارات السياسية في إدارة المشاكل الحدودي والأزمة الليبية، ما يفسر اختلالات التفاعل الثنائي وتداعياته الإقليمية.

المطلب الأول: المحدد السياسي والاقتصادي في السياسة الليبية

ترتبط المكانة الدولية للدولة، بوزن مواردها الطبيعية التي تمنحها قوة تفاوضية فاعلة، حيث شكلت الجغرافيا الطبيعية متغيرا حاسما في توجهات السياسة الليبية. منذ اكتشاف البترول في 1956، تم

[1] كيحال صبرينة، اللاّتجانس الاجتماعي، **المرجع السابق**، ص 241.

[2] إدريس عطية، عقبة وقازي، **المرجع السابق**، ص.333.

الاندماج في الاقتصاد العالمي، وتعاظم دورها الإقليمي بفضل عوائدها من البترول والغاز[1]، لكن بفعل الأزمات المتعاقبة، بدى أنّ هذه الموارد ذاتها تحولت من أداة للقوة إلى محرك للصراع وعبئ على الاستقرار، مما جعل الربط بين الاستقرار السياسي، وتأمين الموارد هو التحدي الأبرز في رسم معالم السياسة الليبية المعاصرة. وللإحاطة بهذا التداخل المعقد، لابد من تحليل هذين المحددين وتأثيراتهما المتبادلة على صياغة التوجهات السياسية والاقتصادية للدولة.

الفرع الأول: المحدد السياسي في السياسة الخارجية الليبية

تعود الأصول الأولى لانفجار أي أزمة، إلى جملة من المحددات الداخلية التي تتميز بها البيئة في مراحل سابقة قبل حدوثها، إذ يصعب تشخيص العوامل والأسباب التي دفعت الأزمة الليبية للحدوث، مع تعدد العوامل التي ساهمت في استمرارها وتفاقمها، منه كان لابد من الوقوف عند أهم الخلفيات الأولى التي ساهمت في تأجيج الأوضاع على فترات متفاوتة، والتي كانت السبب الرئيسي في سقوط النظام السياسي وبداية الأزمة.

1.طبيعة النظام السياسي وأثره على المؤسسات الليبية

أثّرت طبيعة النظام السياسي الذي أسسه العقيد معمر القذافي منذ وصوله إلى الحكم بشكل مباشر على بنية الدولة الليبية، خاصة في علاقته بالقبائل. فقد اعتمد النظام في بدايته منطلقات فكرية متأثرة بالتجربة الناصرية والتوجه القومي العربي، ترتكز على مبدأ السيادة الوطنية من خلال تصفية القواعد العسكرية الأجنبية وإنهاء هيمنة الشركات النفطية[2]، ومحاولة فرض أيديولوجية جديدة في نمط المؤسسات السياسية والإدارية في البلاد، سواء على المستوى الرسمي أو غير الرسمي، ولفهم كيفية ترسخ السلطة وتفاعلها مع مختلف الهياكل المؤسسية والشبكات التقليدية المؤثرة[3].

1.1.التحولات الأيديولوجية وبناء النظام الجماهيري

مرت ليبيا بمحطات تاريخية مختلفة، بدءا بالتواجد التركي، وصولا إلى الاحتلال الإيطالي في 1911، ثم الدخول البريطاني والفرنسي، بانتهاء الحرب العالمية الثانية، وعودة الملك "إدريس السنوسي"، من مصرفي 1943، للمطالبة باستقلال برقة، وبتوقيع معاهدة الصلح مع إيطاليا في 1947، وقرار تأسيس دولة ملكية ديمقراطية فيديرالية، تحوي ثلاث ولايات هي برقة وطرابلس وفزان، تحت حكم الملك " السنوسي" في 31 أكتوبر 1951، لتصبح دولة موحدة في 27 أبريل

[1] Nelson Harold, Libya: **A Country Study**, (Washington: American University press, 1979), P 11.

[2] David Blundy dan Andrew Lycett, **Qaddafi and The Libyan Revolution**, (Canada: Little Brown and Company. 1987), p.p.10-21.

[3] أحمد عبد الفتاح ماضي، "**الكتاب الأخضر معمر القذافي، الفصل الثالث الركن الاجتماعي للنظرية العالمية الثالثة**"، (مصر: مكتبة نور، 2009)، ص. 134-130.

1963، عبر كل هذه المراحل الحاسمة، ظلت القبيلة المتجذرة عائق في مسار الوحدة، وفي ظل صعوبة الجمع بين الولاء للملك والقبيلة في آن واحد[1]، قام "معمر القذافي" بصفته نقيب، في الفاتح من سبتمبر 1969 بانقلاب أبيض أطاح فيه بالملكية، بحصوله على الاعتراف الداخلي والدولي أصبح زعيم ليبيا، تمثلت تغيراته في نقلتي نوعيتين، تمثلت النقلة الأولى*: مع تأسيس مجلس قيادة الثورة وإعلان الثورة الشعبية (1969–1973) أما النقلة الثانية كانت مع إعلان سلطة الشعب وترسيخ النظام الجماهيري (1977–1986)*.

▪تقسيم أجهزة النظام السياسي في عهد القذافي

لفهم طبيعة الأزمة، يستوجب فهم أبعاد الأزمة الليبية تحليل طبيعة البناء المؤسسي الذي كرس له النظام طوال فترة حكمه، إذ مثّل حراك 17 فبراير 2011، مطلبا شعبيا للتغيير الجذري، نتيجة لتراكمات غياب العدالة في توزيع الموارد، والانتهاكات المستمرة للحقوق المدنية والسياسية والإدارية، ومن هنا، يبرز الفصل بين الهياكل "الرسمية و"غير الرسمية"، كضرورة منهجية لتفكيك آليات عمل النظام العام والسياسات التي كانت تنتهجها الجماهيرية[2].

•الهياكل والأجهزة الرسمية للنّظام السياسي

---

[1] عبد الغني عبد الله خلف، مستقبل إفريقيا السياسي، **تاريخ شعوب القارة الحديث وأوجه التطور المحتملة فيه**، (القاهرة: مؤسسة المطبوعات الحديثة للطباعة والنشر، ط.2، 1961)، ص.ص 188. 189.

* تأسس النظام في بدايته عقب الانقلاب الذي قام به القذافي على خلفية "الحكم الثوري"، حيث نصّت المادة (18) من الإعلان الدستوري لسنة 1969 على أن "مجلس قيادة الثورة" هو أعلى سلطة في البلاد، يتولى مهام التشريع وحماية النظام، وقد عكست هذه المرحلة نمطا مركزيا في ممارسة السلطة، قبل أن يشهد النظام تحولا نوعيا عقب خطاب زوارة في 15 أبريل 1973، واعلان القذافي عن "الثورة الشعبية" بمضامينها الثقافية والإدارية، باعتبارها آلية لتجاوز الجهاز الإداري التقليدي والبيروقراطية، مستندا إلى شعارات العروبة والإسلام كمرتكزات أيديولوجية، ومؤكدا على إشراك الجماهير في حماية النظام والدفاع عنه. واستكمالا لهذا المسار من الناحية التنظيمية، صدر القانون رقم (78) المؤرخ في 16 أكتوبر 1973، الذي حدّد مهام "اللجان الشعبية" المنتخبة انتخابا مباشرا. وبموجب هذا القانون، تحوّل الجهاز الحكومي من بنية إدارية تقليدية إلى أداة تسيّر عبر هذه اللّجان، في تجربة استهدفت على المستوى النظري تكريس مفهوم "الديمقراطية الشعبية" وتمكين الجماهير من ممارسة الحكم المباشر دون وساطة مؤسسات تمثيلية . **للمزيد أنظر إلى**: هنري حبيب، تر: شاكر إبراهيم، ليبيا **بين الماضي والحاضر**، (ليبيا: المنشأة الشعبية للنشر، 1998)، ص.ص. 177. 196.

* تمثلت النقلة الثانية في 02 مارس 1977، بإعلان قيام "سلطة الشعب"[1]، وحلّ مجلس قيادة الثورة والجهاز الحكومي التابع له، واستبدله بالمؤتمرات الشعبية بوصفها أداة للتشريع[2]، التي تعمل على رسم سياسة البلاد الرسمية، والتي يحتفظ فيها القذافي فقط بدور المرشد والموجه فقط[3]، **وبعد** أحداث لوكربي في 14 أفريل1986، اكتملت ملامحه بإعلان الجماهيرية الليبية العظمى"، الشعبية الاشتراكية العظمى"، الذي مهد للنّظام الجماهيري[4]، الذي تكمن خصوصيته في عدم اعترافه بالمفهوم اللّيبيرالي للديمقراطية النيابية والأحزاب السياسية، واستبدالها بمفهوم الديمقراطية المباشرة، الذي لا يحول فيه بين الشعب والحكومة أي حاجز[5]. **للمزيد أنظر إلى:**

[1] علي محمد الصلابي، **الثمار الزكية للحركة السنوسية في ليبيا سيرة الزعيمين إدريس السنوسي وعمر المختار**، (القاهرة: مكتبة الصحابة مكتبة التابعين الامارات الشارقة عين الشمس، ط .1، 2001)، ص .60.

[2] Guillaume Lavallée,"Mouammar Kadhafi: un règne politique pas comme les autres", P**erspective Monde**, 16 mars 2021, https://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMAnalyse/3110(20 juillet 2024)(h :20.16).

[4] -، تقرير بعثة المجتمع المدني لتقصي الحقائق في ليبيا، **المنظمة العربية لحقوق الانسان** بالقاهرة، (جانفي2012)، ص 09.

[5] هنري حبيب، تر: شاكر إبراهيم، **ليبيا بين الماضي والحار**، (ليبيا: المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع، والإعلان والمطابع، ط. 1، 1998). ص.ص. 159 - 199.

[2] جمعة عمر عامر المودي،" المبادرات والاستجابات السياسية في السياسة الخارجية الليبية اتجاه افريقيا غير العربية"، **رسالة ماجيستير**، (جامعة الشرق الأوسط، تخصص علوم سياسية، 2011)، ص 84.

تتكون البنية الرسمية للنظام الجماهيري من مجموعة من المؤسسات التي تم إقرارها قانونا لتجسيد فكرة "سلطة الشعب"، وتتوزع هذه الأجهزة والوظائف وفقا لما يلي:

- **المؤتمر الشعبي العام:** هيكليّا، هو بمثابة "البرلمان": مسؤول عن وضع السّياسات وفقا للرغبات الشعبية، والذي يشكل اللّجنة الشعبية، التي توكل إليها مهمة تطبيق وتنفيذ المقررات المصاغة في كل دورة للّجنان الشعبية. عمليا، يعد صانع القرار الحقيقي والفعلي هو القائد السّياسي والدّائرة الضيقة المحيطة به. الملاحظ لهذا التأثير يجد أن المؤتمرات الشعبية الأساسية رغم أنها تعد مؤسسات رسمية في النّظام السّياسي الليبي، لكن عند صياغتها لقراراته تشير إلى خطب القيادة السياسية وأحاديثها وتوجيهاتها، إلى جانب أنها توجه مباشرة إلى اللّجان الشعبية عملية تنفيذيها بالشكل الذي لا يتعارض معها، وكذلك بتكليف الأجهزة الشعبية والقانونية بذلك، الذي يوضح أنها لا تملك أي سلطة أو نفوذ فعلية، وماهي إلاّ آداه في يد السلطة[1].
- **المؤتمرات الشعبية الأساسية:** تأتي تحت المؤتمر الشعبي العام، والتي من المفترض أن تكون منابر للشعب الليبي، حتى يتم فيها النقاش والتصويت على القضايا المتعلقة بالسياسات الداخلية والخارجية للبلاد[*].
- **اللّجنة السياسية العامة:** هيكليا، هي بمثابة "الحكومة" وهي هيئة مسؤولة عن تنفيذ القرارات التي يتخذها المؤتمر الشعبي العام "البرلمان"، تتكون من مجموعة من الأمناء "الوزراء"، ويمثل منصب الأمين العام "رئيس الوزراء"، أعلى منصب في الهيكلة. أمّا عمليا، تخضع هذه اللّجان الشّعبية لسلطة وقرارات الزّعيم، والذي يتولى مهمة تغيير عدد الأمناء "الوزراء" فيها" بشكل متكرر حسب رغباته.
- **الجهاز القضائي:** نظريا، حاول أن يبني نظاما قضائيا يتوافق مع إيديولوجية وفق تصوراته، لكن الملاحظ للتقسيمات التي استحدثها يستخلص مدى تعارضه، سواء فيما تعلق بإرساء نظام قضائي، قائم على أسس وتعاليم الشريعة الإسلامية، كمرجعية وحيدة للعدالة في المجتمع، أو فيما يخص الضمانة الأولى، التي منحتها أيديولوجيته للشعب في ممارسة الديمقراطية المباشرة، إذا لم تعرف ليبيا في عهده (سلطة قضائية) مستقلة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة[2].

---

[1] عبد الحكيم عمار نابي، **النظام السياسي والتنمية الاقتصادية في ليبيا**، (طرابلس: إدارة المطبوعات والنشر والتوزيع، ط.1، 2006)، ص364 ص365.

[*] لقد سيطر على كل مقاليد السلطة، هو والدائرة الضيقة المحيطة به من دون استثناء، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وخلفية تبرير عدم وجود قضاء عادل ونزيه بالمطلق، هي تعرض النظام القضائي للتدخل المستمر من جانب السلطة التنفيذية، وللفساد، ولمستوى سيئ من التعليم والتأهيل. وكان معيار مكافأة القضاة أو معاقبتهم على أعمالهم هو درجة انسجامها أو تعارضها مع مصالحه، وجعلها أداة لمحاسبة خصومه من السياسيين وأتباع النظام الملكي. وفي هذا السياق، لم تلتزم المحاكم بأدنى المعايير القانونية أو الاستقلالية. **للمزيد أنظر إلى: المرجع نفسه**، ص. 365.

[2] **Ibid,** https://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMAnalyse

▪**القانون والدستور الليبي:** عمد على إلغاء دستور 1951، واستبدله بالإعلان الدستوري الذي كان من المقرر أن يشكل وثيقة مؤقتة إلى حين اعتماد دستور رسمي في 1977، لكنه فيما بعد اعتبر كتابه الأخضر المرجعية الدستورية العليا في الدولة[1]، الذي لا يجوز لا يجوز مخالفته[2].

▪**المؤسسات العسكرية والأمنية:** كانت المؤسسة العسكرية ضعيفة مقارنة بالمؤهلات الاقتصادية والجغرافية للدولة، تم إعدادها وتدريبها أساسا لتكون أداة في يد النّظام السياسي للمحافظة عليه وتعزيزه وتقويته، وقد اعتمد على حركة اللجان الثورية والكتائب الأمنية[3].

▪**حركة اللّجان الثورية:** أنشئت في أواخر1977، كانت تتلقى تنظيما شبه عسكري، ومجهزة ببنادق كلاشينكوف الهجومية وبوسائل الاتصالات اللاّسلكية، مهمتها التخلص من أعداء الثورة، وضمان الاستقرار الداخلي. يتكون أعضاؤها من الموالين والثوريين الملتزمين المكلفين بتعبئة الجماهير ونشر إيديولوجية النظام، أصبحت 1979 جهاز أمني شبه قانوني، مسؤول مباشرة أمام العقيد[4].

▪ **الكتائب الأمنية:** عبارة عن وحدات عسكرية مختلفة عن القوات النظامية، مهمتها الحفاظ على الأمن الداخلي حول المراكز السكانية، كانت تملك أسلحة ثقيلة تحت تصرفها، أبرزها الكتيبة 32، كان يقودها نجل العقيد، يتلقى أفرادها تدريبات عسكرية متقدمة، يتراوح عددها ما بين 25 إلى 30 ألف، بالنسبة للشرطة مهمتها متصلة بها، عددها يتراوح بين 60 ألف، كما قد اعتبر معيار القرابة والولاء الايديولوجي للعقيد معيار للتجنيد فيها[5].

▪ **قوات الأمن الليبية:** تتكون من القوات المسلحة البحرية والجوية والبرية، الممثلة في "الجيش الليبي"، ومسؤوليته الحفاظ على الأمن الخارجي، ومناطق تمركزها تكون إمّا على الحدود الوطنية للدولة، أو في الصّحراء، وحسب ما جاء في احصائيات 2010 قدر عددها بـ بحوالي 50 ألفا، خلال هذه الفترة كرس في نظامه لإقامة كيانات متعددة مستقلة، بما فيها الأجهزة الأمنية، فقد كانت تتمتع بحصانة كاملة بعيدا عن أي رقابة أو محاسبة شعبية أو سياسية، وتخضع مباشرة لأوامره وذلك من أجل منع ظهور أي بنى أفقية أو معارضة محتملة لحكمه[6].

---

[1]Nadine Schmeltzer, Libya in the Arab Spring, The Constitutional Discourse since the Fall of Gaddafi, **Springer Fachmedien Wiesbaden**, (2016), p.39

[2]--، تقريرا للجنة الدولية للحقوقيين، icj بمساعدة اعضاء الدائرة الدستورية الليبية بالمحكمة العليا –ليبيا- طرابلس 06 نوفمبر 2014، جنيف، **تحديات أمام القضاء الليبي: ضمان الاستقلال والمساءلة والمساواة بين الجنسين**. ص 15.

[3]كيحال صبرينة، التّدخل العسكري في ليبيا: الأبعاد الاستراتيجية والتداعيات على الأمن غرب المتوسّط، **أطروحة دكتوراه**، (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، تخصص دراسات إستراتيجية، 2021/2020)، ص.124.

[4]عمر فرحاتي، يسرى أوشريف، **المرجع السابق** ص.83.

[5]كيحال صبرينة، **مرجع سابق،** ص.125.

[6]--، **تقرير بعثة المجتمع المدني لتقصي الحقائق في ليبيا**، (المنظمة العربية لحقوق الانسان، القاهرة، جانفي:2012) ص :09.

•الشبكات غير الرسمية للنظام السياسي:

يقوم القذافي بمهمته إرشادية، وفق نظريته العالمية الثالثة، التي كان يروج لها، لكن حقيقة السلطة الفعلية في ليبيا تعود إلى القذافي وأتباعه وتتكون هذه الدوائر كما يلي[1]:

▪**رجال الخيمة:** هي شبكة غير رسمية مكونة من شخصيات موثوقة، لها صلة قرابة مباشرة مع الزعيم، إضافة قبيلته القذاذفة، والشخصيات التي دعمته في ثورته، وكانت في عضوية مجلس قيادة الثورة الأصلي، والتي تمثل نوعا من اللّجنة الاستشارية غير الرّسمية للقذافي.

▪**القبائل والقيادات الشعبية الاجتماعية:** أوكلت للقيادات الشعبية الاجتماعية، مهمة محاربة الفساد والانحراف ومحاولات التآمر والخيانة، غير أنها استعملت بشكل جوهري لضمان سيطرة زعماء القبائل على قبائلهم، فحوالي 20 إلى 30 قبيلة، تملك تأثيرا سياسيا، والتي من خلالها يتم الضغط لعزل العناصر المتمرّدة، وفي المحصلة فإن هذه الهيئة صممت لإدماج القبائل بشكل مباشر في مركز المسرح السّياسي، كما استعملت القيادات الشعبية الاجتماعية كهيئات وسيطة لمحاولة تسوية القضايا الحساسة.

▪**عائلة الزعيم الليبي القذافي**: تلعب دور محوري بموجب الصلاحيات التي منحها لأفراد عائلته وقبيلته والدائرة الضيقة المحيطة به، في النّظام السّياسي، بشكل متزايد في الميادين السّياسية والأمنية والاقتصادية.

▪**المجتمع المدني:** تقوم نظريته على دعم الديمقراطية المباشرة، ولا تعمل بوجود وسطاء بين الشعب والسلطة السياسية[2].

▪**شبكات الرعاية والمحسوبية**: بدى أنه قام بتفكيكها مع توليه الحكم، لكن سرعان ما عمد لإعادة تجسيدها بفعل سياسته التي ركز فيها على منح الامتيازات العائدات النّفطية له وللدائرة المحيطة، خاصة في فترة إعادة بعثه للعلاقات الخارجية مع الدول الغربية وهي التي عرف فائضا معتبرا[3].

نظريا، حكم الزعيم وفق نظام جديد جسد فيه نظام رسمي بالغ في التعقيد، هذا النموذج يعتبر نموذجا متفردا في الحكم من الناحية النظرية، قدمه ضمن أطروحته لطبيعة نظام الحكم التي يجب أن يكون في ليبيا، وبرّر به استثناءه للتمثيل النيابي، الذي يقوم على مجموعة من النّواب تمثل أغلبية الشعب، إلى جانب النّقابات والاتحادات والرّوابط المهنية، ومؤتمر الشّعب العام والتي يحدد القانون عملها.

[1] عمر فرحاتي، يسرى أوشريف، **المرجع السابق**، ص.83.

[2] كيحال صبرينة، **المرجع السابق**، ص. 125.

[3] عمر فرحاتي، يسرى أوشريف، **المرجع السابق**، ص .ص.83.85.

أمّا عمليا، فوض قدر كبير من الصلاحيات لعائلته، وأنسابه بمنحهم مناصب عليا في الدّولة، وجعلهم يمسكون بالمفاصل الرئيسية للسلطة السياسية. وجعل المؤسسات الرسمية غير فاعلة ولا تتمتع بأي نفوذ أو سلطة حقيقية، وليست لها صلة كبيرة بعملية صنع القرار السياسي، وهي مجرد أدوات شكلية تابعة له محدودة التأثير.

2.المحدد الشخصي لصناع القرار "معمر القذافي"

تلعب السمات الشخصية لصنّاع القرار السيّاسي، والمتعلقة بالتكوين المعرفي والعاطفي والسلوكي والعقائدي والاجتماعي، دورا حاسما في عملية تقديمهم لنظرتهم وتصوراتهم وتقديرهم للمواقف[1]، فقد لعب المعطى القيادي في ليبيا للزعيم معمر القذافي، دورا هاما في عملية توجيهه السياسية الداخلية والخارجية. من هنا تأتي الحاجة للتعرف على المحددات الشخصية للزعيم، والتي أثرت على البنية المجتمعية والسياسية في ليبيا، لما يقارب 42 سنة من الحكم.

2.1.تحليل السمات الشخصية لمعمر القذافي

تعد سمات الشخصية "لمعمر القذافي*" محورا أساسيا في فهم توجيه السياسة الليبية، إذ لم يكن رئيس دولة تقليديا، بل اعتبر نفسه قائدا ثوريا ومنظرا أيديولوجيا. وقد انعكست هذه السمات على شكل المؤسسات، وعلى علاقة الدولة بالمجتمع والقبائل، وعلى طبيعة اتخاذ القرار السياسي.

•السمات الشخصية وأثرها على السياسة الداخلية

وصفت شخصيته "معمر القذافي"، بالشخصية الكاريزمية، البراغماتية الجاذبة للأنظار، المؤثرة في الأفكار، فقد تعامل مع مختلف الأيديولوجيات السّياسية العالمية الكبرى، والمعتقدات على أنها تجارب غير ناضجة، والبديل هو ما أتى به من خلال طروحاته الاقتصادية والسياسية من خلال في كتابه الأخضر، ضمن نظريته العالمية الثالثة، المبنية على عقيدة تدعو الإنسان للعودة إلى العقيدة الاسلامية، كما صاغ تصوره لمفهوم الاشتراكية وفق مدلول إنساني لا عدواني ولا عنصري وليس للإنسان دخل في صناعته، بل ينبع من تعاليم العقيدة الإسلامية[2].

---

[1]Dario Battistella, **Jérémie Cornut et Élie Baranets**, (paris, Presses de Sciences Po, 1998), p.10.

* هو معمر أبو منيار القذافي، ولد بسرت، في 07يونيو 1942، تنتمي عائلته إلى قبيلة القذاذفة العربية الصغيرة، التحق بالمدرسة الثانوية في مدينة سبها من (1956 – 1961)، دخل جامعة ليبيا، ثم التحق بالكلية العسكرية الليبية في بنغازي عام 1961، ل كان يعتقد بأن الجيش وحده هو القادر على إحداث التّغيير السّياسي والاجتماعي والاقتصادي في ليبيا، تخرج من مجلس قيادة الثوار في (1965-1966)، تم اختياره لإجراء المزيد من التدريب العسكري في الأكاديمية العسكرية الملكية شاندهيرست بإنجلترا والأكاديمية العسكرية اليونانية في أثينا باليونان، قام بانقلاب أبيض على الملك إدريس السنوسي وقاد ليبيا. قتل في مسقط رأسه يوم 20 أكتوبر2011 عن عمر يناهز 69 سنة، بعد أن ألقي القبض عليه من قبل ثوار مدينة مصراتة[2].

[1]Tamburaka, Apriadi. **Revolusi Timur Tengah: Kejatuhan Para Penguasa Otoriter di Negara-Negara** (Timur Tengah. Yogyakarta : Narasi, 2011), pp. 216–217.

[2]Gunawan, Arif. "Kepemimpinannya di Libya (1969–2011)." **Undergraduate Thesis**), Yogyakarta State University, 2017),p.p. 20–28.

[2] Apriadi Tamburaka**. ibid**,p. 216-217.

•السمات الشخصية وأثرها على السياسة الخارجية

تلعب المؤثرات الخارجية دورا محوريا في بلورة شخصية صانع القرار، إذ غالبا ما يوجّه اهتمامه نحو الوحدات الفاعلة الأكثر تأثيرا في محيطه الخارجي، وفقا لإدراكاته الذاتية وتصوراته لطبيعة صناعة القرار، بالعودة إلى شخصية الزعيم معمر القذافي، نجد أن فترة حكمه امتدت لأكثر من أربعة عقود (1969–2011)، في سياق دولي وإقليمي مضطرب، تميز بالحروب والأزمات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، نذكر منها(الحرب العربية–الإسرائيلية عام 1948)، (الثورة المصرية في 1952)، (أزمة قناة السويس في 1956) [1].

أسهمت هذه الظروف في تكوين وعيه السياسي، إضافة لتأثره الواضح بتجربة الرئيس المصري جمال عبد الناصر"، في أفكاره المناهضة للإمبريالية الغربية[2]، وهنا يشير ريتشارد سنايدر (Snyder) أنّ الإدراك الحسي للبيئة الخارجية، والتصورات الذهنية المتكونة لدى صانع القرار تلعب دورا حاسما في عملية صناعة القرار. كما يرى لوبيد جونسون (Lobed Jonson) أن الخيارات الخارجية لا تتحدد فقط بناء على قوة الدولة أو أوضاعها السياسية والاقتصادية، بل تتشكل أساسا وفق تصورات صناع القرار[3]، وخبراتهم المتراكمة من خلال تفاعلهم مع الأحداث الدولية وسلوكيات الدول الأخرى.

عليه يزداد تأثير المتغيرات الشخصية بوجه خاص في دول العالم الثالث، حيث يميل القادة إلى تكريس التمركز الشخصي داخل هياكل صنع القرار الخارجي ويزداد احتمال تأثير المتغيرات الشخصية أيضا في حالات التخطيط طويل المدى[4]. جسد القذافي شخصيته في تعامله الخارجي، حيث قام بإلغاء كل الاتفاقيات التي كان وقعها الملك"السنوسي "مع الأحلاف الغربيين وتوجه إلى التحالف مع الإتحاد السوفييتي معلنا في المحافل الدولية عن معاداة الغرب ومناهضة الإمبريالية*، وعن سعيه للوحدة العربية، وكذا دعم حركات التّحرر. لكن بالرغم من فشله في الوصول إلى الوحدة العربية، فقد توجه بمشروعه القومي الوحدوي إلى القارة الأفريقية، من خلال دعمه للاتحاد الأفريقي، وتكثيف الجهود من أجل تأسيس الشراكة العربية الأفريقية، وتكوين الاتحاد مغاربي، كرد فعل على مجلس التعاون لدول الخليج[5].

---

[1]Gunawan, Arif. "Kepemimpi nannya di Libya (1969–2011)." **Undergraduate Thesis**,(Yogyakarta State University, 2017),p.p. 20–28.

[2]Stottlemyre Steve MA, Tactical flexibility: Libyan foreign policy under Qadhafi, 1969–2004, **Domes**, 1 (21), (may2012). P. p182-183.

[3]لويد جنسن، تر: محمد بن أحمد مفتي ومحمد السيد سليم، **تفسير السياسة الخارجية**، (المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، ط.1، 1989)، ص 45-46.

[4]Ahmad Bahaudin. **ibid**. 1973

* جاء في الوثيقة رقم JT 1053/91 حول استخدام القواعد العسكرية بناء على المادة الأولى منها والمادة الرابعة من اتفاقيتنا مع ليبيا يبدو أننا ممنوعين قانونا من استخدام القواعد الموجودة في ليبيا قاعدة العضم البريطانية ضد رغبتهم، وقاعدة ويلاس للولايات المتحدة الامريكية. **للمزيد أنظر إلى:** مصطفى أحمد بن حليم، صفحات **مطوية من تاريخ ليبيا السياسي- مذكرات رئيس وزراء ليبيا السبق**، (مصر وكالة الاهرام للتوزيع في الداخل والخارج، ط.1، 1992)، ص. 765.

[5]Saint John, Ronald Bruce, "Terrorism and Libyan foreign policy, 1981-1986", **The World Today**, 42(7), (1986). p.p 112- 113.

بدى ذلك من خلال محاولته تسويق أفكاره وايديولوجيته تسويق أفكاره في كتابه الأخضر، التي اعتبرها حلا لكل المشاكل الدّولية والدّاخلية للشعوب، واعتبر نفسه مفكرا قوميا وعالميا، مما جعل العديد من المفكرين أمثال: بينديكت أندرسون (Benedict Anderson)، وريموند هينيبوش (Raymond Hinnebusch)، وغلين روبنسون (Glenn Robinson)، يرون أن فترة حكمه صبغت "بالكاريزمية" من خلال تقديم نفسه على أنه قومي ناصري، ليجد تأييدا كبيرا في الأوساط الشعبية في بداية حكمه جراء ذلك[1].

كما ظهرت شخصيته البراغماتية من خلال تعامله مع الأوضاع الدولية، خاصة بعد تسليمه للمتهمين البارزين في أزمة لوكربي، فلقرابة الثّلاثة عقود من القطيعة بينه وبين الدول الغربية، وتصنيف ليبيا ضمن الدول المارقة والرّاعية للإرهاب الدولي، اختار بعث العلاقات مع تلك الدول من جديد، للتكيف مع مقتضيات النظام الدولي الجديد، ولإخراج ليبيا من العزلة والعقوبات الاقتصادية والتضييق منذ 1986[2]،حتى وصفت بالدّولة المارقة الراعية للإرهاب الدولي[*]،

قدم الباحث في علم النفس الاجتماعي بجامعة فرنسا "عزام محمد أمين" مقالا بعنوان " التحليل النفسي للسلوك المؤيد للطاغية"، تحليلا نفسيا لشخصية معمر القذافي، في محاولة منه لتبرير العوامل التي هيئت لشخصيته، والذي جعل من طبيعة نظامه السياسي معقد لا يمكن وصفه، لم يترك أي مؤسسة من مؤسسات المجتمع مدنية أو عسكرية خارج هيمنته المطلقة في ليبيا، موظفا بذلك قدرات هذه المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، والأمنية والإعلامية، بشكل خاص لما يخدم مصالحه.

يعد مدخلا هاما لتفسير سلوكياته على أن يبدوا ذلك القائد أو الأخ القائد، رئيس أفريقيا، الزعيم العربي أحيانا وأمين القومية العربية والوحدة العربية. أحيانا أخرى، الشخصية الملتزمة بالبداوة والعروبة

---

[1] نوار محمد ربيع، محمد نوري الخيري،"التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية الليبية نحو الولايات المتحدة الأمريكية"، **المجلة السياسية الدولية**، ع 2 (د.س)، ص 111.

[2] أحمد مفتاح الفلاق وخيرية محمد الدغيلي،" دور القائد السياسي في السياسة الخارجية الليبية،" **مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية**، ع30، (ديسمبر2023)، ص 04

[*] **الدولة المارقة**: "L'Etat voyou ": وهو المصطلح الذي سعت من خلاله الولايات المتحدة الأمريكية للإشارة به إلى الدول التي لا تحترم القوانين الدولية، **للمزيد أنظر إلى:** مارتن غريفيثس، تيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، (الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، ط .1، 2008)، ص 219-221. وهي الدولة التي تخالف بانتظام الأعراف والأنظمة الدولية مثل أفغانستان وإيران والعراق وليبيا وكوريا الشمالية، وبخاصة في العقد المنصرم. وهذه الدول تعتبر عدائية وتمثل تهديدا للسلام العالمي، ذات أنظمة رجعية عدائية تجاه الدول الغربية ومتعالية ولا تحترم قواعد المجتمع الدولي. معظم الحالات يتم إدانة النظام فيها مباشرة دون الشعب، وتشمل الدول التي تنتج وتطور الأسلحة البيولوجية والكيمائية، الاتجار بالمخدرات، حماية الإرهاب. وفقا لمنظور الولايات المتحدة وحلفائها، تستعملها لتبرير بعضا لخيارات السياسية كتعبئة الرأي العام دعما إجراءات وأفعال ضد هذه الدول. نعوم تشومسكي، لذلك وضمن استراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية ضد ليبيا تم إدراجها في هذه القائمة لأن القذافي كان يدعم حركات التحرر والنظم الثورية في العالم. **للمزيد أنظر إلى**: تر: أسامة إسبر، **الدولة المارقة استخدام القوة في الشؤون العالمية**، (الرياض: مكتبة العبيكان، ط.1، 2004). ص. 51.

والإسلام، أو ذلك المتسلط والشمولي المستبد، العنيد، المتعصب، المتهور، الذي يرفض المعارضة رفضا كليا[1]، وهنا ذهب السفير الأمريكي في طرابلس عام 2009 "جين كيرنز" لوصفه بأنه شخصية زئبقية بهلوانية وغريبة الأطوار، أمّا "جيلوردد بوست" المدير المؤسس للمركز الشّخصية والسّلوك السياسي وهو أستاذ بجامعة جورج واشنطن، وفي تصريح له لقناة bbc قد وصفه بأنه شخصية واهمة على الدوام بولاء وتأييد شعبه له، ولا يستطيع استيعاب الثورة ضده[2].

ظاهريا، بدى القذافي سليما عقليا، لكن ردود فعله عكس المتوقع فهي تتسم بالتّهور[3]، تصل إلى حد العزل السياسي، وربما أكثر من ذلك، إذا ما تعارضت أفكارهم معه، فهو يعقد نفسه معصوم عن الخطأ وحدوث أي خلل أو خطأ أدى لانتشار شبكات الجريمة المنظمة والفساد والرّشوة، هو مسؤولية من لم يطبقوا نصائحه وتوجيهاته جيدا، لكنه رغم هذه الشخصية الغريبة التي يصعب التّكهن بتصرفاتها كان قدم منهجا لأفكاره[4]، ضمن أطروحته في "كتابه الأخضر" الذي ضمن فيه النظرية "العالمية الثالثة*".

2.2.أثر المحدد الشخصي في التوجهات الخارجية لمعمر القذافي

عرفت العلاقات الخارجية الليبية في عهد القذافي موجة من التحديات الهادفة إلى فكّ هيمنة القوى الأجنبية التقليدية على أراضي الدولة والتحكم في اقتصادها، وهي التوجهات التي بدأت بوادرها منذ رفضه تمديد الاتفاقيات البريطانية والأمريكية المتعلقة باستغلال القواعد العسكرية المتواجدة بها. وقد أدّى هذا المسار إلى دخول ليبيا في سلسلة من التوترات مع الغرب، انتهت بفترة طويلة من الحصار والعزلة الدولية. وفي هذا السياق، برز بوضوح أثر المحدد الشخصي للزعيم في صياغة العلاقات الخارجية وتوجهاتها، حيث ارتبطت اختيارات السياسة الخارجية إلى حدّ كبير بتصوراته الأيديولوجية ومواقفه الشخصية.

---

[1] عزمي محمد امين،" التحليل النفسي لشخصية الطاغية المستبد "، **مجلة نور السورية**، (12أوت 2012)، ص 01-05 https://syrianoor.net/article/872#.(21.08)(01/10/2024)

[2] فرحاتي عمر، يسرى أوشريف، **المرجع السابق**، ص 88 – 87.

[3] بلقزيز عبد الإله: "مشكلات ما بعد سقوط نظام القذافي "، **مجلة المستقبل العربي**، م 34، ع 373، (نوفمبر2011)، ص 1119.

[4] عزمي محمد أمين،" **المرجع السابق**، ص 03.

الكتاب الأخضر: عرض فيه أفكاره حول أنظمة الحكم وتعليقاته حول التجارب الانسانية كالاشتراكية والحرية والديمقراطية يتكون الكتاب من ثلاث فصول صدر المجلد الأول منه في 1975، والمجلد الثاني والذي صدر في 1978، المجلد الثالث بتاريخ 1979، من الناحية النظرية كان يجسد لأفكار الديمقراطية المباشرة في المجتمع الليبي، بينما عمليا فقد نفذ سياسات محلية مختلفة، ومن منطق التزامه بمبادئ **عدم الانحياز**، في ظل انقسام بين إيديولوجيتين، باعتبار ليبيا وغيرها من دول العالم الثالث كانت قد نالت استقلالها، فالموقف الدّفاعي يفرض نفسه، كما أن إيديولوجية عدم الانحياز ترفض وراثة أحكام الآخرين المسبقة، وهي تدعي الحياد الإيجابي، وهو نفس المبدأ الذي انطلقت هذه **النظرية** في أساسها الفلسفي من منظور إسلامي، فقد حاول أن يقدم من خلالها نظاما سياسيا واجتماعيا واقتصاديا يقوم على التّراث الإسلامي، وهو الأساس الذي استند عليه في ترتيبها بعد النّظريتين السابقتين[1]، كذلك هذه النّظرية لا ترفض التّعايش والتّفاوض بدافع مصلحي، مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي. **للمزيد أنظر إلى:**

[1] هنري حبيب **المرجع السابق**، ص .121.

[2] غويل سليمان صالح، **دراسة تحليلية في ضوء النظرية العالمية الثالثة: الدولة القومية**، (بنغازي: المركز العالي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر،1996)، ص. 22.

•العلاقات السياسية في بعدها الإقليمي والدولي

عمل القذافي على اخراج ليبيا من العزلة السياسية، بعد سنوات العزلة التي عانى منها النظام نتيجة الحصار الغربي، باتجاه تحقيق أهدافه المعلنة التي تقوم على تشجيع القومية العربية، الإسلامية ومناهضة الإمبريالية، اللّيبيرالية الغربية، عبر الخطابات السّياسية في المحافل الدولية[1]، والتي كان يهدف من خلالها رفع الإحساس القومي والانتماء العربي والأفريقي والإسلامي[2].

تبنى القذافي سياسة خارجية صبغت بالعديد من التّقلبات في سلوكياتها، فبينما نجده كان ينتهج سلوكا قوميا وحدويا ثابتا، من خلال دعم الوحدة الأفريقية والوحدة العربية، ولعب أدوار الوساطة في قضايا الأزمات والنّزاعات المعقدة خاصة في القارة الأفريقية ،من خلال تشجيع الحوار السّلمي وتحريم اللّجوء إلى القوة، كما دعى إلى دعم الحركات التحررية، وحقوق الشعوب في تقرير مصيرهم، ونصرة القضايا القومية العادلة، ومساندة القضية الفلسطينية، ورفض سياسة الأحلاف والقواعد العسكرية الأجنبية، ودعم حق الشعوب في السيطرة الكاملة والفعالة على ثروتها الطبيعية، واستثمار مواردها لصالح التنمية المستقلة من أجل الوصول لنظام اقتصادي دولي عادل ومتوازن، كما أيدت خطابته مبادئ حفظ السّلم والأمن الدوليين[3].

تتقاطع هذه المبادئ مع أهداف ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، مع ذلك كانت تتعمّد سلوكيات القذافي الكثير من الغموض والتّعقيد، ممّا يصعب فهمه، فقد تخللت فترة حكمه العديد من الأزمات السّياسية والحروب والحصارات، نذكر منها: النزاعات مع دول الجوار في شمال أفريقيا، ومن منطقة السّاحل إلى الضفة الشمالية للمتوسط والأمريكيتين، والحرب ضد مصر في1977، في محاولة لإحداث زعزعة للاستقرار التونسي عبر التهديد بالتدخل المسلح[4]، والحرب مع التّشاد (1978-1987)، التي خلفت مقتل أكثر من7.000 جندي، وتدعيم عدد من الانقلابات العسكرية في أفريقيا، على غرار تمويل الجماعات المسلحة في جنوب السودان، وأزمة لوكربي في 1988، والتي أدخلت ليبيا في حصار سياسي طويل[5].

---

[1]Ghada Benelimam, **"** Une Expérimentation Visant l'Amélioration de la Situation de l'Enseignement-Apprentissage du Français en Libye **"**, **Thèse de Doctorat**, Université Paul-Valéry - Montpellier III, Discipline : Sciences du Langage, Avril 2013,

[2] Abdul Karim Said, SerdarYurtsever,''Analysisonthe Future of Libyan Political System'', **International Journal Entrepreneurship and Management Inquiries Dergisi**, (11.09.2018), p.p. 2.

[3] Patrick Haimzadeh , **Au coeur de la Libye de Kadhafi** ; J.-C. LATTÈS ,(2011/04/13) parise, pp.05

[4]الهلول اشتيوي، ثمن الحرية: ليبيا والسنوات العجاف، (بيروت: منتدى المعارف، ط1 ،2013)، ص. 116.

طالبت فيها أمريكا وبريطانيا بتسليم المتهمين في القضية، وكذا تعويض عائلات الضحايا الذين قدر عددهم بـ 270 شخص وقدتم إلحاقها بحادثة سقوط الطائرة الفرنسية (a.t.a.772) المملوكة لشركة يوتا(d.c.10) والتي سقطت فوق صحراء نيجيريا في 13 سبتمبر 1989.

[4] Khalil I. Matar , Robert W. Thabit ,Lockerbie and Libya: A Study in International Relations, (usa: mc farlad, 2004). p 50.

•العلاقات الاقتصادية في بعدها الإقليمي والدولي

إقليميا، جاء في ديباجة الإعلان الدستوري لسنة 1969، نصا واضحا عن أهداف تاريخ ليبيا في عهد الزعيم، الذي كان من المفترض أن ينقل اقتصادها البالغ التّخلف، الذي كانت تسيطر عليه كليا القوى الأجنبية، إلى اقتصاد يحاول السيطرة على إمكانياته وثرواتها الاقتصادية الداخلية، ويبحث في سبل تحقيق العدالة والاكتفاء الذاتي والاستغلال الداخلي[1].

لكن بسبب فقد تحديات الحصار الغربي الذي لم يلقي بظلاله فقط على تدهور علاقاتها مع الدّول الغربية فحسب، بل تسبب في عرقلة عمل المؤسسات الإقليمية من خلال الغياب الدائم لها فيها[2]، بحيث لم تعرف علاقاتها الخارجية لفترة طويلة وجها ثابتا، فقدت تميزت فتراتها إما بالتّعاون المكثف أو بالتّدخل والعداء[3].

لكن بفعل سياسته البراغماتية كان قد وجه سلوكه الخارجي من حيث دوائر الانتماء القاري والعربي[4]، في محاولة فك التّبعية والاحتكار والنفوذ الأجنبيين على ليبيا، وإعادة بعض الاستقرار من جديد [5]، فقد عرفت العلاقات التّجارية الليبية – العربية ارتفاعا ملحوظا في 1972، من خلال سلسلة متكاملة من المشاريع الاقتصادية والمساعدات، والتي بدى واضحا أنّ هدفها هو إخراج القارة من التعاون في المجال السّياسي فقط، نحو إنشاء السّوق العربية المشتركة والتركيز على المجال الاقتصادي، من خلال خلق فرص الهجرة والاستثمار في الأموال الأجنبية [6].

دوليا، كانت علاقاته الاقتصادية مع الدول الغربية، مبنية على الاستثمار في مجال الانتاج والاستغلال والتنقيب عن البترول[7]، ومع بداية 1973، كانت قد بلغت حجم الاستثمارات الأمريكية في مجال الصناعة النّفطية نحو(80 %)، من إنتاج ليبيا البالغ 2.3 مليون برميل يوميا، وما يقارب عشر 10 شركات أمريكية تستورد ما يزيد عن 300.00 برميل يوميا، من النفط الخام الليبي، إلى جانب الشركات الأمريكية، في مجال استخراج الكبريت لتصديره لأوروبا الغربية (ألمانيا، فرنسا، إيطاليا)، والذي

---

[1] أحمد ولد نافع،"الاقتصاد الليبي وتوسيع قاعدة الملكية"، **الجزيرة نت**، بتاريخ 3-10-200 4، تم تصفح المقال يوم 09-08-2024 ع سا16.17.
https://2u.pw/ynF2QPSf

[2] هاني عبيد زباري، حادثة لوكربي عام 1988.وأثرها على العلاقات الأمريكية الليبية، **مجلة الدراسات المستدامة**، م 4، ع 1. (2022)، ص 433.

[3] بالجيلالي محمد إبراهيم، **التداعيات الإقليمية للفشل الدولاتي في منطقة شمال إفريقيا، دراسة الحالة الليبية**، (عمان: دار الايام للنشر والتوزيع 2018)، ص. ص 40 -49.

[4] الإعلان الدستوري لسنة 1969، صدر بتاريخ 11 – 12- 1969 عن مجلس قيادة الثورة، تم تصفح المقال 08-11-2024- ع سا 16.47.
https://2u.pw/Vzylml5

[5] الإعلان الدستوري لسنة 1969، صدر بتاريخ 11 – 12- 1969 عن مجلس قيادة الثورة، تم تصفح المقال 08-11-2024- ع سا 16.47.
https://2u.pw/Vzylml5

[6] مصطفى أحمد سالم البلعزي، "السياسة الخارجية الليبية بين التوجه العربي والتوجه الأفريقي (1969-2005) "، **رسالة ماجيستير**، (أكاديمية الدارسات العسكرية الجماهيرية العربية الليبية الإشتراكية العظمى، تخصص علم سياسية ،2009)،ص.ص. 150-152.

[7] راشد البراوي، "**ثورة البترول في إفريقيا**"، (القاهرة: دارالنهضةالعربية1962)، ص.09.

تستخرجه من النّفط الخام الليبي، كما كانت تمثل سوقا رابحة في العديد من المعدات التّكنولوجية للولايات المتحدة الأمريكية، لكن بفعل سياسته المناهضة للغرب، ظل مصمما على قراراته على الاستحواذ الكلي في صناعة النّفط الليبي.

وبدى التخوف من طرف المتحدة الأمريكية، حول احتمال تأميم الشّركات النفطية، واستبدال العمالة الأجنبية بالعربية[1]، حيث أصدر القانون رقم (66) لسنة 1973 القاضي بشأن تأميم (51%)، في شركات النفط العاملة[2]، على غرار أوكسيدتال بتروليوم، تأميم شركة "بريتش بتروليوم بتروليوم BP" والعديد من الحصص من الشركات الأجنبية البريطانية، ومع أن خيار موجة التأميمات هذه لم تكن بشكل كلي، لم تكتفي هذه الدّول بالحصص التي منحت لها [3].

من جهة ثانية، كان يبدي تعاونه مع الاتحاد السوفييتي قبل انهياره، فقد وصلت واردات النّظام الليبي من الأسلحة ومعدات عسكرية أخرى إلى نسبة (93%). إضافة لتوسيع إستماراته وانفتاحه على العديد من الدول الأخرى على غرار الشركات: الهندية- الصينية- الأندنوسية-الفيتنامية، النرويجية والفيتنامية)، الذي رأت فيه الشركات الأوروبية والأمريكية المستثمرة تقويضا لمصالحها الاقتصادية في المنطقة، لم يكتفي بذلك، وقام بطرح مشروع البرنامج النّووي والكيمائي[4]، ومشروع الدينار الذهبي، البديل للدولار واليورو في التّعاملات الدّولية في المجال النفطي، والذي يعد تحديا واضحا للغرب[5].

عموما اتسمت العلاقات في هذه الفترة بالعداء الغرب، وبتشديد الخناق على ليبيا، إلى غاية الفترة الممتدة ما بين (1998-2004)، حين أبدى نوعا من البراغماتية والمرونة في تعامله، فقد قرر الإمتثال للأوامر الغربية، ظهر ذلك في رسالة التي وجهها مجلس لمجلس لأمن الدولي، بتاريخ 15 أوت 2003، يقول فيها بأن ليبيا تلتزم بعدم الانخراط في أي تنظيم، أو تمويل أو تكليف بأعمال إرهابية، أو التحريض على التكليف بارتكابها، أو دعمها بشكل مباشر أو غير المباشر، وكذلك التّعاون في المعركة الدّولية ضد الإرهاب الدّولي"[6].

---

[1] جيمس بتراس، فاطمة نصر، **الثورة العربية والثورة المضادة أمريكية الصنع**، (مصر: مكتب سطور للنشر، 2012)، ص.ص. 72 - 75.

[2] **عثمان الحضيرى**، "تأميم النّفط أعاد للشعب الليبي ثروته الرئيسية"، الموقف الليبي، بتاريخ 25 ديسمبر 2023، تم تصفح المقال يوم 24 سبتمبر 2024 ع سا17:00 على الرابط : https://2u.pw/XG7u9fTM

[3] أطروحة كيحال، التّدخل العسكري...، **المرجع السابق**، ص 133.

[4] جيمس بتراس، فاطمة، **المرجع السابق**، ص 76.

[5] نور الهدى بن بتقة،" إشكالية بناء الدّولة في ليبيا بعد سقوط معمر القذافي 2012-2016»، أطروحة **مقدمة دكتوراه**، (جامعة الجزائر3: تخصص دراسات أمنية ودولية، 2017/2016)، ص.ص.175 176.

[6] ولاء الدين سعيد خطاب، عماد مفتاح دخيل، "السياسة الخارجية الليبية دراسة في إدارة السياسة الخارجية 1951- 2011"، **مجلة العلوم والدراسات الإنسانية**، ع 76، (ماي 2023)، ص. 15.

كما إلتزم بتعويض الخسائر المادية، بخصوص الطائرتين الأمريكية والفرنسية، وتسليم المتهمين الرئيسيين في القضية، وتخلى عن البرنامج النووي، وأعلن في 19ديسمبر 2003، أن ليبيا بمحض إرادتها قرّرت التّخلي عن الأسلحة النووية المحرمة دوليا، وفتح المجال للاستثمارات الغربية في ميدان الطاقة والبنى التحتية[1].

الفرع الثاني: الإمكانيات الاقتصادية المتجددة وغير المتجددة

تعدّ ليبيا من الدول التي تمتلك قطاعات إنتاجية متنوعة، تسهم في دعم الاقتصاد الوطني، حيث يبرز القطاعان الزراعي والحيواني كركائز أساسية للنشاط الاقتصادي التقليدي (المتجدد)، غير أنّ الاعتماد عليهما بشكل كلي يظلّ محدودا في ظل غياب اليد العاملة ونقص الموارد المائية بسبب الطبيعة الصحراوية، مقابل قطاع الطاقة (غير المتجدد) القائم على استخراج النفط والغاز الطبيعي الذي يشكّل المصدر الرئيسي للعائدات. عليه سيتم التطرق لهذين القطاعين الإستراتيجيين، وأثرهما على التوجهات الداخلية الخارجية للدولة.

2.القطاعات المنتجة من الموارد المتجددة

تمثل الموارد المتجددة القاعدة الاجتماعية والاقتصادية المستدامة للدولة، وهي مرتبطة بشكل مباشر بقدرة النظام السياسي على توفير الحلول الاستراتيجية للتحديات الطبيعية.

1.1.الانتاج الحيواني والزراعي

تعتمد القوة الإنتاجية لهذا القطاع إلى جملة من المقومات الطبيعية والاقتصادية، وفي مقدمتها المياه الجوفية وخصوبة بعض المناطق الساحلية، مدعومة بسياسات زراعية تستهدف تحقيق الأمن الغذائي[2]. لكن بفعل الطبيعة الصحراوية الليبية، ظلت هذه الجهود محدود، إذ تغطي الرمال نحو (90%) من مساحتها الكلية، متمثلة في مناطق الحمادة الحمراء والكثبان الرملية، أما نسبة الأراضي الصالحة للزراعة لا تتجاوز (10%)، تتركز غالبيتها في النطاقات التي تتوفر فيها التربة الحمراء أو الطبقات الرملية والجيرية، وصولا إلى التربة السبخية، مما يتيح تنوعا نسبيا في المحاصيل، لقد فرض هذا النوع من التوزيع في التربة، نمطا رعويا يعتمد على تربية المواشي والإبل في المناطق شبه الصحراوية، حيث تزداد تحديات هذا القطاع بشقيه النباتي والحيواني، بالنظر إلى محدودية الموارد المائية المتجددة، حيث تساهم الأمطار فقط بنسبة (1%) من الاحتياجات، بينما لا تتعدى حصة المياه السطحية (3%)، مما يجعل الاعتماد الكلي فقط على الخزانات الجوفية [3].

[1] بالجيلالي محمد إبراهيم، **المرجع السابق**، ص. 49.

[2] W.A Otman and M.A.G Bunter,"The Libyan Petroleum Industry in the Twenty First Century: the Upstream", **Midstream and Downstream**: (May 2005),p.09

[3] جمال حمدان، **الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى**، (لقاهرة: مكتبة مدبولي، 1996)، ص.ص224. 226.

1.2.الموارد المائية ومشروع النهر الصناعي العظيم

تكتسي الموارد المائية أهمية استراتيجية بالغة في ليبيا، نظرا لندرتها وارتباطها المباشر بالزراعة والطاقة والاستقرار الديموغرافي، فالموقع الصحراوي وشح الأمطار، قد جعلا من المياه الجوفية المورد الرئيسي في الدولة[1]، والتي تمثل أكثر من (97 %)، من إجمالي الموارد المائية في البلاد، معظمها اكتشفت أثناء التنقيب عن النفط في الصحراء الجنوبية في 1953[2].

من أجل البحث عن حول مستدامة لاستغلال هذا المورد قام "معمر القذافي"، بإنشاء مشروع "النهر الصناعي العظيم"، للإستفادة من هذه الإمكانيات، بطاقة توزيع كبيرة يمكن أن تغطي احتياجات ضخمة، تصل لنحو 6.5 مليون م^3 يوميا، تمتد من "حوض نوبي الصخري"في الجنوب إلى المدن والمنشآت الساحلية، عبر شبكة أنابيب ضخمة يبلغ طولها 2820 كلم[3]، بإمكانيات مائية متزايدة تفوق نسبها (1.4%)[4]، بتغطية تصل إلى (90 %) من سكان العاصمة طرابلس[5].

يرتبط مسار هذا المشروع ارتباطا وثيقا بالامتداد الجغرافي للجبهة البحرية الليبية، التي تعد الأطول على الساحل الجنوبي للبحر المتوسط، حيث تتوزع هذه الجبهة على ثلاثة أقاليم رئيسية وهي :الساحل الغربي الممتد من رأس جدير إلى مصراتة بطول 380 كلم (20 %)، وساحل خليج سرت وهو الأكبر بنحو 920 كلم (48.42%)، ويحتضن موانئ تصدير النفط الكبرى كالسدرة ورأس لانوف، وصولا إلى الساحل الشرقي بطول 600 كلم (31.58 %) الممتد حتى الحدود المصرية[6].

تمثل هذه الإطلالة البحرية المنفذ الاقتصادي الحيوي للدولة، وركيزة أساسية لتعزيز مكانتها الجيوسياسية في الفضاء المتوسطي، إذ من خلال هذه الموانئ الاستراتيجية تكتسب الموارد الطاقوية قدرتها التصديرية وتندمج في التجارة العالمية، مما يجعل التحكم في أمن المنشآت الساحلية محددا استراتيجيا لاستقرار الدولة، وتأمين تدفقات الطاقة نحو الأسواق الدولية[7]، مع ذلك فإن هذه الإمكانات

---

[1]Marie Meyer," la grande rivière artificielle de la libye : huitième merveille du monde ou folie d'un dictateur ? ", publié 14/05/2018,https://dei.hypotheses.org/715.

[2]Nathalie Pajon-Perrault, " Le projet de Grande Rivière Artificielle en Libye ", institut français de l'éducation, le 29/02/2008. ,https://linksshortcut.com/KePqy(14/10/2024)(21:00)

[3]Le Courrier de l'UNESCO – "Or bleu, or vert : les choix libyens" Amy OTCHET Article entier :

http://www.unesco.org/courier/2000_02/fr/planete/txt1.htm

[4]CEDARE, "Libya Water Sector M&E Rapid Assessment Report ", Monitoring & Evaluation for Water In North Africa (MEWINA) Project, Water Resources Management Program, CEDARE, (April, 2014). p.p 15-18

[5] A. M. Abdul Aziz & A. I. Ekhmaj, "The Great Man-Made River As Planning For Sustainable Use Of Water Resources Towards Agriculture Development ", **African Crop Science Conference Proceedings, Printed In El-Minia**, Egypt Vol.8, (2007), P .02.

[6]عبد الزهرة موسى بهلول، **مرجع سابق**، 1304.

[7] جمال حمدان، **المرجع السابق**.ص. 226.

ذاتها جعلت الدولة عرضة للأزمات الداخلية، ومسرحا للتجاذبات الدولية والأطماع الخارجية، وهي التحديات التي تفاقمت بحدة بعد منعرج عام 2011.

الشكل رقم (06) : خريطة عن مشروع النهر الصناعي العظيم في ليبيا

SOURCE: MAHMOUD TARIG SALIH. **The Great Man- Made River Project**.(Scotland: University of the West of Scotland. 2021). p.05.

2.القطاعات المنتجة في ليبيا من الموارد غير المتجددة

يمثل قطاع الموارد غير المتجددة، الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني الليبي، حيث يعد قطاع المحروقات المتغير الأكثر تأثيرا في تحديد وزنها النسبي في التوازنات الإقليمية والدولية. وتتحدد طبيعة هذا القطاع من خلال الارتباط الهيكلي بين الصناعات الاستخراجية والأنشطة التحويلية، بما يعزز من القدرة التفاوضية للدولة، ويمنحها أدوات فاعلة في إدارة علاقاتها الخارجية.

2.1.القطاع الصناعي

يظهر تحليل المؤشرات الاقتصادية للقطاع الصناعي في ليبيا، درجة عالية من التركز القطاعي، حيث يهيمن قطاع الاستخراج (النفط والغاز) على النشاط الصناعي بنسبة تصل إلى (68.32%)، من الناتج المحلي الإجمالي وفق لمؤشرات البنك الدولي، ورغم الأداء النسبي لبعض الصناعات التحويلية، كالصناعات الغذائية التي تمثل نحو(9.5 %)، وصناعة مواد البناء (الإسمنت والحديد) التي سجلت نمو بمعدل (9.6 %)، تظل مساهمة هذه الأنشطة محدودة ولا تحقق التوازن الهيكلي[1]، إذ لا تتجاوز مساهمة الصناعات التحويلية غير النفطية 8.2% ،الناتج المحلي، مما يعكس

[1] Lloyds Bank Trade,"**Libya: Economic and Political Overview," Market Potential. Accessed January** 29, 2026.H :16.21. https://url shortener.me/9X57

محدودية القيمة الإنتاجية للقطاعات غير الريعية ضمن الاقتصاد الوطني، لقد سجل القطاع انخفاض من 34.88مليار دولار في 2023 إلى 31.86مليار دولار في 2024، وهو انعكاس مباشر لتأثره بالاضطرابات السياسية والبيئية غير المستقرة، خاصة بعد الأزمة السياسية في 2011 ، وما تبعها من صراعات داخلية[1].

يشير هذا التراجع إلى تعرض القطاع لصدمات داخلية وخارجية، ما يحد من قدرته على النهوض بشكل مستقل عن تقلبات أسعار الطاقة على الصعيد الدولي، كما تعتمد ليبيا على العمالة الأجنبية، بشكل مفرط بنسبة تصل لحوالي (86%)، خاصة من دول الجوار التي كانت تربطها معها اتفاقيات تعاونية[2]، لكن بسبب استمرار الصراع، تعرض القطاع لتراجع مؤقت بسبب انسحاب هذه القوى العاملة وعودتها إلى دولها، في ظل غياب الكفاءات والقدرات الوطنية القادرة على إدارة التكنولوجيا ومواردها الداخلية.

لكن رغم النمو المحدود في بعض القطاعات الفرعية مثل الإسمنت والتعدين، الذي يمثل مع التكرير(20–25%)من الإنتاج الصناعي[3]، يظل القطاع الصناعي الليبي محدودا وضعيفا مقارنة بإمكانات البلاد الاقتصادية، ويعود هذا الضعف إلى مجموعة من المعوقات، أبرزها تدهور البنية التحتية، غياب السياسات الصناعية الداعمة، محدودية استيعاب التكنولوجيا الحديثة، وضعف الابتكار، فضلا عن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تعاني منه الدولة خلال الأخير، الذي حد من قدرة القطاع على التوسع وتعزيز مساهمة الصناعات غير النفطية في الاقتصاد الوطني والتجارة الدولية[4].

عليه، تشير هذه التحليلات إلى أهمية تبني استراتيجية تصنيع شاملة ترتكز على توسيع القاعدة الصناعية، إحلال الواردات، وتعزيز الصادرات غير النفطية. ويتطلب تعزيز القدرة التنافسية لليبيا في النظام الاقتصادي الدولي سياسات تدعم الاستثمار وكذلك تعزيز الشراكات التجارية العابرة للحدود، إلى جانب تمكين الكفاءات الوطنية للحد من الاعتماد على العمالة الأجنبية، وصولا إلى بناء قاعدة إنتاجية محلية متينة ومستدامة، قادرة على الصمود أمام التقلبات الاقتصادية والسياسية العالمية[5].

[1] The World Bank, Libya , ibid, https://url-shortener.me/9X3M

[2] جمال حمدان، **المرجع السابق**، ص.ص. 225. 226.

[3] Lloyds Bank Trade, ibid, https://url-shortener.me/9X57

[4] صابر المهدي الوحش، "الصادرات الصناعية الليبية: الإشكاليات الراهنة والفرص المستقبلية"، **مجلة صدى الجامعة للعلوم المالية والإدارية**، م1، ع 2، (2025)، ص.ص.32.19.

[5] **المرجع نفسه**، ص.ص.32.19.

2.2.قطاعي النفط والغاز الطبيعي وأثرهما على الأمن الجزائري

تتحدد المكانة الدولية لليبيا في سوق الطاقة العالمية، من خلال امتلاكها احتياطيات ضخمة من النفط الخام تقدر بنحو (3.5 %) من الإجمالي العالمي. ويمثل هذا القطاع المتغير الاقتصادي الأبرز في هيكل الدولة، حيث ساهم بنحو (90%) من الإيرادات الحكومية، قبل أزمة 2011، بمعدل إنتاج يومي بلغ 1.77 مليون برميل، وهو ما كان يعادل (2 %) من الإنتاج العالمي، بالإضافة إلى إنتاج 0.2 مليون برميل من الغاز الطبيعي[1]. وتخضع هذه المؤشرات الإنتاجية لحالة من عدم الاستقرار، حيث تتأرجح معدلاتها حسب بمتغيرات البيئة الدولية وتحولات الأوضاع السياسية والأمنية الراهنة.

•الانتاج النفطي:

يعد انتاج النفط الثابت الوحيد في السياسة الخارجية الليبية، فمنذ أن تم اكتشافه أصبح يشكل موردا أساسيا في الاقتصاد الليبي، وهو مصدر الثروة الرئيسي، تجدر الإشارة أن ليبيا تمتلك أجود أنواع النفط الخام في العالم. عرفت فترة حكم "القذافي"، نشاطا مكثفا في استغلال هذا المورد، بغية إعطاء ليبيا مكانة في السوق العالمية للموارد الحيوية، لذلك قام في 1975، بموجة من التأميمات استحوذت فيها الدولة على حصص الأغلبية في معظم الحيازات للشركات الأجنبية المستثمرة فيها، مما أدى إلى انخفاض ملحوظ في نسبة الإنتاج، وصل إلى مليون برميل يوميا فقط، من أصل ثلاثة مليون برميل، بطاقة انتاج يومية كانت في أواخر الستينيات، بعد الحصار والعقوبات الاقتصادية التي طبقت عليها في أزمة لوكربي، قلت نسبة الإنتاج الذي أثر بشكل مباشر على الدول الأوروبية، إلى حين رفعها في 2006[2]، بعد فك الحصار وإخراج ليبيا من العزلة وإعادة الانتعاش للسوق النفطية[3]، ارتفعت بطاقة يومية قدرت بـ 1.5 مليون برميل يوميا أي بنسبة 30%، إلى 2 مليون برميل يوميا[4].

لكن مع بداية التسعينيات عرف قطاع النفط الليبي تطورا ملحوظا، إذ ارتفع حجم الإنتاج من نحو 22.8مليار برميل سنة 1995 إلى حوالي 29.5 مليار برميل مع بداية الألفية، تزامنا مع تكثيف النشاط الاستكشافي في المناطق الغنية بهذا المورد الاستراتيجي[5]، الذي أسهم في رفع تقديرات الاحتياطي النفطي المؤكد، فعلى المستوى الأفريقي سجلت أكبر احتياطي بنحو 48.4مليار برميل[6]، أي ما يعادل

---

[1] رالف شامي وآخرون،" **ليبيا بعد الثورة: التحديات والفرص"**، (واشنطن: صندوق النقد الدول ،2012)، ص.02.

[2] EIA, "Libya Energy Profile: Largest African Oil Reserves", But Still Underexplored, **Euraasia review,(** February 25, 2011),https://2u.pw/E7F2Ijp6

[3] Richard barltro,**oil and gas in a new Libyan era: conflict and continuity**, (oxford: copyrightoxford institute for energy studies, february 2019),p.08.

[4] waniss otman & michael bunter, the libyan petroleum industry in the twenty first century: the upstream, midstream and downstream, libyan ministry of energy& United Kingdom: **OGEL**, may 2005, p.08.

[5] على المهدي ناصف، **المرجع السابق،** ص.167

[6] graph by u.s. energy information administration, based on data from Eurostat, clipper data, and global trade tracker,) worldwide look at reserves and production **oil & gas journal**) December 2021).https://www.eia.gov/international/

حوالي (39 %)، وبهذا احتلت ليبيا المرتبة التاسعة عالميا، بنسبة تقارب(3%) ، من الاحتياطي العالمي، المقدّر بنحو 1,650مليار برميل[1].

كما بلغ الإنتاج الليبي حوالي 1.8مليون برميل يوميا في يناير 2011، قبل أن يشهد تراجعا حادا بفعل الأزمة السياسية والصراع الداخلي. ورغم تسجيل تحسن تدريجي في السنوات اللاحقة، إلا أنه ظل متذبذبا، ليتراوح بين 1.1و1.3 مليون برميل يوميا بنهاية سنة 2021، في ظل استمرار حالة عدم الاستقرار الأمني والسياسي[2]. وفقا لشركة (Clipper Data) فإن الدول الأوروبية تتصدر المرتبة الأولى من هذه الصادرات بنسبة 63%، موزعة على إيطاليا، ألمانيا، وإسبانيا. كما تستفيد كل من آسيا والشرق الأوسط بنسبة تفوق25%، في حين تصدر حوالي 90,000 برميل يوميا من النفط الخام إلى أمريكا في 2020، وهو ارتفاع ملحوظ مقارنة بحوالي 63,000 برميل يوميا عن 2019[3].

جدول رقم (01) يمثل الحقول والموانئ والخطوط النفطية في ليبيا

اسم الحقل	الموقع الجغرافي	القدرة الإنتاجية(يوميا)	خط الأنابيب	الطول (كلم)	الميناء
الشرارة	حوض مرزق(الجنوب)	300 ألف برميل	الشرارة / الزاوية	723	مصفاة الزاوية
الفيل	حوض مرزق(الجنوب)	300 ألف برميل	الفيل / مليتة	730	مجمع مليتة
آمال	حوض سرت (الشرق)	400 ألف برميل	آمال / رأس لانوف	290	ميناء رأس لانوف
السرير	حوض سرت (الشرق)	200 ألف برميل	سرير / الحريقة	512	ميناء الحريقة
الظهرة	حوض سرت (الوسط)	120 ألف برميل	الظهرة / السدرة	145	ميناء السدرة
الوفاء	حوض غدامس(الغرب)	30 ألف برميل	الوفاء / مليتة	540	مجمع مليتة
البوري	بحري (المتوسط)	40 ألف برميل	شحن عبر ناقلات	---	تصدير مباشر

المصدر بلقيس عبد الرضا، خارطة الحقول والموانئ النفطية في ليبيا، **العربي الجديد**، 16مارس 2017.

يبرز الجدول رقم (01) التباين المكاني لقطاع الطاقة في ليبيا، حيث تتركز الحقول النفطية الرئيسة في الأحواض الصحراوية الداخلية، ولا سيما حوضي مرزق وسرت، في حين تتمركز الموانئ والمنشآت التصديرية على الشريط الساحلي الشمالي. ويكشف الجدول عن اعتماد واضح على شبكات أنابيب طويلة الامتداد لربط مناطق الإنتاج بمنافذ التصدير، إذ تتجاوز أطوال بعض الخطوط 700 كلم، كما

[1]OPEC Annual Statistical Bulletin 2025, "Proved Reserves of Crude Oil – Libya," Vienna: **Organization of the Petroleum Exporting Countries,** June 2025, Table 2.1, p. 28.

[2]middle east economic survey,"the opportunities are massive: the risks & **rewards of operating in libya**",(january 14, 2022), https://2cm.es/1n53o

[3]middle east economic **--operating in libya**", **ibid** https://2cm.es/1n53o

هو الحال في حقلي الشرارة والفيل. ويعكس هذا الامتداد الجغرافي، أهمية خطوط الأنابيب كعنصر بنيوي في تنظيم قطاع الطاقة، وفي الوقت ذاته يبرز هشاشتها الجيوسياسية، بالنظر إلى مرورها عبر مناطق متعددة تخضع لتأثير الفاعلين المحليين. وعليه فإن التحكم في مسارات النقل يشكل عاملا حاسما في استمرارية الإنتاج والتصدير، في ظل محدودية البدائل واعتماد القطاع شبه الكلي على هذه الشبكة، بذلك تظل ليبيا لاعبا رئيسيا في سوق النفط العالمية، وتحتفظ بموقع استراتيجي ضمن منظمة أوابك*، رغم التحديات الكبيرة التي تواجه قطاع الطاقة لديها، ما يجعل النفط أحد المحددات الأساسية للسياسات الداخلية والخارجية، لا سيما في سياق إدارة الأزمة الليبية واستقرار الاقتصاد الوطني[1].

الشكل رقم (07) : خريطة توزيع أكبر حقول النفط والغاز الطبيعي في ليبيا

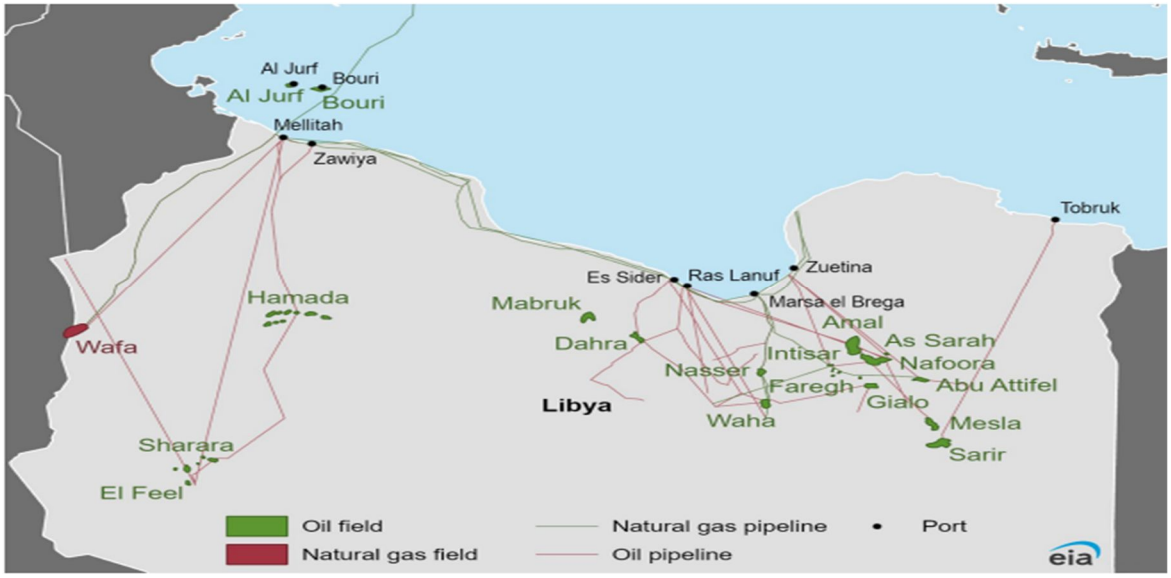

Source :U.S. Energy Information Administration (**EIA**), "Country Analysis Executive Summary: Libya", PDF Report, Washington D.C., 2024, p. (Page Number), Available at: https://www.eia.gov/international/content/analysis/countries_long/Libya/pdf/libya.pdf (Accessed: February 14, 2024).

كما توضح الخريطة رقم (06)، مناطق تمركز الحقول الاستراتيجية كالوفاء والشرارة في حوض غدامس المحاذي للحدود الجزائرية، مما يجعل الأمن القومي الجزائري متصلا بشكل وثيق باستقرار هذه المنطقة، لذلك فغياب الضبط الأمني في هذا العمق الجغرافي الليبي، يحول منشآت الطاقة إلى نقاط استهداف للمجموعات المسلحة، مما يضاعف الأعباء الدفاعية على الجيش الجزائري لتأمين الشريط الحدودي. وتؤكد البيانات أن أي اضطراب في الإنتاج أو المسارات الطاقوية الليبية يمثل تهديدا مباشرا للمصالح الحيوية الجزائرية والأمن الإقليمي. لذا، تفرض هذه الجغرافيا الهشة أمنيا على الجزائر تبني استراتيجية استباقية لتحييد التهديدات العابرة للحدود المنطلقة من مناطق الحقول الرخوة.

* **أوابكoapec**، تأسست في 1968، هي منظمة عربية اقليمية للدول المصدرة للبترول، المعروفة اختصارا بموجب اتفاقية وقعت في بيروت من طرف المملكة العربية السعودية، الكويت، وليبيا، ثم التحقت بها دول عربية أخرى تدريجيا. **للمزيد أنظر إلى**: ناصر عبد الكريم الفزواني،" الاقتصاد الليبي: الواقع والتطلعات دراسة تحليلية مبسطة بالتطبيق على قطاع النفط خلال الفترة من 1969-2014 دراسة بحثية"، **المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث**، م2، ع 1، (مارس 2016)، ص. 317.

[1] أنور عمر أبو شينة الأبيض، ليلى حسن، "النفط الليبي دراسة جغرافية"، **مجلة العلوم الإنسانية**، ع. 19، (سبتمبر 2019)، ص. 1017.

•احتياطي الغاز الطبيعي

بلغت احتياطيات ليبيا في نهاية 2021، المؤكدة من الغاز الطبيعي نحو53 تريليون قدم[3]، لتأتي في المرتبة الخامسة إفريقيا بعد كل من نيجيريا، والجزائر، والموزنبيق، ومصر، حسب إحصائيات شركة (Rystad Energy)، ويأتي أكثر من(80%)من هذا الإنتاج من حقول "بحر السلام" البحرية شمال غرب طرابلس، وحقل "الوفاء" البري في حوض غدامس، بالإضافة إلى حوض "سرت" بالمنطقة الشرقية. أما على صعيد التصدير، فقد سجلت الدولة قرابة 200 مليار قدم مكعب في عام 2019، إلا أن هذا الرقم تراجع بشكل ملحوظ في عام 2021 ليصل إلى نحو 114 مليار قدم مكعب، ويعزى هذا الانخفاض الحاد إلى الظروف السياسية والأمنية المتأزمة، وتداعيات الصراع الأهلي، التي أثرت مباشرة على استقرار العمليات الإنتاجية[1].

داخليا، بلغ إجمالي الطلب قرابة 271 مليار قدم مكعب في 2019، وهو ما يمثل نصف الإنتاج المحلي تقريبا[2]، وفيما يخص كفاءة الاستغلال، صنفت ليبيا في المرتبة التاسعة عالميا من حيث كمية الغاز المحروق بما يقارب 180 مليار قدم مكعب في عام 2019 وفق تقديرات البنك الدولي. ومع بداية عام 2020، انخفضت كمية الغاز المحروق لتصل إلى 87 مليار قدم مكعب، لا نتيجة تحسن الكفاءة، بل بسبب إغلاق العديد من الحقول البرية التي تفتقر للبنية التحتية اللازمة لاستغلال الغاز المصاحب، نتيجة ما خلفه الصراع المسلح، فضلا عن تداعيات جائحة "كوفيد-19"[3].

الشكل رقم (08): خريطة عن حقول الغاز الرئيسية والبنية التحتية في ليبيا

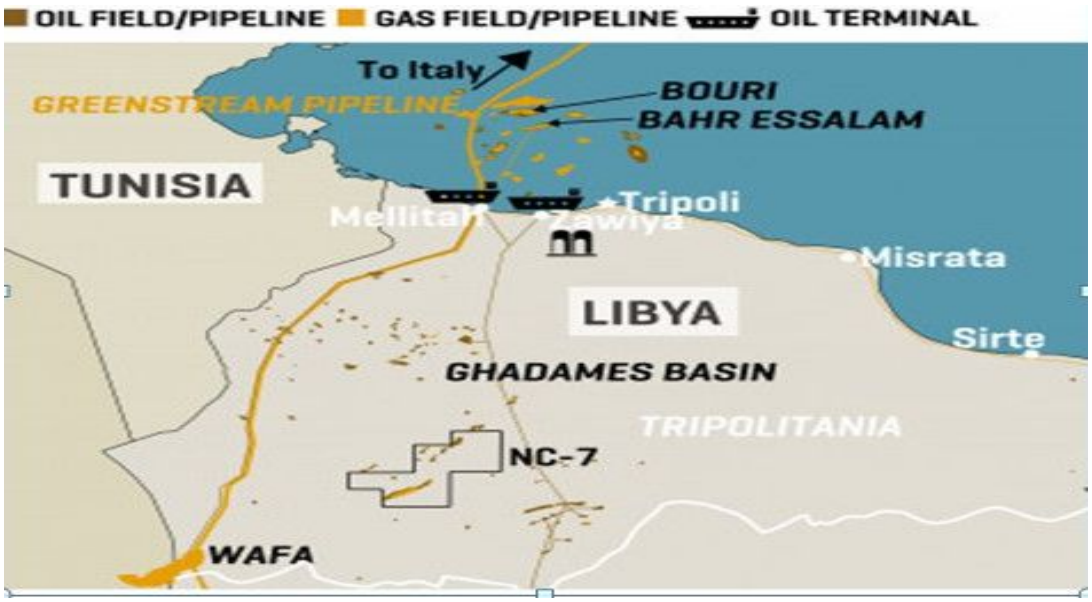

source :YdinCalik, Libya Gas Exports At 13-Year Low, **MEES**, december 2021, le 12.05.2024,h :23.00.https://2u.pw/1AmY0drX

[1]Graph by U.S, **ibid**, https://www.eia.gov/international/11.05.2024.00.05.

[2]U.S. Energy Information Administration besed, International Energy Statistics, **Oil& Gas journal ,** https://www.eia.gov/international.11.05.2024.00.06.

[3]World Bank, Global Gas Flaring Tracker Report, April 2021, Global Gas Flaring Tracker Report April (Washington: **GGFR**, (April 2021). P, 12.

توضح الخريطة رقم (07) مناطق الانتشار الرئيسية لحقول الغاز والبنية التحتية المرتبطة بشبكة التوزيع نحو الخارج، حيث يبرز قطاعا النفط والغاز كـ محدد اقتصادي، سياسي، وأمني استراتيجي، وفي هذا الإطار، تسعى المؤسسة الوطنية للنفط لتقليص نسب الحرق لتعزيز العوائد وتأمين القيمة المضافة، وضمان استدامة التدفق نحو الأسواق العالمية، مما يجعل سلامة البنية التحتية عنصرا حاسما في استقرار الدولة، ورغم الاحتياطي الهائل، إلا أن استدامة الإنتاج تظل مرهونة بالاستقرار السياسي وتطوير المنشآت المتضررة من النزاعات[1].

إجمالا، تميزت التجربة الليبية خلال الفترة (1969–2011)، بنمط حكم معقد ارتكز فيه القرار بيد الزعيم "معمر القذافي"، الذي اعتمد على شبكات الولاء الشخصي والقبلية كآلية لإضعاف المؤسسات الرسمية، مما جعلها تفتقر للكفاءة والقدرة على التخطيط الاستراتيجي لمواجهة الأزمات.

انعكس هذا الواقع على إدارة الموارد الاقتصادية، خاصة في قطاع المحروقات، الذي عانى من غياب الرؤية الاستراتيجية، وافتقار الدولة للتكنولوجيا والعمالة المؤهلة، وفشل جهود التأميم الكلي للشركات النفطية. كما ساهم الحصار السياسي والاقتصادي الذي فرض على النظام في تعميق العزلة الليبية وإضعاف قدرتها على الاضطلاع بأدوارها الإقليمية والعربية. كل هذه الظروف الهيكلية مهدت الطريق لانفجار الاحتقان الشعبي في انتفاضة 17 فبراير 2011، كأول فرصة تاريخية للتعبير عن المطالب السياسية والاجتماعية المسكوت عنها لعقود.

المطلب الثاني: البعد الاقتصادي والأمني في السياسة الجزائرية

يعتبر المحدد الاقتصادي ركيزة أساسية في صياغة المواقف الدبلوماسية، حيث يمنح امتلاك الموارد النفطية والغازية لكل من الجزائر وليبيا، قوة في التعامل مع الدول الكبرى. وبما أن الجزائر تعتمد في اقتصادها على تصدير الطاقة، فإن استقرارها يرتبط بشكل كبير حماية منشآها الطاقوية، خاصة من التهديدات الأمنية المباشرة من الحدود المحاذية لها[2].

من هنا، تظهر أهمية الربط بين هذين المحددين، فالجزائر تعمل من خلال سياستها الخارجية على ضمان أمن مناطقها الحدودية الغنية بالموارد الحيوية، لضمان الوحيد لأمنها واستقراها القومي، خوفا من أي تهديد خاصة من ليبيا، باعتبارها دولة أصبحت تعاني من الانكشاف الأمني الخطير، بعد الأزمة السياسية في يستوجب يهدد استقرار كل دول المنطقة.

[1] YdinCalik, Libya Gas Exports At 13-Year Low, **MEES**, december 2021, le 12.05.2024,h :23.00.https://2u.pw/1AmY0drX

[2] Mary. K, Terry L, & Yahia S, **Oil Wars**, (London, Pluto Press, 2007), p.p, 16-19

الفرع الأول: طبيعة استغلال الموارد الجيواستراتيجية في الجزائر

تمتلك الجزائر، بفضل موقعها الاستراتيجي، ثروات طبيعية هائلة، موزعة في العديد من المناطق، حسب خصوصية المناطق، إذ نجد حوالي 30%، من الحديد والزنك والرصاص واليورانيوم، والمعادن الثمينة كالألماس والذهب والأحجار الكريمة، المتواجدة في الجنوب، واحتياطات كبيرة من الجبس والحجر الجيري والرّمال والطين والإسمنت، خاصة في الشمال[1]، إضافة إلى كل من القطاع الفلاحي والحيواني، بنسبة73%، لاسيما في ولايات الجنوب[2].

حيث تحاول في الآونة الأخيرة، توجيه جهودها ضمن استراتيجية تحقيق الاكتفاء الذاتي، لكن مع ذلك لايزال استغلالها محدودا، بعد اكتشاف البترول في 1956، تحولت إلى دولة ريعية، وركزت أهدافها على كيفية استغلال الموارد الحيوية في علاقتها الدّولية، ومنه في صناعة مكانة لها في سلم العلاقات الاقتصادية الخارجية[3]، خاصة بالنّسبة للدول التي تفتقد لهذه الموارد الاقتصادية[4]، بحيث يعد توافرها فيها محددا هاما في خيارات سياستها الخارجية، وذلك من حيث ربط الدّولة بمحيطها الإقليمي والدّولي[5]، فقد أكدت أزمة الطاقة الكبرى في 1973، عن أهمية وحيوية نفط الخليج العربي، حين اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية، لاستعمال القوة العسكرية، من أجل تأمين إمدادات ثابتة من المناطق الغنية بها، تحت مسمى المصلحة الوطنية[6]، ومن هنا تأتي حاجتنا لتحديد قدرات الجزائر في هذا المجال وطرق تأمينها.

2.إمكانيات الجزائر الطاقوية

تسعى الجزائر من الناحية الطاقوية لتدعيم علاقتها مع الدول الأوروبية، في إطار شراكة أور ومتوسطية متوازنة، ترتكز أساسا على العمل المشترك في ظل الثقة المتبادلة، وعلى ترسيخ قيم ثابتة تضمن ديمومة هذه العلاقات، وفي مقدمتها احترام السيادة الوطنية والالتزام بآليات التسوية السلمية للنزاعات الإقليمية، بما يخدم المصالح الاستراتيجية للطرفين[7].

---

[1] دالع وهيبة، **المرجع السابق**، ص 77.

[2] جمال جعفري، العجال عدالة، مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000-2015)، **مجلة دفاتر اقتصادية**، ع.02، م. 10، (2018)، ص. ص. 119.113.

[3] مبروك غضبان، **المدخل إلى العلاقات الدولية**، (الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007)، ص. 273.

[4] شهات وهيبة، "النمو الاقتصادي في الجزائر المحددات والافاق -دراسة قياسية للفترة 1990-2019"، **أطروحة دكتوراه**، (جامعة الجزائر3: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد كلي مطبق، 2022)، ص 132.

[5] Henry Kissinger, "Entretien et réflexion sur un nouvel ordre mondial ", **Politique Internationale,** N° 54 (1992), p. 140.

[6] Philippe L. B, **The geopolitics of resource wars resource dependence, governance and violence**, (New York: Taylor & Francis, 1st ed, 2005), pp. 187 – 212.

[7] العربي العربي، "دور الطاقة في العلاقات المغاربية الأوروبية، (الجائر – ليبيا)"، **رسالة ماجيستير** (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علوم سياسية، 2004،2005)، ص. 02.

تضم المنطقة الجنوبية احتياطيات كبرى، يأتي في مقدمتها إقليم حاسي مسعود، الذي يضم أقدم وأكبر حقل نفطي باحتياطيات تقدر بنحو 9.3 مليار برميل، يليه حقل حاسي الرمل باحتياطيات تصل إلى 7.3 مليار برميل، كما يبرز مجمع حاسي بركين وحقل أور هود في الجهة الشرقية للصحراء الجزائرية كركائز أساسية باحتياطيات تقارب 9.1 مليار برميل. وتكتسي هذه الموارد أهمية استثنائية لكونها خامات عالية الجودة تمتاز بانخفاض نسبة الكبريت فيها [1].

تعد الجزائر الأكبر إنتاجا في القارة الأفريقية، حيث تأتي في المرتبة الثانية لتصدير الغاز الطبيعي نحو أوروبا بعد النرويج، وتمثل عائداتها من هذه الموارد 95%، من صادراتها، كما تمتلك ثالث أكبر مخزون من احتياطيات النفط الخام المؤكدة في أفريقيا، فيما تشير شركة سوناطراك بأنّ ثلثي الأراضي التي تحتوي على هذا المورد غير مستكشفة، وتحتوي على ثالث أكبر احتياطي عالمي من الغاز الصخري بحوالي 707 تريليون قدم^3.

خلال السنوات الأخيرة (2014–2024)، تنتج الجزائر حوالي مليون برميل يوميا من النفط الخام، يوجه جزء منها نحو الأسواق الأوروبية والآسيوية، ويتم نقله عبر مجموعتين، تشمل الأولى خط أنابيب ينتهي عند ميناء بجاية، والثانية عبر خط ينتهي عند ميناء الصخيرة [2]، أمّا من حيث حجم احتياطيات الغاز الطبيعي المؤكدة، والمقدرة بحوالي 159 تريليون قدم^3، تأتي الجزائر في المرتبة الثانية أفريقيا، من حيث أكبر مخزون في أفريقيا وراء نيجيريا، وثاني مورّد له إلى أوروبا بعد روسيا بإنتاج حوالي 6.3 تريليون قدم^3، أي بنسبة 56%، منه 7.1 تريليون قدم^3.

بينما تصل نسبة التصدير إلى الخارج، بحوالي 3.1 يعاد استغلاله محليا، ويعاد ضخ 7.2 تريليون قدم^3، في آبار النّفط، قصد إنعاش عملية استخراجه، فمعظم الحقول النّفطية، تصنف ضمن الحقول النّاضجة بحيث يتم تصدير حوالي 90%، من الغاز الطبيعي المسال^3، وتصدر غازها عبر ثلاثة خطوط أنابيب استراتيجية، تربطها بإيطاليا وإسبانيا وفرنسا وتركيا وهي[4]:

أنبوب (Enrico Mattie): أنجز عام 1983، يمتد لمسافة 1025 ميلا من عين صالح مرورا بحاسي الرمل عبر تونس وصولا إلى إيطاليا وسلوفينيا، بقدرة ضخ تفوق 1.3 تريليون قدم^3 سنويا، أنبوب (GME/GPDF):يمتد لمسافة 325 ميلا عبر المغرب وصولا إلى إسبانيا، بقدرة تصديرية تبلغ 390 مليار قدم^3 سنويا، وكذلك أنبوب(MEDGAZ) وهو الأحدث (2011)، يربط الجزائر بإسبانيا مباشرة

[1] سارة حسن منينة، "**في جغرافية الوطن العربي**"، (لبنان: النهضة العربية للطباعة والنشر، 1999)، ص. ص 414-416

[2] **المرجع نفسه**، ص 416.

[3] عبد الجليل بعاسو،"الطاقة والأمن في الاتحاد الأوروبي"، **أطروحة دكتوراه** (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية استراتيجية، 2020/2019)،ص. 142.

[4] **المرجع نفسه**، ص. 143.

عبر المتوسط على مسافة 125 ميلا. كما عززت الجزائر بنيتها التحتية باتفاقية مع مجموعة "سينوبك" الصينية عام 2022 لإنشاء خزان للغاز المسال بسعة 150 ألف م[3].

الشكل رقم (09) : الخريطة تمثل توزيع طرق إمداد الطاقة من الجزائر اتجاه أوروبا

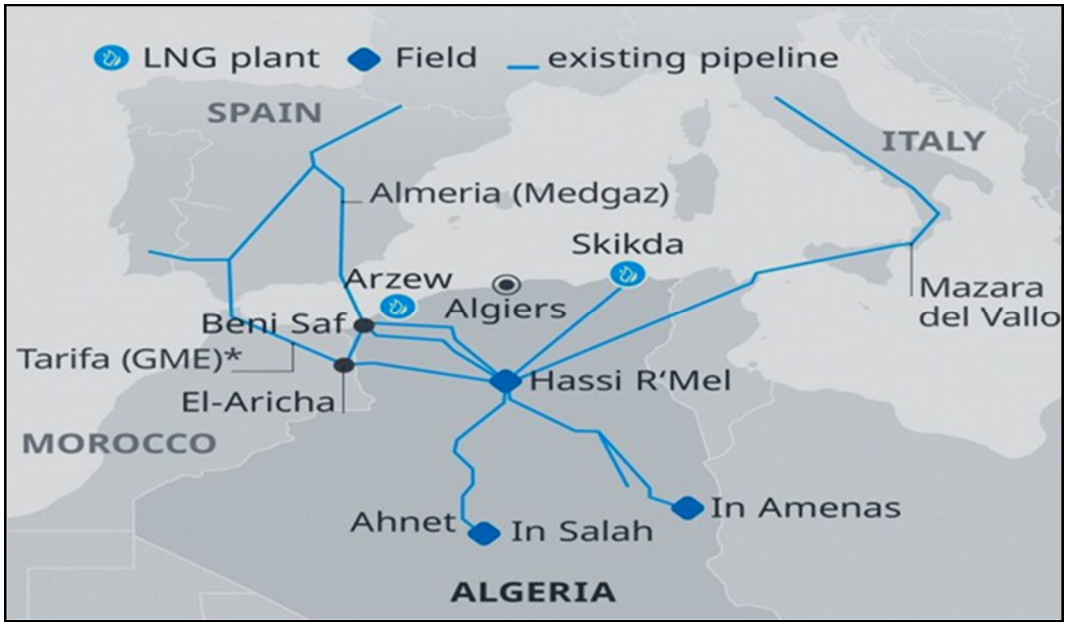

المصدر: سلمى مولاي، ميد غاز تصدر الهيدروجين من الجزائر إلى أوروبا في أنابيب الغاز، **أنتر نيوز الجزائر**، نشر في 02 نوفمبر2022، تم الاطلاع عليه ع سا: 23.03 يوم24ماي 2024. يمكن الاطلاع عليه على الرابط: https://2u.pw/aNtbf

توضح الخريطة رقم (09) مسارات خطوط إمداد الطاقة الرئيسية الرابطة بين الجزائر والضفة الأوروبية، وهي مسارات تعكس المحورية الاستراتيجية لهذا المورد في الاقتصاد الوطني وانعكاساته المباشرة على الأمن القومي[1]، وفي ظل غياب بدائل اقتصادية حقيقية، يظل الاعتماد على العوائد الريعية مصدرا أساسيا لتأمين الاحتياجات الوطنية، مما يجعل أي مساس بهذه المنشآت الحيوية استهدافا مباشرا لاستقرار الدولة. عليه تتبنى الجزائر مقاربة متعددة الأبعاد ترتكز على تغليب الحلول السياسية السلمية لأزمات دول الجوار، وذلك لتطويق أي تهديدات أمنية قد تمتد آثارها لتطال هذه المنشآت الحيوية، وضمان الاستقرار الاقتصادي والسياسي للبلاد[2].

الفرع الثاني: أثر الموارد الطاقوية على المحدد الأمني

تعد الموارد الطاقوية، من أهم الركائز التي صاغت المفهوم الحديث للأمن، حيث لم تعد مجرد مورد اقتصادي لتمويل الدولة، بل تحولت إلى محدد أمني استراتيجي يؤثر في الاستقرار الداخلي ومكانة الدولة الخارجية، وجزاء حيويا من أمنها القومي، نظرا لارتباطه المباشر، بالقدرة على تأمين الوظائف

[1] دالع وهيبة، "السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الأفريقي (1999-2014)"، **أطروحة دكتوراه**، (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014/2013)، ص. 119.

[2] Mary. K, Terry L, & Yahia S, **ibid**.p. 20.

الحيوية للدولة وحماية منشآتها الاستراتيجية من التهديدات العابرة للحدود[1]، من هنا، يبرز أثر هذه الموارد على المحدد الأمني في الجزائر وليبيا من خلال ثنائية "الوفرة والتهديد"، فبينما تمنح هذه الموارد الدولتين أوراق ضغط دبلوماسية وقدرة على تمويل أجهزتها الأمنية، فإنها في الوقت ذاته تحول مناطق الإنتاج وخطوط الإمداد إلى أهداف استراتيجية في الصراعات، مما يفرض تحديات أمنية معقدة تتعلق بتأمين هذه الموارد من مخاطر الإرهاب، التخريب، أو التدخلات الخارجية.

1.نعمة أم نقمة الموارد الطاقوية في الجزائر

يعتبر بعض الخبراء أن الدول التي تعتمد كليا، على قطاع المحروقات والمعادن، هي دول تعاني من هشاشة بنيوية يصعب معها الاستمرار في ظل واقع اقتصادي عالمي يتسم بتنوع الموارد وتعدد الأسواق، وقد طرح الباحث ريتشارد أوتي (Richard Auty) عام 1998، في مؤلفه حول التنمية المستدامة فكرة "لعنة الموارد"، والتي مفادها أن هذه الدول تظل في حالة تبعية للدول الصناعية المستوردة، التي تعزز قدراتها من خلال هذا الاستيراد الدائم، بينما تعجز الدول المصدّرة عن تحقيق تنمية مستدامة حقيقية[2].

فحسب طرحه أن جزء كبير من فقراء العالم يعيش في بلدان تمتلك احتياطات هائلة من هذه الموارد، ومع ذلك تسجل انخفاضا كبيرا في معدلات النمو ونصيب الفرد من الناتج المحلي، نتيجة تراجع التنافسية وسوء الإدارة الحكومية للموارد[3]، بناء على هذه الفرضية، تصنف الجزائر كدولة ريعية، وهي ثالث منتج للنفط أفريقيا، حيث تشكل المحروقات (96 %)، من إجمالي صادراتها، مع نسبة نمو في الإنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي تقدر بـ (3.9 %) فقط، وهو معدل يقل عن متوسط أداء النمو في منطقتي شمال أفريقيا الشرق الأوسط البالغ (5.4 %)[4]. لقد بدى جليا خلال أزمتي 1973 و2014، مدى اعتماد الاقتصاد الوطني على الجباية البترولية، وكشفت الأوضاع عن غياب بدائل استراتيجية لتأمين الأمن القومي الجزائري[5]، وهذا ما ينطبق على فرضية نقمة الموارد، أو ما وصفه المختصون بتحويل مكاسب الطبيعة إلى عبئ[6]، بسبب إغفال تطوير الجهاز الإنتاجي للدولة[7].

---

[1] سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته، دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع19، (جويلية 2008)، ص. 14.

[2] Richard M, Auty, Raymond F, Mikesell, **Sustainable Development in Mineral Economies: The resource cure**, (Royaume-Uni: clarendon press oxford ,1998), P.P-.4.5.

[3] Peter Veit; Carole Excell, &Alisa Zomer, "Avoiding the resource curse: spotlight on oil in Uganda", **WRI working paper/World Resources Institute**, (February 1011), p. 02.

[4] Jean Pierre Allegret &Mohamed Tahar Benkhodja, M. T, "External shocks and monetary policy in an oil exporting economy (Algeria)", **Journal of Policy Modeling**, 37- 4, (2015), pp.652-667.

[5] Jean Pierre Allegret& Mohamed Tahar Benkhodja, **ibid**, p.p. 653-660-667.

[6] Syed Mansoob Murshed, &Leandro Antonio Serino, L. A, "The pattern of specialization and economic growth: The resource curse hypothesis revisited", **Structural Change and Economic Dynamics**, 22 -2, (2011), pp.151-161.

[7] سرين معياش،" النفط لعنة أم نعمة الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي – حالة الجزائر"، **مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، م 16، ع 1، (يونيو 2019)، ص. 81

و بالرغم من أنها اتجهت مؤخرا لتبني استراتيجيات حقيقية من شأنها أن تكون بدائل ممكنة، لتقليص الاعتماد الكلي على هذه القطاعات غير المنتجة، عبر تدعيم برامج الطاقات المتجددة، لاسيما في الجنوب على غرار مشروع سولار (ماي 2022)، بنسبة تقليص تصل إلى (80%)، من تغطية حاجيات المناطق الجنوبية [1].

عليه يظل التوجه السلطوي منصبا نحو تأمين هذا القطاع باعتباره المورد الأساسي، حيث يساهم بنسبة(30%)، من الناتج المحلي، وهو ما تعتبره الجزائر نعمة[2]، مما يتطلب إمكانيات عسكرية وبشرية ضخمة [3]، خاصة مع تزايد التهديدات الأمنية القادمة من دول الجوار، وفي مقدمتها الأزمة الليبية، ولعلّ تعد حادثة "تيقنتورين" عام2013، المثال الأبرز على حجم هذه التهديدات العابرة للحدود، والتي استهدفت منشأة غازية حيوية، مما فرض واقعا أمنيا جديدا يعكس جهود الجيش الوطني الشعبي في حماية هذه المنشآت من أي خطر وشبك يمكن أن يستهدف شريان الاقتصاد الوطني[4]. ومن هنا، تنبع المقاربة الجزائرية نحو ضرورة تبني استراتيجية أكثر ديناميكية تشمل كل القطاعات، فالأمن الاقتصادي هو ركيزة بقاء الدولة، وأي مساس به يعرض الاستقرار الداخلي للخطر، مما يفرض تنويع الخيارات الاقتصادية والانفتاح على الأسواق العالمية لتحصين الأمن الوطني على المدى الطويل[5].

3.المحدد الأمني في الخيارات الوطنية لحماية المنشآت الطاقوية

يرى "والتر ليمبان"، أن الدّولة لتبقى في وضع آمن إلى الحدّ الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التّضحية بالقيم الأساسية، إذا كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب، وتبقى قادرة لو تعرضت للتّحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب".

لكن بفعل تعاظم أبعاد الثّورة التّكنولوجية وتزايد حجم الفواعل والتّكتلات الدّولية، وبروز نسق دولي جديد، أصبح هذا المفهوم يندرج ضمن تعريفات موسعة[6]، فحسب طرح "باري بوزان"، لم يعد أمن الدولة في إطار النظام الدولي الجديد، يتعلق فقط بقدرتها على صون هويتها المستقلة، وتماسكها العملي، بل اتجه نحو التفكير في قطاعات أخرى اجتماعية واقتصادية وبيئية، من أجل تحصين مجالاتها الحيوية

---

[1] عماد الدين شريف، احتياطيات النفط والغاز في الجزائر هل تشهد أزمة؟ عبد المجيد عطار يجيب.. الجزائر في 26-06-2022- **تقارير وحدة أبحاث الطاقة**. تم تصفح المقال يوم 25-05-2024، ع سا: 18:48. https://2u.pw/dIPFcD2A

[2] رحلي خالد، بروشة كريم، تأثير أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (1970-2014)"، **مجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية**، ع. 7 (2017)، ص. 143.

[3] مجلة الجيش، "تأمين المحروقات وعملية تقنتورين النوعية، السيادة الطاقوية خط أحمر"، **مجلة الجيش**، ع 715، (فيفري 2023)، ص 33.

[4] نجدت صبري ناكرتي، **الإطار القانوني للأمن القومي: دراسة تحليلية**، (الأردن: دار دجلة للنشر والتوزيع، ط.1، 2011)، ص 259.

[5] مجلة الجيش، **المرجع السابق**، ص. 33.

[6] جراية الصادق، جراية الصادق، تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، م5، ع2، (جانفي 2014)، ص، ص.18.20..

وحماية قيمها المجتمعية ومواردها الاقتصادية من التهديدات الأجنبية واللاّتماثلية، في ظل تشابك التعقيدات الأمنية واستفحالها خاصة المناطق الهشة والضعيفة[1].

وهذا ما يتوافق وعقيدة الدبلوماسية الجزائرية في إدارتها للأزمات التي تمس أمنها القومي، ففي الوقت الذي تسعى فيه الدولة إلى تعزيز قدراتها العسكرية والردعية كضرورة لحماية سيادتها ومنشآتها الحيوية، تظل متمسكة بثوابت سياستها الخارجية القائمة على نصرة القضايا العادلة وتغليب المقاربات السلمية، برز هذا التوجه بوضوح من خلال أدوارها النشطة عبر عضويتها في مجلس الأمن الدولي للفترة (2024-2025)، حيث ركزت جهودها على الدفاع عن المبادئ الإنسانية، والحق في الحياة، وقيم العدل والسلام، لأجل ترسيخ حق الحرية لصالح كافة الشعوب المضطهدة والتي تعاني جراء الأزمات الداخلية، وهي المبادئ التي لم تتغير حتى مع صعود الرئيس "عبد المجيد تبون " في 2019 للسلطة [2].

ومن خلال قانون الميزانية لسنة 2023، والذي قدرت فيه ميزانية الدّفاع الوطني بـ 22 مليار دولار، أي بحوالي أكثر من ضعف ميزانية 2022[3]، في المقابل، لا ترجّح خيار استعمال هذه القدرات بشكل مباشر[4]، يعود ذلك لطبيعة استراتيجية دفاعها الوطني، أولا، متعددة الأبعاد (الأيديولوجية، والتاريخية، والجغرافية)، وثانيا، متعددة الانتماءات التي حدّدت بدوائرها (الأفريقية، والمغاربية، والمتوسطية، والعربية، والإسلامية)[5]، كما كانت قد أكدت النّدوة العاشرة للأمن الدولي بروسيا في 16 أوت 2022، عن وعي المؤسسة العسكرية الجزائرية بأهمية الأمن الدّولي، و بالأزمات العميقة التي تواجهها القارة بشكل خاص، إضافة لتحديات تقوية القدرات العسكرية، خاصة في مجال مكافحة التهديدات الأمنية، والمشاكل الحدودية، خاصة من الساحل وليبيا[6].

وكذلك في اللقاء الذي جمع بين الفريقان رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، وقائد قوات الدفاع الوطني لجنوب أفريقيا، في 14 مارس 2023، عن أهمية توحيد الجهود المشتركة، في إرساء السّلم الاستقرار والارتقاء بطموحات الدّول الأفريقية في المجال الأمني[7].

---

[1] أسامة سليخ، **المرجع السابق**، ص. 15.

[2] نور الدين جودي،"الدبلوماسية الجزائرية استعادت تحت قيادة رئيس الجمهورية فعاليتها ومكانتها التاريخية"، **وكالة الأنباء الجزائرية**، بتاريخ 01 جوان 2024، https://2u.pw/PtYdXAba h :23.41

[3] الجزائر ترفع ميزانية الدفاع لعام 2023 بأكثر من الضعف، **وكالات أبو ظبي**، بتاريخ نوفمبر 2022، تم تصفح المقال في20 براير 2024، ع سا: 23:15، على الرابط https://2u.pw/**ntfJXhLH**

[4] أسامة سليخ، **المرجع السابق**، ص16.

[5] فؤاد جدو، "دور المحدد الأمني في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الأفريقي، أطروحة **دكتوراه**، (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2018/2017)، ص. 257.

[6] غازي إلهام، "تكوين، صناعة، بحث وتطوير واتصال استراتيجية فعالة – حصيلة 2022 -التعاون العسكري نشاطات مثقفة"، **مجلة الجيش الوطني الشعبي**، ع. 714 (جانفي2023)، ص. 20.

[7] الجيش، "إرادة مشتركة لإرساء السلم والاستقرار في إفريقيا، **مجلة الجيش**، ع.71، (أفريل2023)، ص. 17.

كما تجسدت الجهود الأمنية الجزائرية، من خلال أشغال الاجتماع التشاوري الأول من نوعه بين قادة الدّول الثلاثة، الذي جمع كل من (ليبيا وتونس والجزائر) في 22 أفريل2024، للتّباحث حول التّطورات الخطيرة والشائكة، التي آلت إليها المنطقة على الصعيدين الإقليمي والدّولي، بسبب الظروف السياسية والأمنية، ودعت فيه الأطراف، إلى ضرورة تكثيف مجهودات التّشاور والتنسيق بما يعود بالنّفع على شعوبها، مع الإشادة بدور الجيش الوطني الشعبي بمختلف مكوناته البرّية والبحريّة والجوّية، على استعداده لتأدية مهامه[1].

من هنا يمكن التأكيد على أن كلا من البعدين الاقتصادي والأمني يشكلان ركيزة أساسية في المقاربة الجزائرية، حيث ترتبط الاستفادة من نعمة الموارد الطبيعية مباشرة بحماية الأمن الوطني واستقرار الدولة. وفي المقابل، يمكن أن تتحول هذه الموارد إلى نقمة في حال الاعتماد الكلي عليها، خاصة في ظل التحديات الأمنية الخطيرة التي تشهدها دول الجوار. لذلك، لم تعد تداعيات عدم الاستقرار في ليبيا وتضرر منشآتها الطاقوية شأنا داخليا فقط، بل أضحت تحديا مباشرا للأمن الاقتصادي والسياسي الجزائري، فبالنظر إلى طبيعة المحدد الاقتصادي الجزائري القائم على المحروقات، فإن أي انفلات أمني في الحقول والموانئ الليبية، وما قد يصاحبه من تهديدات إرهابية عابرة للحدود، يمثل تهديدا مباشرا للأمن القومي الجزائري واستقرار دول المنطقة. من هنا، تتبنى الجزائر مقاربة أمنية وسياسية استباقية تجمع بين تعزيز القدرات العسكرية لتأمين الحدود الوطنية، وبين الالتزام بالثوابت الخارجية المرتكزة على الحلول السياسية والسلمية، وذلك كخيار استراتيجي لمواجهة أي خطر قد تمتد تداعياته لزعزعة الاستقرار الداخلي مع الالتزام بالمبادئ الدولية.

[1]--، مجلة الجيش، "السيادة الوطنية تصان بجيش قوي واقتصاد متطور"، **مجلة الجيش**، ع. 73، (ماي 2024).

استنتاجات الفصل الأول

تشكل السياسة الخارجية لأي دولة انعكاسا مباشرا للتفاعل المستمر، بين قدراتها الداخلية ومعطيات بيئتها الخارجية، فهي ليست مجرد قرارات ظرفية، بل هي سلوك يوجهه صانع القرار بناء على مجموعة من المحددات التي تمنحه فرصا للتحرك أو تفرض عليه قيودا معينة.

بالنسبة للجزائر وليبيا قد لعبت المحددات الجغرافية والبشرية والتاريخية والمجتمعية دور أساس في في رسم ملامح العلاقة بين البلدين وتوجيه مواقف كل طرف تجاه الآخر، وهو ما يبرز بوضوح من خلال الارتباط الوثيق الذي فرضته مجموعة من الظروف منها الحدود المشتركة والامتداد السكاني والروابط القبلية، حيث أثبتت المعطيات أن استقرار الدولة الليبية يمثل ركيزة أساسية لاستقرار الأمن القومي الجزائري، وهو ما يفسر منح "الدائرة المغاربية" أولوية في التوجهات الدبلوماسية والأمنية للجزائر.

كما تبيّن من خلال دراسة المحددات السياسية والاقتصادية والأمنية أن كلا البلدين يواجهان تحديات متقاربة نتيجة الاعتماد على الاقتصاد الريعي، ما جعل من حماية المنشآت الطاقوية وتأمين المناطق الحدودية انشغالا أمنيا مشتركا. في حين كشف تحليل المحددات السياسية عن فوارق جوهرية في طبيعة النظم وآليات اتخاذ القرار، فبينما استند السلوك الجزائري إلى مؤسسات مستقرة ومبادئ ثابتة تستجيب للأوضاع الإقليمية والدولية، ارتبط النظام الليبي السابق بمؤسسات أثبتت هشاشتها مع أول مواجهة حقيقية نتيجة تهميش الأطر القانونية والإدارية، مما أدى إلى تراجع قدرة الدولة على التعامل مع التحولات المتسارعة.

كما قد برز أثر المحدد الشخصي في صناعة القرار الليبي (قبل 2011) كعامل حاسم في تهيئة الظروف لبداية الأزمة، حيث أدى غياب المؤسسات القادرة على تسيير التحولات، وسيادة الولاء القبلي وشخصنة السلطة في دائرة ضيقة حول القائد، إلى إضعاف كيان الدولة ومؤسساتها الرسمية.

عليه تعد كل هذه المحددات الداخلية والخارجية للبلدين، المنطلق الأساسي لفهم استراتيجية الجزائر ومواقفها تجاه الأزمة الليبية، حيث سيتناول الفصل الثاني من هذه الدراسة، طبيعة الأزمة ومساراتها وجهود التسوية الإقليمية والدولية، للوقوف على كيفية استجابة المقاربة الجزائرية لهذه التحولات الميدانية، وهي المقاربة التي ركزت فيها الجزائر على أولوية حماية أمنها القومي من أي تهديد خارجي، لاسيما من دول الجوار بسبب الحدود المباشرة لها، مع التزامها الثابت بمبدأ عدم التدخل، والدفع نحو الحل السياسي السلمي.

الفصل الثاني: طبيعة الأزمة الليبية:

موقف الجزائر في إطار مسارات الأزمة وجهود التسوية الإقليمية والدولية

الفصل الثاني: طبيعة الأزمة الليبية: وموقف الجزائر في إطار مسارات وجهود التّسوية الإقليمية والدولية

لا يمكن فهم طبيعة التوجه الجزائري تجاه الأزمة الليبية، بمعزل عن مسار تطورها وتداعياتها السياسية والاقتصادية والأمنية، إذ ارتبط الوضع الليبي منذ سنة 2011، بجملة من الاختلالات التي مست المؤسسات الليبية، وأدت إلى تعدد مراكز السلطة، وتراجع قدرة الدولة على إدارة المجال السياسي والأمني بشكل موحد. وقد أسهم هذا الواقع في إطالة أمد الأزمة، وفتح المجال أمام صراعات داخلية متداخلة، جعلت مسار الانتقال السياسي عرضة للتعثر وعدم الاستقرار.

بفعل تصاعد الانقسام المؤسساتي، والذي صاحبه الاتساع في نطاق التدخلات الإقليمية والدولية، ومع تعدد المبادرات والمسارات الرامية إلى تسوية الأزمة، غير أن تباين مواقف الفاعلين وتعارض مصالحهم انعكس على محدودية نتائج هذه الجهود وأصبح مسار التسوية محكوما بتوازنات خارجية بقدر ما هو مرتبط بالاعتبارات الداخلية، الأمر الذي عمّق حالة الانقسام، وأثر على إمكانية الوصول إلى حل سياسي شامل ومستدام.

وانطلاقا من ذلك، يأتي هذا الفصل تحت عنوان: "طبيعة الأزمة الليبية: موقف الجزائر في إطار مسارات وجهود التسوية الإقليمية والدولية"، بهدف تحليل تطور الأزمة الليبية من خلال تتبع مراحلها الأساسية، وفهم طبيعة الانقسام السياسي والمؤسساتي، ورصد مسارات التدخل الإقليمي والدولي وجهود التسوية المرتبطة بها، باعتبارها إطارا تفسيريا آخر يوضح طبيعة البيئة التي تشكلت فيها المواقف الإقليمية، وعلى رأسها التوجه الجزائري، وعليه، كيف أثّر الانقسام السياسي والمؤسساتي وتعدد مسارات التدخل الإقليمي والدولي في توجيه مسار الأزمة الليبية وجهود تسويتها؟.

المبحث الأول: خلفيات الأزمة الليبية وتداعيتها على البناء المؤسساتي للدولة

دخل الوطن العربي مع نهاية 2010 وبداية 2011، في موجة من الإنتفاضات الشعبية، ضد الأنظمة السّياسية القائمة، وعلى غرار كل من تونس ومصر تأثرت ليبيا، لكن سرعان ما أخذت منعرجا عنيفا مقارنة مع الدول العربية الأخرى، فقد تداخلت العوامل السياسية والاقتصادية والأمنية والقبلية، مما أسهم في تصاعد وتيرة العنف واتساع رقعة الصراع، كما أفرزت الانتفاضة انقسامات حادة داخل المشهد السياسي الليبي، الأمر الذي مهد الطريق للتدخل العسكري الدولي، وانتهى بسقوط النظام الجماهيري سنة 2011، والذي يعد منعرجا هاما في مسار الأزمة الليبية.

المطلب الأول: البيئة السياسية والأمنية قبل سقوط النظام السياسي

تتأثر الأوضاع السّياسية، بشكل كبير بفعل العوامل والظروف التّاريخية والاجتماعية والاقتصادية، السائدة في المنطقة، ولعل حالة التأجيج التي وصلت إليها ليبيا، كان سببها تلك التّراكمات، الذي أدى فقدان الثقة بين الشعب والنّظام السّياسي.

الفرع الأول: مظاهر التأزم في البيئة الليبية ظل النظام الجماهيري

خلال هذه الفترة التي تعتبر وجيزة، وبعد فشل جميع بوادر الحلول السلمية، في إنهاك المعارضة وقمعها، ومع تمادي النظام في استعمال القوة لإحباط الانتفاضات الشعبية، ومقارنة بالدول العربية المجاورة التي استطاعت إسقاط أنظمتها السياسية السابقة بطريقة سلمية، ومن هنا تأتي أهمية التفصيل في طبيعة الإجراءات التي اتخذها النظام ضد المدنيين والمعارضة، ومدى تأثيرها على المسار الأمني والسياسي الذي اتخذنه ليبيا.

1.داخليا: المشهد العام قبل سقوط النظام الجماهيري

لجأت قوات القذافي مع بداية الانتفاضات الشعبية، من أجل إيقافها، لاستخدام الأسلحة الثقيلة والحصار على القبائل المعارضة، والقصف الجوي العشوائي، على المدن الليبية المعارضة، واستعمال أدوات الترهيب والرعب في المعارضين ومعاملتهم بالألفاظ اللاّإنسانية[1]، وعلى غرار المرات السابقة، تحولت الأوضاع الداخلية في ليبيا إلى مشهد دموي عنيف، بسبب استخدام النّظام للميليشيات المسلحة، والأسلحة الثّقيلة، والقصف الجوي العشوائي والدّبابات، لمواجهة الثّوار لاستعادة المناطق التي تم تحريرها، حيث أشارت التّقارير إلى سقوط 300 قتيلا، والمئات من الجرحى خلال الأيام الأولى من بداية الانتفاضات، بسب التغير في نمطها وأخذها لمسار العنف المسلح، الذي لم يحدث بالنسبة لأية دولة عربية أخرى[2].

---

[1] أحمد سعيد نوفل وآخرون، **"الأزمة الليبية إلى أين؟"**، (الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، مارس2017)، ص.08

[2] خليل حسين، قضايا عربية معاصرة: **القومية الوحدة الثورات أزمات الأنظمة الصراع العربي الإسرائيلي ومفاوضاته**، (لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، ط.1، 2012)،ص.ص .369 .370.

حاول النّظام استغلال الصبغة الانفصالية بين الشّرق والغرب، والتي كرس لها في فترة حكمه في محاولة منه لحشد الغرب ضد الشرق، ولإضعاف انتشار الاحتجاجات، إذ تشير بعض التقارير الأممية بخصوص الوضع الليبي في 2011، بأن قواته، قامت بعمليات تعذيب وضرب المدنيين، وإيقاف المؤن الغذائية والوقود عند نقاط التفتيش لدفع المدنيين للهروب إلى خارج ليبيا، كما هوجمت الموانئ والمنافذ المخصصة للمعونات الإنسانية[3].

كما استخدمت قواته المستشفيات كقواعد عسكرية لعملياتها، إلى جانب تعريض الأجانب للإساءة لفظيا، وتجريدهم من ممتلكاتهم الخاصة من هواتف نقالة وحواسيب وكاميرات، أعقاب هذه الأحداث الدّموية من النّظام، ومع تزايد الخطر على المدنيين، وبعد أن قام كل من مجلس حقوق الإنسان واللّجنة الدّولية لتقصي الحقائق لعدد الخروقات والتّجاوزات التي بدرت من النّظام، وبعد تشخيصها وإدراجها ضمن خانة الانتهاكات الجسيمة وجرائم الحرب، ضمن مبادئ القانون الدّولي لحقوق الإنسان [4].

كما توصلت بعض التقارير كذلك إلى إثبات وجود حوالي 140 قبيلة في ليبيا، لكن حوالي 30 منها فقط، من تتمتع بنفوذ وامتيازات وتعيش في حالة من الثّراء الفاحش، في مقابل الفقر والحرمان من أدنى مستويات الحياة الكريمة، في بعض القبائل الأخرى من قبل النّظام.

برزت هنا أحد أهم نقاط الضّعف المهمة في نظام "العقيد القذافي" إلى العلنية في البنية الأمنية الهشة للجيش، التي تتعامل ضمن إطار الولاءات الشخصية الضيقة للزعيم والدائرة الضيقة من المحيطين به، لا على أساس حماية الأمن القومي الليبي، وفي هذه الفترة الوجيزة استعان به في قمع الانتفاضات الشّعبية، بالاستخدام المفرط للأسلحة المتاحة لديه، والمرتزقة من الدول الأفريقية المجاورة من السجناء[5]، لكنه فشل في محاولاته، فقد قام المحتجون بمقابلة العنف المسلّح بنظيره ضده، وأسفر عن ذلك تحرير مدن شمال شرق ليبيا من طبرق قرب الحدود المصرية، مرورا بدرنة والبيضا والمرج، وصولا إلى بنغازي، وامتدت إلى طرابلس وتاجوراء والزاوية والزنتان ونالوت، واستمرت المطالب الشعبية باستبعاد النّظام وإقامة نظام ديمقراطي[6].

---

[3] كما تشير اللجنة الدولية لحقوق الإنسان أن القذافي في خطابه الذي ألقاه في 22 فيفري 2011، ذكر عبارات غير إنسانية مثل: "اقبضوا على الجرذان"، في إشارة منه إلى المتظاهرين ضد النظام. **للمزيد أنظر إلى: تقرير** اللجنة الدولية لتقصّي الحقائق حول ليبيا، مجلس حقوق الإنسان الجلسة التاسعة عشرة، ضع حقوق الإنسان الذي يتطلب اهتمام المجلس، الأمم المتحدة،A/HRC/19/68 ، يوم 23 سبتمبر 2024، عسا: 17:00 على الرابط: https://2u.pw/CuZGM0vy

[4] **المرجع نفسه،** https://2u.pw/CuZGM0vy.

[5] يوسف محمد الصواني، **انتفاضة 17 فبراير في ليبيا: اسقاط النظام وقضايا بناء الدولة في الربيع العربي والانتفاضة والإصلاح والثورة**، (لبنان: منتدى المعارف، 2013)، ص. 123.

[6] **المرجع نفسه**. 123.

كانت الأوضاع خلال هذه المرحلة قد تحولت إلى نزاع مسلح بين الشّرق والغرب اللّيبي[7]، فما بين 20-22 فبراير، ظهر معسكرين أحدهما موالي والآخر معارض للنظام، على درجة من التّنظيم والهيكلة والوضوح في الأهداف، لاستعادة سيطرت المعارضة لحقول النّفط التي ظل يهيمن على مداخيلها الجزء الشرقي فقط من ليبيا[8].

كما تم الإعلان عن تأسيس المجلس الوطني الانتقالي بتاريخ 27 فبراير ، كهيئة رسمية لدعم المرحلة الانتقالية، وتنسيق الانتفاضة ضد نظام القذافي، من أجل استبعاده من السلطة، كما عبّرت المعارضة الليبية في الخارج وبمشاركة النّشطاء السياسيين الليبيين في المنفى عن تأييدها[9]، عن دعمها للمجلس، فيما واصل القذافي قمع المدنيين، إذ لم يكن يتوقع أنه سيتم إسقاطه مع بداية المقاومة، كما أنها ليست المرة الأولى التي يقوم فيها بمثل هذه المجازر اللاإنسانية في حق المعارضين له[10].

بعد سيطرة المعارضة على الجهة الشّرقية، نظم هجوما مضادا في شرق البلاد وغربها، واستطاع أن يستعيد بعض من المدن المهمة منها، على طول الشّاطئ الشمالي، وجاء القرار الأممي بالحظر الجوي، وفي 20 مارس2011، وبدأ حلف الناتو هجماته ضد قوات "القذافي" في سرت وطرابلس، وفي 27 مارس، تقهقر الثّوار في المنطقة الغربية، وتعرضوا لحصار شديد منه في بنغازي شرق البلاد، وبعد أربعة أشهر من المعارك والحصار[11]، استولى الثوار على المعقل الأخير للقذافي في سرت، وأعلن المجلس الوطني الانتقالي عن مقتله من قبل الثوار في 20 أكتوبر، و تم استبدال نظام الجماهيرية بنظام الجمهورية الليبية، وإعلانها بقيادة المجلس الوطني الانتقالي، ومابين21- 22 أوت2011، دخل الثوار إلى العاصمة طرابلس وسيطروا عليها[12].

من هنا تأتي الحاجة للتفصيل في أهم المظاهر المؤسساتية والاجتماعية، التي شكلت أساس وصول الأوضاع الليبية لحد الأزمة، يمكن حصرها في بعض النقاط فيما يلي:

1.1.تجاوز الحقوق السياسية والمدنية

عند العودة لطبيعة النظام السياسي للقذافي، نجد أنه كان يعتمد فيه على الجمع بين ثلاثة أنظمة متداخلة، وهي النّظام الإيديولوجي، والنّظام الرسمي والنّظام غير الرسمي، فالجماهيرية العربية الشعبية

---

[7] علي خضير ميرزا، ليبيا **والفرص الضائعة والآمال المتجددة**، (لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط.2،2012)، ص. 361.

[8] وليام سي تايلور ترجمة أسامة عباس وعمر بسيوني، **الاستجابات العسكرية للانتفاضات العربية ومستقبل العلاقات المدنية العسكرية في الشرق الأوسط تحليل للأحداث في مصر وتونس وليبيا وسوريا**، (لبنان: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2018) ص. 272.

[9] خليل حسين، **المرجع السابق**، ص.ص 369. 370.

[10] علي حرب، **ثورات القوة الناعمة في العالم العربي**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،2011)، ص.91.

[11] وليام سي تايلور، تر: أسامة عباس وعمر بسيوني، **المرجع السابق**، ص. 272.

[12] زين العبيدين معو، راندة حمايزية،"المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية في ظل التهديدات المتجددة"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، ع 12، (جانفي 2018)، ص 84.

الاشتراكية الليبية، تقوم ظاهريا، على وجود اللّجان والمؤتمرات الشعبية، كما ذكرنا سابق، أحد أبرز مظاهر الديمقراطية المباشرة التي كان يطمح إليها إيديولوجيا النظام، فقد افترض وجود شفافية مطلقة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالدّولة، إذ يتلخص دوره في المرشد والموجه فقط، في نظامه السّياسي الرّسمي.

في حين قد أثبت الواقع عكس ذلك، فقد كانت طبيعته مغلق وقمعي للمعارضة، تحت أي غطاء رسمي أو غير رسمي، فيما يختلف مع توجهاته على المستويين الدّاخلي والخارجي، بل وتدريجيا أحكم سلطته على جميع المؤسسات في ليبيا، كما قوض عمل التّنظيمات السياسية والاجتماعية، وحرية تكوين وتنظيم مؤسسات المجتمع المدني بما فيه الاتحادات الطلابية. وجعل المجتمع الليبي يطلع للولوج لصناديق الاقتراع من جديد، فمنذ الأربعينيات من القرن الماضي لم تعرف ليبيا حياة سياسية حزبية، وقد كان الاتحاد الاشتراكي العربي أمل المجتمع اللّيبي الوحيد لعودة الأحزاب السّياسية، لكن بعد حله بدعوى أنه لم يكن يمثل آلية من آليات الزّعامة التي ينشدها لنفسه، إلى جانب تخوفه المضمر من أن يفتح هذا الحزب المجال لظهور أحزاب أخرى[13].

فقد أشارت بعض الدّراسات أن النّظام قد خلق هوة كبيرة بين الفصائل الليبية، إضافة إلى التشريعات القمعية التي كان يصدرها، والتي تحظر الأحزاب السياسية والمنظمات المستقلة، بأعمال عنيفة اتجاه أي تنظيم مناهض للحكومة، حيث كان مجال المجتمع المدني ووسائل الإعلام المستقلة شبه معدوم[14]، حيث قد تجاوز مطالب 70%، من الشّعب الليبي في حقهم بالانتخاب وإلى الولوج إلى صناديق الاقتراع، إلى إيمانه المطلق بولاء شعبه وتأييده الذي لا يفنى له[15].

هذه الأوضاع قد أدت لإنعدام وجود أي تمثيل سليم للأوضاع العرقية والثّقافية والجهوية والقبلية داخل المجتمع الليبي، بالإضافة إلى عدم وجود أي تداول أو تبادل سلمي للسلطة، إذ لم يكن يمنح السلطة لغير المسؤولين من المحيطين به، وانحصر التغيير فقط في تبديلهم من مناصبهم، فيما كان يوكل تلك الوظائف إلى أشخاص معينين يفتقرون للخبرة والكفاءة، ومعظمهم كانوا من المقربون إليه، فقد استطاع أن يجعل من أبناءه والمقربين منه مرجعية أعلى من القانون[16]، في ظل وجود أجهزة أمنية، مهتها القضاء على وجود أي رأي مستقل، فقد قوض عملها، وجعل المناصب داخل هياكلها خصوصا قيادة الوحدات الأكثر ولاء في قوات الأمن في يد أعضاء أسرته وعشيرته وقبيلته، وغيرها من القبائل المتحالف

[13] الفقيه أحمد، وآخرون: **إلى أين يذهب العرب؟ رؤية 30 مفكرا في مستقبل الثورات العربية**، (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2012)، ص 76.

[14] فيليب رشاد، **الربيع العربي والشتاء الليبي**، ترجمة: منذر محمود، محمد الفاتح عمورة، (دمشق: دار الفرقان للنشر والتوزيع، 2014)، ص 152.

[15] أحميدة علي عبد اللطيف، **سلسلة دراسات: دولة ما بعد الاستعمار والتحولات الاجتماعية في ليبيا**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص. 12.

[16] أحميدة علي عبد اللطيف، **مرجع سابق**، ص. 13.

معها على نحو وثيق[17]. كما بدت سياسته التي ترفض أي معارضة كذلك، في الانتهاكات الجسيمة خلال القرن العشرين، فقد كان جهاز الأمن الداخلي ضالعا فيها وبمنأى عن المساءلة القانونية[18].

جاء في تقرير منظمة العفو الدولية، إن السلطات الليبية قد "أخفقت في التّقيد بالتزاماتها الدولية" المتعلقة بحقوق الإنسان، وخصوصا أنها عضو في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومن الحوادث التي توضح طبيعة الحكم في ظل نظام القذافي مجزرة سجن أبو سليم في العام 1996، والتي راح ضحيتها حوالي 1200 سجين، الاعتقالات التعسفية، في حق من يشتبه بتورطهم مع مجموعات إرهابية، وأضاف التقرير، أن هذا الجهاز الأمني مخول باحتجاز من يشتبه في ضلوعهم بمثل هذه النشاطات إلى أجل غير مسمى في السجون الليبية[19].

1.2.التفاوت القبلي وتكريس اللاّعدالة في توزيع الموارد

حاول "القذافي" الاستثمار في القبائل، من أجل ضمان ولاءهم الدائم له، عن طريق توزيع العائدات من الرّيع النّفطي بشكل واسع[20]، باستثناء القبائل المعارضة فقد كان يتبع معها سياسة التهميش واللاّعدالة في التوزيع ممّا جعلها تعيش في فقر مدقع[21]، الذي خلق نوع من الشّحنات والتّفاوت بينها في توزيع المداخيل بين القبائل، فقد نشأت طبقة من المستفيدين والمحتكرين للسلطة والثروة يصعب التّغلب عليها، إذ كان يقدر رصيد الفائض النّفطي أكثر من 200 مليار دولار، بالإضافة إلى توافر حوالي 50 مليار كعوائد مالية تدخل للخزينة المالية سنويا، مع ذلك وفق مؤشر التّنمية البشرية في 2011، تحتل ليبيا المركز 64 في الفقر والتّخلف[22].

كما انعكست سياسته كذلك على العمل الإداري، فقد قوض عملها في تطبيق القوانين، وجعلها أداة تعمل بتحيز لقبيلة دون الأخرى، الذي حال دون وصولها إلى مستوى مقبول من الرّشد الإداري، في ظل غياب سيادة القانون، وضعفه أمام القيادة السّياسية[23].

تجدر الإشارة هنا، أن العقيد في الفترة الأولى من توليه للحكم، كان قد وصول إلى مستويات مرتفعة من التأييد الشعبي، ولكن سرعان ما اتضح أن أفكاره كانت تندرج ضمن تزيف الأفكار والواقع الحقيقي، تحت غطاء الديمقراطية المباشرة، من أجل تحقيق تصوراته وطموحاته الشّخصية، فقد قوض عمل المؤسسات الرسمية لصالح ولائها الدائم له.

---

[17] الفقيه أحمد، وآخرون: **المرجع السابق**، ص 76

[18] ApriadiTamburaka, **Ibid**, p. 247.

[19] تقرير حالة حقوق الإنسان لسنة2021، **منظمة العفو الدّولية**، تم تصفح يوم 09 مارس 2024 ع سا 17:02 ع الرابط:https://2u.pw/vgTyotqx

[20] المديني، توفيق،"ربيع الثورات الديمقراطية العربية"، **مجلة المستقبل العربي**، ع 386، م 33، (2011)، ص.ص. 130- 133.

[21] زين العابدين معو، راندة حمايزية، "المقاربة الجزائرية لحل الأزمة اللّيبية في ظل التهديدات المتجددة"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، ع 12، (جانفي 2018)، ص 82

[22] فرحاتي عمر، يسرى أوشريف، **المرجع السابق**، ص. 17.

[23] أحميدة علي عبد اللطيف، **المرجع السابق**، ص. 13.

اجمالا كانت هذه أبرز المظاهر الداخلية والخارجية عن أسباب سقوط النظام، وهي المرحلة التي كان من المفترض أنها ستفضي لإقامة دولة ديمقراطية ليبيرالية ليبية، لكن سرعان ما تدهورت الأوضاع الأمنية وبرزت الانشقاقات السّياسية والقانونية والأمنية والعسكرية، والتي تصاحب معها تعد الرؤى الإقليمية والدولية[24].

الفرع الثاني: عوامل سقوط النظام وتداخل الأطراف في ظهور الأزمة

وصلت حدة هذه الأوضاع المتدهورة لتفجير الأزمة اللّيبية، فبسبب سياسة القذافي، التي بدت ظاهريا ديمقراطية[25]، بينما باطنها كان يعتمد فيها على سياسة الحفاظ على إدامة نظام الحكم القائم، وتوريثه لأبنائه والدائرة المحيطة به، والتي ألغى واستثنى فيها وجود قبائل عديدة، هذا التناقض الذي كرس فيه لأشكال عددية من التّفاوت الاجتماعي، خاصة بالنسبة لتوزيع العوائد من الريع، يعد عاملا مهما لتحوّل الأوضاع، ورغبة الشعب الليبي في إقامة نظام جديد، وهي الظروف التي هيئت لأزمة2011، عليه يمكن تلخيص أبرز العوامل في شقين رئيسين هما :عوامل متعلقة بالبيئة الداخلية، وأخرى بالبيئة الخارجية.

1.عوامل متعلقة بالبيئة الداخلية

لقد كانت أولى الاحتجاجات في مدينة بنغازي بتاريخ 15فبراير، حيث حاول نظام العقيد احتواءها منذ البداية، من خلال معاينة مطالب المواطنين بعناية، والاستماع إلى جل شكاويهم ومطالبهم، وتقديم وعود لإنشاء مشروعات تنموية، لكنّ مع إصرار الوسط الشعبي على رحيل القذافي، واستجابة الشباب التي كانت ضعيفة، أعلن في 17 فبراير عن يوم الغضب الليبي، وانطلقت على إثره الاحتجاجات، كنتيجة لجملة الظروف والعوامل الداخلية التي كانت تعاني منها المنطقة، يمكن تلخيصها فيما يلي[26]:

1.1.دور الشباب والحركات الشبانية في تحفيز المعارضة

عرفت ليبيا في السّنوات الأخيرة تغيرا ديمغرافيا، في فئة الشّباب الذين تقل أعمارهم عن سن الخامسة والعشرون بنحو 52%، من مجموع السّكان الليبيين[27]، هذه الفئة من الّذين ولدوا على التّناقضات بين الشعارات السّياسية، التي تقوم من جهة على قيم الاشتراكية والعدالة

---

[24]لقد انشق عن النظام اللواء عبد الفتاح يونس وزير الداخلية، ومصطفى عبد الجليل، كما انشقت كتائب الجيش الليبي في الجبل الأخضر. **للمزيد أنظر إلى:** الفقيه أحمد، **المرجع السابق**، 75.

[25]تيسير هشام الأقداحي، التدخل الدولي الانساني دراسة حالة ليبيا 2011، **رسالة ماجيستير**، (جامعة الأزهر-غزة: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، تخصص علو سياسية، 2013)، ص.129.

[26]ناصر جويدة، خلف خالد، **الثورات العربية في الميزان**، (مصر: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط.1، 2012)،ص.ص 24- 30.

[27]United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division, **World Population Prospects: The 2024 Revision**, (Medium Variant) (New York: United Nations, 2024), p.2. https://populationpyramid.net/libya/2024/ (accessed December 25, 2025).

الاجتماعية وملكية الشعب[28]، وبين الواقع المعاش في ظل هيمنة واستئثار فئة ضيقة على الامتيازات والثّروات، في مقابل سياسات الإفقار والتّميز الاجتماعي على فئات أخرى[29]. هنا لجأوا إلى تشكيل مجموعات شبابية عديدة، من أجل المطالبة بالتغيير الجذري وإسقاط النظام، ومن أبرز تلك المجموعات، التي شملت فئة واسعة من معظم القبائل، والتي انبثقت من عمق الاحتكار والظلم والتّسلط وهيمنة واستئثار فئة قليلة على الثّروات نجد:

1.2.حركة أحفاد عمر المختار

لقد جعلت الانتفاضة الشعبية في عام 2011 من "عمر المختار"، رمزا شعبيا ملهما لحشد القوى والتعبير عن الآراء، كونه يمثل النزعة الوطنية المناهضة للاستعمار والظلم. ومن هذا المنطلق، برزت حركة مكونة من الشباب، الذين عانو طويلا من سياسيات النظام السابق ومع أول فرصة عبروا عن حالة سخطهم اتجاه أوضاعهم، نجحت في كسر حاجز الخوف واستنكار الأوضاع المعيشية المتردية، وقد اتخذت من وسائل التواصل الاجتماعي مجالا لها للتنسيق وتوحيد تطلعاتهم، مع عائلاتهم الراغبة في التحرر من سنوات الحرمان، الإحباط، وفقدان الأمل والكرامة[30].

جاء تسميتها بحركة "أحفاد عمر المختار"* للتعبير، أملا في صمود الشباب لخوض هذا التحدي الذي لم تعهده الساحة الليبية من قبل. فقد تشكّل نضج في وعي الفئات الشبانية بطبيعة الواقع المحيط بها. فقد برز دور الحركات الشبانية ببعدها الميداني والسوسيولوجي، خاصة بين الخريجين من حاملي الشهادات الجامعية "البطالين"، الذين وجدوا أنفسهم في عمق التهميش رغم عيشهم في دولة تمتلك من المقومات ما يكفي لمنحهم حياة كريمة. هؤلاء الشباب الذين عانوا من سياسات الاستبداد والإقصاء والتمييز، هم من عبّر عنهم الدكتور **"محمود إسماعيل "**بمصطلح **"المهمشين"**، حيث اعتبر أن هذه الظاهرة في المجتمع الليبي تمثل رديفا للأقليات، ناتجة عن تجاهل الطبقات العليا لآلامهم وآمالهم، مما جعلهم يعيشون على هامش الحياة[31].

---

[28] Dirk Vande walle, **A History of Modern Libya, (**Cambridge: Cambridge University, Advertising Press, 2006), 98–102.

[29] Richard M. Auty, "Resource Abundance and Economic Development: Lessons from the Arab Oil States", **Journal of Development Studies**,34, no. 3 (1998): 96–112.

[30]إسحاق كافومباسواري، بيروك مسفين، محمد عاشور، "نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال أفريقيا وتداعياتها"، **تقرير صادر عن معهد الدراسات الأمنيةISS** ، جنوب إفريقيا، 2011، ص. ص. 13.12.

*ولد **عمر المختار في** (1862-1950)، وهو ينتمي إلى قبيلة المفنة أكبر قبيلة في برقة تربى على يد السنوسية، وأصبح شيخا على زواية القصور بالجبل الأخضر، وكان من الأوائل الذين أداروا شؤون المجاهدين مع بداية الغزو الإيطالي في 1911، خاض حوالي 263 معركة مع جنوده، وكان المنتصر فيها، إلى أن وقع أسيرا في أيدي الإيطاليين وأعدم في 1950. **للمزيد أنظر إلى:** أحمد الطاهر الزاوي، **أعلام ليبيا**، (لبنان: دار المدار الاسلامي، ط.3، 2004)، ص. ص 291-292.

[31] حسن حافظ، حوار مع الدكتور محمود إسماعيل، "الغرب يحوّل الدين إلى أيديولوجية تدميرية للمجتمعات العربية"، **جريدة الجريدة**، ع. 1701، 15 أوت 2012، ص. 16–17

لعبت المساجد ودور العبادة كذلك، دورا مماثلا كأطر للحشد وملتقيات للتجمّع، يصعب على النظام القائم إغلاقها ومنع الناس من ارتيادها، خاصة مع انكسار حاجز الخوف[32]. تعد هذه أهم عوامل معاناة الكثير من فئات المجتمع الليبي لسنوات طويلة، وهي التي مهدت الفئات الشبابية لانفجار الأزمة الليبية، والتي تم تحديدها في ثلاث مطالب وهي: إسقاط النظام السياسي الذي أسسه العقيد معمر القذافي، خضوع الدّولة لدستور وقانون المتابعة القضائية، لكل من ساهم في إراقة دماء الشعب الليبي، الحرية والكرامة والانتقال الديمقراطي حيث يسود اختيار الشّعب[33].

2.عوامل متعلقة بالبيئة الخارجية

تفاعلت جملة من المتغيرات الخارجية مع الأوضاع الداخلية المتأزمة، لتشكيل بيئة خصبة لاندلاع الاحتجاجات، مع صدى أول فرصة للتّغير الديمقراطي، لنقل السلطة من نظام سياسي، دام لأكثر من أربع عقود، وهو يكرس للاّعدالة واللاّمساواة بين القبائل الليبية، دون أن يفي بالتطلّعات والطموحات السياسية والاجتماعية لفئة كبيرة منهم، يمكن تلخيصها فيما يلي:

1.الدور الإعلامي في تحفيز المعارضة

لعبت ثورة التّكنولوجيا والاتصالات والمعلومات، دورا حاسما في التعبئة والتّحضير للانتفاضة والمسيرات الاحتجاجية اللّيبية، مما سمح للشباب وقوى المعارضة الليبية، بالتواصل بسهولة مع العالم الخارجي بعيدا عن سيطرة الدّولة، ضمن ما عرف بعدوى الانتقال الديمقراطي، كما ساهمت التّغطية الإخبارية للقنوات الفضائية في نقل نموذج المحاكاة على المستوى الجماهيري، لتضفي زخما قويا لهم، مما سمح لهم بتعبئة الرأي العام العالمي، ولفت انتباه المجتمع الدّولي، لانتهاكات حقوق الإنسان، فقد كان لهذه التقنيات الإعلامية الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي بأنواعها، الأثر الكبير في نقل القيم والأفكار والممارسات، والمطالب الشعبية التي تعايش معها الليبيون لأكثر من أربع عقود كاملة، بسرعة فائقة، تعدت الحدود الوطنية إلى المجال الخارجي للدولة[34].

تجدر الإشارة هنا، أنه قد برز الدور المحوري للاعلام في تدويل القضية الليبية على أنها قضية إنسانية، تستوجب التدخل لوقف الانتهاكات الجسيمة. ومن حيث تأثيره في التفاعل الداخلي والدولي مع أحداث الأزمة، ففي المرحلة الأولى، نقل مطالب الاحتجاجات الشعبية الداعية إلى بناء مؤسسات الدولة وتحقيق الانتقال السياسي. غير أن هذا الدور سرعان ما خضع لعملية إعادة توظيف، في مرحلة لاحقة، ضمن ما يعرف بمنطق "الثورة المضادة"، حيث جرى بلورة خطابات جديدة لخدمة أهداف

---

[32] سامة محمد أبو نجل، الحراك العربي المعاصر، **دراسة سياسية سوسيولوجية**، (فلسطين: مركز باحث للدراسات الفلسطينية،2013)، ص. 27.

[33] زياد عقل، الأزمة الليبية من الإحتجاج السلمي إلى التدخل الدولي، **مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية**، ع 196، (أفريل 2011)، ص 45.

[34] إسحاق كافومباسواري، بيروك مسفين، محمد عاشور، **المرجع السابق**، ص. 12.

ومصالح أطراف معينة[35]. إذ تحولت بعض المنصات الإعلامية إلى أدوات لإعادة توجيه القناعات الجماهيرية، عبر ربط فكرة التغيير السياسي بحالة "الانفلات الأمني"، وتصوير الحلول السياسية والمسارات الانتقالية بأنها قاصرة عن مواجهة نفوذ الميليشيات والجماعات المسلحة.

وبذلك، جرى الانحراف بأهداف الانتفاضة الشعبية من "بناء دولة المؤسسات" نحو القبول بمسارات تخدم قوى مصلحية توغلت في المشهد تحت غطاء "توفير الأمن والاستقرار"، بينما كان هدفها الحقيقي هو الاستئثار بمنابع الثروة وتقاسم النفوذ. وبهذا، تحول الإعلام من فاعل يفترض فيه الحياد ورصد الأوضاع الداخلية بموضوعية، إلى أداة استراتيجية لإعادة توجيه الخطاب بما يخدم المصالح الضيقة لأطراف محلية مدعومة من قوى إقليمية ودولية، مما ساهم في تأجيل مشروع الاستقرار وإعادة بناء المؤسسات الليبية[36].

2.الاستجابات الأممية – قرارات مجلس الأمن الدولي

اتجهت الأمم المتحدة لجملة الأسباب والظروف التي آل إليها الوضع الليبي، من انتهاكات جسيمة وممنهجة لحقوق الإنسان من قوات نظام القذافي، باتخاذ مجموعة من القرارات التي فرضت على شكل سلسلة من العقوبات على الحكومة الليبية، استجابة لإدانة الجامعة العربية، والاتحاد الأفريقي، والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي لهذه الانتهاكات.

بعد حالة العجز التي وصلت إليها هذه المؤسسات الإقليمية، قام مجلس الأمن الدّولي في 25 فبراير 2011، بالاجتماع مع "إبراهيم الدباشي"، نائب السفير الليبي في بعثة الأمم المتحدة، ودبلوماسيون آخرون، الذين أعلنوا عن تأييدهم، وطالبوا بوضع حل للانتهاكات الجسيمة في ليبيا، قبل أن تتطور الأوضاع، إلى نشوب حرب أهلية، بعد اضطلاعه على المعطيات الخاصة بالوضع الليبي، وفي إطار الفصل السابع، من ميثاق الأمم المتحدة، من نص المادة (39) من الميثاق الأممي، تم إدراج ما يحدث في داخل ليبيا ضمن تهديد السّلم والأمن الدوليين.

طبقا لأحكام المادة (41) ضمن العقوبات الاقتصادية*، ودون اللّجوء للاستخدام القسري للقوة، حسب ما ينص عليه الفصل السادس (06) من الميثاق، تقدم مجلس الأمن بتوصياته في 26 فبراير 2011، في إطار القرار رقم 1970 (2011)، باتخاذ ما يلزم من تدابير لحماية المدنيين الليبيين، وطالب فيه

---

[35] عبد الرزاق العرادي، **عملية فجر ليبيا، مقدمتها وسياقها، صفحات من وقائع الثورة المضادة**، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ط.1، فبراير 2021)، ص .ص.16.13.

[36] **المرجع نفسه**، ص. ص63.61.

* المادة 41 لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب إلى أعضاء "الأمم المتحدة" تطبيق هذه التدابير، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفا جزئيا أو كليا وقطع العلاقات الدبلوماسية. للمزيد أنظر إلى: الأمم **المتحدة**،"ميثاق الأمم المتحدة"، تم تصفح الموقع في 10نوفمبر 2024، عسا: 10.20. https:/2u.pw/FQmvo

النظام بوقف العنف الفوري من كلا الطرفين، واتخاذ الخطوات الكفيلة بتلبية المطالب الشعبية من النظام[37]. تضمن القرار كذلك فرض عقوبات تقضي بمنع 16 شخصية ليبية، في مقدمتهم القذافي وعدد من أبنائه والمقربين منه، وقضى بمنعهم من السفر إلى أراضي الدول الأعضاء، وتجميد أرصدتهم المالية في البنوك والمصارف، وحظر بيع الأسلحة والذخائر، وإنشاء لجنة عقوبات خاصة. وإحالة الوضع للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، وأشار في بيان واضح أن المسألة الليبية تندرج ضمن وقوع انتهاكات ضالعة في حق المدنيين، وهي مسؤولية تخص المجتمع الدولي بأسره[38].

جاء القرار رقم 1973(2011)، في الجلسة رقم 6498 في 17 مارس 2011[39]، على أساس المادة (42)، والتي تجيز في حالة ما المادة (41) من الميثاق لم تفي بالغرض، يجوز لمجلس الأمن أن يتخذ تدابير أخرى، بما يتوافق مع حفظ الأمن والسّلم الدّوليين*، الذي تضمن إقامة منطقة حظر جوي على ليبيا، مع الترخيص للدول باستعمال جميع الوسائل" بما فيها اللجوء إلى القوة العسكرية لضمان احترام هذا الإجراء"، من أجل حماية المدنيين[40].

بعد ضغط الرئيس الفرنسي السابق "نيكولا ساركوزي"، ورئيس وزراء بريطانيا "ديفيد كاميرون"، تم اعتماده بأغلبية 10 أصوات، وامتناع 05 أعضاء عن التصويت، وهم كل من ألمانيا والبرازيل والهند، واكتفاء كل من روسيا والصين، بالامتناع عن التصويت[41]، فبتاريخ 17 مارس 2011، كان القذافي يستعد للهجوم النّهائي على بنغازي لسحق المعارضة نهائيا بسبب هزائمه في الشّرق الليبي، لكن الرئيس الفرنسي استطاع أن يقنع المجتمع الدولي في 19 مارس 2011[42]، بضرورة الالتزام بحث المدنيين الليبيين، وبدأ التدخل العسكري لحلف الناتو تحت غطاء أممي ودعم داخلي وإقليمي، فقد كان قد تزايد قلق المجلس العسكري للثّوار ، ودعا المجلس الوطني الانتقالي "المؤقت" بقيادة "مصطفى عبد الجليل"، بشكل عاجل كل من الجامعة العربية والأمم المتحدة لتقديم الدعم العسكري واللّوجيستيكي، وفرض حضر جوي على المنطقة، فكانت خطوات استجابة مجلس الأمن الدولي سريعة

---

[37] زردومي علاء الدين، **المرجع السابق**، ص. 136.

[38] قرار مجلس الأمن رقم: 1970(2011) الذي اتخذه في جلسته 6491 المعقودة في 26 فبراير 2011، على الرابط: https://2u.pw/AwpJL

[39] قرار مجلس الأمن رقم: 1973(2011)، الذي اتخذه في جلسته 6498 المعقودة في 17 مارس 2011. على الرابط: https://2u.pw/AwpJL

* المادة42: إذا رأى مجلس الأمن أن التدابير المنصوص عليها في المادة 41 لا تفي بالغرض أو ثبت أنها لم تف به، جازله أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي أو لإعادته إلى نصابه. ويجوز أن تتناول هذه الأعمال المظاهرات والحصر والعمليات الأخرى بطريق القوات الجوية أو البحرية أو البرية التابعة لأعضاء "الأمم المتحدة **للمزيد أنظر إلى:** ميثاق الأمم المتحدة، تم تصفح الموقع في 10نوفمبر 2024، ع سا: 10.20. على الرابط:https://2u.pw/FQmvo

[40] عمار عنان، التدخل العسكري لحلف "الناتو" في ليبيا 2011 من هشاشة الأسس القانونية إلى الإنحراف بالشرعية الدولية: دراسة قانونية، **مجلة المدرسة الوطنية للإدارة**، ع. 48، (2018)، ص 17 18.

[41] Blanchard Christopher M, libya: Unrest and US policy, **Congressienal Research service**, march 2012, p 06.

[42] Blanchard Christopher M,**Ibid**, p 06.

بالمقارنة مع أزمات دولية أكثر خطورة في العالم، تحت ذريعة حماية المدنيين من أجل تفادي إبادة جماعية في بنغازي من النّظام ضد شعبه[43].

المطلب الثاني: إعمال المسؤولية الدولية عن الحماية للتدخل عسكريا في ليبيا

تعدّ مرجعية قرار مجلس الأمن رقم (1973)، الصادر في 17 مارس 2011، والذي فرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا، الأساس القانوني والسياسي الذي أتاح للمجتمع الدولي التعامل مع الأزمة الليبية، وفق مبدأ "المسؤولية عن الحماية" (R2P)، باتخاذ جميع الإجراءات الضرورية، بحجة منع وقوع إبادة جماعية مشابهة لما حدث في رواندا 1994، ولم تقتصر شرعية القرار على الموافقة الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة، بل تضمنت أيضا تأييدا صريحا من قوى إقليمية رئيسية، ممثلة في جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي، وهي المرجعية القانونية للالتزام بتنفيذ قرارات التدخل العسكري لحماية المدنيين.

الفرع الأول: مشروعية تدخل حلف الناتو في ليبيا

كان من المفترض، أن يتم اعمال مبدأ التّدخل الدّولي، حتى في شكله العسكري، كما نصت عليه قرات مجلس الأمن الدّولي، لغاية إنسانية واضحة وهادفة، منذ بداية أولى العمليات العسكرية في ليبيا، وهي توفير الحماية للمواطنين، ضد تعسّف النّظام السيّاسي على المدنيين اللّذين طالبوا بالتّغيير، لكنّه في الحالة اللّيبية بدى مسيّسا، وخضع للعديد من الاعتبارات السّياسية، وهنا بدأ التّشكيك من المجتمع الدّولي حول مدى مشروعيته.

1.حق وواجب التدخل عسكريا في ليبيا

تقع المسؤولية الدولية عن الحماية، حسب تقرير اللّجنة الدّولية المعنية بالتّدخل وسيادة الدول (ICISS)، التي تمخضت عن مؤتمر الألفية (2000) للأمم المتحدة، على الدّول التي عرضت مواطنيها للخطر الجسيم، ممّا يوجب على مجلس الأمن التّدخل واتخاذ الإجراءات المناسبة، للتّعامل مع مخاطر حماية المدنيين من الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، والتّطهير العرقي[44].

وهنا على المجتمع الدولي، أن يتحمل مسؤولية في حماية المدنيين، ويتنحى مبدأ عدم التّدخل، لتحل محله المسؤولية الدولية عن الحماية.، وفق تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في 12 يناير 2009، الذي ينطبق على الحالة الليبية، فقد جاء تأكيد مجلس الأمن، من خلال محاولته تسييس اللائحة 1970 (2011)، والتي أكد فيها عن واجب السّلطات الليبية لحماية الشعب الليبي، بنص صريح، وأصدر

[43] وليام سي تايلور، تر: أسامة عباس وعمر بسيوني، **المرجع السابق**، ص. 291.

[44] Jumana King,"The Responsibilitiy to Protect Humanitarian Intervention or State Sovereignty?", **Ford Institute for Human Security**, Second Series, (2013) P.P 06.07

اللاّئحة 1973 (2011)، والتي أدان فيها انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم الإنسانية، واعتبر ما يحدث تهديدا للسّلم والأمن الدّوليين، والمسؤولية تقع على أعضاء المجتمع الدّولي، لاتخاذ جميع التّدابير، من أجل ضمان مرور المساعدة الإنسانية لإغاثة السّكان المتضررين بسرعة ودون عراقيل، حتى باللّجوء للوسائل العسكرية، من أجل إعادة السلام والاستقرار للبلاد، من هنا استمدت الدول المتدخلة شرعيتها للتدخل عسكريّا، وتمكن مجلس الأمن من سد الفجوة القانونية[45].

2.الدول المشاركة في عمليات التدخل عسكريا

بدأت أولى عمليات التدخل العسكرية هيرتمان (Harmattan) في 20 مارس[46]، استكمالا لمجهودات مؤتمر باريس في 19 سبتمبر 2011، بتوجيه ضربات استهدفت القوات المسلحة الليبية المتمركزة حول مدينة بنغازي[47]، كما تدخلت كل من بريطانيا بعملية إلامي(Ellamy)،والولايات المتحدة الأمريكية بفجر الأوديا(OdysseyDawn)، ثم عملية الحامي الموّحد (Protector Unified)، من قبل الدّول المشاركة في العمليات الرئيسية التي قادها الناتو في 31 مارس 2011، من طرف كل من بلجيكا وكندا بمهام المراقبة والقاذفات المقاتلة، ليأتي الدعم من إيطاليا والدنمارك والنّرويج وإسبانيا واليونان[48].

كما تم تشكيل سلطة فعلية متمثلة في مجلس الناتو، مكونة من الدول الأعضاء المشاركة، ولجنة عسكرية، لها آلية تنفيذية هي الهيئة العسكرية الدولية بليبيا، التي تربط بين هيئات اتخاذ القرار العسكرية والسياسية، عيّن الجنرال "شارل بوشار" رئيسا على عملياتها العسكرية، كما تم الاتفاق على ضرورة الإجماع عند اتخاذ القرارات دون تصويت، وأي اعتراض عنها يسقط القرار، قام الناتو بنشر ثلاث سفن في منطقة المتوسط، إضافة إلى نشر قوات لتفكيك الألغام وطائرات المراقبة أواكس"[49].

لقد تكثفت جهود إقليمية ودولية في عمليات الناتو، كلّها سخرت لوقف الانتهاكات، التي وصفت بالجسيمة في حق المدنيين الليبيين، وفي حين كان "القذافي" أعلن عن وقف إطلاق النار، لكن لم يتلقى إعلانه أي استجابة من المعارضة، أو قوات حلف الأطلسي، بحكم بقاء العمليات مستمرة في كل من مصراتة وبنغازي[50].

---

[45] أحمد علي ابراهيم، **العنف السياسي والانقسام المجتمعي والتدخل الخارجي في ليبيا**، (مصر: المكتب العربي للمعارف، 2015)، ص 163.

[46] Alan J. Kuperman ،in Aidan Hehir and Robert Murray,**Libya: The Responsibility to Protect and the Future of Humanitarian Intervention**, (UK: Palgrave Macmillan, 1st edition, , 2013), p. 191.

[47] أحمد علي ابراهيم، **المرجع السابق**، ص.ص 163.

[48] PHILIPPE LEYMARIE, " Guerre en Libye : la «furia» française ", **le monde depomatique**, (19 mars 2011) .https://2u.pw/ 05/10/024h :06 :25.

[49] زردومي علاء الدين، **المرجع السابق**، ص 127.

[50] وليام سي تايلور، ترجمة أسمامةعباس، عمرو لبسيوني، **المرجع السابق**، ص 292.

الفرع الثاني: الموقف الجزائري في ظل تباين الآراء الإقليمية والدولية من التدخل العسكري

لقد عرفت الساحة السياسية جدلا واسعا، مع اتساع القراءات والمضامين بخصوص اتساع دائرة المواقف وحجم الإمكانيات التي سخرها المجتمع الدولي في ليبيا، لوقف انتهاكات النظام فيها، بالنسبة لهيكل أمني هش وضعيف ومتعدد الأجهزة لم يسعى "القذافي"، من خلاله إلى تقويته بل عمل تسييسه، من أجل حماية نظامه من أي انزلاق قبلي يخل بطبيعة الولاء الدائم له[51]، ومع أول ثغرة فتحت المجال للتوغل داخليا فيها، تباينت المواقف والرؤى الداخلية والخارجية إقليمية والدولية، حول التدخل العسكري ومدى مشروعيتهن وبين قوى مؤيدة وأخرى معارضة وأخرى محايدة لهذه العملية يمكن ذكر بعض هذه المواقف، لقد بنت ليبيا علاقاتها مع الأطراف الإقليمية والدولية على مصالح سياسية واقتصادية معقدة، لذلك مع بداية الأزمة اتخذت مجموعة، وهذا ما كشفت عنه المواقف المتباينة من عمليات التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي(NATO)، والتي يمكن تصنيفها وفق المسارات التالية:

1.1.المواقف الإقليمية: دول الجوار والمنظمات الأفريقية والعربية):

شهد الصعيد الإقليمي انقساما بين تيار "المحايدين والرافضين للتدخل العسكري، وبين المؤيدين لإسقاط النظام وحماية المدنيين.

•**تيار المحايدين والرافضين لتدخل العسكري:** تأتي الجزائر في مقدمة هذه الدول، ثم بقية الأطراف الإقليمية، والاتحاد الافريقي، حيث استند موقفهم إلى جملة من المبادئ، التي تؤكد على ايمانهم بحق الشعوب في تقرير مصيرها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة كحق ثابت.

لجأت **الجزائر** لتأكيد موقفها الحيادي، باعتبارها دولة ذات مبادئ ثابتة في سياستها الخارجية، في إطار احترام الشرعية الأممية، لكن من منطلق مبادئ حسن الجوار الإيجابي، ورفض كل أشكال التدخل المباشر، اعتبرت أن الحل يجب أن يكون داخلي (ليبي- ليبي)[52]. وتجسد ذلك عمليا في عدم اعترافها بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي، إلا بعد حصوله على الشرعية الأممية، كما لم تسمح لقوات الناتو باستخدام أراضيها أو بالعبور الجوي، الذي ينبع من قناعتها بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، من جهة، كما أنها تشجع على الحلول السلمية الداخلية، مع ذلك وجهدت إمكانياتها التأهب الكامل، تحسبا لأي وضع أمني طارئ، قد يؤدي لانفلات أمني لا يمكن التحكم في عواقبه، لكنها أدانت أعمال العنف اتجاه المدنيين[53].

[51]Christopher M. Blanchard, "Libya: Background and U.S. Relations," **Congressional Re- search Service** (51), August 3, 2009, 12

[52]أحمد طاهر، **المرجع السابق**، ص 88.

[53]زردومي علاء الدين، **المرجع السابق**، ص.154.

أما **تونس** فقد كانت هي الأخرى، منشغلة بأوضاعها السياسية والاقتصادية، عقب إسقاط النظام السياسي فيها[54]. في حين عبرت **موريتانيا** عن رفضها المطلق لقوات الناتو، واعترضت على كل أشكال التّدخّل في ليبيا[55].

بينما كما اتخذ **مجلس الأمن** التّابع **للإتحاد الأفريقي،** في قمته السادسة عشر، بتاريخ 12 مارس2011، قرارا يقضي برفض أي شكل من أشكال التّدخل العسكري، وقام بتشكيل اللّجنة الرفيعة المستوى التي ضمت كل من رؤساء (جنوب أفريقيا "جاكوب زوما"- وموريتانيا "محمد ولد عبد العزيز"- والكونغو "دينيس ساسونجيسو"، وأوغندا "يور يريمو سيفيني" ومالي أمادو تاموني)،من أجل البحث في تطورات الأوضاع وسبل التّسوية السّلمية للوضع الليبي، كما بادر بعقد قمة طارئة بأديس أبابا في 25 مارس، في ملابو بغينيا، بعد إعلان الأمم المتحدة للقرار يتدخل النّاتو[56]، مع ذلك ما لم يقم بتعليق عضوية" القذافي" فيه، إضافة للتأييد الضعيف إلاّ من بعض الدول، على غرار الجزائر ومصر وموريتانيا[57].

•تيار المؤيدين للتدخل العسكري واسقاط النظام: على النقيض من التيار الأول، اتخذت أطراف إقليمية أخرى مواقف دعت صراحة أو ضمنيا لضرورة التدخل العسكري، بغية حماية المدنيين الليبيين من الجرائم الإنسانية التي تسبب بها نظام القذافي ومنها:

عبرت **مصر،** بعد اجتماع الجامعة العربية بالقاهرة في 12 مارس 2011، عبرت عن عدم رفضها لتدخل الناتو من منطلق حماية أمنها القومي، كما أبقت قاعدة المرسى لتزويد طائراته بالوقود أثناء عملياته[58].

في حين تفاعلت **جامعة دول العربية،** مع الأزمة الليبية نظرا لأهمية المنطقة من حيث الإمكانيات الطبيعية التي تزخر بها من (النفط والغاز)[59]، وفي 22 فبراير 2011، أدانت قمع النظام للمتظاهرين، وأصدرت القرار رقم (7298)، وفي 02 مارس 2011، الذي دعت لوقف إطلاق النار، ورفع الحظر عن وسائل الإعلام، وتأمين إجلاء الأجانب، ورغم عدم دعوتها المباشرة للتدخل العسكري، لم ترفض قرار مجلس الأمن بفرض حظر جوي[60].

---

[54] حسام محمد خليفة المجذوب، مدى مشروعية التدخل الاجنبي في ليبيا دراسة في ضوء مبادئ واحكام القانون الدولي العام، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية**، م 56، ع3، (اكتوبر 2022)، ص.768.

[55] خالد ابراهيم أبو رقيقة، موقفا الاتحاد الأفريقي من الثورة الليبية 17 فبراير 2011، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، م7، ع 3(2012)، ص 246.

[56] **المرجع نفسه،** ص. ص 246. 247.

[57] فرحاتي عمر، **يسرى أوشريف، المرجع السابق،** ص 158.

[58] African Union, Peace and Security Council, The Peace and Security Council of the African Union (AU), Ades Ababa, at its 275th meeting held on 26 April 2011, held at ministerial level, adopted the following decision on the situation in Libya.PSC/PR/2(CCLXXIV) ; p .0 2

[59] أحمد محمد القلعاوي، "دور المنظمات الاقليمية وحلف الناتو في تصعيد الأزمة الليبية وآليات الخروج منها"، **مجلة البحوث المالية، والتجارية،** م 20، ع 4، (اكتوبر 2019)، ص. 307.

[60] أحمد طاهر، العلاقات الخارجية الليبية ما بعد القذافي، العلاقات الدولية، **مجلة رؤية تركية**، ع 1، (ماي 2013)، ص 88

أما **مجلس التعاون الخليجي،** في إطار المنظمات الإقليمية والدولية بإدانة نظام القذافي، وتأييد مطالب الشعبية وكانت أولى مبادراته بالاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي المؤقت من قطر في 18 مارس2011[61]. مما عكس محدودية التحرك العربي في صياغة استراتيجية فعالة لدعم الشعب الليبي[62].

1.2.المواقف الدولية: القوى الكبرى وتركيا:

عبرت بعض الدول والأطراف الخارجية عن مواقفها من الأزمة في ليبيا، وقد اختلف ذلك بحسب حجم وحدة تأثر مصالحها في المنطقة، يمكن ذكر البعض منها فيما يلي:

•تيار القوى المؤيدة للتدخل العسكري لحلف الناتو:

لقد كانت أولى العمليات العسكرية **فرنسية،** إذ تقدر حصة شركة Totalالفرنسية، بـ(16.33%)من الموارد نفطية[63]، أمّا **بريطانيا،** بلغت تكلفة عملية إيلامي بـ 45.5 مليون دولار[64]، كما وصفت قمع الانتفاضات من قبل النظام بأنه عمل غير مقبول[65]. أيدت **إيطاليا** الناتو لاعتبارات اقتصادية حيث تقدر حجم استثماراتها النفطية بـ حوالي 12%و25% من الغاز[66]، إضافة لتأييد **إسبانيا وبلجيكا والنرويج والدانيمارك**[67]، كما أبدت **الولايات المتحدة الأمريكية** موقفها من خلال التدخل عسكريا، وروجت لغايتها الإنسانية لإعادة الديمقراطية والاستقرار للمنطقة، لكن بسبب تزويدها لقوى المعارضة بالسّلاح، ساهمت في تنامي ظاهرة الإرهاب[68]، كما بدى تغليب الاعتبارات الاقتصادية من خلال حجم الاستثمارات التي تملكها بالنسبة لشركات استخراج النّفط الخام الليبي[69]، ضمت إليها **كندا** في عمليات التدخل بطائرات (c-f18)[70].

•تيار المتحفظين والرافضين بخصوص قرار التدخل العسكري:

على النقيض من التيار الأول، اتخذت أطراف إقليمية أخرى مواقف تحفظت فيها صراحة أو ضمنيا عن قرار مجلس الامن بالتدخل العسك لحف الناتو في ليبيا، ونذكر منها:

---

[61]أحمد طاهر، **المرجع السابق،** ص 88

[62]تيسير هشام محمود الأقداحي، **المرجع السابق،** ص.ص. 151 -152.

[63] بهاء محمود،"التنافس الأوروبي على ليبيا إلى أين؟"، **مجلة رؤية مصرية،** ع 44، (سبتمبر 2018)، ص 281

[64]Jeremiah Gertler, Coordinator, Operation Odyssey Dawn (Libya): Background and Issues for Congress, **Specialist in Military Aviation**, March 30, 2011, Congressional Research Service p. 16-p17.

[65]عمر فرحاتي، يسرى أوشريف، **المرجع السابق،** 170.

[66]خالد حنفي علي، حدود التداخل بين أزمات جنوب ليبيا والساحل الأفريقي، **مجلة رؤى مصرية،** ع 44، (سبتمبر 2018)، ص.ص.21.20.

[67]Phillippe Gros, **ibid**, p.p02.03..

[68] **المرجع نفسه،** ص.ص. 20.21.

[69]رشا عطوة عبد الحكيم ضبيش، "التدخل الدولي وتاثيره على ظاهرة الارهاب دراسة حالة الدولة الليبية"، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد،** ع.03، (جانفي 2022)، ص 26.

[70]Phillippe Gros, **ibid**, p02

رفضت **ألمانيا** قرار التدخل حيث تتزود من ليبيا بنسبة 9% الغاز، في حين تأخرت كل من **الصين وروسيا**، من أجل تجنّب إثارة نظريهما الغربي والأوروبي[71]، بسبب حجم استثمارات الشركات الأجنبية للنفط الليبي، على رأسها شركة إيني ENIالإيطالية، شركة توتال Total الفرنسية، كون فيلبس Conoco Philips الأمريكية وغيرها، والتي تفوق التواجد الصيني والروسي، فقامتا بضم رأيهما لصالح التدخل عسكريا [72]. أمّا **تركيا** فقد عبّرت عن رفضها للتدخل العسكري، وكذا عن فرض منطقة حضر الطيران، وفي سبتمبر 2011، قام "أردوغان "بزيارة إلى طرابلس وأعلن دعمه للمجلس الوطني الانتقالي المؤقت، كما قامت بدعم عمليات فجر ليبيا في المنطقة الغربية، حيث تبلغ نسبة استيرادها للطاقة (95%)[73]، إذ تعد استراتيجية دعم وتحسين العلاقات التّركية مع الحكومة الانتقالية فيها خطوة نحو حماية مصالحها[74].

1.ازدواجية المعايير وتسييس مبدأ المسؤولية عن الحماية لإعمال التدخل العسكري

أظهر الواقع أنه قد تم تسييس مسؤولية الدّولية عن الحماية، لصالح دوافع مصلحية، فاقت الاعتبارات الانسانية التي كان يروج لها منذ بداية الأزمة في ليبيا، في عملية التدخل العسكري[75]، ففي حين كانت الكثير من الأطراف الإقليمية والدولية المؤيدة لهذا القرار القاضي بالتدخل عسكريا في ليبيا، من منطلق قناعتها بأحقية التصرف لوقف الانتهاكات الجسيمة بالأطراف المدنيين من النظام. أبدت دولا أخرى مواقف محايدة وأو معارضة لهذه العمليات، ووصفت أن ما يحدث في ليبيا شأنا داخليا ولا يحق للأطراف الخارجية بالتدخل أو التصرف عسكريا، وهنا بدى واضحا أن مثل هذه القرارات السريعة في عمليات التدخل، لا تنبع من مواقف انسانية وأخلاقية بعيدة عن محاولة تسييها ومنهجتها لصالح مصالح استراتيجية نظرا للأهمية الجغرافية والموارد الطبيعية في المنطقة.

إذ يعتبر الكثيرون، أن التدخل الذي قامت بها القوى الأورو- أطلسية في ليبيا، لم يكن يتطلب كل تلك الإمكانيات والقدرات العسكرية، بالنظر إلى بنية النظام الليبي داخليا خاصة من الناحية العسكرية، في وقت كانت تمتلك كل المعطيات للإضطلاع على قدراته قبل البدي بالعمليات، وهذا ما جعل المختصين في هذا المجال يرجحون أن القرار الأممي كان فقط لإضفاء الشّرعية للتّدخل من أجل إسقاط النّظام فقط[76].

---

[71]محمد الشيخ عبد الحفيظ، "إشكالية تعثر الإنتقال الديمقراطي في ليبيا بعد 2011"، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، ع68، م18، (2014)، ص.55.

[72] حسام محمد خليفة المجذوب، **المرجع السابق**، ص.ص. 766. 767.

[73]Addis-Ababa, **ibid** P .02

[74]عمر فرحاتي، يسرى أوشريف، **المرجع السابق**، ص 162

[75]Fukutomi, mitsuhisa, Hmanitarian intervention in Libya: is it causing internal war? **Hitotsubashi Journal of Law and Politics**, 45 (2017), pp.23-32. P 24.

[76]كريم مصلوح، **التعاون والتنافس في المتوسط**، (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط 1، 2013)، ص. 331.

فمع بداية العمليات الجوية في 21 مارس، حيث بدى واضحا أن العمليات لم تهتم بتدمير السّلاح الجوي للنّظام فقط، بل كذلك كان هنالك استهداف مباشر للمجمع الأمني للقذافي بطرابلس[77]، يعد قصور المنظمات الإقليمية، في التعامل مع ما وصف بالكارثة الانسانية في دولة تعتبر مسؤولية حماية أمنها من ضمن مهامها، مما اضطرها إلى اللّجوء إلى منظمات غربية، لا تشترك معها في نفس التّصورات وتفوقها في الحجم والقوة، كل ذلك هيأ أرضية خصبة للناتو لتجريب الدّور الأور-وأطلسي في جنوب المتوسط، وفرض واقع عملي لأدائه في شمال أفريقيا، وفي المتوسط بشكل عام.

وهذا ما لوحظ من خلال طبيعة مواقف الدول في التّعامل مع الوضع في ليبيا، فقد تراوح الموقف بين دفاع فرنسي بتعاون بريطاني، مع تحفظ ألماني، وكشف الواقع صعوبة رسم سياسة خارجية أوروبية موحدة، وكذلك عدم قدرتهم للعمل سريعا لحل أزمة تقع فجوارهم، ومن خلال التّجارب التي لم تحقق النتائج المرجوة، التي خاضها الناتو في البلقان وأفغانستان خلال مطلع القرن الماضي، إذ لم يشارك في التّدخل العسكري، سوى عشر 10 دول فقط من أصل 21 دولة أوروبية، تحملت فيها فرنسا والمملكة المتحدة 50% من التّكلفة، استنادا للاتفاق العسكري في نوفمبر 2010[78].

إضافة إلى دور الولايات المتحدة الأمريكية، الذي يبقى مطلوبا من النّاحية العسكرية، فقد أظهرت الأزمة اللّيبية حدود دور الدّول الأوروبية في التّصرف عسكريا في المناطق المتاخمة لهم، دون سند أمريكي، فقيادة الأسطول السّادس تتم من نابولي (إيطاليا) وتتحكم في القيادة الجنوبية لحلف الشمال الأطلسي في أوروبا[79]، باعتبارها الطرف الوحيد، الذي يملك مصالح كبرى في مجموع البحر الأبيض المتوسط، من الجانب الليبي بالتحديد تمتلك حجم استثمارات كبيرة في النفط الليبي يعود لعقود طويلة، ومن الناحية الجيوسياسية فهي تتخوف من فسح المجال لتنامي دور الاستثمار الصيني، الذي شهد نموا ملحوظا في الآونة الأخيرة [80].

لقد تسارعت الأحداث بوتيرة عسكرية، إلى أن وقعت "باب العزيزية" الحصن المنيع للقذافي، في أيدي المعارضة في 23 أوت 2011، تراجع بعدها إلى سرت مسقط رأسه في 21 سبتمبر، أعلنت حكومة ليبيا المؤقتة عن سيطرتها على معظم سبها، في الفترة ما بين 12-17 أكتوبر، وبعد حصار استمر لمدة ستة أسابيع، وفي 20 أكتوبر تم إعلان سقوط النظام[81].

---

[77] كريم مصلوح، **المرجع السابق**، ص. 331.

[78] **المرجع نفسه**، ص. 332.

[79] **المرجع نفسه**، ص، ص 343.

[80] وليام سي تايلور، **المرجع السابق**، 293-294

[81] كريم مصلوح، **المرجع السابق**، ص.332.

تقرر في 23- 27 2016 (2011)، من مجلس الأمن قرار الإعلان عن انتهاء التفويض الذي منح للدول الأعضاء لاتخاذ جميع التدابير الضرورية لحماية المدنيين، وعن رفع حظر الطيران اعتبارا من 31 أكتوبر، وعن تخفيف الحظر الدولي على الأسلحة، ليتمكن بذلك المجلس الوطني الانتقالي من الحصول على الضروريات من الأسلحة، لإعادة الاستقرار والأمن الوطني، إضافة إلى رفع تجميد الأموال وجميع القيود على البنك المركزي الليبي، وغيرها من المؤسسات الرئيسية، كما أنهى القرار كليا الحظر على الرحلات الجوية الليبية المسجلة.

جاء القرار الثاني 2017 (2011)، مشددا فيه على مدى خطورة انتشار الأسلحة الفردية والخفيفة غير المشروعة، كما شدد على ضرورة التّنسيق مع منظمة حظر الأسلحة الكيماوية، بهدف تدمير مخزونها وفقا لالتزامات الدّولية بهذا الخصوص، وهي إشارة واضحة إلى أحد أسباب العداء الغربي للقذافي، منذ إعلانه عن برنامجه النّووي الكيميائي[82].

بشكل عام لقد شكلت التجربة الليبية سابقة دولية في تاريخ التدخل الأجنبي، فبالرغم من أن الغرض المعلن كان الانتقال الديمقراطي سلميا وحماية المدنيين، فقد أفضت العمليات العسكرية إلى سقوط العديد من الضحايا المدنيين وتضرر منشآت اقتصادية مهمة، دون خضوع المسؤولين لأي تحقيق دولي، ويبرز هذا التباين بين الأهداف المعلنة والممارسات الفعلية، فيما لخصه المحلل جيفري باكمان "Jeffrey Bachman"، في خمس نقاط رئيسية[83]:

1.كان على حلف شمال الأطلسي السعي لمنع جرائم جماعية بالوسائل السلمية قبل اللجوء للعنف.

2.تحوّل التدخل بسرعة من حماية المدنيين إلى القصف العشوائي للإطاحة بنظام القذافي.

3. أدت العمليات العشوائية إلى سقوط ضحايا مدنيين دون تحقيق.

4.واصل الحلف دعم المتمردين رغم ارتكابهم انتهاكات إنسانية جسيمة.

5.تخلى عن حماية المدنيين بعد الإطاحة بالقذافي.

عليه بدى أن قرار تدخل الناتو في ليبيا، لم تكن دوافعه إنسانية إزاء الانتهاكات التي وصفت بالجسيم، خال من أي دوافع أخرى، بل يمكن كذلك تفسير إعمال هذا المبدأ الأخلاقي (R2P) وفق منطق براغماتي، مرتبط أساسا بالمصالح المباشرة للدول الكبرى، ورهانات الكبرى لهم على منطقة آهلة بالموارد، كانت تكبحها سياسة نظام مناهض للاستغلال الأجنبي للثروات الليبية، لم يقتصر الوضع على الأطراف الدولية، بل تعداها إلى أطراف إقليمية مناهضة للنظام مثل قطر والإمارات، مما يؤكد

[82]أحمد الزروق رشيد، "إشكالية التدخل الدولي في ليبيا: تداعيات تضارب المصالح والمواقف الدولية وغياب توافق القوى الداخلية"، **مجلة مدارات سياسية**، م 1، ع 3، (ديسمبر 2017)، ص 87.

[83]Fukutomi،mitsuhisa, **ibid** , 23.

تسييس مبدأ المسؤولية الدولية عن الحماية، لصالح مصالح استراتيجية أكثرمن الاعتبارات الإنسانية [84].

ومن هنا، يمكن فهم الموقف الجزائري الرافض للتدخل العسكري بوصفه نابعا من تقدير استراتيجي استباقي لمخاطر هذه التوجهات، إذ اعتبر صانع القرار الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" في تلك الفترة، أن عسكرة الأزمة وتجاوز المسارات الدبلوماسية، من شأنه أن يفضي إلى تفكيك البنية المؤسساتية للدولة الليبية، وإنتاج فراغ أمني ممتد، بما يحوّل ليبيا إلى بؤرة عدم استقرار ذات تداعيات مباشرة على الأمن الإقليمي والجزائري. لذلك شكّلت المقاربة الجزائرية خيارا موضوعيا يرفض الانخراط في مسارات التدخل العسكري، ويتمسّك بأولوية الحل السياسي السلمي كآلية مركزية للحفاظ على تماسك الدولة الليبية، واحتواء الانفلات الأمني، والحد من انتشار السلاح والجماعات المسلحة، وهذا ما أكدته الأوضاع التي آلت إليها ليبيا بعد انتهاء عمليات التدخل.

المبحث الثاني: إعادة تشكيل الخارطة السياسية والأمنية بعد القذافي

لقد أدى التدخل الأجنبي العسكري، من قبل حلف الشمال الأطلسي في 19 مارس 2011، إلى تعقيد الوضع بليبيا، وعكس حجم الأجندات الغربية والمصالح الاستراتيجية والحيوية لها في منطقة شمال إفريقيا، كما رافق هذا المشهد غياب شبه تام من الأطراف الإقليمية من دول ومنظمات، بعد سقوط نظام "القذافي" في 20 أكتوبر 2011، مما أدى إلى بروز الكثير من نقاط الفراغ السياسي والأمني، التي تعدى تأثيرها على الوضع الدّاخلي، إلى أمن واستقرار الدول الأخرى[85]. ومن هنا تأتي الحاجة إلى تحليل ملامح المشهد الأمني والسياسي في ليبيا خلال مرحلة ما بعد القذافي، وبيان انعكاساته على مسارات الاستقرار وإعادة بناء الدولة.

المطلب الأول: التحولات البيئة الأمنية بعد سقوط نظام القذافي

شكل سقوط نظام معمر القذافي نقطة تحول حاسمة في المشهد الليبي، حيث انتقلت البلاد من نظام مركزي سابق إلى حالة من الفوضى المؤسساتية وانهيار البنية الأمنية للدولة. وقد أدى هذا الفراغ الأمني العميق وعدم قدرة السلطات الانتقالية على بناء جيش وطني موحد إلى بروز تحدي الميليشيات المسلحة كلاعب أساسي، تجاوز دوره السيطرة على الأرض والموانئ ليصبح مؤثرا في القرار السياسي. ومن هنا كان لابد من تحليل طبيعة هذا الانفلات الأمني، ورصد خارطة أطراف الصراع المسلح التي نشأت وتطورت في ظل غياب سلطة الدولة القوية.

---

[84] Vatun Vira and Anthony H, **Cordesman; the Libyan up rising: an uncertain trajectory**; (Washington: Centre for Strategic and International Studies, 20 june 2011);p.47.

[85] محمد الشيخ، **المرجع السابق**، ص 156.

الفرع الأول: خارطة أطراف الصراع المسلحة وتسييسها

يعبر المشهد الأمني والسياسي في ليبيا، عن تداخل الرؤى والمصالح الجيواستراتيجية للأطراف المتنازعة، وبفعل تنامي دور الفصائل المسلحة المدعومة في الكثير من الأحيان لتحقيق مآرب ومصالح معيّنة، مع تزايد خطر تهديدها لقيام الدّولة بفعل القوة التي تمتلكها للتأثير على السلطة السياسية وكياناتها، شكلت هذه الميليشيات التي عرفت سابقا "الكتائب الأمنية" منذ وقت القذافي، قوى موازية ظهرت عقب سقوط النظام، مما أدى لتأرجح في بعض القرارات السياسية بين بناء قوات مسلحة موحّدة تابعة للدولة، وبين الاستعانة بفصائل مسلحة لتطبيق قراراتها[86]، وهذا ما يفرض ضرورة تأصيل مدلولها ورصد هيكلة انتشارها وطبيعة ولاءاتها على الساحة الليبية.

1.التأصيل المفاهيمي والتاريخي للميليشيات المسلحة في ليبيا

تعود كلمة ميليشيا إلى المصطلح اللاّتيني MILITES بمعنى جندي، رجل مسلح أو رجل محارب لقاء أجر محدد في زمن الحرب أو حالة الطوارئ[87]، يقدم له تدريبيا عسكريا، لدعم الجيوش النّظامية أو لشن حرب أهلية[88]. يعرّفها برادلي تاتار (Bradley Tatar) بأنها قوة قتال لا تدين بالولاء للدولة، بخلاف الجيوش أو أجهزة الشرطة الخاضعة لسيطرة الحكومة. وتتحرك هذه القوة بدوافع أيديولوجية أو دينية أو سياسية، وقد تكون ذات مصالح اقتصادية، كما تنفذ أعمالها في شكل حرب غير متكافئة ضد قوات تفوقها عدة وعددا. وفي هذا الإطار، تعدّ القوات النظامية الوحيدة في الدولة هي الجيش الوطني، باعتباره الجهة التي ترتدي الزي الرسمي وتملك الشرعية القانونية لاحتكار استخدام السلاح"[89].

تجدر الإشارة هنا أن أجزاء واسعة في ليبيا من الميليشيات العسكرية، تشكلت كأذرع ثورية في مواجهة كتائب ومرتزقة القذافي، والتي كان لها دور كبير في الإطاحة به، فقد أفضت الانتفاضة الشّعبية في ليبيا إلى تحول الوضع الأمني إلى نزاع مسلح، منذ 20 مارس حتى سقوط طرابلس في أوت 2011، وصل عدد الوفيات فيها إلى أكثر من 30.000 ألف شخص، واقترب الصّراع من كونه حرب أهلية بين المنتفضين من جهة، وقوات القذافي من جهة أخرى[90].

دخلت ليبيا مرحلة من الانفلات الأمني مثّلت التحدي الأبرز للبلاد، وذلك في ظل عجز الحكومات المؤقتة عن تشكيل جيش نظامي بديل للمؤسسة العسكرية المنهارة، مما سمح بانتشار السلاح وتعدد

---

[86] فرحاتي عمر، يسرى اوشريف، **المرجع السابق**، ص. ص .129 134.

[87] محمد الساعدي، "نظرة في واقع التنظيم القانوني لدمج الميليشيات: العراق كنموذج للدراسة"، **مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، ع1، (يناير 2015) ص. 15.

[88] حمدي بشير علي، **العنف المقدس النفوذ الاقتصادي للميليشيات والأمن الإقليمي**، (مصر: العربي للنشر والتوزيع، 2019) ص. 13.

[89] مدي بشير،"إقتصاد الميليشيات الشيعية الموالية لإيران. أي تداعيات على الأمن الإقليمي؟"، **مجلة الدراسات الإيرانية**، ع 9 (أبريل 2019)، ص. 46.

[90] فرحاتي عمر، يسرى اوشريف، **المرجع السابق**، ص ص.129-131.

الأجندات بين الفصائل المسلحة، امتد هذا الصراع ليشمل السيطرة على موانئ النفط وعائداته المادية، متأثرا بالاستقطاب بين القوى العلمانية والمدعومة غربيا، والقوى الإسلامية التي توجست من هيكلة الجيش فتمسكت بتشكيلاتها القتالية[91]، ويكمن التحدي الجوهري في تحول ولاء هذه الميليشيات إلى قياداتها الشخصية عقب تحقيق هدفها في إسقاط النظام[92]، وبذلك تقاطعت في بنيتها غير الرسمية وولائها الشخصي مع كتائب القذافي"*" رغم اختلافها عنها في العقيدة القتالية وتكوينها الذي مزج بين المدنيين والعسكريين[93].

عقب سقوط النظام، أدى نهب مخازن السلاح إلى انتشار واسع للميليشيات، حيث تقدّر أعدادها ما بين 100 و1600 فصيل مسلح تبعا لمناطق انتشارها. وقد ساهم تعثر الاتفاق السياسي، وحالة الفراغ المؤسساتي، وغياب جيش وطني موحد في ترسيخ نفوذ هذه القوى التي استمدت مشروعيتها من روابط قبلية، أو انتماءات حزبية، أو دعم إقليمي ودولي. ولم يقتصر دور هذه الميليشيات على الجانب العسكري، بل تحولت إلى أداة بيد فاعلين سياسيين لتعزيز سلطتهم، مما مكنها من اختراق المشهد السياسي والحصول على مقاعد تمثيلية داخل المؤتمر الوطني العام فرضها تنامي نفوذها وقوتها[94].

الفرع الثاني: أثر انتشار الميليشيات على الاستقرار الأمني في ليبيا

تعد ظاهرة انتشار الميليشيات المسلحة من أبرز التحديات التي واجهت المشهد الأمني الليبي خلال المرحلة الانتقالية. فقد عرف النظام الليبي خلال العقود الأخيرة من حكم معمر القذافي اعتمادا متزايدا على الكتائب الأمنية مقابل إهمال بناء جيش وطني موحد قادر على حماية الدولة وحدودها. وبعد سنة 2011 لم تتمكن السلطات الجديدة من معالجة هذا الخلل البنيوي كما لم تنجح في تفكيك التشكيلات المسلحة أو حصر السلاح بيد الدولة مما أدى إلى استمرار انتشار الميليشيات وتوسع نفوذها[95].

وقد تركز نشاط هذه التشكيلات المسلحة في عدة مناطق خاصة في شرق البلاد ولاسيما إقليم برقة وأقصى الشرق الليبي الذي يضم نسبة معتبرة من إنتاج النفط إضافة إلى مدن رئيسية مثل مصراتة. وتضم هذه الميليشيات جماعات ذات خلفيات أيديولوجية ودينية وأخرى ذات طابع قبلي

---

[91] نور الهدى بن بتقة، **المرجع السابق**، ص 73.

[92] فرحاتي عمر، **المرجع السابق، ص** 135.

[*] **كتائب القذافي:** لقد كانت تحت امرة ابناء القذافي كخميس والمعتصم والجارح يفوق عددها سبعة واربعين ألف جند وهي: كتائب الخميس والمعتصم اللذان كان يرابطان باب العزيزية مقر اقامة القذافي المحصن بعناية فائقة. كتائب الفضيل بوعمر كان مجال خدمتها الجغرافي شرق ليبيا وتحديدا في بنغازي وهي لا تقل عن قوة سابقتها. كتيبة الجارح كانت قواتها في مدينة البيضاء شرقا وبنفس القدرة التسليحية والتدريبة، فقد كانت تعمل هذه الكتائب على قمع المعارضة وانتفاضة 15 فبراير 2011، **للمزيد انظر إلى:** بالجيلالي محمد إبراهيم، **المرجع السابق**، ص ص.64-65

[93] محمد عبد الكريم، **ليبيا ما بعد القذافي، أزمة القوى الاسلامية وخيارات العنف**، (الجزائر: دار العربي للنشر والتوزيع، د.س، 2019)، ص 53.

[94] الهدى بن بتقة، **المرجع السابق**،ص.ص. 159-261.

[95] تيسير هشام محمود الأقداحي، **المرجع السابق**، ص .171.

أو جهوي فضلا عن تيارات ذات توجهات فيدرالية تسعى إلى تعزيز نفوذها السياسي والعسكري والتحكم في مراكز القرار[96].

وفي ظل الانقسام السياسي والاجتماعي وضعف مؤسسات الدولة وغياب الرقابة الفعالة على الحدود وانتشار السلاح وتفكك الأجهزة الأمنية والعسكرية تفاقمت ظاهرة الميليشيات المسلحة بشكل ملحوظ. ويمكن تصنيف هذه التشكيلات إلى نوعين رئيسيين الأول تشكيلات مسلحة تعمل شكليا ضمن مؤسسات الدولة أو تحظى بغطاء قانوني محدود مع احتفاظها باستقلالية فعلية عن السلطة المركزية. أما النوع الثاني فيضم ميليشيات تعمل خارج الإطار القانوني وتستند في شرعيتها إلى مبررات ثورية أو أيديولوجية أو جهوية وتشكل مصدرا رئيسيا لعدم الاستقرار الأمني وإضعاف سلطة الدولة.

1.المجموعة الأولى: تتشكل من قوات كرامة ليبيا

تندرج قوات عملية الكرامة ضمن النمط الأول، حيث أعلنت في 16 مايو 2014 بقيادة اللواء المتقاعد خليفة حفتر* من مدينة بنغازي، كردّ فعل على تصاعد موجة الاغتيالات التي استهدفت ضباط الجيش والأمن خلال الفترة (2011–2014)، وتنامي نفوذ الجماعات المسلحة ذات التوجهات الإسلامية الراديكالية، على غرار تنظيم أنصار الشريعة، وقد جرى تأطير العملية، في خطاب قيادتها*، باعتبارها حملة عسكرية لمكافحة الإرهاب وإعادة بناء المؤسسة العسكرية، في حين نظرت إليها قوى سياسية وعسكرية معارضة، لاسيما الإسلامية والثورية، بوصفها تحركا عسكريا يسعى إلى إعادة إنتاج أنماط الحكم العسكري، وارتبط في خطابها بمشاريع إقليمية مناهضة لمسارات التغيير التي أفرزتها انتفاضات 2011[97].

1.1.المكونات الرئيسية لتحالف قوات الكرامة: يمكن إحصاءها في سبع مجموعات أساسية:

---

[96] نور الهدى بن بتقة، **المرجع السابق**، ص 160.

* **خليفة بلقاسم حفتر:** التحق بالجيش الليبي وهو شاب، وساهم عام 1969 في الانقلاب العسكري ضد الملكية ليصبح من أبرز ضباط نظام معمر القذافي، في حرب تشاد 1986، وقع في الأسر فقام القذافي بالتخلي عنه، التحق بصفوف "جبهة الإنقاذ الليبية" المعارضة للنظام مع نهاية 1989، أسس الجيش الوطني الليبي، غادر إلى كينيا ، ثم إلى أمريكا، عاد في 2011، استطاع تشكيل خلية عسكرية سرية بهدف تأسيس قوات تابعة له مع بداية 2014 استطاع التوصل إلى حوالي سبع مجموعات من الأذرع التي تشجع على الثورة المضادة " أطلق عليها **عملية الكرامة** بدعم من الدول الإقليمية (مصر، المملكة العربية السعودية، والإمارات)، إلى جانب ميليشيات أهمها ميليشيا فاغنر الروسية فقد جنّدت ميليشيات من سوريا وتم إرسالها إليه بدعوى المساهمة في حماية حقول النفط الليبي . **للمزيد انظر إلى:** فراس فحام، **تقرير تحليلي-خريطة الصراع في ليبيا المكونات والمستقبل**، (سوريا: مركز جسور للدراسات، أفريل 2020)، ص.ص.04.05.

* استندت عملية الكرامة في شرعيتها الميدانية إلى خطاب "التفويض الشعبي" الذي أطلقه المشير خليفة حفتر في 16 مايو 2014، حيث جاء فيه: "لقد آن الأوان لتنقية الأرض الليبية من الإرهابيين والمتطرفين الذين يهددون أمن البلاد واستقرارها، ونحن سنضرب بكل قوة هؤلاء الخونة والعملاء". وقد لقي هذا الخطاب استجابة شعبية واسعة، خاصة في شرق ليبيا، حيث وظّف كـ "تفويض" لمواجهة الجماعات المتطرفة. ومع ذلك، يرى محللون أن هذا الخطاب كان بمثابة حجر الزاوية لمشروع "الثورة المضادة"، إذ تجاوز البعد الأمني لمكافحة الإرهاب نحو محاولة فرض واقع سياسي جديد يهدف إلى إعادة إنتاج نظام الحكم العسكري والسيطرة على مفاصل السلطة في البلاد. للمزيد عند أنظر إلى: عبد الرزاق العرادي، **المرجع السابق**، ص.83.

[97] عبد الرزاق العرادي، **المرجع نفسه**، ص83.

•**قوات الجيش الوطني اللّيبي:** هو جيش عسكري أسّسه الثّوار اللّيبيون، والجنود المنشقون عن النظام، تحت قيادة المجلس الوطني الانتقالي، ويعد وحدة قتال برية بعدة تشكيلات ثم انتشرت عبر المناطق الليبية[98]، استقرت تحت قيادة "حفتر".

• **قوات الصاعقة الخاصة:** وتعد أحد الأذرع القتالية ذات الطبيعة الخاصة في المؤسسة العسكرية، تأسست في 1970 في بنغازي، بموجب مرسوم صدر عن الملازم "عبد الفتاح يونس"[*]، تعد من قوات الجيش الشّرعية، التي صمدت بعد سقوط النّظام، في 19 فبراير2011، أعلن "الملازم يونس"، انشقاقه عن النّظام، تبعته الجميع، ثم تولى اللّواء "ونيس المبروك بوخمادة" قيادتها، وهو من المنشقين كذلك. نتيجة عمليات الكرامة في 2014، تنامت لتصبح هيئة تشرف على عدة كتائب خاضعة لقادة مختلفين، مكونة من القوات شبه المنظمة وهيكل قيادة مركزي، تحت مظلة القوات المسلحة العربية الليبية بقيادة مركزية لحفتر[99].

• **كتيبة الصواعق:** هي ميليشيا مسلّحة ومنظمة، تابعة لقبيلة الزنتان، شاركت مع الولايات الأمريكية 2011، في عمليات فجر الأوديسا، تشبه إلى حد كبير الشركات الأمنية الخاصة، بقيادة "عماد مصطفى الطرابلسي"، تجمعها علاقة قوية مع تحالف القوى الوطنية وهي مناهضة **لفجر ليبيا**[100]. شاركت في عملية الكرامة من جهة، ومن جهة أخرى، يوجد بها كتائب تميل إلى التّكفيريين المتطرّفين والكيانات السّياسية الإسلامية الأخرى[101].

•**كتيبة القعقاع:** تشكلت في بداية انتفاضات 17 فبراير، على يد مجموعة من ثوار منطقة الزنتان، بقيادة "عثمان إبراهيم مليقطة"، المنشق المدني عن النظام السابق، وأوكل إليها تطبيق القانون وإرساء النظام وحماية كبار المسؤولين والوزراء، ويخضع لواء القعقاع رسميا لسلطة وزارة الدفاع الليبية[102].

•**لواء ورشفانة**: هي ميليشيات مسلحة تابعة لقبيلة ورشفانة الليبية الموالية لنظام القذافي، تعمل بالقرب من طرابلس على حماية أبناء القبيلة من اعتداءات الميليشيات الأخرى[103].

---

[98] محمد بالجيلالي، **المرجع السابق**، ص 57.

[*] **عبد الفتاح يونس** (1944- يوليو 2011): يعتبر قائد الصاعقة الخاصة وهو سياسي وعسكري، تولى القيادة العامة لأركان جيش التحرير الوطني التابع للثوار المناهضين لنظام معمر القذافي مطلع أبريل 2011، بعد بضعة أسابيع من انشقاقه عن النظام واستقالته من وزارة الداخلية احتجاجا على القمع العنيف لثورة 17 فبراير، اغتيل في ظروف غامضة، **للمزيد انظر إلى**: --، عبد الفتاح يونس"، 4 أغسطس 2011، **الجزيرة نت**، تم الاطلاع في 15 مايو 2025، ع سا 12:15،**على الرابط:** https://2u.pw/qHtq1

[99] عماد الدين بادي، بهة الرملة، عمرو صالح الدين، **اكتشاف الجماعات المسلحة في ليبيا رؤى حول إصلاح القطاع الأمني في بيئة هجينة**، (طرابلس: ديكاف - مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، 2020)، ص.ص. 14.12.

[100] محمد بالجيلالي، **المرجع السابق**، ص ص. 61. 151.

[101] فرحاتي عمر، يسرى أوشريف، **المرجع السابق**، 137.

[102] محمد بوبوش، **المرجع السابق**، 106.

[103] أحمد علي إبراهيم، **المرجع السابق**، ص. 151.

•**لواء مجلس القبائل الليبية:** تأسس في أوت 2014، بعد المؤتمر القبلي الذي عقد بجنوب العاصمة طرابلس بمدينة العزيزية، من القبائل ورشفانة، والقبائل المتحالفة معها، والوحدات العسكرية القليلة التي شاركت في انتفاضة 17 فبراير2011، يتهم بتلقي دعم من أقارب القذافي والإمارات العربية، وتم ملاحظة أسلحة مصرية وإيرانية لدى مقاتليها، ودعم من اللّواء خليفة حفتر[104].

•**جبهة التّبو لإنقاذ ليبيا:** وهي جماعة عرقية تسكن تشاد وليبيا والسّودان، أسست المعارضة للنظام في2007، وهي حركة سياسة وطنية ليبية لا قبلية ولا جهوية، بقيادة "عيسى عبد المجيد منصور"، انضمت لانتفاضات 17 فبراير 2011، وتنتشر خاصة في مدن مثل مرزق، والكفرة بأقصى الجنوب الليبي، لقد أثرت في عرقلة بناء المؤسسات الرّسمية للدّولة، بتأجيج الصّراع الداخلي حفاظا على مصالحها للسّيطرة على الموارد النّفطية، فقد اتخذ كل فصيل مسلّح فريق سياسي ظهيرا له، وكل فريق سياسي خلق أذرع مسلّحة تابعة له[105].

في ظل تصاعد المواجهة بين الحركات الجهادية بليبيا، وتفاقم التوتر بينها في الصحراء ودول الساحل، وتضامنا مع الحركات الإسلامية الراديكالية، باعتبارها مصدر الدعم لتلك الحركات، ومنها حركة التوحيد والجهاد وأنصار الدين في مالي، وحركة تحرير دلتا وجماعة بوكو حرام في نيجيريا، هذه الجمات متحالفة ومتربطة مع المنظمة الجهادية في ليبيا[106]. يمكن تلخيص كل ماسبق في الجدول الآتي:

جدول رقم (01) يمثل القوى التي تندرج داخل تحالف قوات الكرامة

الرقم	المكون	النشأة	الخلفية
أولا: النواة العسكرية (النظامية)			
01	قوات الجيش الوطني الليبي	جيش عسكري أسّسه الثّوار والجنود المنشقون عن النظام، تحت قيادة المجلس الوطني الانتقالي.	استقرت قيادته تحت خليفة حفتر كقائد عام.
02	قوات الصاعقة الخاصة	أحد الأذرع القتالية النخبوية في المؤسسة العسكرية، تأسست عام 1970 في بنغازي.	قوة شرعية صمدت بعد 2011، وانضمت لغرفة عمليات الكرامة بقيادة ونيس بوخمادة (تحت مظلة حفتر).
ثانيا: الحلفاء المناطقيين (الزنتان)			
03	كتيبة الصواعق	ميليشيا مسلّحة تابعة لقبيلة الزنتان، شاركت في عمليات 2011 (فجر الأوديسا).	مناهضة لـ "فجر ليبيا"، ترتبط بعلاقة قوية مع تحالف القوى الوطنية والقيادة العامة.
04	كتيبة القعقاع	تشكلت في بدايات ثورة 17 فبراير من ثوار الزنتان بقيادة عثمان مليقطة.	أوكل إليها حماية المسؤولين، وتخضع صوريا لوزارة الدفاع، لكن ولاؤها لغرفة عمليات الكرامة.

[104] محمد بالجيلالي، **المرجع السابق**، ص 62.

[105] بالجيلالي محمد إبراهيم، **المرجع السابق**، ص 76.

[106] علي ابراهيم أحمد، **المرجع السابق**، ص 151-152.

ثالثا: القوى القبلية والاجتماعية			
05	لواء ورشفانة	ميليشيات مسلحة تابعة لقبيلة ورشفانة (المحسوبة تاريخيا على النظام السابق).	تعمل في محيط طرابلس، هدفها حماية القبيلة والتحالف مع الكرامة ضد ميليشيات طرابلس ومصراتة.
06	لواء مجلس القبائل الليبية	تأسس في أغسطس 2014 (مؤتمر العزيزية) ويضم تحالف قبائل المنطقة الغربية.	يتلقى دعما إقليميا، ويعد من الداعمين السياسيين والميدانيين لمشروع خليفة حفتر.
رابعا: المكونات العرقية والجهوية			
03	جبهة التبو لإنقاذ ليبيا	حركة سياسية وعسكرية لمكون "التبو" في الجنوب الليبي، انضمت لثورة 2011.	ولاء مصلحي/جهوي، تهدف للسيطرة على الموارد النفطية وتأمين مناطقها بالتحالف مع الكرامة.

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من المعطيات السابقة.

2.المجموعة الثانية: قوات فجر ليبيا

هو تحالف مجموعة من الميليشيات الإسلامية ويضم درع ليبيا الوسطى، غرفة ثوار ليبيا في طرابلس، وميليشيات أخرى تنحدر أساسا من مناطق من مصراتة، إضافة إلى ميليشيات غريان والزاوية وصبراتة، وبدأت هجوما في 13 يوليو 2014، بهدف الاستيلاء على مطار طرابلس العالمي وعدد المعسكرات في المناطق المجاورة له، الذي تقوم قوات تابعة للجيش الليبي أغلبهم من الزنتان بإدارته وتأمينه، منذ تحرير طرابلس في 2011[1].

ومع اشتداد معركة المطار، وقبيل انعقاد مجلس النواب الليبي في مدينة طبرق والذي تفوق فيه التيار المدني على الإسلاميين، تحركت ميليشيات من مدينة مصراتة وبدأت عملية عسكرية أطلقوا عليها "اسم فجر ليبيا" سيطر عليها التوجه الاسلامي[2].

2.1.المكونات الرئيسية لتحالف فجر ليبيا: تتكون أربع ميليشيات مسلّحة رئيسية وهي:

•**ميليشيا درع ليبيا:** وهي تعد من أكبر الميليشيات المسلّحة والأوسع انتشارا تندرج تحت إمرتها ثلاثة ألوية وهي: لواء المنطقة الوسطى، لواء المنطقة الشرقية، لواء المنطقة الغربية، وهيمن الأذرع الرئيسية لمصراتة، والقرب من ميليشيات الدروع التّابعة لجماعة الإخوان المسلمين، جاء قرار تأسيسها بقرار من وزير الدفاع "أسامة الجويل" في 08 أوت 2012*، يقضي بتشكيل قوة مسلّحة بالمنطقة الوسطى

[1] عبد الكريم كاظم عجيل، **مستقبل النظام الإقليمي العربي دراسة في دور المتغيرات الخارجية بعد احداث الربيع العربي**، (عمان: دار دجلة ناشرون وموزعون، ط. 1، 2019)، ص.289.

[2] **المرجع نفسه**، ص.289.

*__أسامة الجويلي:__ ولد في 1961، في مدينة الزنتان، شغل منصب وزير الدفاع في حكومة **عبد الرحيم الكيب**، ومن قبل كان رئيس المجلس العسكري للزنتان، ولعب دورا بارزا في تجنيد وتقسيم الميليشيات في ضواحي طرابلس التي شاركت في انتزاع العاصمة من قوات القذافي في انتفاضات 17 فبراير 2011.

سميت "درع ليبيا لواء المنطقة الوسطى من الثوار"، ومصراته مركزا لها، بقيادة العقيد "محمد إبراهيم موسى"[*]، تحصل على دعمها المادي من وزارة الدفاع الوطني، وتمتلك الدبابات والصواريخ الحديثة، منها صواريخ سكود بعيدة المدى والمضادة للطائرات، التي حصلت عليها من مخازن الجيش الليبي، التي كانت متواجدة في منطقة الجفرة، وبعضها حصلت عليه من الخارج، عبر الموانئ البحرية والبرية[1].

•**غرفة عمليات ثوار ليبيا:** تعد هذه الغرفة ميليشيا إسلامية مسلحة، تركز نطاق نشاطها الفعلي في العاصمة طرابلس والمنطقة الغربية، حيث تم تكليفها لتعمل كقوة شرطة موازية للأجهزة الرسمية[2]. تشكلت الغرفة من ائتلاف مجموعات من الثوار السابقين (الميليشيات الصغيرة) الذين شاركوا في العمليات العسكرية في انتفاضة 17 فبراير، ويغلب على قيادات الغرفة الطابع الإسلامي، إذ انخرط عدد من رموزها سابقا في الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة، التي خاضت معارك كبرى ضد النظام السياسي السابق" للعقيد القذافي"، في تسعينيات القرن الماضي. أعلن رئيس المؤتمر الوطني العام "نوري أبو سهمين" عن تكوين الغرفة رسميا في 2013، واتخذت من طرابلس مقرا رئيسيا لها تحت ذريعة حماية العاصمة والحفاظ على الهوية الإسلامية للشعب.

•ارتبطت سياسيا بالكتل الإسلامية داخل المؤتمر الوطني، ولا سيما "كتلة العدالة والبناء" و"كتلة الوفاء لدماء الشهداء" التي تزعمها «عبد الوهاب قايد"، شقيق القيادي السابق في تنظيم القاعدة "أبو يحيى الليبي"[3]، وعلى الرغم من الغطاء القانوني الصوري، إلا أن تركيبتها التي ضمت مجموعات مسلحة شابة وغير منضبطة جعلت معظم ممارساتها تتسم بالارتجال والصدام مع مؤسسات الدولة[4]. وقد برز ذلك بوضوح في حادثة اختطاف رئيس الحكومة "علي زيدان" في أكتوبر 2013، ثم تبعتها بحادثة اختطاف

Assad, Abdulkader. "Juwaili: If some parties choose war, then war it is", **Libya Observer**, 2026. https://libyaobserver.ly/news/ juwaili-if-some-parties-choose-war-then-war-it.

[*] **قوة درع ليبيا:** تشبه هذه الميليشيات في تحركاتها وحدات الجيش النّظامي الاعتيادية، ترفع تقاريرها إلى وزارة الدفاع الليبية، تتضمن ميليشيات أصغر من مصراتة والخمس ومن مدن صغيرة أخرى في وسط ليبيا، تقوم بتنفيذ الأمن والمهام القتالية، وتقوم بأعمال خيرية، اكتسبت نفوذا وقوة في 2011، عندما انضم الجيش وجنوده إلى البحرية إلى المتطوعين المدنيين لتشكيل جماعات قتالية مسلّحة، كما تجدر الإشارة أنه انحلت جماعتان مسلحتان منها الأولى بقيادة **عبد الله ناكر وعبد الحكيم بلحاج** عام 2011، ثم ظهرتا من جديد في شكل أحزاب سياسية. **للمزيد أنظر إلى**: محمد بوبوش، **الأمن في منطقة الساحل والصحراء** (عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع، ط.2، 2016)، ص. 104 بقيادة **محمد إبراهيم سالم موسى**: وهو من مواليد مدينة مصراته، ضابط برتبة عقيد في سلاح الدفاع الجوي، قبل أن يبرز، عام 2011، قائدا بقرار من المجلس الرئاسي في فترة فايز السراج على المنطقة العسكرية الوسطى. **للمزيد انظر إلى: --**،"المجلس الرئاسي يكلّف محمد موسى آمرا لما يسمى "المنطقة العسكرية الوسطى".. فمن هو موسى؟، **ليبيا الحدث**، تم تصفح المقال يوم 12 أوت 2024 عل سا: **12:03 أنظر إلى الرابط:**https://2u.pw/RiOOR

[1] فرحاتي عمر، يسرى أوشريف، **المرجع السابق**، ص 137.

[2] أحمد علي ابراهيم، **المرجع السابق**، 153.

[3] **المرجع نفسه**، ص 71.

[4] Wolfram Lacher, On the sociological composition of the revolutionary camp during the civil war, see "Families, Tribes and Cities in the Libyan Revolution", **Middle East Policy**, 18, (4), (winter 2011, p.12.

أفراد من البعثة الدبلوماسية المصرية في مطلع عام 2014، مما عكس دورها في تقويض سلطة الدولة المركزية آنذاك [1].

•**كتيبة ثوار طرابلس:** تعدّ كتيبة ثوار طرابلس، من أبرز التشكيلات المسلحة التي شاركت في عملية تحرير العاصمة الليبية سنة 2011. وتعرف هذه الكتيبة بتوجهاتها الإسلامية، حيث كانت مقربة من حزب الوطن الذي أسسه عبد الحكيم بلحاج*، الزعيم السابق للجماعة الليبية المقاتل، وقد تأسست الكتيبة في أبريل 2011 على يد المهدي الحارتي*، العضو السابق فيها، وذلك بمدينة بنغازي التي شكّلت آنذاك معقلا رئيسيا للمعارضة. وانتقلت لاحقا إلى منطقة جبل نفوسة، قبل أن تمتركز في خطوط المواجهة القريبة من العاصمة طرابلس وعقب مقتل العقيد معمر القذافي، شرعت الكتيبة في اتخاذ تدابير تهدف إلى تفكيك تشكيلها المسلح والاندماج ضمن الجيش الوطني الليبي الجديد التابع للمجلس الوطني الانتقالي، وذلك حسب ما أعلنه قائدها[2].

•**كتيبة 17 فبراير:** وهي كغيرها تأسست على أعقاب انتفاضة 17 فبراير 2011، تعد من أكبر الميليشيات الإسلامية العسكرية، وأهمها وأخطرها ومعروفة بانتمائها لجماعة الإخوان المسلمين اللّيبية[3]، وتتخذ من أحد معسكرات الجيش الليبي مقرا لها في منطقة القوارش في المدينة، وهي من أقوى الميليشيات تجهيزا في شرق ليبيا في بنغازي، كانت تحصل على تمويلها من وزارة الدفاع الليبية، وتحتوي على مجموعة كبيرة من الأسلحة الخفية والمتوسّطة والثّقيلة ومرافق للتدريب في أهم المواقع في المدينة بتعداد ما بين 1500 إلى 3500 مقاتل. وقد نفذت العديد من العمليات الأمنية، وساهمت في إرساء النّظام شرق ليبيا وفي الكفرة وفي الجنوب، وجل أعضائها من المدينة[4]، لكن نظرا لتسبّبها في عدة حوادث واشتباكات، اضطرت الحكومة المؤقتة في 10 مايو 2014، إلى طلب إخلاء مقرها ببنغازي، الذي قوبل بالرفض منها[5].

•**كتيبة الشهيد سرايا رأف الله السحاني:** هي ميليشيا ليبية بدأت كجماعة منظمة في كتيبة شهداء 17 فبراير، قبل أن تتوسع وتستقل بذاتها، وأطلق عليها تسمية أحد الذين قتلوا أثناء التصدي لكتائب القذافي 19 في مارس 2011 في بنغازي، "بقيادة إسماعيل الصلابي"، يقدر عددها بـ 1000 عنصر، وترسانة

---

[1] بالجيلالي محمد إبراهيم، **المرجع السابق**، ص 71.

[*] **عبد الحكيم بلحاج:** ولد في 1966 بطرابلس، سياسي إسلامي ليبي، ترأس حزب الوطن ، كان معارض لنظام القذافي، دخل السجن وحكم عليه بالإعدام. جاهد في أفغانستان، شارك في انتفاضة فبراير مع اللذين قاموا بتحرير طرابلس. للمزيد **أنظر الى:** الجزيرة **نت،**"من هو عبد الحكيم بلحاج؟"، تاريخ النشر: 19 يناير 2017، تاريخ الاطلاع عليه في2024.08.12،ع سا12:16.https://2u.pw/WGekJ

[*] **المهدي الحارتي**: مناظل وسياسي ليبين عرف بتأسيسه لكتائب جيش الأمة في سوريا. للمزيد **أنظر إلى:** أحمد علي ابراهيم، **المرجع السابق**، ص.153.

[2] الجيلالي محمد إبراهيم، **المرجع السابق**، ص 72.

[3] أحمد علي ابراهيم، **المرجع السابق،** ص 153.

[4] بالجيلالي محمد إبراهيم، **المرجع السابق**، ص 72.

[5] فرحاتي عمر، يسرى أوشريف، **المرجع السابق،** 136.

تسليحية ضخمة وسجون خارج النّظام القضائي الرّسمي، تنتشر في شرق ليبيا ومدينة الكفرة، أعلنت انضمامها إلى الجيش الليبي، غير أنها احتفظت بمعسكراتها وسلاحها، وشاركت في تأمين الانتخابات الوطنية، وغيرها من عمليات وزارة الدفاع في الشرق[1]. وكانت أولى الميليشيات التي اشتبكت مع قوات "حفتر" في بداية عملية كرامة ليبيا ببنغازي[2].

•**جماعة أنصار الشريعة:** تأسست جماعة أنصار الشريعة عقب الانفصال عن كتيبة سرايا راف الله السحاتي، في ماي 2012، وكان الظهور العلني الأول لها خلال الملتقى الأول لنصرة الشريعة بمدينة بنغازي، لتمتد فروعها لاحقا إلى مدينتي سرت وأجدابيا[3]، تتبنى الجماعة أيديولوجيا جهادية ترفض العملية الديمقراطية والانتخابات، وتكفر كل من لا يحكم بالشريعة، داعية إلى إقامة الخلافة الإسلامية. ضمت في صفوفها مقاتلين من جنسيات متعددة، لا سيما من(تونس والجزائر ودول جنوب الصحراء)، قاد الجماعة في بنغازي "محمد الزهاوي*"، ارتبط اسمها بسلسلة من الاغتيالات المنهجية، التي استهدفت ضباطا عسكريين ورجال قضاء ونشطاء سياسيين، لكنّ التحول الأبرز في مسيرتها كان ارتباطها بحادثة الهجوم على القنصلية الأمريكية ببنغازي ومقتل السفير "كريستوفر ستيفنز" 2012، فضلا عن وجود تقارير تشير إلى صلتها بتسهيل عمليات إرهابية إقليمية مثل حادثة منشأة الغاز في الجزائر[4]، وبناء على نشاطها المتطرف وتورطها في أعمال العنف، أدرجت الجماعة رسميا على لائحة الإرهاب الأمريكية والدولية [5].

•**مجلس شورى ثوار بنغازي:** تشكل من ائتلاف مجموعة فصائل الإسلامية الجهادية في مدينة بنغازي، تأسست في 20 جوان 2014، لمواجهة عملية كرامة ليبيا، بقيادة اللّواء المتقاعد خليفة حفتر وفصيل الصاعقة، فرع القوات المسلّحة الليبية، ويضم المجموعة التي عرفت باسم تحالف كتائب الثّوار وهي تضم المليشيات المتطرّفة بشقيها الجهادي والإخواني[6].

•**ميليشيا درع ليبيا الأولى:** يتركز نشاطها في بنغازي، تحالفت مع جماعة أنصار الشريعة في معاركها ضد قوات الصاعقة في بنغازي[7]، لكنّ نتائج الانتخابات البرلمانية، زادت من حدة الصراع بعد أن تم

---

[1] بالجيلالي محمد إبراهيم، **المرجع السابق،** ص 72-73.

[2] يسرى أوشريف، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري، **رسالة ماجيستير**، (جامعة محمد خيضر بسكرة، تخصص دراسات مغاربية، 2015 /2016)، ص. 136.

[3] أحمد علي إبراهيم، **المرجع السابق،** ص.73.ص 153.

* محمد الزهاوي: وهو من السجناء السابقين الذين قضوا فترة في سجن بوسليم، وقد لقي مصرعه لاحقا في المواجهات المسلحة، ودفن في مدينة مصراتة.

[4] محمد بوبش، **الأمن في منطقة الساحل والصحراء**، (عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع، ط. 2، 2016)، ص .109.

[5] يسرى أوشريف، **المرجع السابق**، ص. 137.

[6] نور الهدى بن بتقة، **المرجع السابق**، ص 160.

[7] بلجيلالي محمد إبراهيم، التداعيات الإقليمية للفشل الدولاتي في شمال افريقيا: دراسة الحالة الليبية بداية من ثورة 17 فبربر 2011، **رسالة ماجيستير** (جامعة الجزائر 3، تخصص دراسات أفريقية،2017/2016)، ص 57.

رفض تمثيل الإسلاميين في البرلمان الليبي المنتخب في 2014، والتي لم تتجاوز الثلث، وقد كانت مظاهر تصاعد التوتر بين الفريقين للاستيلاء على العاصمة طرابلس، وإعلان جماعة أنصار الشريعة الإسلامية فرع الخلافة الإسلامية "داعش"، كما يطلق عليها ومقره درنة[1].

هذه الجماعات التي ذكرنا تنضوي تحت تسمية "فجر ليبيا"، وهي المسؤولة عن الصراع في المنطقة الغربية، وقد سيطرت على مدينة طرابلس ومطاراتها وموانئها، وكذلك حاولت السيطرة على منطقة الهلال النّفطي، يمكن اختصارها في الجدول الآتي[2]:

جدول رقم (02) يمثل القوى التي تندرج داخل تحالف فجر ليبيا

الرقم	المكون	النشأة	الخلفية
أولا: الأذرع العسكرية الكبرى (شبه النظامية)			
01	ميليشيا درع ليبيا (الوسطى)	تشكيل عسكري بقرار من وزارة الدفاع (2012)، مركزه مصراتة، ويعد القوة الضاربة في الغرب.	الولاء لـ "عملية فجر ليبيا" والكتل الإسلامية بمصراتة، قيادة العقيد محمد موسى.
02	غرفة عمليات ثوار ليبيا	ائتلاف مجموعات ثورية تأسس بقرار رسمي (2013) ليعمل كقوة شرطة موازية في طرابلس.	ولاء سياسي للمؤتمر الوطني العام (كتلة العدالة والبناء)، قيادة نوري أبو سهمين.
ثانيا: الكتائب الثورية والجهوية (المناطقية)			
03	كتيبة ثوار طرابلس	تشكيل مسلّح بارز شارك في تحرير العاصمة (2011)، وتمركز لاحقا في خطوط المواجهة.	توجه إسلامي، ولائية مقربة من "حزب الوطن" (عبد الحكيم بلحاج) والمهدي الحارتي.
04	كتيبة 17 فبراير	من أكبر الميليشيات الإسلامية في الشرق (بنغازي)، بتمويل رسمي من وزارة الدفاع.	ولاء أيديولوجي لـ "جماعة الإخوان المسلمين"، تعد الخصم المباشر لحفتر في بنغازي.
05	سرايا راف الله السحاتي	جماعة منظمة استقلت عن كتيبة 17 فبراير، وتمتلك ترسانة ضخمة وسجونا خاصة.	ولاء إسلامي ثوري، بقيادة إسماعيل الصلابي، وهي أول من اشتبك مع قوات الكرامة.
ثالثا: القوى ذات التوجهات الأيديولوجية الدينية			
06	جماعة أنصار الشريعة	تنظيم "سلفي جهادي" يرفض الدولة المدنية ويدعو لإقامة الخلافة، مدرج دوليا كمنظمة إرهابية.	قيادة محمد الزهاوي، أيديولوجيا عابرة للحدود، وتحالفت ميدانيا مع فجر ليبيا ضد الكرامة.
07	مجلس شورى ثوار بنغازي	ائتلاف عسكري تأسس (يونيو 2014) لجمع الفصائل الإسلامية "الراديكالية" والجهادية.	يضم الميليشيات المتطرفة بشقيها (الجهادي والإخواني) في جبهة واحدة ضد مشروع الكرامة.
08	درع ليبيا الأولى	قوة مسلحة تنشط في بنغازي، شكلت الجناح الميداني المساند لأنصار الشريعة.	تحالف مصلحي وأيديولوجي ضد المؤسسة العسكرية النظامية (قوات الصاعقة) في الشرق.

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من المعطيات السابقة

2.2.الميليشيات الخارجية (داعش والميليشيات القبلية)

يشمل هذا القسم المجموعات المسلحة، التي لا تندرج مباشرة تحت تحالفي "فجر ليبيا" أو "كرامة ليبيا" وتعتمد على مواردها الذاتية أو العابرة للحدود.

[1] أحمد علي إبراهيم، **المرجع السابق**، ص 153-154.

[2] محمد بالجيلالي، **المرجع السابق**، ص 57.

• **تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا:(داعش):** يعرف اختصارا **(ISIS)**، وهو تنظيم يتبنى الفكر الجهادي الراديكالي، ويصنف كأحد أخطر التنظيمات عالميا، حيث يسعى للتوسع في المناطق ذات الموارد الحيوية لضمان تمويل عملياته[1].

برز هذا التنظيم مستغلا الانفلات الأمني في البلاد، واتخذ من مدينة "درنة" مركزا أوليا له، منطلقا منها لتنفيذ هجمات ضد بعثات دبلوماسية وفنادق، بالإضافة إلى عمليات اغتيال ممنهجة استهدفت ضباط الجيش الليبي[2]. وامتد نشاطه ليشمل مناطق الشمال والجهة الغربية من البلاد [3]، حيث تحولت بعض المناطق الغربية إلى معاقل للعناصر المتطرفة القادمة من تونس، ولضمان استدامته المالية، اعتمد التنظيم على أنشطة غير مشروعة كالتهريب والاتجار بالبشر عبر الحدود[4]، مما جعله من أغنى التنظيمات المتطرفة بتقديرات لدخله اليومي بلغت نحو ثلاثة ملايين دولار في ذروة نشاطه[5].

الشكل رقم (10) : خريطة عن انتشار وتوسع "داعش" في ليبيا (2011 - 2016)

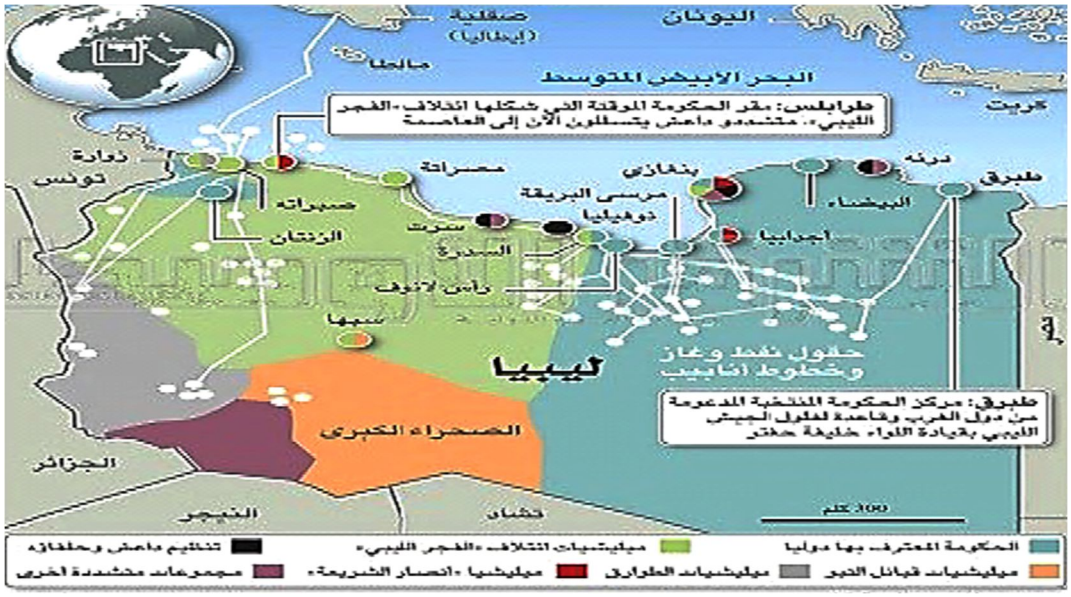

المصدر: عموري نسيمة، التهديدات السياسية والعسكرية للأزمة الليبية وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري، **مجلة متون**، م 8، ع 4، (جانفي 2017)، ص. 621.

تشير الخريطة رقم (10) أهم مناطق انتشار وتجمع هذا التنظيم، ومناطق توسعه بليبيا، إضافة إلى المشهد السياسي، الذي يضم حكومتان الأولى المؤقتة بطرابلس والثانية المنتخبة من مجلس النواب بطبرق، عموما هذه أهم المشاهد السياسية والأمنية التي تعترض المرحلة الانتقالية.

---

[1] شتوح سارة، شرقي صبرينة، "دور شبكات التواصل الاجتماعي في التجنيد الإرهابي: منظمة داعش أنموذجا"، **مجلة الأبحاث القانونية والسياسية**، م 4، ع2، (2022)، ص 84.

[2] بالجيلالي محمد إبراهيم، **المرجع السابق**، ص 77.

[3] محمد بوبش، **المرجع السابق**، ص 201-203.

[4] أحمد الزردوق رشيد، **المرجع السابق**، ص. 102.

[5] سرنيح جميلة، أزمة بناء الدولة ودورها في استفحال تنظيم "الدولة الاسلامية" في ليبيا منذ 2011، **مجلة ستراتيجيا**، ع 9، السداسي 1، (2018)، ص. 12.

1.القبائل العربية وقبائل الطوارق التّبو: تتشكل من أفراد الجيش السابقين، أو من منتسبي القبيلة المدنيين الذين لا يعول عليهم رسميا، وهم يحاولون الحصول على مكاسب ونفوذ عن طريق السيطرة على النّفط وطرق التجارة، مثال ميليشيات قبائل مصراته والزنتان في المنطقة الغربية، وهي معترضة على ثلاثة مناطق رئيسية وهي[1]:

على الحدود المصرية الليبية، فأساس الصراع المتواجد في هذه المنطقة بسبب تواجد ممرات التهريب بالمنطقة الثلاثية بين "مصر وليبيا والسودان، مما يمكن من تهريب السّلاح إلى داخل ليبيا ومصر، وعلى الحدود الليبية التشادية، وعلى الحدود الليبية الجزائرية.

المطلب الثاني: التحولات في البيئة السياسية بعد سقوط نظام القذافي

بعد انتهاء عمليات التدخل العسكري في ليبيا، وإعلان سقوط نظام القذافي، شهدت ليبيا تحولات عميقة في بنيتها السياسية، تمثّلت في انهيار المؤسسات المركزية وظهور فاعلين جدد على الساحة السياسية، الذي عمق من الاستقرار الداخلي وتزايد حدة التنافس والانقسام على السلطة، بين القوى السياسية والعسكرية. نتيجة ضعف التوافق الوطني وغياب قاعدة دستورية موحدة، الذي انعكس سلبا على مسار بناء الدولة، الذي يحلينا لمحاولة فهم طبيعة هذه المرحلة الانتقالية.

الفرع الأول: المؤسسات السّياسية في المرحلة الانتقالية

بعد سقوط نظام السياسي، دخلت ليبيا في مرحلة جديدة من الصراع على السلطة. وقد تبلور هذا الصراع بين القوى المحلية والنخب السياسية، التي شاركت لاحقا في العمل داخل المجلس الوطني الانتقالي، ثم المؤتمر الوطني العام. هاتان المؤسستان شكّلتا محور انطلاق الأزمة السياسية، ما دفع بتراجع دور عدد كبير من القيادات السياسية البارزة نتيجة ضغوط القوى المحلية، سواء عبر الانتخابات أو الضغوط الشعبية.

وفي ظل غياب النضج الوطني والمؤسسي لدى النخب، تعددت البرامج والأهداف والرؤى بشكل حاد بين جبهات إسلامية وليبرالية وأخرى فيدرالية. كما نسجت هذه القوى علاقات مع أطراف قبلية وتجاذبات إقليمية ودولية، تحت مظاهر اقتصادية واستراتيجية ومصلحية[2]، كل ذلك ساهم في رسم خارطة سياسية معقدة للمرحلة الانتقالية. تمثلت أبرز مظاهر هذا التحول في إنشاء مؤسسات سياسية مؤقتة، كالمجلس الوطني الانتقالي والمؤتمر الوطني العام. غير أن ضعف البناء المؤسسي وغياب إطار

[1] عماد عنان، "خريطة القبائل في ليبيا ودورها الأساسي في الصراع"، **رصيف 22**، في 6 مارس 2017، تم تصفح المقال يوم 2024/08/22)، ع سا 13.08. https://2u.pw/EZsREQXM

[2] بالجيلالي محمد إبراهيم، **المرجع السابق**، 66.

دستوري واضح انعكس سلبا على أدائها، فقد تعثرت هذه المؤسسات في تحقيق الاستقرار السياسي، وأصبحت جزءا من إشكالية الصراع على الشرعية داخل الدولة الليبية.

1. المجلس الوطني الانتقالي "المؤقت": السلطة التشريعية والمكتب التنفيذي

قام مجموعة من المنشقين عن النّظام والجيش والمعارضة المتواجدين بالخارج، مع بداية الانتفاضة الشّعبية ومن أجل ضبط الانفلات السّياسي في المؤسسات، بمحاولة إيجاد غطاء شرعي للشّعب اللّيبي، وهيئت الظروف لتأسيس المجلس الوطني الانتقالي، ببنغازي في 27 فبراير 2021. ضمّ المجلس، 33 عضوا ممثلين عن كل المناطق اللّيبية، وفور حصوله على الاعتراف الدّولي[1]. قام باجتماعه الأول في 05 مارس 2011، الذي أسفر عن هيكله التفصيلي، كان من أهم مخرجاته الإعلان الدستوري 03 أوت 2011، ليكون بمثابة الدستور المؤقت للمرحلة الانتقالية، تضمن 32 مادة، عن حقوق وواجبات المواطنين الليبين بكافة فئاتهم، وكذلك شروط عمل المجلس ومؤسساته، ومع التأكيد على فترة انتهاء عهدته[2].

اختير وزير العدل السابق "مصطفى عبد الجليل" رئيسا مؤقتا، و"عبد الحفيظ غوقة"، نائبا وناطقا رسميا عليه. بتعيين بعض الممثلين له في الخارج مثل "جمعة القماطي"، في بريطانيا و"علي الزيدان" في أوروبا[3]. كما قام المجلس بتعيين لجنة العلاقات الخارجية، وشركة وطنية خاصة للتّعاملات النّفطية الخارجية وتصدير كميات من النّفط إلى قطر، وكذلك قام بوضع مصرف خاص به من أجل التّعاملات المصرفية، لتوحيد مصادر العائدات من البترول والغاز وتلقي المعونات الدولية[4].

أعلن عن بداية المرحلة الانتقالية بتاريخ 23 أكتوبر2011، وحول مقره طرابلس، كما ورد في الإعلان التأسيسي على أنه يمكن أن يتخذ له مقرا آخر في بنغازي، أو أن يعقد اجتماعاته في غير مقره الرّسمي[5]، وهي المرحلة التي حدد فيها تنظيم الانتخابات في مدة لا تتجاوز 90 يوما، ودعا إلى تأسيس

---

[1] مفتاح علي الجويلين، **مذكرات اليوم الأول من ثورة 17 فبراير**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرن،2012)، ص 18.

[2] المجلس الوطني الإنتقالي المؤقت، **الاعلان الدستوري**، 03 رمضان1432، الموافق 03-08-2011 م.

[3] حسين صبراء، **نهاية جماهيرية الرعب**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،2012)، ص 281.

[4] **المرجع نفسه**، ص 281.

***عبد الحفيظ عبد القادر غوقة** نائب رئيس المجلس الوطني الانتقالي الليبي والمنحدث الرسمي باسمه ونقيب محامي ليبيا في اتحاد المحامين العرب، وقد استقال من منصبه في 22 يناير 2012 تحت ضغوط من بعض الجهات. **للمزيد أنظر إلى** : وكالة الانباء الليبية، "**وفاة الدبلوماسي عبد القادر غوقة**"، بتاريخ 2024.05.20، عسا13:00، تصفح المقال على الرابط : https://2u.pw/JZWKa

* **بوجمعة القماطي:** ناشط سياسي وأكاديمي ليبي، تولى مهمة منسق المجلس الوطني الانتقالي الليبي في بريطانيا خلال شهور الثورة الليبية عام 2011، عضو لجنة الحوار السياسي وأحد الموقعين على الاتفاق السياسي الليبي (الصخيرات) في ديسمبر 2015، ويرأس حزب التغيير في ليبيا. للمزيد أنظر إلى: جمعة القماطين الكتاب، "مجلة العربي الجديد"، تم تصفح المقال يوم 2024.05.02 ع سا. 19.00 على الرابط: https://2u.pw/Q9slJ

[5] اعلان تأسيس المجلس الوطني الانتقالي، ديكاف مركز جنيف لحكومة قطاع الأمن، **dcaf**، ليبيا، 02 مارس 2011.

المؤتمر الوطني العام في غضون 180 يوما، من تاريخ التحرير، على أن يقوم المجلس بتعيين حكومته في غضون 30 يوما من أول اجتماع له، والذي يعتمد بأغلبية ثلثي النّاخبين، لكنّ الأغلبية قاموا باختيار انتخاب الهيئة التأسيسية مباشرة بدلا من تعيينها، في محاولة من المجلس لاستيعاب مختلف الفصائل والأطياف السّياسية بأيديولوجياتهم وتوجهاتهم السّياسية اعتمد ذلك[1].

1.1.المكتب التنفيذي

كلفت حكومة "محمود جبريل" في 14 مارس 2011، لقيادة المرحلة الانتقالية للدولة، وهي التي قادت الجهد الدبلوماسي لإسقاط النظام، استمر عملها لغاية تكليف علي الترهوني*، في 23 أكتوبر - 24 نوفمبر2011 باستكمال قيادة المرحلة، وتبعه اختيار "عبد الرّحيم الكيب"، لتشكيل حكومة انتقالية في 23 نوفمبر 2011، إلى غاية 14 نوفمبر 2012*.

بالرغم من مسار المجلس الوطني الانتقالي المؤقت الذي كان مكلّل بالنّجاحات، مع ذلك لم يستطع بسط سلطته على كافة المناطق اللّيبية، فالتّجمعات القبلية والفصائل المسلّحة، حالت بينه دون تأديته لمهامه، إضافة للإنفاق الكبير، الذي قدر بـ 08 مليار دولار ما بين 2011 و2012، بغرض استيعابها، والتي تسببت في تعطيل المسار الديمقراطي، وفي بناء مؤسسات الدّولة.

وظل الصّراع السائد حول من يحكم هل" التّيار اللّيبيرالي" الذي يمثل القيادة السّياسية أم "التّيار الإسلامي" الذي يمثل القاعدة الثّورية، من المنتفضين الذين لقبوا بثوار تحرير الميدان السّياسي[2]، اعترض هذا الاختلاف على مسار استمرار الحكومات الليبية التي تشكلت من المنشقّين عن النظام السابق، سواء بالضغط العام أو نتيجة للانتخابات[3]. مع استمرار التّخوف من صعود أي تيار إسلامي للحكم، وهذا ما بدى واضحا من خلال التّوتر الذي كان سائدا بين "مصطفى عبد الجليل"، ممثلا عن التّيار اللّيبيرالي، ورئيس المجلس العسكري الميليشيات من التّيار الإسلامي، الذي يمثل الثوار بل انتقل فعلا إلى الميدان[4].

---

[1]ريم أبو حسين، مسار التحول الديمقراطي بليبيا المسار والتحديات، **مجلة رؤية تركية**، (2014)، ص 68.

[*]**علي الترهوني:** يعد أحد المنشقين عن النّظام بالخارج، حكم عليه بالإعدام غيابيا عهد القذافي، وعاشى في المنفى في الولايات المتحدة الامريكية منذ الثمانينات من القرن الماضي. **للمزيد انظر إلى:** زهير حامدي، "ثلاث سنوات على الثورة الليبية "التحديات المآلات"، **مجلة سياسات عربية**، م 2، ع 7 (مارس 2014)، ص. 89

[*]**عبد الرحيم الكيب:**(1950-2020)، من صبراتة **سياسي من المعارضة الليبية**، قاد المرحلة انتقالية في ظروف أمنية وسياسية معقدة، حاول إرساء أسس الدولة المدنية والمؤسسات الجديدة، **بموجب** القرار (2022) الصادر في 02 فيفري 2011 بموافقة مجلس الأمن الدولي على إنشاء الحكومة الإنتقالية الليبية برئاسة عبد الرحيم الكيب. **للمزيد أنظر إلى:** برهان علي محمد السعيد، "دور مجلس الأمن في إدارة الازمات الدولية (الأزمة اللّيبية انموذجا)"، **مجلة العلوم السياسية**، ع65، (جوان2023). ص. 45

[2]بالجيلالي محمد إبراهيم، **المرجع السابق**، ص 68.

[3]Wolfram Lacher, **ibid**, p,140–54.

[4]نور الهدى بن بتقة، **المرجع السابق**، ص. 229.

1.2.مكونات البيئة السياسية

خلال هذه الفترة، ظهرت جملة من الفوارق والشّروخ بين هذه القوى، التي كانت تحاول تعزيز مصالحها، على حساب إدارة هذه المرحلة بمؤسسات تخدم فيها المصلحة العامة، ومنه يمكن شرح هذا المشهد السّياسي، انطلاقا من مكوناته فيما يلي:

•**القوى الإسلامية:** منذ اندلاع الثورة الإسلامية في1979 بإيران، وتمكنها من الإطاحة بحكم الشّاه، وتأسيس الحكم الإسلامي، والوطن العربي والإسلامي عامة يشهد تناميا في هذه الحركات، والتي كانت تبدو مسيّسة في الكثير من الأوقات[1]، ساهم ظهور الجماعات الإسلامية (الراديكالية) في أفغانستان عقب نهاية الغزو السوفييتي، والمفعمة بالروح الجهادية، في بلورة اتجاهات مختلفة لهذه الحركات، من هنا، يمكن تصنيفها في نوعين رئيسيين:

-**تيارات راديكالية:** تميل إلى استعمال العنف كأداة للتغيير.

-**تيارات سياسية - إصلاحية:** تميل إلى التغلغل والتأثير بطرق أكثر حداثة واستقطابا لميولات الشعوب، حتى تتمكن من الوصول ولو تدريجيا إلى السّلطة، والواقع أن الدول العربية والإسلامية، قد ظلت لفترات طويلة تعيش هذا النّزاع. عليه يمكن فهم طبيعة الأنظمة السّياسية الديكتاتورية وأحادية الحزب، والتي يستأثر فيها شخص واحد بالسّلطة، بدعوى غلق المجال أمام هذه الجماعات، التي كانت تنتظر الفرصة للتّوغل والاستئثار بالسّلطة السياسية تحت غطاء تطبيق الشّريعة الإسلامية، وفي حين كان النّسق السّياسي في تلك الدّول نظريا يبدوا ديمقراطيا، فإن الطريقة الوحيدة التي يمكن الوصول بها إلى سدة الحكم هي التّوغل سياسيا عبر تيارات إسلامية، عقب الانتفاضات الشّعبية في الوطن العربي منذنهاية2010،استطاعت بعض الجماعات الإسلامية أن تحصل على مستويات عليا من السّلطة في الانتخابات البرلمانية في (الكويت، والمغرب، وتونس، أو الرئاسية (مصر)، فقد تجاوز الإسلاميين البرلمان إلى الرئاسة[2].

من هنا ليبيا وعلى غرار باقي دول وبحكم انتماءها للعالم الإسلامي، فقد برزت فيها العديد من هذه التّيارات، التي تعد امتداد إقليمي لتيارات إسلامية أخرى، يمكن ذكر البعض منها، والتي كان لها الأثر في تشكل هذه البيئة السياسية الجديدة في ليبيا[3]:

---

[1] خليفة بوزازري، الحركات الاسلامية وإشكالية الممارسة السياسية في العالم العربي: التحديات والرهانات، **مجلة مشكلات الحضارة**، م 4، ع 1، (جوان 2016)، ص 08.

[2] بالجيلالي محمد، إبراهيم، **المرجع السابق**، ص 67.

[3] طارق عثمان، مأسسة الاسلام السياسي: قرن من التجارب مع الحداثة، **مجلة القاهرة للشؤون العالمية**، (أكتوبر2015)، ص.ص08.07.

•**الجماعة الإسلامية الليبية:** تعد هذه الجماعة امتداد إقليمي لحركة الإخوان المسلمين، اللذين يعتبرون من المناهضين الأوائل لسياسة القذافي، الذي كان يرفض التنظيمات الحزبية خاصة الإسلامية، من اللذين عادوا في انتفاضة 17 فبراير، حيث ظهرت "الجماعة الليبية المقاتلة"، بزعامة "عبد الحكيم بلحاج"، تحت اسم قائد المجلس العسكري لطرابلس، شاركت فيما أطلق عليه ثورة تحرير الميدان من نظام القذافي، وشكلت كتيبة مسلحة بطرابلس، فقد كان للبعض من أفرادها خبرة قتالية عالية، كما انخرطت في العمل السّياسي، كذلك من خلال الحركة الإسلامية اللّيبية للتغيير، التي انضم إليها المنشقون عن العمل العسكري لممارسة النضال السّياسي[1*].

ومن أبرز التّيارات السّياسية ذات التّوجهات الإسلامية التي خرجت منها:

- **حزب العدالة والبناء:** من أوائل الأحزاب الإسلامية، في 03 مارس2012، برئاسة" محمد الصوان"، ضم كل من حزب الوطن، وحزب الأصالة، وحزب الأمة الوسط[2].

•**القوى اللّيبرالية**: هي القوى المناهضة للفكر الإسلامي للحكم في ليبيا، يعود تاريخها لما قبل بداية الانتفاضة الشعبية في 2011، ومنها:

-**حزب الجبهة الوطنية:** تأسس في 1981، وهو الامتداد التاريخي للجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا، تأسست بالخارج برئاسة محمد يوسف المقريف*.

- **حزب التّحالف الوطني**: هو ائتلاف لأكثر من 40 حزب صغير، برئاسة محمود جبريل*، وصف هذا الائتلاف بالليبرالي والعلماني، الذي يدعو إلى فصل الدين عن الدولة من جهة، رغم أنه كان قد

---

[1] تعود جذور تأسيس هذه الحركة لمصر في 1928، بزعامة **الشيخ حسن البنا**، بدأت بالظهور في ليبيا عام1949، قام القذافي بإحكام قبضته عليهم، فسجن البعض كما فرّ البعض إلى الخارج، إلى غاية 1982، حيث تأسست الجماعة الإسلامية المقاتلة تحت اسم شباب الجهاد، بزعامة علي العشبي، والذي شاركت به في الحرب الأفغانية، وفي 1990 قرّرو العودة إلى ليبيا، استطاع أن يلقي القبض مرة أخرى على البعض منهم، ويسجنهم في سجن أبو سليم، باعتبار سياسته الرّافضة لأي تنظيم أو نشاط حزبي سياسي، بينما قد غادر البعض منهم ليبيا باتجاه دول أخر، **للمزيد أنظر إلى** نزار كريكش، **تقارير الحركات الإسلامية في ليبيا بعد الثورات العربية: التحولات والمستقبل**، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2016)، ص، 08-09.

[2] **المرجع نفسه**، ص 08-09.

[*] **محمد المقريف:** هومن الاوائل المعارضين الموجودين بالخارج منذ 1980، كان وراء محاولة الإطاحة بالقذافي في معركة باب العزيزية في 1984، كما أطلق مشروع أجدابيا في1990، وشكل وحدات عسكرية الأراضي النّشادية سميت بالجيش الوطني الليبي، ما بين 1987 و1990.بعد الانتفاضة الشعبية من شغل رئيس المؤتمر الوطني العام منذ 2012.**للمزيد أنظر إلى:**

Wolfram Larcher, "Fault Lines of the Revolution: Political Actors, Camps and Conflicts in the New Libya", **SWP Research** PaperBerlin (May 2013), p-12.

قدم استقالته على إثر قانون العزل السياسي في 2013الذي استبعد المنشقين عن النظام السابق. **للمزيد انظر إلى:** أبو بكر خليفة أبو بكر، **الصراع الدولي في ليبيا على النسيج الاجتماعي الليبي"، مجلة المؤتمرات العلمية والدولية**، ع 7، (2021)، ص. 39.

[*] **محمود جبريل**: عمل بصفته وزير التخطيط في ظل نظام القذافي، واصل عمله مع سيف الإسلام القذافي حتى بداية الثورة، ثم انشقّ عن النظام وانضمّ للانتفاضة 2011، أصبح ورئيس المجلس التنفيذي للمجلس الوطني الإنتقالي، تمثل هدفه في التعريف بالأزمة الليبية على المستويين الإقليمي والدولي، كان ينظر إليه على نطاق واسع كشخصية وطنية ذات مصداقية في برنامجها السياسي السلمي، كان يدعو إلى المواطنة وتجاوز المنطق القبلي. **للمزيد أنظر إلى:** بالجيلالي محمد إبراهيم، **المرجع السابق**، ص .71.

عبر عن مبادئه التي لا تتعارض مع الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، مع ذلك يمكن التأكيد أن ليبيا في البداية شهدت بالفعل نجاح أول عملية انتخابية ليبية، وبشهادات المراقبين الدّوليين والعرب والمحلّلين على حد سواء، أنها كانت نزيهة وديمقراطية، وجرت في ظروف من الشفافية[1].

جدول رقم (03) الخارطة الأيديولوجية والسياسية للقوى المتصارعة في ليبيا

الرقم	التيار السياسي	المكون	الجذور التاريخية	الأهداف
01	أولا: التيار الإسلامي (الأيديولوجي)	1. الجماعة الإسلامية الليبية: (امتداد تنظيم الإخوان المسلمين). 2. الجماعة الإسلامية المقاتلة: (بزعامة عبد الحكيم بلحاج). 3. حزب العدالة والبناء: (الذراع السياسي للإخوان).	تعود جذوره إلى عام 1949، وتنامى نفوذه بعد عام 2011 مع عودة المنفيين والمقاتلين السابقين من الخارج (الأفغان العرب).	السعي للوصول للسلطة لتطبيق نموذج حكم يستند للشريعة، والتمسك بـ "الشرعية الثورية" كغطاء سياسي للميليشيات المسلحة (الثوار).
02	ثانيا: التيار الليبرالي (المدني)	1. تحالف القوى الوطنية: (برئاسة محمود جبريل - ائتلاف يضم أكثر من 40 حزبا). 2. حزب الجبهة الوطنية: (امتداد للجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا).	تشكلت نواته في المهجر كمعارضة تاريخية لنظام القذافي، وبرز كقوة انتخابية كبرى في انتخابات 2012.	يتبنى خطاب الدولة المدنية وفصل الدين عن السياسة. إجرائيا، معارضة التمدد الإسلامي، والتركيز على بناء المؤسسات الرسمية (الجيش والشرطة).

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على المعطيات السابقة

الفرع الثاني: تأسيس المؤتمر الوطني العام والحكومات الانتقالية

أقر المجلس الوطني الانتقالي القانون رقم (04)، بتاريخ 28 يناير2012، بشأن انتخاب المؤتمر الوطني العام بأنه سيضطلع بمهمة استكمال المرحلة الانتقالية، بصفته الهيئة التّشريعية المؤقتة والمنتخبة للدولة في بناء مؤسسات الدولة والدستور*. استلم "محمد المقريف" مهمة رئاسته في07جويلية 2012 بانتخابات مباشرة، يعد المؤتمر بمثابة التّعويض عن المجلس الانتقالي" غير المنتخب والمؤقت"، وذلك وفقا لما نصت عليه المادة (30)، من الإعلان الدستوري الصادر في 03 أوت 2011، ومهمة التّحضير لانتخابات*، والذي من المفترض أن يقوم بعملية رسم القوى السّياسية الجديدة التي تقود المرحلة الانتقالية[2].

[1] نزار كريكش، **المرجع السابق**، ص. 09.

*القانون رقم 04 لسنة 2012 بشأن إنتخاب المؤتمر الوطني العام، **بوابة ليبيا للتشريعات ديكاف- مركز جنيف لحكومة قطاع الأمن**، بتاريخ 2012.01.28، تم الاطلاع عليه يوم 12 أكتوبر 2024، ع سا 17:00 على الرابط: https://security-legislation.ly/ar/latest-laws/

*بناءا على ذلك قوم المجلس الانتقالي باصدار قانون خاص بانتخاب المؤتمر الوطني العام وتعين المفوضية الوطنية العليا للانتخابات والدعوة إلى انتخاب المؤتمر الوطني العام " للمزيد انظر إلى محمد عبد القادر محمد ابو قاسم، مساهمة منظمات المجتمع المدني في انتخابات المؤتمر الوطني العام لعام 2012، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، م6، ع2،(أفريل 2015)،ص. 551.

[2] زهير حامدي، **المرجع السابق**، ص. 89.

1.الإطار القانوني لانتخابات المؤتمر الوطني العام في 2012

صدر القانون رقم (03) لعام 2012 بإنشاء المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، كهيئة رسمية مستقلة، تكمن مهمتها في تولي عملية الإعداد والتّنفيذ والرقابة والاعلان لانتخابات المؤتمر، وفق قانون الانتخابات، تم توزيع المقاعد وفقا لمعايير ديمغرافية، وأخرى متعلقة بالمساحة الجغرافية [*]. اعتمادا على النّظام الانتخابي الموازي الذي يتضمن نظام الأغلبية ونظام التّمثيل النّسبي لانتخاب 200 عضو للمؤتمر الوطني العام.

أكدت جامعة الدول العربية في تقريرها، أنّ سير العملية الانتخابية جرى في كنف الشفافية والمصداقية والنزاهة، وفقا للمعايير الدولية كما أثمن الإتحاد الأفريقي، الذي شارك 38 مراقبا، قادمين من 22 بلدا أفريقيا، في بيانه الأولي على الشعب الليبي في الإصرار الذي حدا به لإجراء انتخاباتي، يختار خلاله ممثليه في العملية الحاسمة المتمثلة في إعداد الدستور، منتهيا إلى أنّ انتخابات المؤتمر الوطني العام، كانت حرة وشفافة.

لقد أسفرت انتخابات المؤتمر الوطني العام، عن مجلس مجزّأ تسيطر عليه قوى ليست على محتوى أيديولوجي واضح، باستثناء التيار السلفي والإسلامي، ليكون معظم المستقلين يمثلون المصالح القبلية والعائلية[1]. يبقى التحدي الأكبر في ليبيا حسب الدراسة قامت بها "ليسا أندرسون" والتي تقاطعت معها فيها "آمال لعبيدي"، حول البيئة السّياسية في ليبيا وجدت بأن الطبيعة المجتمعية اللّيبية يعصب توحيد مكوناتها باعتبار أن قوامها القبيلة، وأنه ولا في أي فترة من الفترات استطاعت ليبيا أن تتجاوز ذلك[2].

الجدول رقم (04) يمثل إجمالي توزيع مقاعد المؤتمر الوطني العام

الرقم	القوائم الحزبية	عدد المقاعد	المقاعد الفردية	عدد المقاعد
02	تحالف القوى الوطنية	39	المستقلون المرتبطون بتحالف القوى الوطنية	25
02	حزب العدالة والبناء (الإخوان المسلمون)	17	المستقلون المرتبطون بحزب العدالة والبناء (الإخوان المسلمون)	17
03	قوائم وطنية صغيرة	06	السلفيون والمستقلون المرتبطون بقوائم وطنية صغيرة	23
04	القوائم الحزبية السلفية	04		
05	قوائم محلية (تجمعات وطنية ذات مصالح مشتركة)	14	المستقلون غير مرتبطون بأحزاب أو قوائم	55
	المجموع	80	**المجموع**	120

source: Wolfram Larcher. **ibid**. P.10.

[*] تم تقسيم ليبيا إلى 13 دائرة رئيسية و73 دائرة فرعية في الانتخابات التي أعقبت الثورة، جرت الانتخابات بمشاركة تتجاوز 60%، وأشيد بنزاهتها دوليا، واعتبرت أول انتخابات ديمقراطية منذ عقود. **للمزيد أنظر الى**: عبد الرؤوف الجروشي، "خارطة الصراع الليبي في فترة ما بعد القذافي، دراسة تحليلية لفترة إنتخابات المؤتمر في عملية فجر ليبيا (2012-2015)"، **المجلة العربية للعلوم والنّشر والأبحاث**، م 6، ع12، (أبريل 2022)، ص 66.

[1] زهير حامدي، **المرجع السابق**، ص. 90.

[2] نزار كريكشن، **ورقة تحليلية-الحركات الإسلامية في ليبيا بعد الثورات العربية: التحولات والمستقبل**، (قطر، مركز الجزيرة للدراسات، 2016)، ص. 03.

أظهرت نتائج الانتخابات تفوق التيار الليبرالي المتمثل في "تحالف القوى الوطنية" بقيادة محمود جبريل، الذي حصد 39مقعدا، متقدما بوضوح على قوى التيار الإسلامي، حيث حصل "حزب العدالة والبناء" (الفرع السياسي لحركة للإخوان المسلمين) على 17مقعدا، تلاه "حزب الجبهة الوطنية" بقيادة محمد المقريف بـ 3مقاعد، بينما تحصل "حزب الوطن" على مقعد واحد، بينما توزعت بقية المقاعد المخصصة لقوائم (التمثيل النسبي) على 15 كيانا سياسيا بواقع مقعد واحد لكل منها، مما استكمل الحصة المخصصة للقوائم وهي 80مقعدا، أما الكتلة الأكبر في المؤتمر الوطني العام، فقد تشكلت من المرشحين الأفراد الذين فازوا بـ 120مقعدا المتبقية، وهو ما خلق لاحقا تحديا كبيرا في توحيد الرؤى السياسية داخل المؤتمر[1].

في حين اعتبر التيار الإسلامي أن العملية الانتخابية اتسمت بطابع إقصائي منظم، استهدف إبعاده عن تولي المناصب القيادية خلال المرحلة الانتقالية. وقد عبّر هذا التيار عن حالة من عدم الرضا إزاء النتائج، خاصة في ظل التوقعات السابقة بفوز التجربة الإسلامية في ليبيا، على غرار ما حدث في تونس ومصر، ولا سيما أن حزب الوطن بقيادة عبد الحكيم بلحاج انبثق من صفوف الثوار الذين شاركوا في انتفاضة فبراير وتحرير العاصمة طرابلس[2].

1.1.الهيئة التأسيسية للدستور: هي هيئة منتخبة باشرت مهامها من مدينة "البيضاء" (شرقا)، بعد إقرار قانونها الانتخابي في يوليو 2013. اعتمدت الهيئة معيارا جغرافيا لتمثيل الأقاليم التاريخية الثلاثة (برقة، طرابلس، فزان) بواقع 20 عضوا لكل إقليم، مع تخصيص (06) مقاعد للنساء و(06) للأقليات (التبو، الأمازيغ، الطوارق).

أثار هذا التوزيع احتجاجات الأمازيغ الذين طالبوا بتمثيل أوسع وحقوق ثقافية أقرّ بعضها التعديل السابع للإعلان الدستوري[3]، فقد كان مقررا أن تتولى هذه الهيئة كتابة الدستور وعرضه للنقاش على المؤتمر الوطني العام، تمهيدا للاستفتاء الشعبي، الذي يوافق عليه ثلثي النّاخبين، ومع انتخاب "علي ترهوني" رئيسا لها، عقدت الهيئة جلستها الأولى في 21 أوت 2014، بحضور 47 نائبا فقط، حيث تعذر استكمال النصاب والمقاعد نتيجة مقاطعة التبو والأمازيغ للانتخابات، وبسبب غياب الاستقرار السياسي والأمني ففي المنطقة[4].

---

[1]--، تقرير فريق الاتحاد **الأوروبي لتقييم الانتخابات في ليبيا"، المرجع السابق**، 2021، ص 39.

[2]أحمد علي إبراهيم، **المرجع السابق**، ص.ص 67 .68.

[3]Wolfram Larcher, **ibid**, p-10.

[4]Wolfram Larcher, **ibid**, p-10.

2.تشكيل الحكومات الانتقالية الليبية

عقد المؤتمر الوطني العام اجتماعه الأول في 09 أوت2012، انتخب "مصطفى أبو شاغور"*، مرشح الجبهة الوطنية، والمحسوب على الإسلاميين رئيسا للوزراء في 12 سبتمبر 2012، الذي تفوق على رئيس المجلس الوطني السابق "محمود جبريل"، بفارق صوتين وتم تكليفه بتشكل الحكومة، وتقديمها إلى المؤتمر الوطني العام للموافقة عليها، حاول القيام بذلك مرتين، لكن المؤتمر رفض ذلك بحجة أنهما لا تمثلان مناطق ليبيا بالتّساوي، ممّا أدى لعزله في السّابع من أكتوبر 2012[1].

اختير "علي زيدان"*، الذي قام بتأدية اليمين الدستورية في 14 نوفمبر2012، بعد مفاوضات مطوّلة، وعهد إليه تشكيل الحكومة، وتعيين ثلاثة نواب لإدارة المرحلة بصلاحيات واسعة، من المنطقة الشرقية، ويمثل الإخوان المسلمين، ونائب المنطقة الغربية "محمود جبريل"، من تحالف القوى الوطنية، وثالث للمنطقة الجنوبية. لكن شرعية تلك الحكومة تآكلت سريعا في الشارع الليبي، بسبب إخفاقها في مواجهة الميليشيات المسلّحة، التي أضرت بالاقتصاد اللّيبي لسيطرة بعضها على مصافي النّفط، وعلى موانئ التّصدير وتم إقالة "علي الزيدان"، في11مارس 2014، وتكليف وزير الدفاع "عبد الله الثني"، لرئاسة الحكومة حتى يتم الاتفاق على رئيس حكومة جديد، وتكليف الجيش اللّيبي بفك الحصار على موانئ تصدير النّفط والغاز الليبي[2].

عموما أفرز الوضع في ليبيا بعد سقوط نظام القذافي حالة من الانفلات الأمني، إذ لعبت الميليشيات المسلحة دورا محوريا في تقويض الاستقرار، بما أثر بشكل مباشر على إمكانية الوصول إلى حلول سياسية فعالة ومستدامة، فغياب احتكار الدولة للعنف وتعدد الفواعل المسلحة، من "فجر ليبيا" و"قوات الكرامة" إلى الجماعات غير الحكومية كـ "داعش"، أدى إلى هشاشة الأمن وتشتت مراكز القرار، في حين ساهم الانقسام السياسي بين التيارات الإسلامية والليبرالية، في تعقيد جهود بناء مؤسسات انتقالية قادرة على فرض شرعيتها وإرساء قواعد حكم موحد، ومن جهة أخرى، يظهر بوضوح أن حل الأزمة الليبية، وإخراجها من حالة عدم الاستقرار التي دخلت إليها، لا يمكن أن يقتصر على الجوانب الأمنية وحدها، بل يتطلب إعادة توحيد المؤسسات الوطنية على أسس دستورية توافقية، بما يضمن قدرة الدولة على بسط نفوذها وتحقيق الأمن لمواطنيها، وضمان حقوق جميع الأفراد.

---

* **مصطفى أبو شاقور:** معارضا لنظام القذّافي، ويعيش في المنفى منذ السبعينيات من القرن الماضي، وهو محسوب على التيّار الإسلامي.

[1] أحمد علي إبراهيم، **المرجع السابق**، ص 72.

* **علي زيدان:** معارضا كذلك، وعاش في المنفى منذ الثّمانينيات من القرن الماضي، في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم انتقل إلى سويسرا فألمانيا.

[2] ريم أبو حسين، **المرجع السابق**، ص 73.

المبحث الثالث: تعثر المراحل الانتقالية وتشكيل مؤسسات الدولة في ليبيا

أدى تعقد الانقسام المؤسسي في ليبيا، إلى تقويض استقرار الدولة، مخلّفا فراغا سياسيا وهشاشة أمنية وتعددا في مراكز القرار، وما استدعى بروز مبادرات دولية وإقليمية لاحتواء الأزمة، لاسيما دور الأمم المتحدة في إطلاق مسارات حوارية استهدفت توحيد المؤسسات الوطنية، وبناء سلطة مركزية شرعية. ومن هذا المنطلق، لابدّ من تحليل مسارات التسوية المطروحة، وأدوار الفاعلين الدوليين والإقليميين في سبيل استعادة الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا.

المطلب الأول: طبيعة الانقسام المؤسساتي في ليبيا

يعدّ الوضع السياسي غير المستقر في ليبيا، أحد أعمق المحددات التي أضعفت بنية الدولة وأعاقت استقرارها السياسي والأمني والاقتصادي، مما أدى إلى تراجع سيطرة السلطة المركزية وتنامي دور الفواعل المسلحة غير الحكومية والتنافس على المؤسسات السيادية[1].لذلك يمكن التفصيل في الظروف التي أسهمت في ترسيخ حالة الانقسام، من خلال تحليل التداخل بين العوامل السياسية-القبلية-الإقليمية، وأثرها على تفكيك المنظومة الأمنية والاقتصادية، مع تتبع تداعيات الانقسام المؤسسي على إدارة الثروات الوطنية[2].

الفرع الأول: إدارة المراحل الانتقالية لقيادة عملية التحول المؤسساتي

يعتبر فشل الهيئة التشريعية الأولى (المؤتمر الوطني العام) في إدارة المرحلة الانتقالية، بدءا من التعثر الدستوري والأمني، وصولا إلى فقدان الشرعية وبروز التمرد العسكري الذي أدى مباشرة إلى ازدواجية المؤسسات بين الشرق والغرب، وتأسيس سلطات تشريعية وتنفيذية متنافسة، وهنا ظهر جليا الانقسام المؤسساتي في ليبيا، أولى بوادر دخول ليبيا في مراحل إنتقالية فسر توافقية، لم تحسم بعد بين مؤسسات رسمية، وأخرى موازية، ومن هنا تأتي الحاجة للتفصيل في هذه المشاهد السياسية، إذ لا يمكن فهم الأزمة الليبية دون التطرق لبوادرها.

1.الأداء العام للمؤتمر الوطني العام وتداعياته

نظرا لجملة الظروف السّياسية والأمنية، التي مرّ بها المؤتمر الوطني العام، تعذر الالتزام بأي من التّواريخ المقررة للمرحلة الانتقالية، كما أخفق المؤتمر في استيعاب حجم التّهديدات التي تواجهها المنطقة، والفوضى من الميليشيات المسلحة، التي استأثرت على السّلاح اللّيبي، وانتشرت عبر جميع المناطق، بالشكل الذي أصبح عائقا أمامه على استيعابها.

---

[1] United Nations Support Mission in Libya (**UNSMIL**), Libya: Final Report on the Mapping of Non-State Armed Groups (Tripoli: UNSMIL, 2022), 12–18.

[2] Wolfgang Pusztai, "Libya – Perspectives for the Security Situation after the Elections", **ISPI Commentary**, July 10, 2012, p.p. 1-2.

إلى جانب القوى الأخرى المحسوبة على جماعة الإخوان المسلمين، لاعتقادها أنه لا توجد فرص كبيرة لها في الانتخابات العامة المقررة[1]. إضافة إلى قانون "العزل السياسي والإداري" في 2013[*]، الذي كان من نتائجه استبعاد مجموعة كبيرة من الشخصيات، وفي هذه المرحلة كان المؤتمر الوطني العام قد دخل في أزمات حادة خاصة مع نهاية ولايته في 08 فبراير2014، في ظل تعذر انهاء مهامه المتعلقة، بوضع قانون الهيئة الدستورية وصياغة الدستور الجديد، كما كان مقرّرا أن يتم إجراء العمليات الانتخابية الخاصة باختيار الأشخاص الذين يتولون قيادة المرحلة الانتقالية في ليبيا.

قام في 23 ديسمبر 2013، بالتصويت على قرار تمديد ولايته بموافقة 102 من إجمالي 126 نائب فقط، من اللّذين حظروا الجلسة، وقبل أربعة أيام من انتهاء ولايته في 04 فيفري 2014، قام بإجراء انتخابات جديدة من أجل تمديد آجال نهاية ولايته، وذلك بموافقة 146 من إجمالي 149 نائب، من اللّذين حضروا الجلسة.

1.1.تعثّر المسار الدستوري وفقدان الشرعية السياسية

برّر المؤتمر تمديد ولايته بأنه في الظروف والأوضاع التي آلت إليها المؤسسات في ليبيا، لا يمكن إجراء انتخابات رئاسية، نظرا للمخاوف الكثيرة التي طرحت بخصوص وجود رئيس جديد، دون سلطة تشريعية تراقبه أو هيئة قضائية قوية، ويكون له كل الصلاحيات في تحديد فترات المرحلة الانتقالية للدولة الليبية، وهذا ما يعني أن ليبيا سوف تعود إلى ما كانت عليه سابقا، بحيث تنطلق الهيئة التأسيسية في عملها ابتداء بداية مارس 2014، وتنتهي بأقصى حد في غضون 120 يوما، على أن يقوم المؤتمر الوطني بمتابعة آداها، بحيث لا تتعدى مدة تمديد ولاية المؤتمر العام مدة العام والنّصف، ابتداء من مدة إنهاء ولايته المحددة في 08 فيفري 2014، كما لا يجوز له تمديد الفترة إلا بموجب استفتاء شعبي[2].

جرى استثناء تقديم تاريخ الانتخابات البرلمانية إلى25جوان2014، لتلافي هذه الأزمات الداخلية الخانقة، فانتخابات الهيئة التأسيسية لم تتم في كافة الدوائر الانتخابية، نظرا لمقاطعة بعض القبائل، التي كانت ترى في نتائج الانتخابات أنّها لصالح التّيار الليبرالي، الذي أثار غضب التّيار الإسلامي[3].

---

[1] ريم أبو حسين، **المرجع السابق**، ص. ص09.08.

[*]أصدر البرلمان المنافس "مجلس النواب" بإصدار قانون "العفو العام" في عام 2015، والذي جاء لمعالجة تبعات قانون **العزل السياسي**، الذي استبعد وأقصى العديد من الكوادر الليبية بحجة أنهم خدموا في ظل النظام السابق. **للمزيد انظر إلى:** أبو بكر خليفة أبو بكر،**"آثار الصراع الدولي في ليبيا على النسيج الاجتماعي الليبي"، مجلة المؤتمرات العلمية والدولية**، ع 7، (2021)، ص. 39.

[2] ريم أبو حسين، **المرجع السابق**، ص .73.

[3]خالد حنفي، معضلة اعادة هيكلة المؤسسات الأمنية في ليبيا، **مجلة السياسة الدولية**، ع 188، (أفريل 2012)، ص .76.

1.2.تداعيات ضعف الآداء المؤسساتي وبروز حفتر

عجز المؤتمر الوطني العام، عن تأسيس جيش وطني احترافي موحد، قادر على ضبط البيئة الأمنية واحتواء تمدّد الفصائل المسلح بأشكالها، التي تنامت قوتها في مختلف المناطق، سواء في الشرق أو في الغرب، ما أدى إلى تآكل سلطة المؤسسات الرسمية وتراجع قدرتها على فرض سيادتها[1].

وقد أسهم هذا الفراغ الأمني في تصاعد التوترات السياسية والعسكرية، وانعكاسها على استقرار السلطة الانتقالية، ضمن هذا السياق الأمني والسياسي المتأرجح، تجلّت حالة عدم التوافق السياسي في رفض عدد من الفاعلين السياسيين والعسكريين السابقين التخلي عن مواقعهم في إدارة المرحلة[2].

برز اللواء "خليفة حفتر"، كلاعب رئيسي في المشهد العسكري والسياسي، معبرا عن اعتراضه على قرار تمديد ولاية المؤتمر واعتباره فاقدا للشرعية[3]، كما أعلن تعليق العمل بالمؤتمر والآليات الدستورية القائمة في 14 فبراير 2014، إلى حين إجراء انتخابات جديدة وانتقال السلطة إلى مؤسسة تشريعية منتخبة[4]. قاد المجلس تحالفا في 16مايو2014، ضم فيه عدة وحدات الجيش الليبي الرّسمي وكتائب وميليشيات مسلحة بزعامة "إبراهيم جضران"، وجمع فيه المعارضين المسلّحين والقبليين في الشرق، وكذلك التيارات اللّيبيرالية المتحالفة مع الزّنتان والورفلة في الغرب، والقوى الجهوية من قبيلتي التّبو والطوارق[5].

تفجر الصّراع المسلّح، بين ما عرف بعملية الكرامة بقيادة " حفتر"، تحت ذريعة تطهير ليبيا من الإرهابيين، وبين قوات فجر ليبيا، التي يقودها الثّوار في منطقة بنغازي شرق ليبيا[6]، جاءت هذه الخطوة بعد ثلاثة أشهر، من إعلان حفتر لتجميد عمل المؤتمر الوطني العام، في 18 مايو 2014، قامت القوات المسلحة للزنتان بالهجوم على المؤتمر الوطني، كما صرّح "حفتر" بأن الغاية هي القبض على الكيانات المتطرّفة التي يدعمها المؤتمر، وهي تعبير عن إرادة الشّعب ضد برلمان فقد شرعيته، وهمش الجيش ودعم الميليشيات الإرهابية، وامتدت المواجهة لتصل إلى المطار الخاضع لسيطرة الزنتانيين، لتشمل مناطق أبو سليم وباب غشير، وشنت هجوما على غرفة عمليات ثوار ليبيا، قام بإطلاق صواريخ غراد على طريق المطار من جهة الشرق، بالقرب من منطقة خاضعة للجماعات الإسلامية

---

[1] خالد حنفي، **المرجع السابق**، ص .76.

[2] أحمد علي ابراهيم، **المرجع السابق**، ص ص.83-84.

[3] فراس فحام، **المرجع السابق**، ص .04. 05.

[4] إبراهيم أبو عرقوب وآخرون، الممارسات الديمقراطية في دول اتحاد المغرب العربي، **مجلة دراسات شرق أوسطية للبحوث والدراسات**، م27، ع 104، (2023)، ص.ص. 31.32.

[5] عصام عبد الشافي،"التحولات السياسية في ليبيا-الأطراف والاحتمالات المستقبلية"، **مجلة رؤية تركية**، م 3، ع 3، (2014)، ص 105.

[6] إبراهيم أبو عرقوب وآخرون، **المرجع السابق**، ص.ص. 31.32-105.

وفي 19 مايو 2014، كان لا يزال يعمل على حشد القبائل اللّيبية، نحو الالتفاف حول عمليتها العسكرية، استمر الصّراع المسلح الذي خلف آلف الجرحى والقتلى، كما تسبب في تدمير المنشآت القاعدية، كما أثر على المداخيل من النفط الليبي التي عرفت إنخفاظا كبيرا هكذا دخلت ليبيا في مرحلة ثالثة، من السياق الدبلوماسي والتدخل الخارجي لوضع حد للأزمة[1].

2.ظهور مجلس النواب وازدواجية المؤسسات في ليبيا

كان مقررا أن تنتهي مهام المؤتمر الوطني العام في 07 فبراير2014، لكنّه قام بتمديد عهدته للأسباب التي ذكرنا، وفي ظل تعثر قيامه بالعملية السّياسية والأمنية التي أوكلت إليه، ونظرا للوضع الأمني الذي آلت إليه مدينة بنغازي (المقر الرّسمي للمؤتمر الوطني العام)، حسب ما جاء في (الإعلان الدستوري 2011)، فبين عامي 2013 و2014، قد بلغ نحو 600 ضابط صف من اللّذين تم اغتيالهم، ولم يتمكن المؤتمر الوطني العام، أو الحكومة المنبثقة عنه، من السّيطرة على الجماعات المسلّحة[2]، إضافة إلى الاتهامات الموجهة حول وجود التّيارات السّياسية عديدة داخل المؤتمر الوطني العام، التي تقوم بدعمها والدعاية لها، فقد تمادى خطر الميليشيات للقيام بعمليات تصفية لكل من يطالب بضرورة قيام دولة مدنية، ومع هذه الظروف.

2.1.ظروف تأسيس مجلس النواب وبداية الانقسام التشريعي

جاء مقترح بتعديل الإعلان الدستوري ومقترح قانون الانتخابات عامة لتطبيق المرحلة الانتقالية الواردة بالفقرة (11) والبند (ب) من الفقرة (12) من المادة (30) من الإعلان الدستوري، حيث جاء فيه أنه يتعين على اللّجنة مباشرة عملها بدأ من 15 فبراير 2014، وانجاز مقترح التعديل الدستوري وقانون الانتخابات خلال مدة لا تتجاوز 15يوما، من تاريخ انعقاد اجتماعها الأول[3]. وبناء على القانون (10) لـ 2014، بشأن انتخاب مجلس النّواب للمرحلة الانتقالية في31 مارس 2014، وبعد تعذر إصدار قانون الانتخابات الرئاسية، من قبل المؤتمر الوطني العام في ظل الظروف التي عرفتها الساحة السياسية والأمنية، من معارك وتجاذبات في الآراء، وتطبيقا لقرار لجنة 15 فبراير 2014، للفقرة (11) من المادة 30 وفقا للإعلان الدستوري السابع، التي خولت لمجلس النواب المنتخب حسم مسألة انتخاب الرئيس المؤقت، بنظام انتخابي مباشر أو غير مباشر، في مدة لا تزيد عن 45 يوما من عقد أول جلسة له[4].

---

[1] بالجيلالي محمد إبراهيم، **المرجع السابق**، ص .74

[2] الإعلان الدستوري 2011-مع تعديلاته – المجلس الوطني الانتقالي المؤقت، **بوابة ليبيا للتشريعات ديكاف- مركز جنيف لحكومة قطاع الأمن**، بتاريخ 2011.08.03، تم الاطلاع عليه يوم 12 أكتوبر 2024، ع سا 17:00. **على الرابط:** https://2u.pw/SVU1TA3

[3] --، "نص توصيات لجنة فبراير المعتمد من المؤتمر الوطني العام"، **صحيفة بوابة الوسيط** -صوت ليبيا الدولي، الأربعاء 13 أوت 2014، بنغازي، (2024/08/08).(21.29) https://alwasat.ly/news/libya/28522

[4] أحمد قاسم حسين وآخرون، **المرجع السابق**، ص. ص16-17.

بعد قرار المحكمة العليا بعدم دستورية انتخاب المؤتمر الوطني العام، تقرر إجراء انتخابات نيابية، في 25 جوان 2014[1]، تم تشكيل مجلس النواب الذي تولى السلطة التشريعية، للمرحلة الانتقالية الثالثة خلفا للمؤتمر الوطني العام، بنسبة مشاركة قدرت بحوالي 18، لم تحصل فيها الكتلة المحسوبة على التيار الإسلامي، سوى على 23 مقعد من أصل 188[2]، ومن دون مراسيم التّسليم والاستلام من المؤتمر الوطني العام، نقل مقر مجلس النواب إلى طبرق، في حين لم يكن المؤتمر الوطني العام قد يتنحى بعد، وعقد المجلس أول جلساته في 04 أوت 2014، وتم انتخاب المستشار" عقيلة صالح" لرئاسته، تعد هذه المرحلة جولة جديدة في تاريخ أهم المشاهد السّياسية التي عرفتها ليبيا منذ سقوط النّظام، والتي كانت بوتقة لانقسامات أخرى بين السيّاسيين الليبيين في ظل الإبقاء على مشهد وجود برلمانين[3].

2.2.انقسام الحكومتين بين الشرق والغرب الليبي

لقد أسفر أول اجتماع لمجلس النّواب السّلطة التّشريعية الشّرعية المنتخبة، عن تشكيل الحكومة المؤقتة التي يترأسها "عبد الله الثني"[*]، في مدينة البيضاء. في نفس الوقت شكل المؤتمر الوطني العام (السلطة التشريعية)، حكومة الإنقاذ الوطني والتي ترأسها "أحمد معيتيق" في 25 مايو 2014، في طرابلس، لكنّه استقال بعد صدور حكم المحكمة الدستورية، الذي يقضي بعدم دستوريته في 09 جوان 2014، رغم آدائه لليمين الدستورية، وخلفه السيد"عمر الحاسي"، إلى غاية 31 مارس 2016[4]. أسفر عن هذا الوضع ظهور حكومتان:

الحكومة الأولى في الشرق الليبي: متمثلة في الحكومة المؤقتة برئاسة "عبد الله الثني"، وتدعمها عملية الكرامة بقيادة الجيش الوطني الليبي (LNA) إلى جانب القوات المتحالفة معه، أمّا الثانية في الغرب الليبي: متمثلة في حكومة الإنقاذ الوطني برئاسة "عمر الحاسي"، والتي تدعمها قوات فجر ليبيا، خلفه فيما بعد "خليفة لغويل"، الذي استلم رئاسة المؤتمر في 2015 إلى غاية (01) أبريل 2016[5].

---

[1] عمر فرحاتي، يسرى أوشريف، **المرجع السابق**، ص .146.

[2] كيحال صبرينة، **المرجع السابق**، ص .273.

[3] عمر فرحاتي، يسرى اوشريف، **المرجع السابق**، ص 146.

[*] ولد عبد الله عبد الرحمن الثني 1954، بالنيجر من والدين ليبيين، سياسي وعسكري والدين تقلد رتبة عقيد بالجيش الليبي في عهد القذافي، لكنه أصبح من المنشقين في الثمانينيات فقد اعتقل بسبب مواقفه من حرب التشاد، بعد سحب المؤتمر الوطني (البرلمان) الثقة من علي زيدان شغل منصب رئيس الوزراء في 11 مارس 2013، في سبتمبر 2014 كلف من حفتر بتشكيل حكومة في مدينة طبرق بالشرق الليبي، نالت ثقة برلمان المدينة2014.**للمزيد أنظر إلى:** عبد الله الثني، **الجزيرة نت -الموسوعة –ليبيا**، تم تصح المقال يوم 12 اكتوبر 2024، ع سا:13:57.https://2u.pw/ffx5t

[4] محمد أبو القاسم أبو سبيحة، تحديات السلم الاجتماعي في المجتمع الليبي-دراسة وصفية، **مجلة المؤتمرات العلمية والدولية**، ع 7، (ماي 2021) ص، 54.

[5] كيحال صبرينة، **المرجع السابق**، ص .239.

تعد هذه الأوضاع من أكثر المشاهد السياسية تأثيرا على ليبيا، نظرا لحالة الانقسام المؤسساتي التي نتجت عنها أزمات مركبة (سياسية، وأمنية، واقتصادية، وقبلية). وقد انعكست هذه الأزمات سلبا على المؤشرات الاقتصادية، خاصة مع انقسام مصرف ليبيا المركزي، وما تلاه من تعطيل لعمل المؤسسة الوطنية للنفط بسبب معارك السيطرة على منابع النفط في منطقة الهلال النفطي. وتوزعت القوى حينها بين (12) كتيبة مسلحة تدعم حكومة طبرق (عملية الكرامة)، و(11) كتيبة أخرى تدعم حكومة طرابلس (عملية فجر ليبيا)، ومن هنا، دخلت الدولة في موجة خطيرة من الانقسامات التي لم تهدد الاستقرار الداخلي فحسب، بل جعلت السيادة الوطنية عرضة للتدخلات الأجنبية المباشرة، تأثرا بحجم الاستثمارات والمصالح الاقتصادية الدولية في المنطقة [1].

الشكل رقم (11) : خريطة توضح مناطق توزع مصادر الطاقة في ليبيا

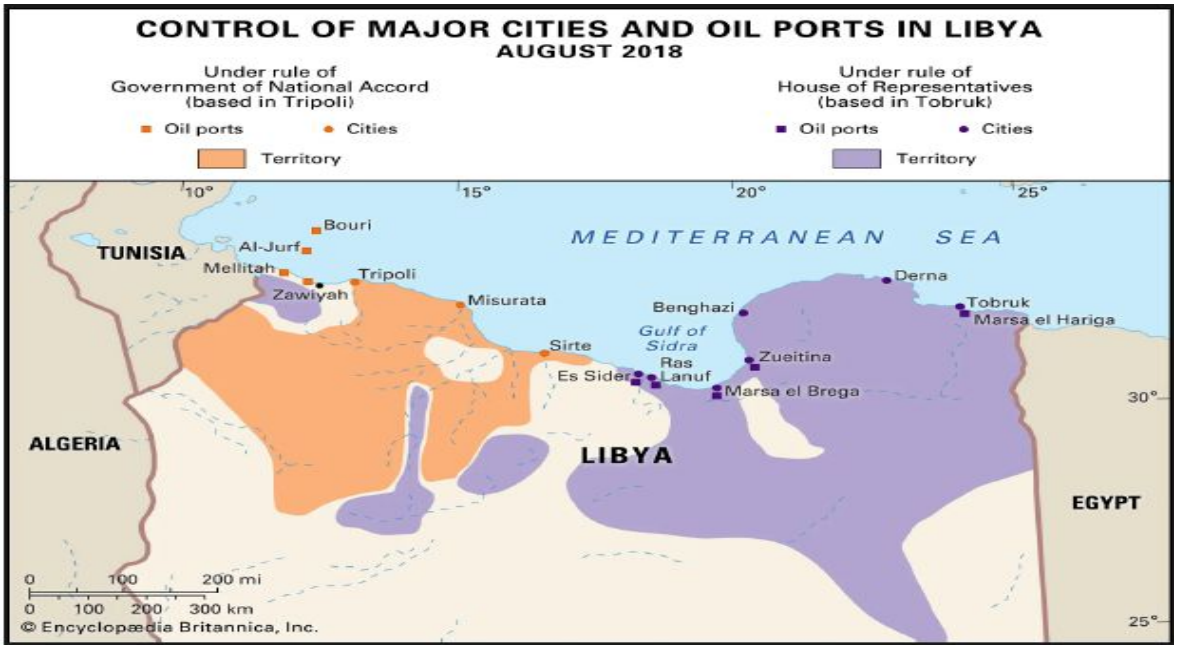

Source :Attempt at unity: Government of National Accordin Libya in HistoryEncyclopaedia , ***Britannica*** , le 02-05-2025-H21 :51 ; https://2u.pw/tVr6A

تمثل الخريطة رقم (11) أدناه التقسيم في ليبيا من الحكومتان، حيث توضح حدود الحكومة الليبية بطرابلس، والبرلمان المنتخب بطبرق، حسب مناطق توزيع الطاقة.

الفرع الثاني: الاتفاق السياسي الليبي وخيارات تقاسم السلطة

تفاقمت الأزمة الليبية بوصولها إلى حالة من الفوضى المؤسساتية والصراع المسلح الشامل بين المعسكرين الشرقي والغربي (قوات الكرامة وقوات فجر ليبيا). وقد استجابت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لهذه التداعيات الأمنية والاقتصادية الحادة عبر مبادرة دبلوماسية مكثف، في محاولة لفك هذا الانقسام، المتمثلة، عبر مبادرات دبلوماسية مكثفة.

[1] أحمد قاسم حسين وآخرون، **المرجع السابق**، ص.ص.16-18.

2.إدارة المرحلة الانتقالية ما بعد 2015: تأسيس حكومة الوحدة الوطنية

لقد آلت الأوضاع في ليبيا إلى حالة من الفوضى المؤسساتية، وتفاقم العنف بين المعسكرين الشرقي (قوات الكرامة) والغربي (قوات فجر ليبيا)، مما أنتج تداعيات أمنية خطيرة على دول الجوار وحوض المتوسط، وأزمات اقتصادية حادة إثر تراجع إنتاج النفط وما خلفه من أثر على الخزينة العامة والمصالح الدولية[1].

أعلنت القيادة العامة للجيش بقيادة حفتر، في ظل هذه الظروف عن قرار وقف إطلاق النار في16 يناير2015 ، استجابة لحوار جنيف وامتثالا لجهود البعثة الأممية ومجلس الأمن. تواصلت هذه الجهود بين أطراف الصراع، وعلى رأسهم ممثلو مجلس النواب والمؤتمر الوطني العام والمجالس المحلية في مصراتة وطرابلس، وصولا إلى توقيع "الاتفاق السياسي الليبي" في 17 ديسمبر2015، بمدينة الصخيرات المغربية. وقد نص الاتفاق، الذي حضره ممثلو الإتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، على حل الحكومتين المرتبطتين ببرلماني طبرق وطرابلس، مع بقاء مجلس النواب كهيئة تشريعية شرعية، وتحويل المؤتمر الوطني العام إلى المجلس الأعلى للدولة بصفة استشارية تشارك في تعيين كبار المسؤولين، بالإضافة إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية ومجلس رئاسي، يضم تسعة أعضاء يمثلون كافة المناطق الليبية[2].

1.1.تأسيس حكومة الوفاق الوطني

بموجب هذا الاتفاق السّياسي، تأسست حكومة الوفاق الوطني بتاريخ 19 يناير2016، التي كانت قد حصلت على الاعتراف الدولي[3]، لقد كان من المفترض أن تعمل لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد مرة واحدة، كما احتوى هذا الاتفاق على جملة من البنود التّفصيلية، والمبادئ التي تؤكد على أهمية الوحدة الليبية، وكذا على مبدأ الفصل بين السطات، وكذا على استيعاب القبائل بتفعيل اللاّمركزية[4]. بعد عدة جولات من المفاوضات في مدينة الصخيرات المغربية، تم التّوصل إلى اتفاق سياسي بخصوص طريقة لتوحيد عمل البرلمانين، بالشكل الذي يسمح لحكومة الوفاق الوطني، من تأدية مهامها*.

---

[1] طارق مقريسي، "**ورقة تحليلية-الأبعاد الجيواستراتيجية للحرب الأهلية الليبية**"، (واشنطن: المركز الأفريقي للدراسات الاستراتيجية، 29 جويلية 2020)، ص. 03.04.

[2] فراس فحام، **المرجع السابق**، ص .07

[3] حسين يوسف القطرني،"الأزمة الليبية: التفكك البنيوي للسلطة وخيارات التسوية 2011 –"2021، **مجلة متابعات إفريقية**، ع .12، (أفريل 2021)، ص. 31.

[4] طارق مقريسي، **المرجع السابق**، ص.ص. 04.05.

* جاء في القسم (09) من الاتفاق السياسي التأكيد على مواصلة العملية الدستورية، وضمن الحدود الزمنية المتفق عليها، مع ضمان استقلالية الهيئة التأسيسية خاصة في المواد (47)، (48)، و(49)، وطالب الاتفاق مجلس النواب والمجلس الأعلى بتقديم آرائهما في غضون 30 يوما قبل ارسالها للاستفتاء وفقا للمادة (51). وتم تحديد مدة 3 أشهر وأسبوع للانتهاء من هذه الإجراءات. **للمزيد أنظر إلى:** فولستر، "سلسلة إلقاء الضوء: استجابة – سرعة – رد فعل، تحليل النوع الاجتماعي في اتفاقات السلام ووثائق المرحلة الانتقالية في ليبيا، 2011 – 2018"، **وكالة سميث للتصميم والتدقيق، جامعة إدنبرة**، 2019، ص. 12.

الجدول رقم (05) يمثل اختصاصات مجلس النواب والمجلس الأعلى بعد تأسيس حكومة الوفاق الوطني

السلطة السياسية	الاختصاصات	الرئيس	طبيعة الاختصاص	الإطار القانوني
مجلس النواب	-سن القوانين -منح الثقة لمجلس الوزراء وسحبها منه -اعتماد الميزانية العامة -مهام الرقابة على السلطة التنفيذية -اقرار السياسية العامة المقدمة من الحكومة	عقيلة صالح	تشريعية ورقابية	المواد 12 و13 و14 من الاتفاق السياسي الليبي
المؤتمر الوطني العام المجلس الأعلى للدولة	●إبداء الرأي الملزم في مشروعات القوانين والقرارات ذات الصفة التشريعية ●إبداء الرأي الاستشاري ●في القضايا المتعلقة بإبرام الاتفاقيات الدولية	نوري بوسهمين خلفا محمد المقريف	استشارية ملزمة واخرى غير ملزمة	المواد 15و 18 و19 من الاتفاق السياسي الليبي

المصدر: حسين يوسف القطراني، **مرجع سابق،** ص.ص.32.31.

يلخص الجدول رقم (04)، اختصاصات كل من مجلس النواب الليبي والمجلس الأعلى الذي كان يمثل المؤتمر الوطني العام الذي تأسس في 2012، بعد أن تم الاتفاق على تأسيس حكومة الوفاق الوطني[1].

1.2.تأسيس المجلس الرئاسي (مجلس رئاسة الوزراء): حكومة فايز السراج (2015.12.23)

قام برلمانيون من اللّذين وقعوا اتفاقية الصخيرات، بتاريخ 18 ديسمبر 2015، بتشكيل المجلس الرئاسي لمجلس الوزراء، قام مجلس الأمن الدولي، باعتماد القرار 2259، الذي يقضي بتعيين" فايز مصطفى السراج"*، رئيسا على حكومة الوفاق الوطني، والقائد الأعلى للجيش اللّيبي، في 23 ديسمبر 2015، ودعى فيه إلى وقف الدعم للمؤسسات الموازية التي تدعي أنها السّلطة الشرعية، كونها خارج الاتفاق السّياسي[2]. تجدر الإشارة هنا، إلى أنه قد ورد في المادة (08) من باب الأحكام الإضافية، الذي نص على نقل جميع صلاحيات المناصب الأمنية والعسكرية والمدنية إلى مجلس الوزراء، والمادة (33)، التي تلزم حكومة الوفاق الوطني بتفعيل المؤسسات الأمنية من الجيش والشرطة، ما يعني استبعاد القائد العام للجيش الليبي "خليفة حفتر"[3].

2.إخفاق الإتفاق وتجدد الانقسام المؤسساتي

واجهت حكومة "فايز السراج" تحديات جوهرية بعد استبعاد فاعلين رئيسيين في المكونات الليبية من المشهد التنفيذي للاتفاق، وعلى رأسهم: "نوري أبو سهمين" (رئيس المؤتمر الوطني العام)، و"عقيلة

[1] حسين يوسف القطراني، **المرجع السابق**، ص. 32.

* **فايز مصطفى السراج**: من مواليد 20 فبراير 1960 في طرابلس، ليبيا، عمل في وزارة الإسكان وتولى منصب وزير الإسكان والمرافق في حكومة معيتيق في 2014، شغل منصب رئيس المجلس الرئاسي لدولة ليبيا ورئيس الحكومة في حكومة الوفاق الوطني منذ عام 2015 حتى 2021. **للمزيد أنظر إلى:** فايز السراج، **رؤى ليبيا**، تم تصفح المقال يوم 12 اوت 2024، ع سا12:56.https://libyainsights.com/public-figure/fayez-al-sarraj/

[2] Sari Arraf, Libya: A Short Guide on the Conflict: The War Report", **The Geneva Academy**, (June 2017), p. 04.

[3] طارق مقريسي، **المرجع السابق**، ص.ص.04.05.

صالح" (رئيس مجلس النواب)*، و"عبد الله الثني" (رئيس الحكومة المؤقتة)، بالإضافة إلى الجنرال "حفتر"، وقوات الجيش الوطني الليبي، فضلا عن قوى مسلحة فاعلة في الغرب، وقد أدى هذا الإقصاء إلى نتائج عكسية، حيث رفض مجلس النواب منح الثقة للحكومة، وتمسك عبد الله الثني بسلطته، بينما أعلن "حفتر" عن بطلان الاتفاق السياسي.

في حين نال المجلس الرئاسي تأييدا داخليا وخارجيا واسعا عقب وصوله إلى طرابلس (قاعدة أبو ستة البحرية) وبدء مهامه رسميا في 30 مارس 2016، وهي الخطوة التي عززت موقف حكومته، لا سيما بعد حصوله على دعم المؤسسات المالية السيادية كالمصرف المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط، فضلا عن اعتراف البنك الدولي بسلطته، وولاء عدد من المليشيات المسلحة في العاصمة.

وتفعيلا لمخرجات الاتفاق، أعلن أعضاء من المؤتمر الوطني العام في 05 أبريل 2016، عن حل المؤتمر وتأسيس المجلس الأعلى للدولة[1]. تجدر الإشارة هنا، أن "خليفة الغويل" (رئيس حكومة الإنقاذ، كان قد أفسح المجال لهذا التحول بتنازله عن السلطة لصالح "السراج" رئيسا للمجلس الرئاسي، الذي استمرت ولايته من أبريل 2016 حتى مارس 2021[2].

2.1.تداعيات فشل الاتفاق السياسي

جاء تأسيس حكومة الوفاق الوطني، في ظل ظروف أمنية ومشاهد سياسية بالغة التعقيد في ليبيا، مع تواجد الجيش الوطني اللّيبي في المنطقة الشرقية، إضافة إلى الميليشيات المسلّحة المنفصلة والمتقاتلة فيما بينها، والتي استخدمت صادرات النفط كوسيلة للضغط من أجل الذّود بمصالحها[3]. عرف انتاج النفط في2014، تراجعا حادا، هذه الموجة من الصدمات المتكررة، بين هذه الميليشيات العلمانية الداعمة للديمقراطية والميليشيات السّلفية الرافضة لها، فضلا عن ظاهرة انتشار الفصائل المسلّحة، والصّراع بين المكونات الاجتماعية القبلية منجهة، والمكونات الحضرية المتحالفة مع المكونات الإثنية والعرقية من جهة أخرى، التي لا تنتمي إلى أي سلطة مركزية[4]، قادت إلى مواجهة مباشرة، كان لها أثرها المباشر على النّسيج الاجتماعي الليبي[5].

---

* **عقيلة صالح عيسى العبيدي:** اشتغل قاضيا في عهد الراحل العقيد معمر القذافي، ينحدر من شرق ليبيا بطبرق، لم يعرف عنه انتماء سياسي لجهة معينة، ترشح للبرلمان مستقلا عن دائرة طبرق، وفاز في الانتخابات التي جرت يوم 25 يونيو/حزيران 2014.**لجزيرة نت،**"عقيلة صالح عيسى. من القضاء إلى التشريع"، تاريخ النشر: 6 أغسطس 2014، تاريخ الاطلاع: يوم 2024.08.08 ع سا:21:29.https://2u.pw/BFDr1

[1]Sari Arraf, **Opcit**, p. 04.

[2] أحمد قاسم حسين وآخرون، **المرجع السابق**، ص 19.

[3]عموري نسيمة، إشكالية البناء المؤسساتي للدولة الليبية بعد الحرب، **أطروحة دكتوراه** (جامعة الجزائر 3: تخصص إدارة النّزاعات وبناء السلم، 2020-2021) ص. 211.

[4] زهير حامدي، **المرجع السابق**، ص .89.

[5]أبو بكر خليفة، **المرجع السابق**، ص 38-39.

لذلك، ولولا هذه الصراعات الداخلية العميقة، التي ألحقت بالدولة الفشل، لكانت استطاعت بعد انتفاضات 2011، أن تتحول إلى نموذج آخر في الوطن العربي في إدارة المرحة الانتقالية، وأن تصبح لاعبا اقتصاديا رئيسيا في المنطقة العربية، وفي منطقة شمال إفريقيا وجنوب أوروبا، بالنّظر إلى حجم الإمكانيات والموارد الحيوية التي تملكها.

تجدر الاشارة هنا، أنه قد انتهت المدة القانونية التي منحت لحكومة الوفاق الوطني، دون الحيلولة لوضع حد نهائي للأزمة، وتوقف المشهد السياسي خلال هذه الفترة عند هذه المؤسسات:

- **مجلس النواب**: بقيادة "صالح عقيلة" الذي يعد بمثابة السلطة التشريعية في ليبيا.

- **الحكومة المؤقتة**: برئاسة "عبد الله الثني"، وهي المستقلة في الشّرق ومقرها في بنغازي.

- **حكومة الوفاق الوطنية:** التي يقودها المجلس الرئاسي الذي يضم تسع أعضاء، ويرأسهم "فايز مصطفى السراج[1]، وهي الشّرعية ومقرها في طرابلس.

2.2.البيئة الأمنية العامة في ظل حكومة الوفاق الوطني

عرفت ليبيا، في فترة حكومة الوفاق الوطني، تفاقما في الاضطرابات الأمنية جراء غياب رؤية سياسية موحدة لإدارة الدولة، وتصاعد حدة الأزمات الاقتصادية التي انعكست في الانهيار المتسارع لقيمة الدينار الليبي ونقص السيولة، ما أدى بدوره إلى ارتفاع حاد في الأسعار وتدهور الخدمات الأساسية كالانقطاع المتكرر للكهرباء، وبالتوازي مع هذا التأزم المعيشي، استمرار انتشار الفصائل المسلحة وتعدد الولاءات (الحزبية، المناطقية، والقبلية)، حيث تم استحداث تشكيلات عسكرية جديدة إلى جانب قوات "فجر ليبيا"، أبرزها [2]:

- **الأولى**: الحرس الرئاسي التابع لحكومة الوفاق الوطنية بقيادة "فايز السراج".
- **الثانية** :الحرس الوطني الذي أنشئ بناء على قرار سابق للمؤتمر الوطني العام.
- **الثالثة**: القيادة العامة للجيش الليبي بقيادة حفتر التي أطلقها على المجموعات التي تتقاتل معه، تضم عناصر من الغرب والشّرق، وكتائب أخرى من ميليشيات تضم قبائل مختلفة.

بشكل عام لقد توصلنا إلى طرح أبرز المظاهر التي ميّزت المشهد السياسي الليبي خلال هذه المرحلة، والتي تداخلت فيها الكثير من العناصر الداخلية والإقليمية والدولية، لكنها مع ذلك حلت دون التوصل إلى وفاق وطني ليبي.

---

[1] خالد خميس السحاتي، "**خريطة الوضع على الأرض والتّغيّر في التحالفات في ليبيا**"، (مصر: مركز الحضارة للدراسات والبحوث،7 جويلية 2018)، ص. 03.

[2] أحمد سعيد نوفل، عاطف الجولاني، قاصد محمود وآخرون، فريق الأزمات العربي، "الأزمة الليبية إلى أين؟"، **مركز الدراسات للشرق الأوسط**، ع. 13، (مارس 2017)، ص.ص. 11-14.

الشكل رقم (12) خريطة تمثل الصراع الأهلي في ليبيا

المصدر: طارق مقريسي، **مرجع سابق**، ص. 03.

تلخص الخريطة رقم (12)، المشهد الجيوسياسي المعقد في ليبيا خلال فترة ذروة الصراع، المتمثل في الانقسام السياسي والعسكري الحاد في ليبيا، حيث تتوزع السيطرة الجغرافية بين "حكومة الوفاق" في الغرب و"الجيش الوطني" في الشرق والجنوب، كما تبرز البعد الإقتصادي للصراع من خلال ربط مناطق النفوذ بمواقع إنتاج وتكرير النفط، مما يجعل الثروات الوطنية محورا أساسيا للنزاع.

المطلب الثاني: تحولات الصراع وإعادة توزيع السلطة في المرحلة الرابعة (2016-2021)

تأتي المرحلة الرابعة من المشهد السياسي والأمني في ليبيا، كإحدى أكثر المراحل تعقيدا، منذ سقوط نظام القذافي، بالنظر إلى ما عرفته من تحولات عميقة أعادت تشكيل موازين القوى داخل البلاد. وقد تميزت بتعمّق الانقسام السياسي، واشتداد الصراع بين الشرق والغرب، إضافة لاتساع دائرة الأجندات الدولية والإقليمية، الساعية إلى التأثير في مسار الانتقال السياسي، مع بروز فاعلين جدد، سواء من القوى المسلحة أو السياسية، بالتوازي مع تصاعد التهديدات الأمنية، خاصة تمدد الميليشيات المسلحة، لذلك، فإن تحليل هذه المرحلة يكتسي أهمية خاصة لفهم طبيعة التعقيدات الراهنة وأبعاد الأزمة التي لا تزال تلقي بظلالها على استقرار ليبيا حتى اليوم[1].

الفرع الأول: البيئة السياسية والأمنية قبل الحكومة الجديدة

عرفت الساحة الليبية، خلال هذه الفترة، تعقيدا وتداخلا كبيرا في المشهد السياسي والأمني، ودخلت بموجب ذلك في سلسلة من الصراعات والأزمات الحادة، بسبب تعمّق الانقسام بين الشرق والغرب، والذي تجسد في وجود حكومتين وبرلمانين متنافسين منذ 2014، ومما زاد من حدة

[1] طارق مقريسي، **المرجع السابق**، ص. 03.

الانفلات الأمني وتأزم الأوضاع داخليا، خاصة ظهور هياكل تنظيم الدولة الإسلامية المعروفة بـ (داعش)، وانتشاره في سرت في 2016. وقد ترافق ذلك مع حصول "حفتر" على مصادر الدعم الإقليمي والدولي، نظرا لفكره المناهض لحكم القوى الإسلامية المعتدلة أو المتطرفة، من مصر والمملكة العربية المتحدة والسعودية، وكذلك على الدعم الغربي من قبل فرنسا وروسيا، في حين تم دعم طرابلس من قبل قطر وتركيا[1].

1.تعقيد الأوضاع وتفاقم الانقسام السياسي

بدأ الصراع من قبل قوات حفتر على طرابلس، بتاريخ 04 أبريل 2019، واستطاعت قواته من الدخول السريع إلى مدينة غريان، وفتح ثغرة في الحزام الاستراتيجي الجنوبي للعاصمة طرابلس، ثم تحريك ميليشيات صغيرة للسيطرة على بوابة (27) على الطريق السّاحلي غرب العاصمة، ومجموعات أخرى إلى المطار، وقصر بن غشير، ووادي الربيع والعزيزية، على التّخوم الجنوبية للعاصمة طرابلس[2]، بهدف إرباك أي مقاومة، وتشتيت جهود القوات الموالية لحكومة الوفاق الوطني، وفتح ثغرات للسيطرة على العاصمة، في ظرف جد وجيز.

لكنها رغم التقدم الميداني، قد فشلت، فقد تمكنت قوات حكومة الوفاق الوطن ، تنتمي لقوات الزاوية، كما لم يكن من المتوقع، من طرد القوات التابعة لحفتر، التي تسللت إلى الطريق السّياحي لطرابلس، وأسرت العشرات، ثم بدأت بالتحرك نحو الجنوب باتجاه العزيزية وحزام العاصمة، ثم قامت بعمليات تحشيد كبيرة للكتائب المسلّحة، في كل من طرابلس وزلطين ومصراته، وزواوة، وغيرها، وتوجيهها إلى طرابلس، وضمها إلى القوات العسكرية الغربية، والمنطقة العسكرية الوسطى، والمنطقة العسكرية بطرابلس التّابعة لوزارة الدفاع، بحكومة الوفاق الوطني[3].

راح ضحية هذه المواجهة المسلّحة عشرات القتلى والجرحى من كلا الجانبين، انتقلت المواجهة إلى شن غارات جوية من الجانبين، مما أدى إلى إحداث دمار كبير في البنية التحتية، يعد هذا التكتيك ليس بجديد، فقد استعملته القوات سابقا للسيطرة على كل من بنغازي ودرنة والهلال النفطي[4].

---

[1] نجي تشيريب،"مفارقة أفرقة ليبيا بعد عام 2011.النفوذ المتزايد للحكومات في أفريقيا جنوب الصحراء، المتمردين، الجهات الدبلوماسية والإجرامية في دولة ما بعد القذافي"، **يورومسكو-EuroMeSCo**، **ورقة بحثية** رقم 49، ص. 10

[2] عبد الرحمن حمدون، "هجوم حفتر على طرابلس: بين الرهانات الإقليمية ووقائع الميدان" دراسات سياسية)، الدوحة: مركز الدوحة للدراسات، 15 أبريل 2019)، ص.ص. 4.3.

[3] مركز الجزيرة للدراسات، "الهجوم على طرابلس: تقديرات حفتر العسكرية وتداعياتها السياسية"، **دراسات وثائقية**، (الدوحة، 31 ديسمبر 2018)،ص.ص. 5–7، على الرابط :https://studies.aljazeera.net/ar/article/628. تم الاطلاع يوم 24 ديسمبر 2025، ع سا: 16:07.

[4] **تقرير منظمة العفو الدولية**، "تضرر المدنيين في معركة طرابلس"، (بيروت، منظمة العفو الدولية، أبريل 2019)، 12–15، تم الاطلاع يوم 24ديسمبر2025،ع سا:16:00 https://www.amnesty.org/ar/documents/mde19/1201/2019/ar/

أحدث هذا الوضع من المواجهة المسلّح بين كل من حكومة الوفاق الوطني السلطة الشرعية للدولة، وقوات حفتر، والميليشيات المحلية المنفصلة*، أزمة حادة تمثلت انخفاض نسبة إنتاج النفط الليبي، حيث استطاعت قوات الوفاق الوطني من بسط نفوذها، على 06 مدن، وهي:(صرمان وصبراتة والعجيلات والجميل ورقدالين وزلطين)، وهي المناطق الستة التي كانت تحت سيطرة حفتر، والتي تقع على امتداد الشريط الساحلي الغربي الذي يصل طرابلس بالحدود التونسية بنحو 150 كلم، جاء ذلك بعد طلب حكومة الوفاق لدعم تركيا بتاريخ 27 نوفمبر 2019*.

تعد هذه النقطة الحاسمة في تراجع قوات حفتر وتقهقرها، عليه في 23 أكتوبر 2020، تم الإعلان عن وقف إطلاق النّار بين الطرفين، بعد سلسلة من الجهود من البعثة الأممية في جنيف، لجمع أطراف الصراع اللّيبي إلى الحوار، وبدعم دولي وإقليمي، خاصة بعد موجة وباء كورونا الذي اجتاح العالم والعجز الذي وصلت إليه المستشفيات اللّيبية جراء الدمار الذي لحق بها[1]، قررت حكومة الوحدة الوطنية "لفايز السّراج"، استكمال بنود الاتفاق السّياسي اللّيبي بمدينة الصخيرات المغربية، لكنها لم تتمكن من الالتزام، مما أدى إلى تأجيلها إلى أجل غير مسمى[2].

1.1.الحكومة الشرعية المعترف بها دوليا: حكومة الوحدة الوطنية "عبد الحميد الدبيبة "

على غرار الاتفاق السياسي بالصخيرات في 2015، وبرلين 2015، وتونس 2016، وباريس 2018، جاء مؤتمر جنيف في 28 جوان 2021، كسابقه من الاجتماعات واللّقاءات والمؤتمرات، فقد نجح في جمع الأطراف الليبية، ودفعهم للحوار بدعم إقليمي ودولي، والذي أثرت نتائجه عن تسوية سياسية، تسلمت من خلالها سلطة حكومة انتقالية منتخبة، تضم حكومة الوحدة الوطنية ومجلسا رئاسيا، مهمتها في قيادة ليبيا نحو إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية، خلال سنة واحدة، كحد أقصى، لاستكمال عملية الانتقال الديمقراطي، وبناء مؤسسات الدولة. مع غياب تصور توافقي وطني لهذه المرحلة، اتسعت فجوة عدم الثقة، الذي فاقم الأوضاع أكثر مما كانت عليه منذ البداية في 2011[3].

---

*__عمليات الكرامة:__ تعتمد هذه العمليات على استخدام الطيران والصواريخ والمدفعية من قوات حفتر، وهو تكتيك جديد الغرض منه التدمير المكثف للبنى التحتية والمناطق السّكنية لتسهيل عملية التقدم والتوغل إلى داخل طرابلس، وهو نفس التكتيك الذي قامت به قوات الكرامة في عملياتها الأولى في 2014. **للمزيد أنظر إلى**: - -، هجوم حفتر على طرابلس: ين الرهانات الإقليمية ووقائع الميدان، **سلسلة تقدير موقف**، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،16 أفريل 2019)، ص. 04.

*حصلت حكومة الوفاق الوطني على الدعم من تركيا مقابل توقيع اتفاقية تحديد الحدود البحرية والاخرى تخص مجال التعاون الأمني والعسكري بين الدوليتين، **للمزيد أنظر إلى**: --، مذكرة التفاهم الليبية-التركية: أبعادها وتداعياتها المحلية والإقليمية، **سلسلة تقدير موقف**، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،17 ديسمبر،2019)، ص.02.

[1]**بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا**، اتفاق بين الأطراف الليبية على وقف إطلاق نار دائم على مستوى البلاد مع النفاذ الفوري بجنيف، 23 أكتوبر 2020، ص. 01.

[2]U. S. Enrgy information administration, **ibid**.p.02.

[3]نادية سعد الدين،"الحكومة الليبية وتحديات ما قبل الاستحقاق الانتخابي "، **مجلة شؤون عربية**، ع 186، (2021)، ص.ص 04.

اختير "عبد الحميد الدبيبة" رئيسا للحكومة، بتاريخ 05 فبراير 2021، و"محمد يونس المنفي"، رئيسا على المجلس الرئاسي، كما صوت مجلس النواب في 10 مارس 2021، لصالح منحها الثقة، وفي كلمة مباشرة له كان قد دعى الليبيين، لتعويض فترة الانقسام، وتناسي أحقاد الماضي وتجاوز الحدود الوهمية بينهم، والعمل من أجل الوحدة الليبية[1].

كما ذكر أنّ حكومته" لن ترفع إلا شعار ليبيا موحدة فقط"، مؤكدا دعمه للمجلس الرئاسي من أجل استكمال استحقاق المصالحة الوطنية، وفي انجاز الاستحقاقات الانتخابية، من خلال دعم المفوضية العليا لانتخابات، مع تهيئة الظروف لإجراءها في موعدها الأول في 24 ديسمبر 2021[2].

لكنه قد تجاوز في خطابه الأوضاع الداخلية المعقدة، والسقف المحدد بتسعة أشهر، حيث كانت لاتزال النّقاشات بين مجلس النّواب الليبي، والمفوضية والمجلس الأعلى، حول طبيعة التّصويت والقوائم الانتخابية، التي ترشح فيها أصول القذافي من أبناءه "سيف الإسلام القذافي" ونظيره "حفتر"[3].

وبعد نحو سنة (01) أخفق كذلك عقد الانتخابات البرلمانية والرئاسية كذلك[4]، وجاء اقتراح تأجيل الانتخابات من المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، على مجلس النواب تأجيلها إلى غاية 22 يناير 2022، فقد اعترض مسار تطبيق اتفاق الفرقاء الليبيين بجنيف، عقبات عديدة، أهمها القوى التي كانت تدعم النعرات الداخلية، والتي تجسدت في الدّعم القوي "لحفتر"، من قبل القوى العربية مصر، وفرنسا وروسيا في الشرق، في مقابل كل من قطر وتركيا في الغرب[5].

1.2.الحكومة الموازية: حكومة الاستقرار الوطني "فتحي باشاغا"

تجدد الإنقسام في المشهد السياسي الليبي نتيجة غياب التوافقات الجذرية، فبعد إخفاق حكومة الوحدة الوطنية برئاسة" عبد الحميد الدبيبة "في إجراء الانتخابات في موعدها المحدد (ديسمبر 2021)، اتجه مجلس النواب في طبرق بتاريخ 10 فبراير 2022 نحو تكليف" فتحي باشاغا "رئيسا للحكومة ومنحه الثقة. وقد أدى هذا الإجراء إلى تصاعد حدة الانقسام السياسي والميداني، بسبب رفض "الدبيبة" تسليم السلطة إلا لجهة منتخبة، مما أوجد حالة من الصراع على الشرعية التنفيذية بين طرابلس وسرت[6]. وعلى غرار تجربة" الحكومة المؤقتة "برئاسة "عبد الله الثني"، التي استمرت خلال فترة الانقسام السابق حتى 13سبتمبر 2020، حين قدم استقالته لرئيس مجلس النواب "عقيلة صالح"، إثر موجة

[1] أحمد قاسم حسين وآخرون، **المرجع السابق**، ص 29

[2] سلسلة تقدير موقف، "حكومة الدبيبة حيثيات التشكيل وتحديات الإنجاز"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، (16مارس 2021)، ص. ص. 07-05.

[3] محمد عبد الحفيظ الشيخ، الاستحقاق الانتخابي الليبي 2021 في ضوء المعطيات والمساعي الدولية الراهنة، **دراسات شرق الأوسطية، يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط**، ع 98، م 25، (2022)، ص 21.

[4] أحمد قاسم حسين، **المرجع السابق**، ص.29.

[5] أمحمد عبد الحفيظ الشيخ، **المرجع السابق**، ص. 23.

[6] أحمد قاسم حسين، **المرجع السابق**، ص 29.

احتجاجات شعبية ضد تردي الأوضاع الخدمية في شرق ليبيا)، برزت حكومة "فتحي باشاغا" كطرف موازيسعى لانتزاع الشرعية الدولية. إلا أن الفرق يكمن في سعي هذه الحكومة للحصول على زخم إقليمي ودولي أكبر لتعويض تعذر ممارسة مهامها من داخل العاصمة طرابلس [1].

على إثر تلك الأوضاع دخلت ليبيا في مرحلة صراع حاد، نتج عنها اشتباكات مسلحة في طرابلس ومحيطها بين القوى المؤيدة لحكومة الوحدة الوطنية (المعترف بها دوليا والمدعومة من تركيا وقطر والولايات المتحدة وإيطاليا)، وبين القوى الموالية لحكومة الاستقرار (المكلفة من البرلمان). وتمتلك حكومة "الدبيبة" عناصر القوة المادية الرئيسية لسيطرتها على البنك المركزي وتلقيها إيرادات النفط، بينما تعاني الحكومة الموازية من محدودية الدعم المادي وصعوبة ممارسة مهامها من العاصمة [2].

تجدر الإشارة إلى أن حكومة الوحدة الوطنية تعد الطرف الذي يمتلك عناصر القوة الرئيسية الأساسية داخل ليبيا، فهي تسيطر على البنك المركزي في طرابلس، وتعد الجهة الوحيدة المخوّلة بتلقي إيرادات صادرات النفط. غير أنّ استمرار حالة الانقسام السياسي العميق بين الشرق والغرب حال دون التوصل إلى تسوية شاملة، وأعاد إنتاج حالة الانقسام السياسي والمؤسسي.

وفي هذا السياق، أسهم سوء إدارة الموارد، وتنامي أشكال السيطرة الأجنبية غير المباشرة، إلى جانب التجاذبات الإقليمية، وضعف الأجندات السياسية الداخلية، في تحويل الموارد الطبيعية من عامل دعم للاستقرار إلى عنصر تأزيم للصراع، كما أوجدت هذه الأوضاع الداخلية الهشّة بيئة مفتوحة لتغلغل القوى الكبرى، عبر توظيف وسطاء محليين لخدمة مصالحها الاستراتيجية.

وعليه، فإن أي رؤية واقعية لإنهاء الصراع واستدراك هذا المشهد العسكري والسياسي المعقّد، بما يحمله من تشابك في الفاعلين وتداخل في المصالح، تقتضي تحركا جماعيا يستند إلى تقليص تدخل القوى الخارجية، والحد من نفوذ الفصائل المسلحة التي تغذّي الانقسامات الداخلية. كما يستلزم ذلك توحيد هذه التشكيلات ضمن إطار جيش وطني موحّد، والعمل على تحييد الأحزاب السياسية عن الارتباط بالتنظيمات العسكرية، بما يهيّئ شروط الانتقال نحو تسوية سياسية مستدامة. وانطلاقا من ذلك، يمكن اختصار أبرز التحولات السياسية التي طبعت المراحل الانتقالية الليبية، خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2023[3]، في الجدول الآتي.

[1]--، سياقات تقدير موقف، "ضغوط مستمرة: دلالات إعلان **باشاغا** استعداد حكومته للعمل من خارج طرابلس"، المستقل للأبحاث والدراسات، (مايو 2022)، ص. 03.

[2]--، سياقات تقدير موقف، "بين الدبيبة والباشاغا. انقسام سياسي يلوح في أفق ليبيا"، مجلة أسباب، ع 40، (فبراير2022)، ص.ص.01-03.

[3] أحمد قاسم حسين، **المرجع السابق**، ص 322.

الجدول (06) يجمع المراحل المتعاقبة للحكومات الإنتقالية في ليبيا من 2011 -2023 (شرق /غرب)

المرحلة السياسية	السلطة	المقر	فترة الحكم
المرحلة الأولى بعد انتفاضة 17 فبراير 2011			
مصطفى عبد الجليل	رئيس المجلس الوطني الانتقالي	بنغازي / طرابلس	27 فبراير 2011-2012
محمود جبريل	رئيس المكتب التنفيذي	طرابلس	14 مارس2011
علي الترهوني	تسيير أعمال مؤقت	طرابلس	23 اكتوبر - 23 نوفمبر 2011
عبد الرحيم الكيب	رئيس أول حكومة انتقالية	طرابلس	24 نوفمبر2011 -14 نوفمبر 2012
المرحلة الثانية المؤتمر الوطني العام/ الحكومة الإنتقالية (01)			
محمد يوسف المقريف	رئيس المؤتمر الوطني العام	طرابلس	2012-2013
مصطفى أبو شاقور	لم تنل حكومته الثقة	طرابلس	12 سبتمبر 2012-07 أكتوبر 2012
علي زيدان	أقيل بقرار من المؤتمر	طرابلس	14 نوفمبر 2012-11مارس 2014
المرحلة الثالثة بداية الانقسام: المجلس الوطني للنواب والحكومة الانتقالية 25 مارس 2014 خلفا للمؤتمر الوطني العام			
عقيلة صالح العبيدي	رئيس مجلس النواب	طبرق	04أوت 2014 حتى الآن
أحمد معيتيق	حكمت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستوريته	طرابلس	25 مايو 2015 -09 جوان 2014
عبد الله الثني	الحكومة المؤقتة(الشرق)	البيضاء	11 فبراير 2014-2020
عمر الحاسي	حكومة الإنقاذ(الغرب)	طرابلس	25جوان 2014 31 مارس 2016
خليفة الغويل	استمرار حكومة الإنقاذ	طرابلس	31 مارس 2015/ 01أبريل 2016
المرحلة الرابعة اتفاق الصخيرات المغربية منذ 2015			
فايز السراج	رئيس حكومة الوفاق الوطنية	طرابلس	19 يناير 2016
محمد يونس المنفي	رئيس المجلس الرئاسي	طرابلس	2021 حتى الآن
المرحلة الخامسة ملتقى الحوار الوطني الليبي الرابع في جنيف 2021			
عبد الحميد الدبيبة	حكومة الوحدة الوطنية	طرابلس	15فبراير 2021 وهي الحكومة التي حصلت على الاعتراف الدولي
فتحي باشاغا	حكومة موازية	سرت	10فبراير 2022-16 مايو 2023

المصدر: من إعداد الباحثة من المعطيات السابقة

الفرع الثاني: الدور الجزائري ضمن جهود التسوية الإقليمية والدولية

لقد عبرت مجموعة من الأطراف الدولية، عن استيائها وقلقها من الوضع اللّبي المتدهور، وعن حالة التّراجع في تحقيق الاستقرار، والتراجع دون حلول ترضي جميع الفرقاء الليبيين، من خلال سلسلة من اللقاءات والحوارات والمؤتمرات إقليمية ودولية، يمكن اختصار البعض من هذا المسار الدبلوماسي المكثف والمعقد، الذي تفاعلت فيه العديد من العوامل، في محاولة منا لشرح الإطار العام للوضع الليبي على سبيل الذكر لا الحصر[1].

[1]--، تقرير السياسات والتشريعات المتعلقة بالتحول الديمقراطي وحقوق الانسان في ليبيا، **مركز دعم التحول الدمقراطي وحقوق الانسان**، نوفمبر 2020. تم التصفح سا 18:55 يوم 29 نوفمبر 2024. https://2u.pw/EzD5jY0d

1.القرارات الأممية والتدخل العسكري

اتسمت المرحلة الأولى من تسوية الأزمة الليبية، بالتحرك السريع لمجلس الأمن تحت غطاء أممي لحماية المدنيين، وشملت ما يلي:

- قرار مجلس حقوق الإنسان رقم (S-15/1): بتاريخ 25 فبراير 2011، الذي دعا إلى إرسال بعثة لتقصي الحقائق بشأن الأوضاع الإنسانية، على خلفية اندلاع أعمال العنف في 17 فبراير من ذات السنة[1].
- القرار (1970) الصادر في 26 فبراير 2011: الذي تبنّى أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لحماية المدنيين في ليبيا.
- القرار (1973) بتاريخ 17 مارس 2011، الذي أجاز اتخاذ كافة التدابير لحماية المدنيين، بما في ذلك التدخل العسكري الذي بدأ في 19 مارس من قبل حلف الناتو.

- **إجتماعات مجموعة الاتصال الدولية حول ليبيا**

لقد تزامنت جهود مجلس الأمن مع انعقاد اجتماعات مكثفة أخرى، للتباحث حول تداعيات التدخل العسكري ودعم المجلس الانتقالي، لكنها حالت دون أن تنجح في وضع أسس حقيقية لبناء دولة مستقرة، ومنها[2]:

- اجتماع 13أبريل 2011 بالدوحة عن البحث في سبل تسوية الأزمة بحضور دولي واسع.
- اجتماع 05 مايو 2011 بروما الإعلان عن تقديم مساعدات مالية للمجلس الانتقالي الليبي بقيمة 25 مليار دولار.
- اجتماع 05جوان 2011 بأبو ظبي التنديد بالعنف والمطالبة بتنحي القذافي.
- اجتماع 15 جوان 2011 بتركيا: لقاء موسع بمشاركة 32 دولة ومنظمات دولية.

3.مجموعة أصدقاء ليبيا ومنها[3]:

- اجتماع 20سبتمبر 2011، بحضور بريطانيا، فرنسا، تركيا، المغرب، قطر، الأردن، وبعثة الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، لمناقشة تقييم عمليات الناتو والتوصية بضم دول جديدة إلى المجموعة مثل روسيا والصين.

---

[1]--، تقرير السياسات والتشريعات المتعلقة بالتحول الديمقراطي وحقوق الانسان في ليبيا، **مركز دعم التحول الدمقراطي وحقوق الانسان**، نوفمبر 2020. تم التصفح سا 18:55 يوم 29 نوفمبر 2024. https://2u.pw/EzD5jY0d

[2]بالجيلالي محمد إبراهيم، المرجع **السابق**، ص .183.

[3] بالجيلالي محمد إبراهيم، **المرجع نفسه**، ص.191.

4.قرارات مجلس الأمن المتعلقة بدعم ليبيا ومنها:

•القرار 2009 في 16 سبتمبر 2011 للبحث في إنشاء بعثة خاصة للأمم المتحدة للدعم (UNSMI).

•سلسلة من القرارات لتجديد ولاية البعثة. من أبرزها[1]:

2022 (2011)، 2040 (2012)، 2095 (2013)، 2144 (2014)، 2238 (2015)، 2323 (2016)، 2376 (2017)، 2434 (2018)، 2486 (2019)، 2542 (2020)، وأخيرا القرار 2619 (31 يناير 2022) الذي مدد عمل البعثة حتى 30 أبريل 2022.

5.المؤتمرات الإقليمية لأمن الحدود

•مؤتمر بطرابلس الليبية من 11 – 12 مارس 2012: بمشاركة كلمن الجزائر، تونس، مالي، تشاد، المغرب، وموريتانيا[2].

• مؤتمر بالرباط المغربية في 14 نوفمبر 2013: للبحث في تهديدات أمن الحدود في منطقة الساحل والصحراء[3].

6.جولات الحوار السياسي الليبي:

عرف الحوار السياسي الليبي مع بداية 2014، نشاطا مكثفا بشأن التّسوية السّلمية للأزمة اللّيبية وشملت النّقاش حول العملية السياسية، والبحث حول سبل إعادة الاستقرار والأمن إليها، ويمكن أن نذكر من هذه الاجتماعات ما يلي[4]:

•حوار غدامس على الحدود الجزائرية من 29سبتمبر 2014، برعاية البعثة الأممية، واستمرت حتى إعلان التّشكيل المقترح لحكومة الوفاق الوطني، بقيادة "فايز السراج" في 08 أكتوبر 2015[5].

•جولات الصخيرات المغربية من مارس 2015 إلى 17 ديسمبر2015[6]، توجت بالتوقيع على الاتفاق السياسي الليبي في 17 ديسمبر 2015[7].

أعربت الحالة الليبية عن مشهد سياسي يسوده الكثير الارتباك والقلق، من مآلات الأزمة وسير المرحلة الانتقالية، استطاع المبعوث الأممي "مارتين كوبلر" أن يختم الحوار الليبي – الليبي، بعد سلسلة طويلة

---

[1] أحمد مصطفى فتحي عرابي، "دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا: النجاحات والإخفاقات"، **مجلة السياسة والاقتصاد**، م16، ع15، (يوليو2022)، ص.ص. 405.406.

[2] **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن السنة السابعة والستون، s/pv.688 محضر الجلسة، الإثنين 10 ديسمبر 2012، نيويورك، ص. 39.

[3] لطيفة العروسي، مؤتمر أمن الحدود في الرباط يقرر إنشاء مركز إقليمي لتدريب ضباط مختصين الشرق الأوسط، آخر تحديث: 14-23:57 نوفمبر 2013 **موقع متخصص الرباط**، على الرابط:https://2u.pw/rqIW8Nix (03/08/2024)((18.00

[4] هشام الشلوي،"**حوار غدامس وغياب القوى الليبية الفاعلة**"، (قطر، مركز الجزيرة للدراسات، 14 أكتوبر 2014)، ص. 01. 08

[5] علاء فاروق،"أبجديات فهم المشهد الليبي"، **الجزيرة نت**،2 فيفري 2017، يوم 2024/11/29، ع سا21:02 https://2u.pw/d8I7SUW

[6] تقرير النتائج السنوي للأمم المتحدة في ليبيا 2023، جولة من الحوار السياسي الليبي في الصخيرات، المغرب 20 - 26 مارس 2015. https://2u.pw/DUHHlXmr(22.00)(2024/09/12)../Lokmane/AppData/Roaming/Microsoft/Word/

[7] بالجيلالي محمد إبراهيم، **المرجع السابق**، ص .199-200.

من المؤتمرات الاتفاقيات، التي بدأت بغدامس وانتقلت نحو الجزائر والقاهرة وبرلين وباريس وروما وجنيف وباريس، لتوقيع اتفاقية سلام، والمصادقة على المسودة الأخيرة من الاتفاق السياسي الليبي، ومن أهم مخرجاتها كان تشكيل حكومة الوفاق الوطني برئاسة "فايز السراج"[1].

تواصل البحث في الحلول السياسية عبر جملة من الحوارات إقليميا، والجزائر كدولة جوار تبحث عن مقاربة سياسية وأمنية إقليمية شاملة، تمس أمن كل أطراف المغرب العربي، لإعادة الاستقرار والأمن فيه، حيث عملت على دعم هذا المسار من المساعي الدولية والإقليمية في المنطقة، وعبرت عن مواقفها الثابتة اتجاه سبل التسوية، فقد أبدت حضورها الدائم واستعدادها الواعي والداعم للحلول السلمية، وعبرت على ترجيح الحلول السياسية الداخلية قبل العسكرية، خوفا من أي انفلات أمني خطير لا يمكن التحكم في تداعياته، ومن بين الحوارات الإقليمية، نذكرها فيما يلي:

7.المبادرات الجزائرية في الحوار (الليبي – الليبي) بالجزائر العاصمة:

في خضم هذا المشهد السياسي والأمني الليبي المعقّد والمتشابك، إقليميا ودوليا، حاولت الجزائر هي الأخرى أن تبرز كفاعل إقليمي محوري في المنطقة، من خلال أدوارها السياسية عبر دعم مسارات الوساطة، والحلول السياسية النابعة من الداخل الليبي، ورفض جميع أشكال التدخل العسكري، لذلك ولتدعيم موقفها الثابتة، احتضنت بالجزائر العاصمة عدة جولات من الحوار الليبي– الليبي، منذ 2015، تحت غطاء الشرعية الأممية والتي أكدت فيها جميعها على استمرارها في احترام السيادة الليبية، ودعم الحلول التوافقية السياسية بين الفرقاء الليبيين الفاعلين في صناعة القرار الرسمي، مع الدعوة إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية ليبية، ومنها:

- الجولة الأولى 10 – 11 مارس2015، لتأكيد رفض التدخل الأجنبي والدعوة إلى حكومة توافقية[2].
- الجولة الثانية 13 – 14 أفريل2015، لدعم أممي للدور الجزائري في تسوية الأزمة[3].
- الجولة الثالثة: من 03 – 04 جوان 2015، لدعوة لتشكيل حكومة وحدة وطنية ومواجهة خطر داعش[4].

---

[1]Saïd Haddad, "Accord, désaccords et expansion de l'État islamique en Libye, Chroniques politiques Libye ", **Tout Open Edition Jornale**, 15 (2016) p.p. 05.06.

[2]ياسين بودهان،**"إعلان الجزائر" يجمع الفرقاء اللّيبيين على الثوابت"**، 12-03-2015، تم تصفح المقال على الرابط ../../../Lokmane/AppData/Roaming/Microsoft/Word/ https://2u.pw/Z3SUKNdc (00.00) (05/10/2024)

[3]وكالة الأنباء الكويتية، كونا، "**انطلاق أعمال الجولة الثانية من الحوار الوطني الليبي بالعاصمة الجزائرية"**، تم تصفح المقال بتاريخ 31 اوت 2024، عسا 19.24، على الرابط: يوم 05 أكتوبر 2024 ع سا00.08. https://2u.pw/0dqxCava

[4]FatenHayed, " dialogue interlibyena Alger : appel a la formation rapide d'un gouvernement d'union National", **El Watan Week-end**, 01 juin 1, 2018, p.4.

•الجولة الرابعة 02 نوفمبر 2015، للتأكيد على السيادة الليبية ورفض التدخلات[1].

من خلال هذه المبادرات والجولات بخصوص البحث في الشأن الليبي وتسوية الأزمة، برزت المقاربة الجزائرية بوصفها أحد المسارات القليلة التي حافظت على ثباتها وانسجامها مع منطق الحل السياسي. فقد انطلقت الجزائر، باعتبارها دولة جوار مباشر، من تقدير استراتيجي مفاده أن التدخل العسكري الأجنبي، دائما ما يكون متبوعا بمصالح استراتيجية، ونظرا لأهمية المنطقة من حيث الموارد، فإن مسألة الاعتبارات السياسية في مثل هذه العمليات ستكون واردة، كما أنه لا يؤدي الى تسوية مستدامة بل يفاقم من حالة الانقسام الداخلي، ويعمّق الفراغ الأمني، بما يهدد استقرار المنطقة ككل.

لذلك قد ركزت في جميع مبادراتها على تأكيد موقفها الثابت من ضرورة الالتزام بالحلول السياسية السلمية للجمع بين جميع الفرقاء الليبيين، من منطلق أن الحل في ليبيا يأتي من الداخل، وهذا ما نجده من خلال دعم الحوار الليبي–الليبي، مع التأكيد على ضرورة احترام السيادة الليبية، والحفاظ على وحدة مؤسسات الدولة، وإعادة بناء الشرعية عبر توافق سياسي شامل. عبر جميع المبادرات التي توصلنا إليها، في إطار تأييد الشرعية الأممية، بمحاولة تقريب وجهات النظر والدفع نحو تشكيل حكومة وحدة وطنية قادرة على احتواء الانقسام السياسي والأمني.

8.الحوارات الليبية في دول أخرى[2]: ونذكر منها مايلي:

•جولات تونس من الحوار بين 2015 و2020.

•لقاءات جنيف استمرت منذ يناير 2015 حتى جوان 2021، بدعم أممي، وشكلت إطارا للحل السياسي.

•جولات برلين التي تزامنت مع جائحة كورونا (2019 – 2020)، أكدت رفض الحل العسكري[3].

9.الذكرى السبعون لاستقلال ليبيا 24 ديسمبر 2021

بمناسبة مرور السبعون (70) عاما، منذ إعلان ليبيا استقلالها في 1951، من أجل البحث في كيفية استكمال خارطة الطريق الجديدة بتفاصيلها لقيادة المرحلة الانتقالية. وعن ضرورة الالتزام بمخرجات الحوارات استكمالا لمسيرة المرحلة الانتقالية[4].

من كل ماسبق، تعد أهم مخرجات الجولات التي تناولناها في سياق إبراز المساعي والجهود الدولية والإقليمية والأممية الرامية إلى تسوية الأزمة الليبية، لوقف النزاع الأهلي، وإعادة الاستقرار

---

[1] Lyes Menacer, "Dialogue inter-libyen : la médiation marocaine dans l'impasse : l'Algérie tient à la solution politique en Libye, "**Liberté** ; N° 7067, 3 nov.2015) ; p.01.

[2]--، **تقرير النتائج السنوي للأمم المتحدة في ليبيا2023**، "ملتقى الحوار السياسي الليبي، نقل مباشر للجلسة التفاعلية للمرشحين لمناصب المجلس الرئاسي في السلطة التنفيذية الموحدة الجديدة" **للمزيد أنظر إلى الرابط:**https://2u.pw/H9ZzAcfx (00.42)(05/11/2024)

[3]**الأمم المتحدة**، "اختتام الجولة الأولى من الحوار السياسي الليبي الذي ترعاه الأمم المتحدة في جنيف"، للمزيد أنظر إلى الرابط:
https://2u.pw/He74TC3H(05/10/2024)(00.00)

[4]**الأمم المتحدة**، قرار مجلس الأمن 2510(2020)، في جلسته 8722 المعقودة في 12 فبراير 2020 للمزيد أنظر إلى:
https://2u.pw/ecAvalZY(29/11/2024)(23.00)

للمنطقة، حيث اتضح من خلال ما سبق أن التدخل العسكري الخارجي، رغم إسقاطه لنظام القذافي، لم يسهم في بناء دولة مستقرة بقدر ما أدى إلى تفكك المؤسسات الأمنية والعسكرية، وظهور فصائل مسلحة متعددة الولاءات، بل وأصبح البعض منها قوى مهيمنة مستفيدة من الفراغ المؤسساتي والانقسام السياسي الحاد، مما ساهم في تفاقم المشهد الأمني وزاده تعقيدا، حيث تداخلت فيه العوامل الداخلية مع التأثيرات الإقليمية والدولية. وبناء على ذلك فإن غياب مشروع وطني شامل إضافة إلى تضارب مصالح القوى المتنازعة، جعلا من عملية إعادة بناء الدولة مسارا بالغ التعقيد، ما يستلزم ترتيبات توافقية تعيد الاعتبار للمؤسسات الرسمية للدولة، وتحد من تأثير القوى المسلحة على العملية السياسية.

يأتي هنا الدور الجزائري في محاولة لتجسيد مقاربة واقعية تستند إلى عقيدة أمنية وقائية، تهدف إلى منع انتقال الفوضى وعدم الاستقرار عبر الحدود، وحماية الأمن القومي الجزائري من تداعيات انتشار السلاح والجماعات المسلحة، وهي المقاربة التي أثبتت واقعيتها في الطرح ورشادتها مقارنة بمسارات التدويل والتدخل العسكري. وهذا ما يحلينا للانتقال الى محاولة تفكيك السياق الذي نشأت فيه هذه المقاربة، الجزائرية، والذي حاولت من خلاله أن تجعل منها نموذجا رائدا في إدارة الأزمات الإقليمية.

إستنتاجات الفصل الثاني

من خلال ما سبق تقديمه في هذا الفصل، من تحليل لطبيعة الأزمة الليبية ومسارات التسوية الإقليمية والدولية التي رافقتها، تبيّن أن هذه الأزمة لم تعد مجرد صراع داخلي على السلطة، بل تجاوزت أبعادها المحلية لتتحول إلى معضلة جيوسياسية مركبة هددت بتداعياتها كل دول المنطقة، ويعود ذلك إلى ما أفرزه انهيار مؤسسات الدولة من تداعيات أمنية، واقتصادية، واجتماعية، لا سيّما مع استفحال الميليشيات المسلحة وتداخل الأجندات الخارجية، ما جعل من إيجاد مخرج للأزمة أولوية دولية وإقليمية بالغة التعقيد.

وفي هذا السياق، واجهت جهود التسوية جملة من الرهانات والمعوّقات، التي فرضت ضرورة التحرك ضمن رؤية تقوم على تحقيق توازن بين: أولا، استعادة الشرعية المؤسساتية للدولة الليبية، وثانيا، الحدّ من التدخلات العسكرية الأجنبية التي أسهمت في إضفاء طابع دولي على مسار الصراع. ومن ثمّ، فإن العمل الدبلوماسي خلال هذه المرحلة لم يقتصر على محاولات التوفيق بين الفرقاء الليبيين فحسب، بل امتد ليشمل السعي نحو بلورة توافق دولي يحترم سيادة ليبيا، ويحدّ من مخاطر انزلاق المنطقة نحو مزيد من الانقسام وصراعات الوكالة.

كما توصلت الدراسة في هذا الفصل، تم استعراض مختلف مسارات إعادة السلام إلى ليبيا (مثل مسار الصخيرات، وبرلين، وجنيف)، وهي المجهودات التي يرجح من خلالها خيار "الحل السياسي الشامل" القائم على توافقات وطنية حقيقية.

تدعو من خلالها لتوحيد المؤسسات السيادية والعسكرية كشرط أساسي لأي انتقال ديمقراطي، مع استيعاب مختلف الأطراف الليبية لضمان استدامة أي اتفاق يتم التوصل إليه.

ناقش الفصل كذلك، مآلات الوضع الليبي في ظل تعدد المبادرات الاقليمية والدولية للتوفيق بين الفرقاء، والتي تفرع عنها عدة، مسارات للتسوية السلمية للأزمة، لكن في ظل بروز كيانات جهوية مستقلة، دون إمكانية الوصول إلى "مصالحة وطنية شاملة" تفضي إلى إجراء انتخابات عامة تعيد بناء الدولة، على أسس ديمقراطية موحدة، وهو المطلب الشعبي الوحيد منذ بداية الانتفاضات الشعبة في فبراير 2011. لذلك، فإن نجاح هذه المسارات يظل مرهونا بمدى قدرة الأطراف الليبيين المسؤولين عن اتخاذ القرار الرسمي في الدولة على تغليب المصلحة الوطنية العليا التي تمْتثلْ لمطالب الشعبة فوق أي اعتبارات مصلحية أخرى، وكذلك على قدرة الفاعلين الإقليميين على ممارسة ضغوط إيجابية تدفع نحو الاستقرار، من منطلق الادراك والوعي الجماعي العميق بمدى أهمية استكمال مسار التسوية بعيدا عن التدخلات الخارجية.

أدركت الجزائر، من منطلق الازمات التي مرت بها أن الأمن القومي اولوية لا يمكن التنازل عنها، تحت أي ظرف، في حالة التهدد الامني من ليبيا، وبحكم علاقاتها التاريخية والجغرافية معها، فإنها تسعة لدفع مسار التسوية والحل الداخلي الذي ترجح فيه أن يكون ليبي – ليبي، وهو الخيار الاستراتيجي الوحيد في الوقت الراهن وحيد لتفادي ليبيا الدخول في صراعات قد تؤدي لانزلاقات أمنية خطيرة تتجاوز تداعيتها حدود السيطرة والاحتواء، ولا يمكن التحكم في تداعيتها.

من هنا تأتي أهمية التوسع في فهم المقاربة الجزائرية، التي تسعى بأدوارها الدبلوماسية المتوازنة مع الأطراف الإقليمية، لمحاولة حل الأزمة الليبية، من منطلق مبادئها في سياستها الخارجية في التعامل مع الأزمات من دول الجوار، وكذا لحماية منها واستقرارها الداخلي، بما يضمن حماية مصالح أمنها القومي، وكذا من إعادة الاستقرار لكل دول المنطقة، خاصة والتهديد من دولة جوار تشهد إنفلات أمني يصعب التكهن بمساره، في بيئة سياسية وأمنية متجددة المشاهد.

الفصل الثالث: دور الجزائر في حل الأزمة الليبية وآفاق تسويتها

الفصل الثالث: دور الجزائر في حل الأزمة الليبية وآفاق تسويتها

أفرزت الأزمة الليبية، بحكم امتدادها الجغرافي وتشابك أبعادها السياسية والأمنية، تداعيات مباشرة على دول الجوار، وفي مقدمتها الجزائر، التي واجهت بيئة إقليمية اتسمت باستمرار عدم الاستقرار وتزايد التحديات الأمنية. فقد أسهم تواصل الانقسام السياسي وتعدد الفاعلين المسلحين في جعل الوضع الليبي عنصرا مؤثرا في اعتبارات الأمن القومي الجزائري، الأمر الذي فرض التعامل مع الأزمة ضمن مقاربة تجمع بين البعدين الأمني والدبلوماسي.

وفي هذا السياق، تبلورت المقاربة الجزائرية تجاه الأزمة الليبية استنادا إلى مبادئ ثابتة في السياسة الخارجية، تقوم على دعم الحل السياسي ورفض التدخلات الأجنبية، مع التركيز على الحوار بين الأطراف الليبية. وقد تفاعلت هذه المقاربة مع تطورات المشهد الليبي وتعدد مسارات التسوية، في ظل بيئة إقليمية ودولية متغيرة، ما أفرز تحديات تتعلق بحدود التأثير وفعالية الدور في مسار إدارة الأزمة.

وانطلاقا من ذلك، يأتي هذا الفصل تحت عنوان "دور الجزائر في حل الأزمة الليبية وآفاق تسويتها"، بهدف تحليل طبيعة المقاربة الجزائرية وأبعادها، ورصد كيفية توظيفها في التعامل مع تطورات الأزمة الليبية، وتقييم فاعليتها وحدود دورها ضمن مسارات التسوية خلال الفترة (2019-2024)، تمهيدا لمناقشة آفاق التسوية المحتملة للأزمة الليبية. لذلك، كيف تعاملت المقاربة الجزائرية مع التحديات الأمنية والسياسية للأزمة الليبية بين 2019 -2024؟.

المبحث الأول: انعكاسات الأزمة الليبية وتأثيرها نحو الخارج

آلت الأوضاع في ليبيا على مدار عقد من الزمن إلى حالة من التفكك المؤسساتي في الهياكل الرسمية لصناعة القرار، مما سمح للفواعل غير الحكومية بملء الفراغ المؤسسي وتثبيت نفوذها عبر شبكات الجريمة المنظمة والتهريب العابر للحدود. وقد أفضى هذا التآكل في سلطة الدولة إلى عجز عن إدارة الموارد الحيوية، لاسيما قطاع الطاقة، محولا البلاد إلى ساحة للتجاذبات الجيوسياسية ومسرحا للتهديدات اللاتماثلية، كالتطرف العنيف والهجرة غير النظامية، من هنا تأتي الحاجة لتحليل طبيعة التداعيات الأمنية والسياسية للأزمة الليبية وانعكاساتها، مع التركيز على الجزائر كفاعل متأثر بحكم جواره الجغرافي معها، حيث يمثل أي تصدع في الداخل الليبي تهديدا مباشرا لأمنها القومي واستقرار نطاقها الاستراتيجي.

المطلب الأول: تداعيات داخلية تمهد لخطر على دول المنطقة

تعاني ليبيا، منذ سقوط نظام معمر القذافي عام 2011، من سياق أمني خطير، خلّفته فوضى التدخل العسكري الدولي، وتفاقم جراء التدهور الحاد في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وانتشار الأسلحة غير الشرعية بين الفصائل والميليشيات المختلفة، أدت هذه الأوضاع إلى تقويض قدرة المؤسسات الرسمية على السيطرة في ظل غياب إحصائيات محددة، ومنه إلى قدرتها على ضبط مخاطرها الداخلية، مما حوّلها إلى بؤرة لتصدير التهديدات الأمنية نحو دول الجوار، خاصة الجزائر التي لا تكاد تتحكم في امتداداتها معها بحكم ارتباطاتها الجغرافية الواسعة معها[1].

الفرع الأول: مخاطر الفشل الدولاتي في ليبيا

أدى تراجع أداء المؤسسات السياسية والأمنية في ليبيا بعد عام 2011 إلى اختلال منظومة الحكم ونشوء فراغ مؤسسي، أتاح بروز فواعل مسلحة سعت للاستئثار بالموارد وبسط نفوذها كبديل للسلطة المركزية[2]. وقد أنتج هذا التفكك بيئة هشّة عجزت عن ضبط المجال الداخلي، مما حوّل الدولة إلى مصدر لتهديدات أمنية عابرة للحدود، امتدت آثارها لتشمل النطاقين الإقليمي والدولي.

2.مفهوم الدولة الفاشلة

نتيجة فشل المراحل الانتقالية في ليبي بعد سقوط النظام السياسي، وطول أمد الازمة الداخلية وانتشار تداعيتها نحو الخارج، تم إدراجها ضمن الدّول الضعيفة Weak State، وهو الطرح الذي كان

[1] طارق تاحي،"دور المتغير الخارجي في فشل الدولة في ليبيا: التدخل العسكري لحلف الناتو نموذجا"، **المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، م14، ع1، (2022) ص.262.

[2] زمام، فاطمة. "فوضى السلاح في ليبيا وانتشارها نحو دول الساحل". **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، م11، ع 2 (2018): 71-85.

قدمه جويل مجدال في الثّمانينيات من القرن الماضي عن الدولة التي فقدت قدرتها على ضبط وظائفها السياسية والأمنية والاجتماعية. لكن مع بداية التّسعينيات من القرن الماضي، طرح "روبيرت روتبرج"، مصطلح آخر هو "الدولة الفاشلة" State failed، كون أنماط الصراعات والحروب كانت قد تغيرت، علاوة على تصاعد في حالات عدم الاستقرار في أجزاء كثيرة من العالم[3]، والتي تدهورت بفعلها الظروف الأمنية والسّياسية، وتعددت فيها أنماط النّظم السياسية، خاصة منها الشّمولية في عدد كبير من الدول[4]، كمعطى يعبر عن افتقاد الدولة للسيطرة على أداء أدوارها المتعارف عليها، وإثبات قدرتها على ضبط مختلف النشاطات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية داخليا، مما يعرقلها عن توفير جميع مطالب شعبها، وعجزها عن بسط سلطتها، وتفردها في استعمال العنف المنظم داخل أراضيها[5].

جاء هذا الطرح في كتابه "عندما تفشل الدول: الأسباب والعواقب"، الذي بحث فيه عن أسباب تدهور الدول؟، ثم انتقل للبحث عمّا يمكن فعله؟- إن وجد لمنع هذه الدول من الانهيار، وانتقل بعدها للبحث عن سبل إعادة بناء الدولة. يقول أنه منذ عام 1990، قد قتل أكثر من عشرة ملاين إنسان، جراء الحروب الأهلية التي اندلعت في دول كلها فاشلة، بينما حرم الملايين من حقوقهم الأساسية"، وهي الموضوعات الأساسية التي تتسبب في فشل الدول، والتي تندرج ضمن غياب التّحفيز الاقتصادي، إضافة إلى التجديد القانوني، وإعاقة عملية الانتخابات، وكذا تسريح المقاتلين السابقين، وغياب المجتمع المدني[6].

3.مؤشرات فشل الدولة في ليبيا

يركّز معظم المحلّلين في الحالة الليبية على جملة من المؤشّرات المرتبطة ببنية الدولة، والتي تعكس أسباب الفشل، وهي مؤشّرات لم تظهر فجأة، بل جاءت نتيجة مسار تراكمي من التدهور السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي. والذي كرّست له مجموعة من الأنساق والظروف الداخلية والخارجية، تجدر الإشارة أن خلال فترة حكم معمر القذافي مابين (1969–2011) [7]، كانت ليبيا تحت نظام إيديولوجي، عزز من الولاءات الشخصية، على حساب بناء مؤسّسات رسمية قوية وقادرة على إدارة الشأن العام، القانون[8]، وقد أدّى هذا الوضع إلى تعميق الفجوة بين المجتمع والسلطة السياسية، وترسيخ حالة من الانفصال بين مطالب الشعب وآليات الحكم[9].

---

[3] عدنان بوزيدي، الدولة الفاشلة: "دراسة في المفهوم والظاهرة"، **مجلة مدارات سياسية**، م،1 ع، 4، (مارس 2018)، ص. ص 57- 58

[2] أحمد همام محمد، "مظاهر فشل الدولة في أفريقيا بالتطبيق على ليبيا"، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، ع 18، أفريل 2023، ص. 197.

[5]Rosa Ehrenreich Brookst,"Failed States, or the State as Failure ", **Law Review, The University of Chicago,**4 (72), (2005). P. 1160.

[6]Robert I. Rotberg, **When States Fail: Cause and Consequences**, (Princeton: University Press, 2004), p.207.

[2]بومدين وسيلة، " الدولة الفاشلة في ليبيا وتداعياتها على المنطقة المغاربية "، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، ع 03، (أكتوبر 2018)، ص. 217.

[8] Vibhu Mishra, 'Libya's Fragile Transition Plagued by Deepening Economic and Political Divides," **UN News**, April 17, 2025, https://news.un.org/en/story/2025/04/1162376.news.un+1

[9] بومدين وسيلة، **المرجع نفسه**، ص. 217.

لذلك فسقوط هذا النّظام، كان الفرصة الوحيدة للشعب الليبي من أجل النهوض بمرحلة انتقالية [10]، كان من المنتظر أن تفكك مسارات الفشل داخل المؤسسات السيادية للدولة، لا سيما في تسيير الثروات الاقتصادية والطبيعية، غير أن هذه المرحلة سرعان ما تعثرت نتيجة التجاذبات والصراعات الداخلية، التي تقاطعت معها التدخلات الإقليمية والدولية [11]. انتهى هذا المسار بسلسلة من الانزلاقات التي تجاوزت البعد الداخلي، لتطال الدول المجاورة التي تربطها بليبيا مصالح متشابكة، وذلك بفعل تصاعد نشاط الجماعات المتطرفة، وضعف التمثيل النيابي والتنظيم السياسي، والانقسام الحاد حول إدارة السلطة بين الأطراف الداخلية، مدعومة من قوى خارجية، إلى جانب التدهور الكبير في قطاعي الخدمات الاجتماعية والصحية [12].

أكّد ذلك تقرير الدول الفاشلة في2017، أن ليبيا ينطبق عليها هذا التوصيف، انطلاقا من جملة من المؤشرات التاريخية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، حيث صنفت ضمن الدول التي تعاني من أوضاع حرجة تحمل عدة مسارات لا يمكن ترجيح أي منها، بسبب تفاقم تداعيات الصراع الأهلي، مع تصاعد مستويات التهديد الأمني في دول الجوار، ولا سيما من الجهة الشرقية مصر، ومن الجهة الغربية كل من الجزائر وتونس. كما أكد التقرير على استمرارية حالة الهشاشة داخل ليبيا، نتيجة صعوبة احتواء تركيبتها القبلية، وتصاعد النزاعات الانفصالية، إلى جانب تمدد التنظيمات الإرهابية وتزايد عمليات التهريب عبر الحدود. عليه، أدرجت ليبيا ضمن مجموعة الدول الأكثر هشاشة، إلى جانب كل من اليمن وسوريا ومالي، الأمر الذي حول الدول المجاورة إلى بؤر محتملة للانكشاف الأمني والفراغ السياسي[13].

جدول رقم (07) يوضح مؤشرات الدولة الفاشلة في ليبيا

الرقم	مؤشرات التماسك داخل الدولة	ركز هذه المؤشرات على قياس درجة التماسك الاجتماعي وقوة الدولة، وقدرتها على مواجهة التهديدات الامنية
1	**المؤشرات الاجتماعية**	منطقة تؤمن باللواء القبلي، جذور المجتمع فيها لا يملك الشعور بالمواطنة والانتماء إلا لقبيلته، مجتمع لم يتم احتواءه من الانقسام القبلي والاثني والعرقي، يعاني من اللاعدالة في توزيع الموارد الحيوية، رغم ثروات الدولة.
2	**المؤشرات الاقتصادية**	أداء اقتصادي ضعيف جدا، تعتمد الدولة على القطاعات الحيوية (النفط والغاز)، تعاني من السيطرة الأجنبية على المنشآت الاقتصادية. وجود مصرفين وطنيين، مركزي شرعي وآخر موازي، تحت سيطرة الميليشيات المسلحة والحكومة الموازية. التذبذب في الأسعار بسبب الاحتدام والصراع الأهلي في المنطقة.
3	**المؤشرات السياسية**	تعاني ليبيا من الافتقار لمؤسسات حكم شرعية قادرة على إدارة الشؤون الرسمية دون تدخل. الانقسام السياسي بين الحكومات المتعاقبة، نظام بالغ التعقيد (حكومة موازية في الشرق وأخرى شرعية في الغرب). المجتمع الليبي فتي، يفتقر إلى نخب ومجتمع مدني فاعل.

[10] بومدين وسيلة، **المرجع السابق**، ص. 217.

[11] --، ستراتيجيكس، حول مفهوم "**الدولة الفاشلة**"، فريق تحليل السياسات، تاريخ 23 أوت 2020، تم التصفح في 05أكتوبر2024 ع سا:00:32 على الرابط https://2u.pw/pa8ObsFV.

[12] **المرجع نفسه** https://2u.pw/pa8ObsFV.

[2] بومدين وسيلة، **المرجع السابق**، ص. 220.

4	**المؤشرات الأمنية**	تأثرت الدولة بعد إسقاط النظام في 2011، ودخلت في تحديات أمنية كبيرة بسبب انتشار السلاح بعد تدخل حلف الناتو والدعم الأجنبي لبعض الثوار. لم تتمكن الدولة من حصر السلاح وجمعه. تداعيات الصراع الأهلي، صراع حفتر على المنشآت الاقتصادية، ووجود ميليشيات مثل داعش أدى إلى انفلات أمني امتدت تداعياته نحو الخارج.

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات من: بومدين وسيلة، **مرجع سابق**، ص .216.

بناء على هذه المؤشرات، باتت ليبيا تصنف كدولة هشة، تعاني من غياب التماسك الاجتماعي والسياسي. بالعودة إلى المؤشرات الداخلية يمكن توصيفها بـ"الدولة الفاشلة"[14]، مما حوّلها إلى بيئة مهددة للاستقرار الإقليمي والدولي، وهو ما يفسر تصاعد القلق حيال تعثر مساعي التسوية السياسية الشاملة[15]. من هنا تبرز تحديات دول المغرب العربي، لاسيما الجزائر، باعتبار العلاقات التاريخية بين البلدين، إلى جانب القواسم المشتركة المتمثلة في حق الجيرة بفعل الحدود المباشرة معها، والمقومات الحضارية والثقافية، وهذا ما يبرر سعيها بأدوارها على المستوى الإقليمي والدولي، نحو إعادة صياغة مقاربة أمنية وسياسية شاملة وتوافقية، من شأنها أن تعيد بناء استقرار في المنطقة، دون تجاوز الأطراف الرسمية الفاعلة في القرار الليبي[16].

الفرع الثاني: مخاطر التهديدات العابرة للحدود

لطالما كانت الدولة عرضة للتهديد وللاختراق من جراء الحروب والتدخلات الدّولية، والحركات الانفصالية الداخلية، وفي عالم متغير يتسم بالتّحول والتّبدل في المفاهيم بفعل العديد من العوامل، كما يقول ريتشارد هاس و"هنري كسنجر "لم تعد السّيادة ملاذا آمنا تستطيع أن تختبئ به الدّول"[17].

في ظل التحولات الكونية المتسارعة، بات يواجه هذا المفهوم وضعا خطرا، مع ظهور التّهديدات اللاّتماثلية، من انتشار ظاهرة الإرهاب والجريمة، التي تعمل جماعاتها على تغذية النّعرات الدّاخلية، وتأجيج النّزاعات، كلّ هذه الأوضاع ألقت بظلالها على الأمن القومي للعديد من الدول، خاصة تلك التي تشترك في حدود سياسية مباشرة مع الدول التي تعاني مثل هذه الأزمات داخليا.

1.تآكل السيادة الوطنية وتهديد الأمن القومي

إن حالة تفكك المؤسسات الليبية، وما رافقها من صراع بين المكونات السياسية والقبلية والمناطقية حول السلطة، أفضت إلى عجز ليبيا، عن بسط سيادتها والتحكم في مجالها الترابي[18]، وقد أسفر هذا الفراغ المؤسساتي والأمني عن نشوء مسارات معقدة لانتقال الأزمة، بدأت بانتشار السلاح

---

[14] حمزة برابح، بوحنية قوي، "كيف أثر الفشل الدولاتي على الاستقرار في ليبيا، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، م 15،ع 01 (2023)، ص .455.

[15]Rosa Ehrenreich Brookst,"**ibid**, P .1162

[16] Al-Ammour, L ,*The* Strategic Options of Algerian Foreign Policy towards the Ongoing Libyan Crisis, "**Algerian Review of Security and Development**, Vol 9, N°2, p. December (2024), 302-313.

[17] Haass Richard, ***A* World in Disarray: American Foreign Policy and the Crisis of the Old Order** , (New York: Penguin Press, 2017), 339 pp. Internet Archive: https://linksshortcut.com/mzsXd

[18] كلاع شريفة، "التهميش القبلي والطائفي عامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي: حالة ليبيا"، **مجلة الدارسات والبحوث الاجتماعية**، م 2، ع 2، (2024)، ص. 73.

وتدفق المقاتلين في إطار ما يعرف بالمسارات التقليدية، ثم تطورت لاحقا لتشمل اختراق البنى الأمنية عبر الهجرة غير الشرعية، إلى جانب ما رافقها من تهديدات اجتماعية واقتصادية[19]. وعليه لم يعد تآكل السيادة الوطنية محصورا داخل الجغرافيا الليبية، بل تحول بالضرورة من أزمة داخلية إلى مصدر تهديد مباشر للأمن القومي لدول الجوار[20].

1.1.مفهوم الأمن القومي

تعددت التعريفات بخصوص مفهوم الأمن القومي منذ ظهوره لأول مرة كمصطلح في قانون الأمن القومي الصادر عن الكونغرس الأمريكي في 1948، وذلك للبحث عما يمكن أن يهدد السيادة الأمريكية، إلا أنه لم يتم تناوله بشكل واسع نظرا لصعوبة الإلمام بجوانبه والتداخل مع المفاهيم الأقرب منه[21]، فقد كان يستعمل كبديل عن مفهوم الأمن الوطني الذي ظهر مع معاهدة واستفاليا في 1648، كمرادف لحماية السيادة الوطنية للدولة[22]. وبين اتجاه تقليدي يركز على تعظيم القوة العسكرية، واتجاه آخر موسع يعترف بأولوية القوة العسكرية إلى جانب قطاعات أخرى اقتصادية واجتماعية وصحية وثقافية[23]، نجد تعريف " والتر ليبمان" في 1943، الذي يرى أن الدولة تكون آمنة عندما لا تحتاج إلى التضحية بمصالحها المشروعة في سبيل تجنب الحرب، وتصبح قادرة على حماية تلك المصالح بشن الحرب إذا استدعت الأوضاع الدولة القيام بذلك[24].

لكن بالرغم من هذا الزخم والتعدد في التعاريف الخاصة بهذا المفهوم، يبقى من الصعب تحديد تعريف دقيق وثابت للأمن القومي خارج الإطار الزّماني والمكاني الذي تتحرك فيه الدولة لتحقيق أهدافها، ويرجع ذلك إلى الطبيعة الديناميكية والمتغيرة للبيئة الدولية المعاصرة، وما تفرضه من تحديات أمنية عابرة للحدود يصعب حصرها أو احتواءها[25].

تبرز الأزمة الليبية كنموذج واقعي لانتقال أثر انهيار السيادة إلى دول الجوار، فاستمرار تفكك المؤسسات حوّل المخاطر الداخلية إلى تهديدات عابرة للحدود، لتنتقل بتداعياتها الأمنية خاصة الهجرة

---

[19] خالد عبد القادر التومي، "سيادة الدولة مقابل السيادة العالمية وآثارها على الأمن القومي للدول"، **مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية**، م 6، ع 22، مارس 2024، ص. 45–67.

[20] شريفة فاضل بلاط، "تأثير الإرهاب والتدخل الدولي على مستقبل الدولة القومية: دراسة حالة للدولة الليبية (2011-2020)،" **مجلة البحوث المالية والتجارية**، م21، ع3، جامعة بور سعيد، 2020 .ص. 758.

[21] فايز محمد الدويري، **الأمن الوطني**، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2013) ص 66.

[22] سليم قسوم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية**، (الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط.1، 2018)، ص. 03.

[23] طارق إبراهيم الدسوقي عطية، **الأمن السياسي**، (الإسكندرية: دار الجامعة للجديدة للنشر ،2009)، ص. 83.

[24] دياب محمد، **الجغرافيا السياسية: منظورات معاصرة**، (القاهرة: المكتبة الأنجلو-مصرية، ط1، 1989)، ص .82

[25] هايل عبد المولى طشطوش، **الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع،2012)، ص.ص 26-28.

غير الشرعية والجريمة المنظمة مباشرة نحو المحيط الإقليمي[26]، وهو ما يضع الأمن الإقليمي أمام التهديد الوشيك[27] .

2.تداعيات تمدد ظاهرتي الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة

دخلت ليبيا في أزمات حادة بعد سقوط النظام السّياسي، وانهيار المؤسسات السّياسية، عرفت انفلاتا على مستويات عدة سياسية واقتصادية وأمنية واجتماعية، بحكم انفتاحها على حوض البحر المتوسط بطول شريط ساحلي كبير، إضافة إلى الكثافة السّكانية المنخفضة، وحجم المنافذ البرّية التي تحتويها، إذ يوجد بها عشرات الآلاف من المنافذ البرّية، التي تمكن المهاجرين غير الشّرعيين إلى التّوغل في الداخل بحثا عن فرص للتّجارة أو للهجرة نحو أوروبا[28].

بفعل الصراع الأهلي وفوضى الميليشيات وغياب الرقابة على المنافذ، تحولت ليبيا منطقة مفتوحة لشبكات تهريب المهاجرين، مما ألقى بأعباء أمنية جسيمة على دول الإتحاد الأوروبي. ولم يتوقف الأمر عند الجريمة المنظمة، بل تحولت المنطقة إلى بيئة جاذبة للتنظيمات المتطرفة، وفي مقدمتها تنظيم "داعش"، الذي تمكن من السيطرة على مواقع جيواستراتيجية حيوية، والاستحواذ على الموارد الطاقوية وتوجيه عوائدها لتمويل أنشطته[29]. أدى تصاعد موجات العنف منذ 2015، إلى مأسسة هذه التهديدات، حيث أصبحت الدولة مصدرا لتصدير تداعيات أزمتها نحو الخارج، مهددة الأمن القومي الإقليمي[30]،

يتجلى ذلك في تقاطع أنماط متداخلة من الجريمة العابرة للحدود، التي تشمل الاتجار بالبشر، وتهريب السلاح والمخدرات، وصولا إلى غسيل الأموال والسطو المسلح، مما جعل من الأزمة الليبية بؤرة لتصدير التوتر والمخاطر[31]. تفاقم التهديد بانخراط مهاجرين في صفوف الميليشيات، مما شكل عبئا أمنيا وسياسيا على مؤسسات الدولة في ظل غياب المعطيات وانهيار الأطر القانونية، وهو ما جعل ليبيا تحتل المركز الثالث عربيا و27 عالميا في معدلات الجريمة[32].

---

[26] الكشر معمر محمد، "تأثير التدخلات الخارجية على الأمن القومي الليبي (2011-2023): دراسة تحليلية." **المجلة البحوث الاكاديمية**، م 29، ع 2 (2025). ص14

[27] برمة أحمد إبراهيم، "التحديات الداخلية والخارجية وأثرها على الأمن القومي في ليبيا"، **مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث -غزة**، م 5 ع4. (2025)، ص.384.

[28] ابتسام ميلاد حديدان، "**المؤتمر الدولي الأول للدراسات الاقتصادية والسياسية، الهجرة غير الشرعية التداعيات وسبل المواجهة، الهجرة غير الشرعية وعلاقاتها بالجريمة المنظمة في الدولة الليبية** "، جامعة المرقب، كلية مسلاتة، ص. 09.

[29] محمد أبو زيد، الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي (2011-2017)، **رسالة ماجيستير**، (جامعة الشرق الأوسط: تخصص العلوم السياسية، 2017) ص. ص. 88.80.

[30] إبتسام ميلاد حديدان، **المرجع السابق**، ص. 10-13.

[31] رضوان سعد حمد جاب الله، محمد السيد عرفة، **تنظيم الهجرة غير الشرعي في القانون الليبي -دراسة مقارنة مع القواعد الدولية والإقليمية**-، (مصر: جامعة المنصورة، 2021)، ص.ص 73.

[32] محمد أبو زيد، **المرجع السابق**، ص.ص.88.80.

الشكل رقم (13): خريطة النزاع الليبي ومناطق انتشار الميليشيات المسلحة (2019-2024)

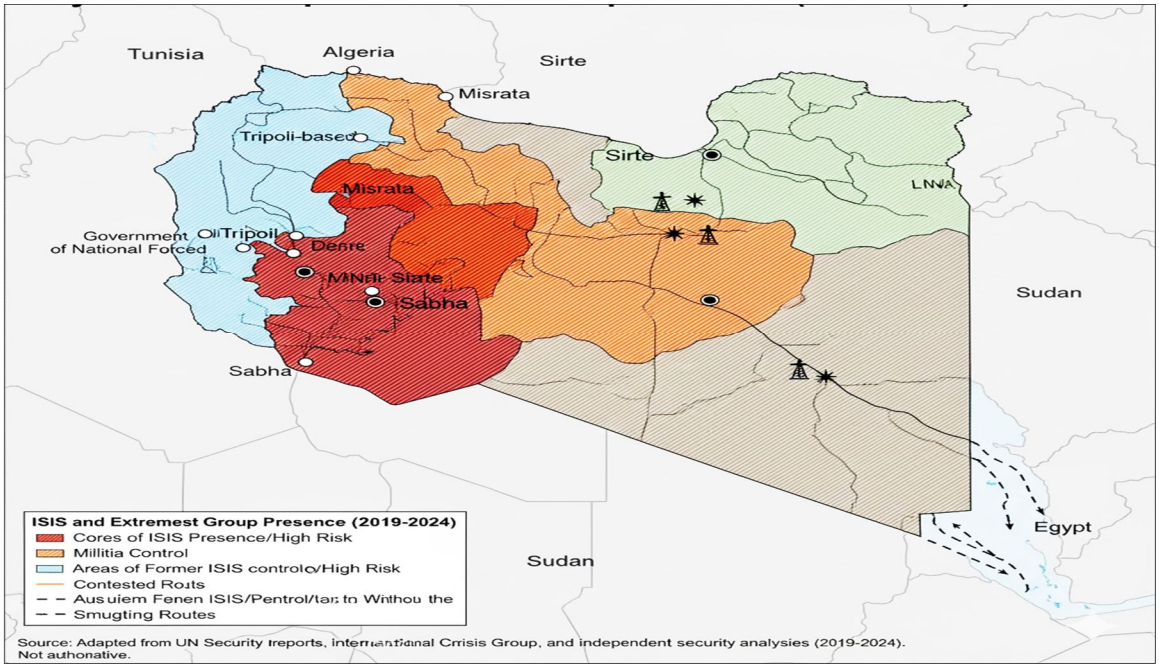

Source: Adapted from UN Security Reports, International Crisis Group, and independent security analyses. Libya Conflict Map: **Extremist Group Presence** (2019–2024). Map, 2025.

تشير هذه الخريطة رقم (13) إلى طبيعة المشهد الأمني في ليبيا خلال الفترة الممتدة ما بين 2019 - 2024، من خلال إبراز مناطق النفوذ المتداخلة بين الفاعلين المسلحين، وما يقابلها من مساحات هشّة خارج السيطرة الفعلية لمؤسسات الدولة.

ويلاحظ تركز بؤر عدم الاستقرار في مناطق الوسط والجنوب، خاصة في محيط سبها وسرت، بما يعكس ضعف الاحتكار الشرعي للقوة وتفكك المنظومة الأمنية الوطنية. كما توضح ارتباط هذه المناطق بشبكات تهريب عابرة للحدود وما يرتبط بها من رهانات جيوسياسية واقتصادية، وهو ما ساهم في تعقيد ديناميات الصراع وإطالة أمده. وتؤكد هذه المؤشرات الحاجة إلى مقاربة سياسية-أمنية شاملة تعالج جذور الأزمة وتعزز مسار بناء الدولة والاستقرار المؤسسي[33].

يعد ما ذكرناه جانبا فقط عن واقع المشهد الأمني والسياسي الراهن في ليبيا، الذي لم يتمكن فيه أي من الطرفين من الوصول إلى حسم عسكري أو سياسي أو عقد اتفاق يرضي جميع الأطراف، لم تتوقف التداعيات الاقتصادية على الأوضاع الأمنية الداخلية فقط، بل امتدت تأثيراتها إلى دول الجوار.

[33] Adapted from UN Security Reports, International Crisis Group, and independent security analyses. Libya Conflict Map: **Extremist Group Presence** (2019–2024). Map, 2025.

المطلب الثاني: التداعيات الخارجية للأزمة الليبية وانعكاساتها

تجاوز المشهد الليبي الراهن حدود الانسداد السياسي الداخلي ليمتد أثره إلى ثلاثة فضاءات جيوسياسية حيوية وهي: الشمال الأفريقي، منطقة الساحل، والضفة الجنوبية للمتوسط. وبالنظر لطبيعة الاقتصاد الريعي، احتدم التنافس على الموارد بين القوى المحسوبة على النظام السابق والقبائل الأخرى التي رأت في مرحلة ما بعد القذافي فرصة لاستعادة مكانتها لرفع التهميش عنها[1].

أفرز هذا الانقسام صراعات أهلية أجّجتْها ميليشيات مسلحة تغلّب مصالحها الاقتصادية على بناء هيكل أمني وطني موحد، مما خلق فراغا مؤسساتيا سمح باستفحال نشاط تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، وتنامي شبكات التهريب والجريمة المنظمة، فضلا عن تصاعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وهي التحديات التي تفاقمت في ظل غياب سلطة سياسية موحدة قادرة على ضبط المرحلة الانتقالية[2].

الفرع الأول: تداعيات تمدد الميليشيات على الموارد الحيوية

تحوّلت الميليشيات المسلحة مع هذا الفراغ المؤسسي، من فاعل أمني مؤقت إلى قوى تعمل على التأثير مستغلة هشاشة الدولة لتوسيع نفوذها، خاصة عبر السيطرة على الموارد الحيوية، وفي مقدمتها النفط والغاز الطبيعي، باعتبارهما المصدر الرئيسي للتمويل وتعزيز النفوذ. وبذلك لم يعد الصراع الداخلي مجرد مواجهة مسلحة بين أطراف متنازعة، بل أصبح صراعا مركبا على السلطة والثروة، تتداخل فيه المصالح الأمنية مع الحسابات الإقتصادية والسياسية، وهو ما عمّق سيطرة الميليشيات وكرّس منطق العنف والاقتصاد الموازي كبديل عن الدولة[3]. من جهة أخرى، تواجه المنطقة عبر دوائرها الجيوسياسية المختلفة تهديدات إجرامية وأمنية معقدة التركيب برزت بكثافة بعد سقوط النظام السياسي[4].

أبرزها قد تجسد في تجارة مختلف أنواع الأسلحة، وصولا إلى تنامي عمليات الاتجار بأكثر من 28 مليون قطعة سلاح كانت بحوزة النظام السابق[5]. لذلك تتجه الجهود الراهنة للحكومة الليبية نحو حشد دعم الاتحاد الأفريقي ودول الجوار لتشكيل قوة خاصة تضطلع بتأمين الحدود الجنوبية والشرقية من تغلغل هذه الميليشيات[6]، عبر تكثيف التعاون المشترك، وتقوية التنسيق الأمني، نحو مراقبة وتعزيز

---

[1] بالجيلالي ابراهيم، **المرجع السابق**، ص.ص. 112-119.

[2] سحنن هبري، ولد الصديق ميلود، الأزمة في ليبيا وأثرها على الأمن القومي الجزائري"، **مجلة الدراسات الحقوقية**، م8، ع1، (ماي 2021)، ص. 478.

[3] شيماء عبد الفتاح،" الاقتصاد الليبي بعد الثورة"، **آفاق افريقية**، م24، ع57، (2013)، ص 92.

[4] International Criminal Court, "Report of the Prosecutor of the International Criminal Court to the United Nations Security Council on the situation in Libya", 24 October 2019, https://url-shortener.me/2QA1

[5] شيماء عبد الفتاح،" الاقتصاد الليبي بعد الثورة"، **آفاق افريقية**، م24، ع57، (2013)، ص 92.

[6] كريمة ناجي، "كيف تحولت ليبيا إلى 'سوق سلاح' بعد سقوط القذافي؟"، **إندبندنتIndependent عربية**، 13 سبتمبر 2025، ع سا: 12:00.

أمن الحدود، كما اتجهت بعض الدول لرفع ميزانيتها الدفاعية لاتخاذ التدابير الضرورية العملية لرصد مستويات انتشارها[1]، مع ذلك يظل تقويض قدرة هذه الجماعات على التسلح هو التحدي الأمني الأكبر لضمان الاستقرار الإقليمي[2].

1.المشهد العام لتأثير الموارد الحيوية على الصراع في ليبيا

تعد ليبيا منطقة آهلة بالإمكانيات التي تمكنها من لعب أدوار مهمة في النسق الدولي، وهي النقاط التي قام القذافي في فترة حكمه بالعمل عليها، من خلال استكشاف مصادر واستغلال البترول والتنقيب عنه، لكن مع غياب اليد العاملة الوطنية، والحاجة الدائمة إلى العمالة الأجنبية، ظل استغلاله نسبيا، حتى مع موجة التأميمات التي قام بها[3].

ويعد قطاع المحروقات الليبي الأكثر طلبا في الأسواق العالمية، حيث تمتلك ليبيا أكبر احتياطات القارة الأفريقية من النفط الخام والغاز، ولطالما كانت مصدر تمويل العديد من الدول. وتعتمد ليبيا على هذا القطاع الاستراتيجي، حيث احتلت المرتبة الأولى أفريقيا والتاسعة عالميا على التوالي قبل 2011، وباحتياطيات مؤكدة من النفط قدرت بنحو 48.4 مليار برميل، أي أنها تمثل نسبة (3%)، من الاحتياطي العالمي. فقد وصلت الذروة قبل الانتفاضات الشعبية في 2011، بما يعادل نسبة إنتاج قدرت بـ 1.88 مليون برميل يوميا، لتصل بذلك في نسبة تحقيق اكتفائها الذاتي من هذه الموارد باحتياطي يدوم لأكثر من 60 عاما، بهذا المعدل من الإنتاج، كما قدرت الاحتياطات المؤكدة من الغاز بحوالي 1600 مليار م3، احتلت بها المرتبة الرابعة بين الدول الأفريقية والمرتبة 22 عالميا[4].

تراجعت معدلات الإنتاج، مع بداية الأزمة والتدخل العسكري، واستفحال الميلشيات التي تحاول السيطرة المنشآت النفطية والمتاجرة بالموارد بطرق غير شرعية، للذود بعوائد مالية، بشكل حاد فبينما كانت الخطط الاستراتيجية الموضوعة عام 2006 تطمح للوصول إلى 3 ملايين برميل يوميا، بحلول عام 2013 استقر الإنتاج فعليا عند 1.6 مليون برميل عام 2012، لينخفض إلى مستويات قياسية في التدني عام 2014 تصل إلى 200 ألف برميل فقط [5].

https://url-shortener.me/2Q5K

[1] عبيد أميجن، **انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في أفريقيا**، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات،21 أكتوبر 2014)، ص. 07.

[2] دريسي حنان،"الانعكاسات الأمنية للأزمة الليبية على دول الجوار: تجارة السلاح أنموذجا"، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، ع 10، ص. 139.

[3] U.S. Energy Information Administration, "Libya Country Analysis Brief," 2021, https:// url shortener.me/2QAY17:00-,2024-09-18

[4] Ahmed Mecheraoui :" Sonatrach doit revenir le plus rapidement possible en Libye,"16 janvier 2022, **Energy Magazin Algerie**,https://www.energymagazinedz.com/?p=961.

[5] Ahmed Mecheraoui, **Opicit**.

أدى هذا الإنهيار في القطاع السيادي إلى دخول العلاقات الاقتصادية البينية في حالة جمود تام، نتيجة تعطل النظام المصرفي واستهداف البنى التحتية للطاقة من قبل الفصائل المتصارعة[1]. لكن مع بداية 2016، ارتفع م نسبيا بنحو350ألف/ب، واستقر تدريجيا في 2017، ليصل إلى 1.28 مليون برميل يوميا مع بداية2021 [2].

بعد الحصار النّفطي بين أبريل ويوليو 2022، تمكن السّيد فرحات بن قدارة رئيس المؤسسة الوطنية للنفط الليبي، (التابعة للحكومة الشرعية)، من الحفاظ على مستوى إنتاج مستقر بلغ حوالي 1.2 م/ يوميا، لتعرف انتعاشا مع بداية 2024، وصلت القدرة الإنتاجية إلى 1.22 مليون برميل يوميا، وهي النسبة الأكثر ارتفاعا التي استطاعت أن تصل إليها ليبيا منذ بداية الأزمة[3].

في حين شهدت العلاقات الاقتصادية البينية جمودا نتيجة تعطل النظام المصرفي، واستهداف البنى التحتية لقطاع الطاقة من قبل الفصائل المتصارعة[4]، كانت قد وصلت أسعار النّفط العالمية أعلى مستوياتها في 2022، كما لم تصل إليها منذ 15 عاما، بالرغم من ذلك لم تتمكن ليبيا من الاستفادة من احتياطاتها من النفط والغاز الطبيعي، خاصة بعد توقف الإنتاج الوطني لعدة أشهر بسبب إغلاق حقول النّفط والموانئ، وما يميز المشهد الاقتصادي والسياسي العام في ليبيا خلال هذه الفترة ، أنه قد أصبح النفط تحت سيطرة الحكومات المتنافسة وهما:

- حكومة الوحدة الوطنية بقيادة عبد الحميد الدبيبة المعترف بها دوليا.
- حكومة فتحي باشاغا المكلفة من مجلس النواب في الشرق غير المعترف بها.

بعد هجوم قوات حفتر والميليشيات التابعة له نحو الغرب، على حقلي النّفط العملاقين في الشرارة والفيل والسيطرة عليهما، بالإضافة إلى ميناءي البريقة والزويتينة[5].

كل هذه الأوضاع، من حالة من عدم الاستقرار السياسي، والاشتباكات بين الحكومتين، مع صعوبة التوصل لانتخابات، كان لها الأثر الكبير على عرقلة عملية استغلال هذه الإمكانيات الطاقوية، التي تمتلكها الدولة ولفهم هذه الأوضاع لا بد من تحديد مناطق سيطرة الحكومتان على النفط فيها.

---

[1] International Organization for Migration, "Libya Situation Report: Regional Impact and Migration Flows," 2023, https://www.iom.int/countries/libya.

[2] EIA, "Libya Country Analysis Brief."

[3] --," La Libye cherche à augmenter sa production quotidienne à 2 millions de barils d'ici la fin 2025 ", **International Économie Pétrole**.https://2u.pw/lzMGWfUW(10/06/2024)(10:53)

[4] International Organization for Migration, "Libya Situation Report: Regional Impact and Migration Flows," 2023, https://www.iom.int/countries/libya.

[5]Par kamel Grar , " Libye : feuille de route stratégique pour l'exploration pétrolière et gazière en 2024, *Leconomiste Maghrebi*n ,2023/12/28 / https://2u.pw/35JAAelF (30/11/2024)(13.00).

1.1.إستراتيجية السيطرة على مناطق النفوذ الليبية

يعتبر غياب نظرة واضحة عن مستقبل الدولة الليبية، التي كان ينبغي تأسيسها فور سقوط النظام السياسي، إلى جانب الانقسام، على المستويين الأيديولوجي والجيوسياسي، بين كتلتين شرقية ممثلة في الحكومة التي فقدت شرعيتها، وغربية ممثلة في الحكومة المعترف بها دوليا، وهو ما فتح المجال أمام القوى الدّولية العظمى، لتحول المنطقة إلى ساحة معركة بين القوى الإقليمية والدولية، من أجل اكتساب المزيد من النفوذ[1].

فإذا ما حاولنا تقسيم الأوضاع نجد على الأقل وجود مقاتلين أجانب من كلا الجانبين على الأقل يمكن تجسيدهما ضمن محوران إقليميان وهما:

-**المحور** الذي يضم كل من (المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر) من جانب روسيا من المرتزقة اللذين يدعمون الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر (الغرب)، بما في ذلك المقاتلون الروس الذين ورد عنهم أنهم متعاقدون من مجموعة فاغنر.

-**المحور** الذي يضم كل من (تركيا وقطر)، من المرتزقة الذين يدعمون الحكومة التي تتخذ من طرابلس مقرا لها، من جانب تركيا، وتشير بعض التّقارير أن معظمهم من أصول سورية[2].

لكن اتضح من سياق الأزمة سعي كل من تركيا وروسيا لتأمين مصالحهما الاقتصادية والاستراتيجية، ففي جوان 2022، جددت أنقرة تفويض نشر قواتها في ليبيا لمدة 18 شهرا، وفي المقابل، ورغم سحب روسيا لبعض عناصر "فاغنر" لدعم عملياتها في أوكرانيا، إلا أنها أبقت على سيطرتها على مواقع حيوية في شبكة النفط والغاز، مما أبقى الساحة الليبية عرضة لتجدد النزاع المسلح. انعكس هذا التنافس على خارطة النفوذ الداخلي، حيث تنحصر سلطة حكومة الوحدة الوطنية في طرابلس ومصراتة ومحيطهما (ما يعادل 15% من المساحة الكلية)، وتعتمد في تأمين نفوذها على تحالفات مع ميليشيات محليّة[3]، وفي المقابل، تسيطر قوات الجيش الوطني الليبي على المساحة الأكبر من البلاد، بما في ذلك المدن الشرقية كطبرق وبنغازي[4].

---

[1] EIA ,**OPCIT**.

[2] مودي، إيهاب باسل. "صراع القوى الدولية والإقليمية في ليبيا ومستقبلها الجيوبولتيكي". **مركز الجزيرة للدراسات**، 30 أبريل 2024، تم تصفح المقال يوم 22 سبتمبر 2025، ع سا: 12.35. على الرابط:.https://studies.aljazeera.net/ar/article/5913

[3] --; Libya: Full Country Dossier, Open Doors International, **world watch research**, January 2024, p.p. 19, 20.

[4] محمد سليمان الزاوي، التداعيات الإقليمية للأزمة الليبية، **مجلة رؤية تركية**، ع11(2014)، ص. 30.

الشكل رقم (14) خريطة تمثل مناطق تواجد الطاقة ومحطات التخزين في ليبيا

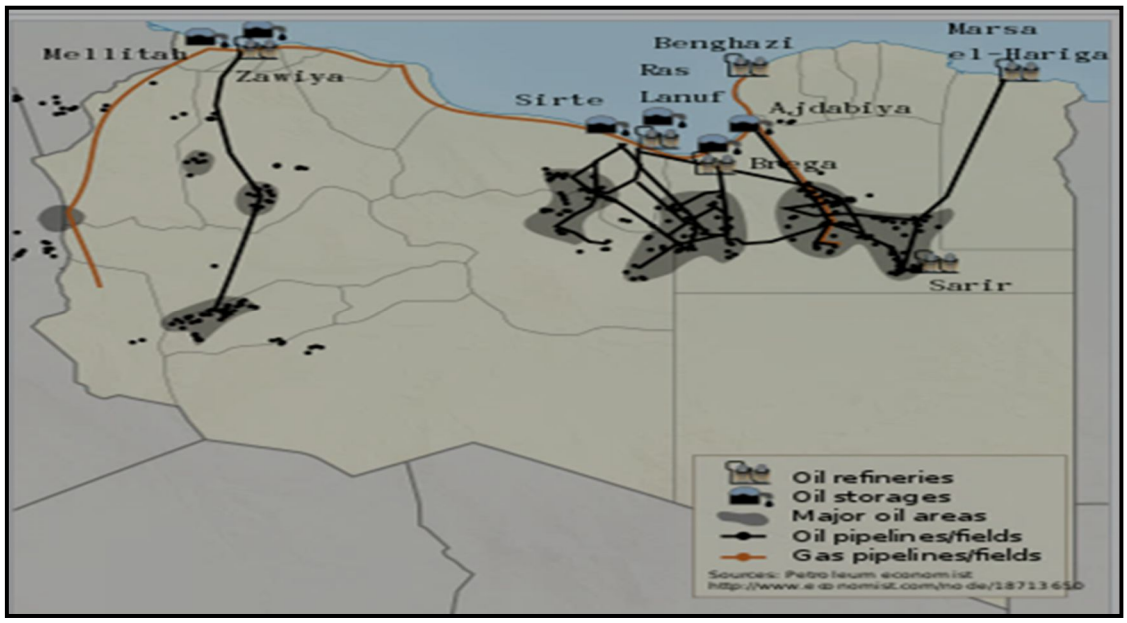

Source: Ahmed Mecheraoui : **ibid.**

توضح الخريطة رقم (12) مناطق تواجد الطاقة وخطوط النقل ومصانع التوزيع والتخزين في ليبيا، والأهمية الجيواستراتيجية للمنطقة من حيث الإمداد بالطاقة. تشير هذه المظاهر كلها المنطقة تعاني من مأزق أمني خطير، وهي تواجه خطر تقسيم الوحدة الوطنية، بسبب كل هذه التداعيات من انتشار فوضى السلاح بين الميليشيات المسلّحة، بالإضافة إلى تفكك الجيش الوطني، وانحياز قادته إلى ولاءات متنوعة[1].

1.2.السيطرة على منطقة الهلال النفطي

تقع منطقة الهلال النفطي في الجزء الأوسط من ليبيا، ويمتد من ميناء الزويتية شمال شرقأجدابيا، إلى البريقة ورأس لانوف، وصولا إلى ميناء السدرة، إلى الطريق الساحلي المؤدي إلى مدن سرت، والمنطقتين الوسطى والغربية من ليبيا.

يغطي الهلال النفطي حوالي 764.319 كلم[2]، من المساحة الليبية، و يضم حوالي 200.000 نسمة، حسب إحصائيات 2012، ويتمركز حوالي70 %، من السكان في المنطقة الساحلية[2]، توجد بالإقليم العديد من المدن الصّناعية والحقول العاملة في مجال النفط، والموانئ التي تصدر من خلالها شحنات النّفط والغاز نحو الخارج، إلى جانب عدد آخر من المنشآت في مجال تكرير وتحويل البترول، تبدوا أهمية الحقول الواقعة على مسافة بين 300 و500 كلم، جنوب بنغازي، والتي تشمل كل من مناطق في السرير، النافورة، مسلة، البيضاء وماجد، في كونها المزود الرئيسي لمنشآت الهلال النفطي

[1] محمد سليمان الزاوي، **المرجع السابق**، ص. 30.

[2] صالح محمد أمهى، سالم عقيلة السكران، علي منصور عطية، "المشاكل البيئية والصحية المصاحبة لإنتاج النفط والغاز في مناطق الهلال النفطي وجنوب شرق ليبيا"، **مجلة علوم البحاروالتقنيات البيئية**، م 8، ع1، (جويلية2022)، ص 19.

بما يقارب نصف إنتاج ليبيا[1]. فمنذ بداية الأزمة، والصراع على المناطق الاستراتيجية للاستحواذ على العوائد المادية منها قائما، في حين بدأ مع الكتائب التّابعة لنظام السابق وقوات الثوار والفصائل المختلفة.

قام" إبراهيم الجضران" مع بداية 2013، بصفته قائد المسلحين من حرس المنشآت النّفطية، بالاستلاء على المنشآت النفطية في المنطقة، وحاصر تصديرها[2]، وجاءت "عملية الشّروق "من قوات فجر ليبيا في 2014، كرد فعل لتحرير هذه المنشآت وتسليمها إلى السلطات الرسمية في الدولة، لكنها فشلت.

استمر الحصار عليها يناير2016، حين استطاع داعش الهجوم على هذه المنطقة، والاستلاء على بعض المنشآت منها، في حين شنت قوات الجيش الليبي لخليفة حفتر" عملية البرق الخاطف" كما أطلق عليها، والتي استطاعت بها السيطرة على المنشآت في منطقة الهلال النفطي، وذلك بالاتفاق قائدها والقبائل الموالية له. قادت الميليشيات المسلّحة بداية 2017، "سرايا الدفاع عن بنغازي" المدعمة من حكومة الوفاق الوطني، عملية هجومية استطاعت من خلالها استعادة مناطق النوفلية، وبني جواد وميناء السدرة وميناء رأس لانوف، لكنها لم تصمد أمام قوات حفتر[3].

عاد إبراهيم الجضران في 14 جوان 2018، بصفته القائد السابق لحرس المنشآت النفطية، ليقود تحالفا متنوعا من مقاتلين قبليين وميليشيات تربطها صلات بجماعات مسلحة ومرتزقة، معلنا سيطرته مجددا على بعض المنشآت النفطية في منطقة الهلال النفطي [4]. إلا أن قوات المشير خليفة حفتر استطاعت استعادة السيطرة على المنطقة بدعم عسكري ولوجيستي إقليمي، وبموجب ذلك صدر قرار في 25 جوان 2018 يقضي بنقل تبعية المنشآت النفطية إلى المؤسسة الوطنية للنفط "الموازية" التابعة للحكومة المؤقتة في شرق البلاد (بنغازي). عليه لقد جاءت هذه الخطوة لتكرس حالة الانقسام المؤسساتي، في وقت ظلت فيه المؤسسة الوطنية للنفط في طرابلس (التي ترأسها مصطفى صنع الله بين عامي 2014-2022) هي الجهة "الأصلية" والوحيدة المعترف بها دوليا لإدارة الموارد النفطية[5].

ومنه يمكن تلخيص أساس الصراع على هذه المنطقة، وأسباب استمرار وتعلق الأوضاع دون التوصل إلى حلول ترضي جميع الأطراف على النحو التالي[6]:

---

[1] معركة الهلال النفطي في ليبيا: صراع النفوذ ومسارات التشظي، **سلسلة تقدير موقف** (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة الدراسات السياسية، جويلية 2018)، ص.ص. 05.01.

[2]Mohamed Ben Lamma, " En libye : bataille incessante pour le croissant fertile du pétrole, tribune ", **defnat.fr** (1026), (12 Juillet 2018),P.01.

[3]معركة الهلال النفطي، **المرجع السابق**، ص.ص. 05.01.

[1]Mohamed Ben Lamma, **ibid**, p.03

[5]**Arab Center for Research and Policy Studies**, "Libya: Controlling Oil, Fearing Partition," July 16, 2018. https://2u.pw/I7lpVS (0-12-2025/00:12)

[6] أحمد علي حسن، "الهلال النفطي. وقود يؤجج الصراع في ليبيا"، **الخليج أون لاين**، 22 جوان 2018.

https://2u.pw/1q6B4l9c(19:07)(30/11/2024)

الجدول رقم (08) يوضح أطراف الصراع على منطقة الهلال النفطي

الرقم	المكون	الدور العسكري والأمني	السلطة التابعة لها	عملها
01	قوات الجيش الوطني الليبي	السيطرة العسكرية المباشرة على المنشآت النفطية والموانئ (مثل رأس لانوف والسدرة) بعد عملية "البرق الخاطف" 2016، للاستلاء على المنشآت النفطية في منطقة الهلال النفطي ونجحت في مهمتها	الحكومة الليبية المؤقتة الشرق / مجلس النواب	تسيطر عسكريا على مواقع الإنتاج والتصدير الرئيسية، وتوجه إيراداتها عبر المؤسسة الوطنية للنفط الموازية والمصرف المركزي الموازي (بنغازي)
02	حكومة الوحدة الوطنية (طرابلس)	تعتمد على الميليشيات المحلية (مثل سرايا الدفاع عن بنغازي في محاولات سابقة)، وتوجه الجهود لاستعادة السيطرة القانونية والإيرادات	حكومة الوحدة الوطنية الغرب / المعترف بها دوليا	تسيطر مؤسساتيا على المقر الأصلي للمؤسسة الوطنية للنفط والمصرف المركزي الأصلي (طرابلس)، وهي الجهة الشرعية دوليا لتلقي الإيرادات
03	القوى الأجنبية الداعمة لحفتر	دعم لوجستي وعسكري (مثل الإمارات ومصر)، بالإضافة إلى وجود مرتزقة فاغنر الروس للسيطرة على المواقع الاستراتيجية في شبكة النفط والغاز	غير مباشرة / مصالح جيوسياسية	تعمل على تثبيت سيطرة قوات الشرق على المنشآت النفطية لضمان تدفق النفط وإدارة العوائد بعيدا عن حكومة طرابلس
04	إبراهيم الجضران وتحالفاته	قائد حرس المنشآت النفطية سابقا، وقاد تحالفات قبلية وميليشياتية للسيطرة على المنشآت وحصار التصدير، بانتظار تكرار محاولات الضغط	مصالح قبلية وميليشياتيات تابعة له	يمثل تهديدا متجددا محتملا (كما حدث في جوان 2018)، ويسعى لعرقلة التصدير كوسيلة للضغط

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من المعطيات السابقة.

من هنا يمكن أن فهم طبيعة الصراع في منطقة غنية بالموارد، حيث تجسد محور الإنقسام في المؤسسات الرئيسية للاقتصاد الوطني، بوجود مصرف وطني مركزي أصلي، تابع للحكومة الشرعية، ومصرف وطني موازي، تابع للحكومة المؤقتة في الشرق، حيت عكس هذه الوضعية صعوبة إدارة العوائد النفطية، التي شكلت محور النزاع المستمر بين الفرقاء الليبيين الفاعلين في صناعة القرار الرسمي، بما في ذلك القوات الحكومية، الميليشيات والجماعات مسلحة، والتحالفات القبلية. وتوضح الخريطة رقم (13) مواقع الصراع الرئيسية، مبينة توزيع المنشآت النفطية ومراكز النفوذ العسكري والسياسي، وهو ما يفسر استمرار الأزمة وتعقيد مسارات التسوية[1].

[2]--، **معركة الهلال النفطي...، المرجع السابق،** ص.ص. 05.01.

الشكل رقم (15): خرطة تمثل منطقة الهلال النفطي

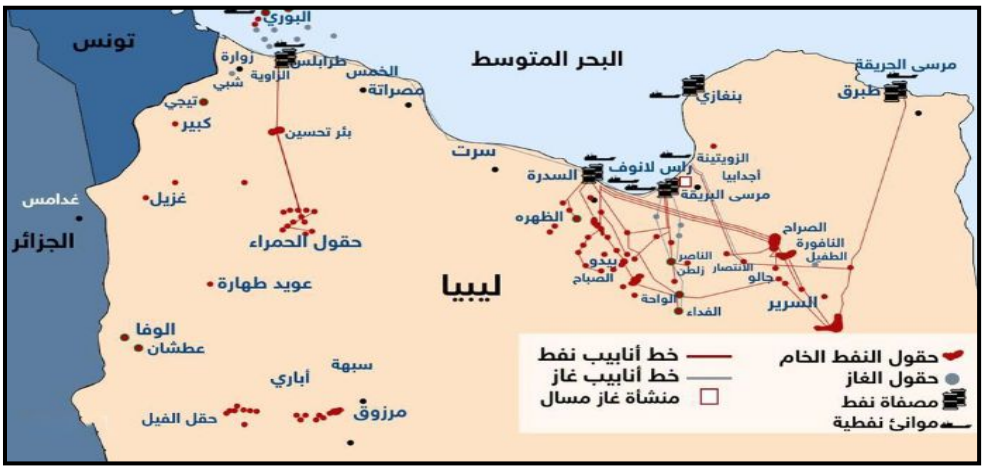

المصدر: أحمد علي حسن، "الهلال النفطي. وقود يؤجج الصراع في ليبيا"، **الخليج أون لاين** ، 22 جوان 2018.
https://2u.pw/1q6B4l9c(19:07)(30/11/2024)

3.مسار تدفق عائدات النفط الليبي وآليات صراع النفوذ بين الشرق والغرب

يظهر صراع على منطقة الهلال النفطي في ليبيا كيف يتحول النزاع على الموارد إلى صراع سيادي، حيث يمنح التواجد العسكري للجيش الوطني الليبي (LNA) بقيادة حفتر سيطرة ميدانية على الإنتاج[1]، بينما تحافظ المؤسسة الوطنية للنفط (NOC) والمصرف المركزي الليبي، (CBL) في طرابلس على الشرعية الدولية والتحكم بالعائدات، مما يخلق تباينا في السلطة نتيجة الثروة النفطية[2].

جدول رقم (09) يمثل مناطق السيطرة على النفط والمؤسسات المالية

الكيان المسؤول	المرحلة	طبيعة السيطرة	دور الكيان في تدفق العائدات المالية
منطقة الهلال النفطي (الموانئ والحقول)	الإنتاج والضخ	سيطرة عسكرية ميدانية (قوات الجيش الوطني الليبي "حفتر"/قوات الشرق)	صانع القرار الأول: يقرر فتح/إغلاق حنفيات الإنتاج والموانئ، هو مصدر التهديد وورقة الضغط الأساسية لوقف التدفق.
المؤسسة الوطنية للنفط (NOC) طرابلس	التسويق والبيع الدولي	الشرعية القانونية والدولية (اعتراف أممي)	الجهة المصدرة: توقع عقود البيع والتصدير مع الشركات العالمية، وتمنح النفط صفته الشرعية.
المصرف المركزي الليبي (CBL) طرابلس	استقبال العوائد الأجنبية	العائدات الريعية (معترف بها دوليا)	الجهة المستقبلة: جميع إيرادات بيع النفط (بالعملة الصعبة) يتم تحويلها إليه عبر القنوات البنكية الدولية.
	توزيع العائدات المالية	السيطرة على الإنفاق (سلطة إصدار الميزانية)	الجهة المنفقة: يوزع ميزانية الدولة على الوزارات والجهات العامة، وهو هدف للمساومة السياسية لضمان حصص للمناطق الشرقية.
المصرف المركزي الموازي (L P-CB) بنغازي	المؤسسة الوطنية للنفط الموازية (الشرق)	آلية ضغط ومطالبة (قوة سياسية داخلية)	جهة ضغط: تحاول حرمان المقر الأصلي في طرابلس من العائدات، لكن دورها يقتصر على الضغط السياسي لغياب الاعتراف الدولي عنها.

المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد على المعطيات السابقة

[1] -- "**التدافع حول الهلال النفطي والصراع على السيطرة في ليبيا**"، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.
https://2u.pw/eY6n7w(03:00)(16-09-2024).

[2] -- , "Fight for control of Libya's central bank leads to oil terminals shutdown," **Risk Intelligence Analyst Briefings**, 2023, H:23.00
https://2u.pw/7YOMDy(06/12/2025).

يوضح الجدول رقم (07) أن الصراع حول منطقة الهلال النفطي بين الفصائل المختلفة، لم يعد يقتصر على التنافس حول الموارد، بل تحوّل لاستغلال الفراغ المؤسساتي، فالتواجد العسكري لقوات الشرق الليبي يمنحها قدرة ضغط ميدانية مؤثرة، في حين تظل الشرعية الدولية، والسلطة المالية بيد المؤسسات الرسمية المعترف بها دوليا في طرابلس، والمؤسسة الوطنية للنفط والمصرف المركزي الليبي. ونتيجة لذلك، أصبحت عملية توزيع العوائد المالية إحدى أبرز ساحات التنافس السياسي المستمر بين الحكومة المعترف بها في الغرب والمؤسسات الموازية في الشرق[1].

انعكس هذا الانقسام بين "سلطة الإنتاج"، و"سلطة التحكم في العوائد" على أداء القطاع الريعي، حيث سجل الإنتاج تراجعا حادا وصل في بعض الفترات إلى(63%)[2]، مخلفا خسائر مالية يومية تجاوزت 120 مليون دولار جراء الإغلاقات المتكررة واعتداءات المجموعات المسلحة[3]، ولم تقتصر هذه التداعيات على الخسائر ارتفاع معدلات التضخم، وتآكل القيمة الشرائية للدينار وتزايد نسب الفقر والبطالة[4]، وغياب غياب العدالة في توزيع الثروة فقط[5]، بل امتدت لتأثر كذلك مسار عرقلة الانتخابات الشرعية حفاظا على مكتسباتها الاقتصادية .

وفي ظل هذا الفراغ الأمني، تنامت نشاطات التنظيمات غير الشرعية، مثل تنظيم "داعش"[6]، التي استثمرت حالة الانقسام وصراعات القبائل الممتدة بين الشرق والغرب والجنوب [7]، مما حال دون الوصول لتسوية شاملة [8]، كما امتدت آثار انعدام الاستقرار لتشمل البعد الإقليمي، حيث أدت هجرة العمالة الأجنبية العكسية إلى ارتفاع معدلات البطالة في الدول المجاورة، مما انعكس سلبا على الأمن والاستقرار الإقليمي للدول المرتبطة بحدود مباشرة مع ليبيا [9]. عليه تظل الثروة النفطية الليبية، أحد العوامل الرئيسية في تغذية الانقسامات السياسية الداخلية، وتعطيل جهود تحقيق الاستقرار المشترك.

---

[1] الجزائر ووتش، **"الأزمة الليبية وتداعياتها على الجزائر 2022"**، تم النشر في: 13 نوفمبر 2022. تم التصفح في: 6 ديسمبر 2025، الساعة: 14:01. على الرابط: https://dzwatch.dz/?p=20730

[2] أحمد سلطان، "النفط الليبي: تداعيات الإغلاقات النفطية المتكررة"، **المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية**، 9 جانفي2024، تم تصفح المقال: يوم 06 ديسمبر 2025، على الرابط: https://ecss.com.eg/42783/

[3] Wannes, Muetaz, "Libya's oil shutdown causes over $120M in losses", **Anadolu Agency**, August 31, 2024, Accessed December 6, 2025. https://2u.pw/IcNzqC .

[4] الأسود، الحبيب، "حراك الهلال النفطي يعود إلى الضغط السياسي بإغلاق منشآت وموانئ في ليبيا"، **العرب (alarab.co.uk)**، الأربعاء، 29 يناير 2025 تم تصفح المقال ع ساعة:15:00 على الرابط : https://2u.pw/1Eps4o.

[5] أحمد سلطان، ال**مرجع السابق**.

[6] فرحاتي عمر، أوشريف يسرى، **المرجع السابق**، ص 203.

[7] --, Libya ..., **ibid**, p.p. 19.20.

[8] Gupte, Eklavya, "Haftar Holds Libyan Oil Hostage in His Quest for More Control," ***S&P* Global Energy**, 02/13 2020- https://2u.pw/ep1K2u.

[9] بلال عبد الله، "الازمة الليبية في معترك عام 2025: الحدود التغير المحتمل"، **مركز الامارات للدراسات**، 7 فبراير 2025، تم تصفح المقال على ساعة:15:15 يوم ديسمبر 2024، على الرابط :https://2u.pw/dKaUq

شكل رقم (16): مخطط يوضح انتاج النفط في ليبيا من يناير 2010 إلى أكتوبر2024

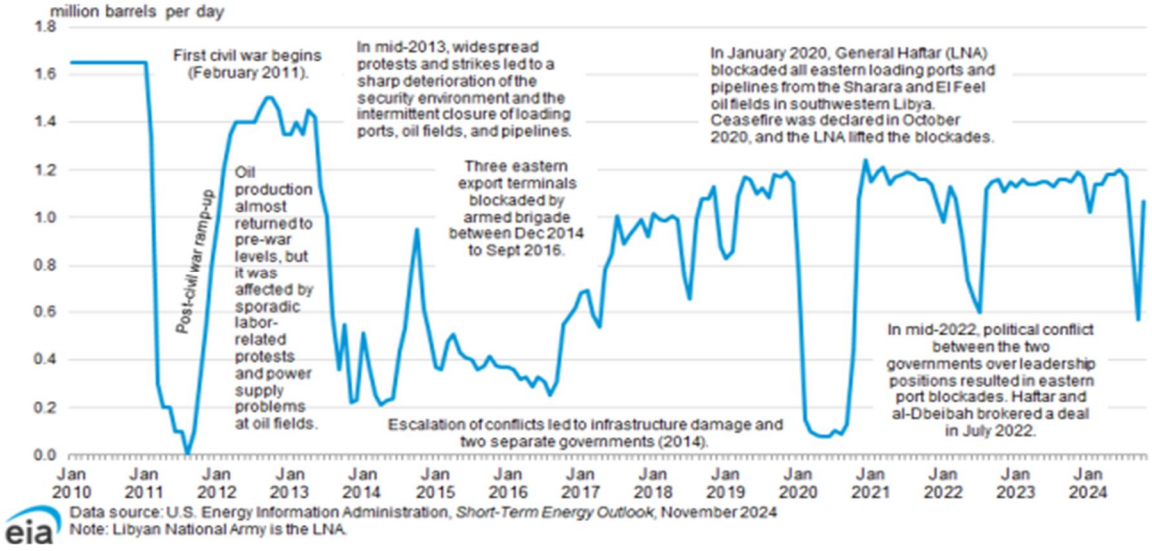

ومن خلال المخطط رقم (16) يتضح جليا أهمية استقرار الإنتاج النفطي في ليبيا، نظرا لارتباطه المباشر باستقرار القومي الجزائري، إذ تعكس التراجعات الحادة خلال أعوام 2011 و2013 و2020 حجم التوترات والانكشاف الأمني في محيط الحقول النفطية، خاصة في حوضي غدامس ومرزق القريبين من الحدود الجزائرية. وبالنسبة للجزائر، يشكل هذا التراجع مؤشرا على هشاشة السيطرة الأمنية في المناطق الحدودية، ما يفرض عليها تعزيز إجراءات التأمين لمنع تسلل الجماعات المسلحة والأنشطة غير المشروعة. وعليه، فإن انتظام تدفق النفط الليبي لا يمثل فقط مؤشراً اقتصادياً، بل يعد مؤشراً استراتيجياً على استقرار البيئة الأمنية في الشرق الجزائري وأحد المحددات المؤثرة في صياغة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه ليبيا[1].

الفرع الثاني: تداعيات الأزمة الليبية إقليميا ومواقف دول الجوار

تكاد لا تخلو أي أزمة، مهما كانت طبيعتها، وحدتها ودرجة تأثيرها، من تداعيات قد تتجاوز حدودها الجغرافية، سواء على المستوى الداخلي أو الإقليمي أو الدولي. تعدّ الأزمة الليبية مثالا بارزا على ذلك، إذ أن طول أمدها، وتشابك تعقيداتها داخليا وخارجيا، جعلا من تأثيراتها تمتد إلى الدول المجاورة لها جغرافيا، مما يستدعي التوقف عند طبيعة هذه الانعكاسات وتحليل أبعادها الإقليمية.

1.الحدود الهشة وتداعياتها على الأمن الإقليمي

تعتبر الامتداد الجغرافي البري والبحري الكبير الذي يصل إلى 6334 كلم، الموزع على مصر بنحو1094،والسودان،بـ400 كلم، والنيجر 150 كلم، وتونس 500 كلم، والجزائر 1200 كلم، مجالا لتوغل الجماعات المتطرفة، فحوالي 3000 مقاتل من تنظيم "داعش" ينتشرون عبر السواحل الليبية من

[1] U.S. Energy Information Administration, Libya Country Analysis Brief (Washington, DC: U.S. Department of Energy, 2023), p.07.

سوريا والعراق، عبر مصر وتونس، وبسبب هشاشتها كذلك، أصبحت مجالا لعبور أكثر من 10 آلاف قطعة سلاح متنوع عبر الحدود سنويا من الساحل، وحتى عبر حدود بلدان المغرب العربي، مما جعلها منطقة مثقلة بالنزاعات المسلحة والتهديدات الأمنية، التي من شأنها أن تطال منطقة شمال إفريقيا والمغرب العربي، وتهدد استقرارها[1]، فقد حازت بعض الميليشيات المنتشرة على الحدود الصحراوية من تشاد إلى الصحراء الجزائرية مرورا بالنيجر ، على كميات هائلة من الأسلحة غير المراقبة، كما تضم هذه الجماعات صندوق تمويل الحرب، الذي يضم أموال الفدية التي تدفعها الدول الغربية، مقابل إطلاق سراح رهائنها كما تستفيد من الصراع في منطقة الساحل بين قبائل الطوارق والسلطات المركزية وهي في تزايد مستمر[2]. فقد أشارت بعض التقارير إلى وجود أكثر من 14 دولة من بينها مصر وتونس والجزائر ومالي والنيجر تعاني من الانتشار السريع للسلاح القادم من ليبيا، ويعد هذا الانفلات الأمني الخطير من الجانب الليبي تهديدا أمنيا كبيرا لهذه الدول بما يستوجب تكثيف الجهود الإقليمية والدولية لمواجهته، ويتجلى ذلك بشكل خاص في خطر إيديولوجية تنظيم الدولة الإسلامية داعش، التي لم تعد تمثل تهديدا داخليا موجها لإسقاط النظام السياسي فحسب بل تحول إلى مشروع أيديولوجي، يسعى لإقامة كيان سياسي مستقل بد ذاته داخل ليبيا، يمتلك موارده المالية وشبكاته الخاصة في سياق عابر للحدود الوطنية[3].

تجدر الإشارة هنا أن النظام السابق للعقيد معمر القذافي، كان يعمر على دحض و مواجهة أي تّيار الإسلامي بمختلف أطيافه طوال فترة حكمه، ومع صعوبة التّوصل إلى وفاق وطني بخصوص صياغة مشهد سياسي وأمني موحد، لسير المرحلة الانتقالية، الذي جعل منها مركز لتصدير الأزمات على الأقل إلى 06 دول جوار وه كلم ن مصر والسودان والتشاد والنيجر والجزائر وتونس، فقد أصبحت سياسة ليبيا، البيئة الحاضنة لاستقطاب كافة الجماعات الإرهابية والميليشيات المسلّحة والمرتزقة، كما أن هناك مواقع تحت سيطرة "داعش"، وثانية تابعة لتنظيم" القاعدة" وثالثة موالية" للإخوان المسلمين"، ورابعة تابعة" للقبائل الليبية".

انطلاقا من هذه التداعيات الأمنية العابرة للحدود، تبرز بعض دول الجوار الليبي بوصفها الأكثر تأثرا بانعكاسات الأزمة، وفي مقدمتها مصر وتونس والجزائر، نظرا لاعتبارات جغرافية وأمنية

[1] زينب فريح، **الأزمات الحدودية المعضلات والمخارج: إستراتيجيات الدول العربية لإدارة الأزمات الحدودية**، (الجزائر: إبن النديم للنشر والتوزيع، ط. 1، 2018)، ص. 270.

[2] فاروق العربي، **إدارة الأمن الحدودي، المقاربات والنماذج: تهاو قدسية الحدود والسيادة الوطنية زمن العولة الأزمة الليبية أنموذجا**، (الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، ط1، 2018)، ص. ص 511-512

[3] فكري شهرزاد، **المرجع السابق**، ص 136.

واستراتيجية، حيث تعد الحدود البرية الطويلة والمتصلة مع ليبيا عاملا محوريا في تعميق تأثيرات الأزمة على أمنها القومي، مما يستدعي الانتقال لفهم هذه الانعكاسات على كل دولة[1].

1.1.الإنعكاسات على الأمن القومي المصري

تشترك مصر في حدود مباشرة مع ليبيا، تفوق عشرات المئات من الكيلومترات، مع صعوبة التّوصل لاتفاق معلن رسمي موحد عن ترسيم الحدود وتحديدها، كما لم تعرف العلاقات بينهما إلاّ مراحل قليلة من الاستقرار السياسي، بعد رفع الحصار الغربي في 2003[2].

وعقد الاتفاقية الاستراتيجية للتعاون في العديد من القطاعات لتوظيف العمالة الأجنبية من الأيادي المصرية بليبيا، والاستثمار في النّفط، والعقارات والمقاولات والتّجارة، فقد ارتفعت نسبة الاستثمارات في هذا القطاع في 2008 من ملياري دولار إلى 10 مليارات، مما خفض الكثير من الأعباء على الحكومة المصرية، بما يشكلونه خاصة من مصدر دخل بالعملة الأجنبية[3]. عليه بدى جليا أن طبيعة العلاقات بنيت أساسا على أغراض مصلحية، لكن مع استمرار الصراع الأهلي في ليبيا، تراجع حجم المبادلات التّجارية التي كانت تعتمد على السّوق الليبي من الجانب المصري، بشكل كبير في الآونة الأخيرة[4].

كما أجبرت بعض العمالة المصرية خاصة من المستقرين الدائمين في ليبيا على العودة، وقتل البعض منهم، الذي شكل عبئا كبيرا وأزمة سياسية وأمنية واقتصادية لمصر، إذ لم تكن مصر في أفضل الأوضاع من ليبيا في تلك الفترة، لذلك فضلت في الوقوف إلى جانب حفتر حفاظا على مصالحها الاقتصادية[5].

جاء في تقرير خبراء لدى الأمم المتحدة في 2013، بأن عمليات كثيرة نفذت بحرا في مجال تدفق الأسلحة باتجاه مصر[6]، وأن أغلب عمليات تهريب الأسلحة والمخدرات التي كانت تنفذ في 2015 كانت تنطق من المناطق الشرقية بليبيا بداية من بنغازي التي تبعد بحالي 700 كلم، عن الحدود المصرية، حتى تصل إلى جنوب منفذ السلوم البري على ساحل البحر المتوسط، حتى جنوب واحة السيوة بطول ما يقارب 200 كلم. وما ضاعف من حجم التهديد اندماج عناصر إرهابية لها صلة بتنظيم

---

[1] Hanlon, Querine, and Matthew M. Herbert , Border Security Challenges in the Grand Maghreb, **Peace works** No. 109. Washington, DC: United States Institute of Peace, 2015.p.p. 30-34.

[2] بالجيلالي محمد إبراهيم، **المرجع السابق،** ص. ص120.121.

[3] علي حسين باكير، **الأمن القومي المصري: الصراع في ليبيا وشرق البحر المتوسط**، (أبو ظبي: مركز الجزيرة للدراسات والأبحاث، 06 فبراير 2020)، ص.ص. 03. 04.

[4] كمال مهي، **المرجع السابق**، ص. 29.

[5] بالجيلالي محمد إبراهيم، **المرجع السابق**، ص. ص121.120.

[6] عبد إميجن، **المرجع السابق،** ص.06.

القاعدة في الأجهزة الأمنية، ومشاركاتها في تأمين الحدود، مما اضطر مصر لمحاولة إنشاء منطقة عازلة مع ليبيا، كي لا تصبح ملاذا أمنا للجماعات الإرهابية[1]، بفعل تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة بأشكالها من تهريب السّلاح وتسهيل دخول المخدرات، أو المساعدة على الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، ويعد ذلك أكبر تهديد للأمن القومي المصري[2].

1.2.الانعكاسات على الأمن القومي التونسي

لم تعرف العلاقات التونسية الليبية الكثير من مراحل الاستقرار بسبب مسائل ترسيم الحدود وتأمينها*، لكن بعد تبني القذافي سياسته البراغماتية في سنوات العزلة الحصار الغربي، حين لجأ إلى تقوية علاقاته السياسية والاقتصادية مع دول الجوار ، وقد استفادت تونس من هذا الوضع من خلاله خفضه لأعباء البطالة عنها بنسب متفاوتة، شملت العديد من الاتفاقيات في مجالات متنوعة قدرت في السنوات الأخيرة إلى 2010 بنسبة 7 %، لتصبح الشرك الخامس لها عالميا، بحوالي أكثر من 1000 مؤسسة مستثمرة، وهو رقم قياسي لعلاقات مرت بالكثير من التوتر[3] .

تكلفت تونس مابين 2011-2015 تراجع كبير في المبادلات التجارية بنسبة 75%، وعودة العمالة بحوالي 60 ألف عامل تونسي، مما تسبب في ارتفاع نسبة البطالة بحوالي بـ 1.86%، وغلق الحدود الجوية خوفا من توغل الإرهاب، الذي تسبب في تراجع في القطاع الاقتصادي، في اعتماده على المطارات الليبية في القطاع السياحي بأكثر من 66 رحلة أسبوعيا، بسبب انخفاض الإقامة السياحية بنسبة 34.4%، مقارنة بسنة 2010، تراجعت إلى 5% فما بين 2013 و2015 عرفت تونس أكثر من 2000 عملية إرهابية بوجود تقارير دولية، الذي أثر على العديد من القطاعات الإنتاجية ذات الأهمية البالغة في السوق التونسية، والتي كانت تعتمد بشكل شبه كلي على ليبيا، ومنه أصبحت مسرحا لتنامي الأنشطة الإرهابية والجريمة المنظمة[4].

---

[1] بالجيلالي محمد ابراهيم، **المرجع السابق،** ص. 121.

[2] نداء السيد حسين محمد، **المرجع السابق** ص. 03.

* اتفاق الوفاق التونسي الليبي في 1972: صدر في شكل بلاغ مشترك، والذي تم فيه الاتفاق على منطقة الجرف القاري وقاع البحار ومنطقة الصيد التابعة للبلدين، على أنها وحدة اقتصادية واحدة للاستثمار، من كلا الدولتين بالمشاركة بينهما عن طريق المناصفة. **للمزيد أنظر إلى:** محمد علي الزبيدي، **نزاعات الحدود بين الدول العربية**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2014) ص. 233. مع ذلك سياسة **القذافي** المتقلبة والمزاجية قد أثرت على العلاقات من جديد، وذلك من خلال إخلاله باتفاقية حدود المياه الإقليمية، التي كانت ستعود على تونس بجزء مهم من الموارد النفطية. **للمزيد أنظر إلى:** أحمد علي الاطرش، **المرجع السابق**، ص 05.

[3] أحمد علي الأطرش، **ورقة تحليلية: العلاقات الليبية التونسية: الواقع المآلات وآفاق التطوير**، (أبو ظبي: مركز الجزيرة للدراسات، 04 مارس 2021)، ص 05.

[4] United Nations, Impact of the Libyan crisis on the Tunisian economy an estimation of the macroeconomic and fiscal impacts of the Libyan crisis on the Tunisian economy, Economic and Social Commission for Western Asia **(ESCWA)**, 3 April 2017, p.p.10.09.

حسب تقرير صدر عن المنظمة المختصة في الأمن الغذائي العالمي، أشارت إلى نحو 991 ألف شخص دخلوا من ليبيا إلى تونس، بحثا عن الاستقرار بسبب تهديدات أمنية عرضت حياتهم للخطر[1]، لذلك قامت تونس بتعزيز قدراتها العسكرية، والذي رفع من أعباء ميزانيتها الدفاعية كذلك مقابل الحفاظ على استقرار أمنها القومي[2].

1.3.الانعكاسات على الأمن القومي الجزائري

تعاني الجزائر من عدة تهديدات أمنية سواء على مستوى البنية المؤسساتية الداخلية، أو ضمن النّسق التّفاعلي الإقليمي والدّولي، وهي دائمة البحث عن مقاربة تمكنها من احتواء أوضاعها، بالطرق التي ترضي جميع الأطراف، دون اللّجوء إلى استخدام القوة العسكرية، لما لها من انعكاسات سلبية على الأمن القومي، وحياة الأفراد والمواطنين، سواء في البعد الاقتصادي، أو السياسي أو الأمني أو الاجتماعي وحتى الصحي[3]. لهذا لجأت من أجل التّصدي لهذه التهديدات الأمنية، للبحث في سبل تمكنّها من حلّها بالطرق الدبلوماسية، عبر تكثيف جهودها في مجال الوساطة السياسية، والتّعاون والتّنسيق مع الأطراف الإقليمية، من أجل مجابهة هذه التّهديدات التي ترى فيها مساسا مباشرا بأمنها القومي، وانطلاقا من تجربتها السابقة في مواجهة الإرهاب، والتي استطاعت منها أن تخرج بتجربة ريادية لمكافحة هذا التّهديدات على مجالها الخارجي.

كانت الجزائر قد توصلت، إلى تأسيس لجنة عمليات الأركان، في 2010 بتمنراست، التي ضمت كل من مالي وموريتانيا والنيجر، من أجل التّنسيق الاستخباراتي مع دول السّاحل الأفريقي، والتّعاون مع الولايات المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب، كما استطاعت أن تصل كذلك لإيجاد إطار قانوني يمنع ويجرم دفع الفدية المالية للجماعات الإرهابية، مقابل الإفراج عن الرهائن المختطفين، كما أنها سنت قانون تجريم الهجرة غير شرعية في 03 أوت 2008، وتكثيف الرقابة على الحدود، خوفا من انتقال الأسلحة والجماعات الإرهابية، كل ذلك في إطار التزامها بمبادئ الحوار السّياسي والتّمسك بالحلول السّلمية في تسوية الأزمات، من أجل تعزيز دورها الفعال في عملية بناء السّلام، ومكانتها في القارة الأفريقية[4].

---

[1] لطرش علي عبد القادر، **حماية البيئة والتنمية المستدامة، آفاق وتحديات**، (القاهرة: دار الفكر الجامعي، ط.1 .2016)، ص.71.

[2] بالجيلالي محمد إبراهيم، **المرجع السابق**، ص.ص. من 115 -.126

[3] عز الدين قطوش، **تطوير العلاقات بين الدولة والمنظمات الدولية، الناتو والجزائر من العداء إلى الشراكة**، (الجزائر: دار الكتاب الحديث،2020)، ص.ص.218.219.

[4] سماح سهايلية، استراتجية الأمن القومي الجزائري في ظل التهديدات الأمنية، **مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الانسانية**، م 8، ع2، (جوان 2023)، ص. 95.96.

جسدت ذلك في تعاملها مع الأزمة الليبية، فمن خلال تجربتها في فترة التّسعينيات، صاغت مقاربتها من منطلق إدراكها بأن الحلول العسكرية لا تزيد إلا من حدة الأزمات، ومن تنامي نشاط الجماعات المسلّحة المتطرّفة بدلا من حلها[1]. فمن منظور سياستها الخارجية، أن نفس المشهد الأمني قد تكرر داخل ليبيا، فبسبب ضعف المؤسسات السياسية وهشاشة الأجهزة الأمنية نشأ فراغ أمني خطير، مكن الناشطين في الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية والإرهاب، وتبيض الأموال والمتاجرة بالمخدرات، والأسلحة والتّهريب، من إيجاد مجال واسع لممارسة نشاطهم[2]. عليه تحولت المنطقة إلى ساحة مفتوحة لانتشار التهديدات العابرة للحدود الوطنية لتمس بالأمن القومي الإقليمي. الذي يفسر رغبة الجزائر في البحث عن سبب للتسوية وإعادة الاستقرار للمنطقة.

2.مخاطر استفحال تداعيات الأزمة اللّيبية على الأمن القومي الجزائري

تعتبر الجزائر استقرار ليبيا جزءا لا يتجزأ من استقرارها الوطني، لذلك تولي أهمية بالغة لمتابعة تداعيات الأزمة، لاسيما منذ أحداث تيقنتورين التي وقعت يوم 16 يناير 2013، والمتمثلة في الهجوم الإرهابي على المركب الغازي بعين أميناس، والتي كشفت بوضوح خطورة الانفلات الأمني في دول الجوار وانعكاساته المباشرة على أمن المنشآت الاقتصادية الجزائرية. وقد عززت هذه الأحداث إدراك الجزائر لاحتمال تعثر الاقتصاد الوطني أو تغذية النعرات الداخلية بفعل تهديدات عابرة للحدود، بما يحمله ذلك من آثار سياسية وأمنية مباشرة على الأمن القومي الجزائري[3].

تتداخل جملة من العوامل الأمنية والسياسية والاقتصادية في تفاقم الأوضاع الليبي، إذ لا يمكن اختزال الأزمة في بعدها الأمني فقط، رغم مركزيته، بل تمتد إلى اختلالات ناجمة عن انهيار مؤسسات الدولة وغياب سلطة مركزية قادرة على بسط سيادتها، إلى جانب الانقسام السياسي الحاد والصراع على الشرعية[4].

ومن هنا، تدرج الجزائر الأزمة الليبية ضمن التهديدات الأمنية الخطيرة التي يصعب احتواؤها في ظل تعدد أشكال التدخلات الدولية والإقليمية، واستمرار الانقسام الداخلي حول طبيعة المرحلة

---

[1]--، **تقييم حالة، الموقف الجزائري من الأزمة الليبية، بين التغيير والاستمرارية**، سلسلة تقدير موقف (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 7 جويلية 2020)، ص. 02.

[2]Alexandra Hallqvist and Bitte Hammargren, **ibid**, p. p.27 .28.

[3]محمد أمين ولد الكتاب، **التّداعيات الأمنية والإنسانية لأزمة شمال مالي على الصعيد المغاربي**، قدمت هذه الورقة في ندوة "المغرب العربي والتحولات، بالدوحة: مركز الجزيرة للدراسات -17و 18 فبراير 2013، ص.ص. 03. 04.

[4] فاطمة بدري، "الخصوم في ليبيا: فرقهم السياسة ويجمعهم نهب النفط"، **درج ميديا**، آخر تحديث 10 ديسمبر 2025، ع سا 12.00، على الرابط: https://url-shortener.me/2Q4L

الانتقالية، الأمر الذي حال دون التوصل إلى تسوية داخلية، وأفضى إلى استفحال تداعيات أمنية مباشرة على الحدود المشتركة، بفعل التواجد العسكري للميليشيات والفصائل غير الرسمية[1].

حيث تشير بعض التّقارير إلى انتشار ترسانة عسكرية ضخمة بين من الدخار والأسلحة الثقيلة شملت مدافع الهاون والمدافع الرّشاشة، والصواريخ المضادة للطائرات، وتهريب حوالي 20 ألف صاروخ أرض – جو، وعدد كبير من رشاشات كلاشينكوف إضافة إلى 220 قذيفة صاروخية، و172 حشوة قذيفة، ومدافع رشّاشة مضادة للطائرات ذات أغطية واقية وغيرها، الذي دفع باستئناف الصّراع المسلّح من الطوارق في منطقة الجنوب، وظهور حركة تحرير الأزواد وبعض الحركات الانفصالية في شمال مالي، في ظل خطر التمدد الأجنبي نتيجة التدخلات العسكرية في المنطقة، مما أسهم في تفاقم عمليات التهريب ونشاط الجماعات الإرهابية، وعبور عناصر الجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والهجرة غير الشرعية[2].

كان الجيش الوطني الشّعبي 2016، قد قام بالتصدي لـ 125 إرهابيا، وتوقيف 225 منهم، كما تم القبض على 2615 مهربا، إضافة إلى 6103 مهاجرا غير شرعيا، و414 تاجر مخدرات والعثور، وعلى 2556 كيلوغرام من المواد الكيماوية، وكميات كبيرة من الأسلحة الحربية والذخائر، كما قام في 2017، بالقضاء على 05 إرهابين، وأوقف 05 منهم، و128 مهربا، و609 مهاجرا غير شرعيا، و50 تاجر مخدرات، وباسترجاع 70408 لتر من الوقود، وعدد من الأسلحة من بنادق ورشاشات وألغام وصواريخ[3].

عموما أظهرت تطورات الأزمة الليبية تحولها من أزمة داخلية ذات طابع سياسي وأمني، إلى واقع إقليمي معقّد، انعكس مباشرة على البيئة الجيوسياسية المحيطة، ولاسيما الجزائر، فقد أسهم انهيار مؤسسات الدولة وتفكك أجهزتها الأمنية، وانتشار السلاح وتنامي نشاط الجماعات الإرهابية، وشبكات الجريمة المنظمة، في تفاقم التحديات الأمنية على حدودها الجنوبية والجنوبية الشرقية، وتجاوز البعد الأمني ليشمل تداعيات استراتيجية واقتصادية واجتماعية متداخلة[4]. فأمام هذا الواقع الإقليمي الهش، وجدت الجزائر نفسها، مطالبة باعتماد مقاربة شاملة تتجاوز الحلول الظرفية، وخلال الفترة (2019–2024)، على غرار دول الجوار، شرعت في بلورة مقاربة أمنية متجددة، تستند إلى ثوابتها الدبلوماسية التاريخية، وتهدف إلى الحفاظ على أمنها القومي واستقرارها الداخلي، مع الإسهام في جهود

[1] **Hallqvist, Alexandra, and Bitte Hammargren.** Navigating in a Complex Neighbourhood: Algeria's Responses to Security Challenges in Libya and the Sahel. FOI-R-4960-SE. Stockholm: Swedish Defence Research Agency (FOI), April 27, 2020. https://www.foi.se/report-summary?reportNo=FOI-R--4960--SE

[2] رضوان سعد حمد جاب الله، **المرجع السابق**، ص. ص73.

[3] --، "مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة"، الجزائر المركز الوطني للمنشورات العسكرية، **مجلة الجيش الوطني**، 64، ديسمبر 2016، ص 20.

[4] بليل محمد، **المرجع السابق**، ص 291.

تسوية الأزمة الليبية بالتنسيق مع الفواعل الإقليمية والدولية[1]. ومن هنا، تأتي الحاجة للتفصل في المقاربة الجزائرية ومحدداتها وآفاقها المستقبلية، وهو ما سيتم تناوله لاحقا.

المبحث الثاني: المقاربة الجزائرية في أبعادها الأمنية والدبلوماسية في ظل المتغيرات الراهنة

شهدت البيئة الأمنية المحيطة بالجزائر، خلال العقد الأخير، تحولات عميقة اتسمت بتزايد حالة الاضطراب السياسي والأمني في محيطها الإقليمي، الأمر الذي أسهم في تصاعد التهديدات العابرة للحدود، لاسيما على حدودها الشرقية والجنوبية. وقد تمثلت هذه التهديدات في تنامي نشاط الجماعات المسلحة، وتوسع شبكات التهريب والجريمة المنظمة، في ظل هشاشة الأوضاع الأمنية في دول الجوار. انعكس هذا السياق الإقليمي المتأزم بشكل مباشر على الأمن القومي الجزائري، ما دفع بها لإعادة تكييف مقاربتها الأمنية والدبلوماسية، لمواجهة التحديات المتصاعدة في محيطها الإقليمي.

المطلب الأول: المحددات العامة للعقيدة الأمنية الجزائرية

ساهمت جملة من المعطيات والعوامل التاريخية، والفكرية، والجيوسياسية في تشكيل العقيدة الأمنية الجزائرية، وبالرغم من التحولات التي طرأت على طبيعة الأنساق الدولية والإقليمية والوطنية [2]، إلا أن صانع القرار حافظ إلى حد كبير على المبادئ الأساسية المستمدة من إرث حرب الاستقلال (1954-1962)، كإطار مرجعي لتفسير سلوكياته الخارجية، خاصة في ظل تدهور الأوضاع الأمنية في ليبيا ومنطقة الساحل وتداعياتها الخطيرة على الأمن القومي[3]، وفي هذا السياق، تبرز قدرة الدولة على التكيف مع الأزمات عبر إدماج آليات استجابة مرنة تضمن حماية المصالح الحيوية، حيث يمثل التوازن الدقيق بين الثوابت الاستراتيجية وضرورات التفاعل مع المتغيرات الإقليمية جوهر المقاربة الجزائرية[4].

وانطلاقا من ذلك، يتناول هذا المطلب محددات هذه العقيدة عبر محورين أساسيين، يركز الأول على الثوابت التقليدية في صياغتها، بينما يعالج الثاني ديناميكيات التكيف وآليات الاستجابة للتغيرات الداخلية والإقليمية.

---

[1] بن عودة عبد القادر، "تطور المقاربة الأمنية الجزائرية تجاه الأزمات الإقليمية (2019-2024)"، **مجلة السياسة والأمن الإقليمي**، م9، ع2، (2024)، ص. 135.

[2] خالد منة، رضا حمزة بوجانة، وآخرون، **حراك 22 فبراير 2019 في الجزائر، انتفاضة واحدة ومقاربات شتّى**، (أبو ظبي: المركز العربي، 12 يونيو2023)، ص. 05.

[3] Hallqvist, Alexandra, Bitte Hammargren,**Ibid.**

[4] أحمد خالدي، "الخيارات الاستراتيجية للسياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمة الليبية: مقاربات الحل وتداعيات التصعيد"، **مجلة البحوث القانونية والسياسية**، م. 9، ع. 2 (ديسمبر 2024): 302–313.

الفرع الأول: المحددات الثابتة في العقيدة الأمنية

تشكل العناصر التاريخية والجيوبوليتيكية والإيديولوجية الإطار العقائدي والثوابت المستدامة التي يصعب تغييرها في المقاربة الجزائرية، وتمثل الأساس الذي تنطلق منه أي عملية تكييف لحل الأزمات الداخلية والخارجية. لقد أخذت العقيدة الجزائرية، بصيغتها الفكرية والإيديولوجية والبراغماتية، صبغة متكاملة، وهي مرتبطة أساسا بتصورات صانع القرار لطبيعة التهديدات والمخاطر الموجهة نحو الأمن القومي[1]. وتتمثل هذه المحددات التي تشكل الإطار العقائدي للمقاربة الجزائرية فيما يلي:

1.المحددات العقائدية

تصنف هذه المحددات كعناصر "ثابتة" لأنها تمثل الهوية الأمنية للدولة، وهي تتألف من تداخل ثلاثة أبعاد رئيسية:

•**المحدد التاريخي:** شكلت ثورة التحرير الجزائرية عاملا مهما، في بلورة مبادئ العقيدة الأمنية الجزائرية، والتي ظلت مستمرة لفترات طويلة على الرغم من التّحولات التي عرفتها في مختلف المجالات الأمنية، السّياسية، الاقتصادية والاجتماعية والثّقافية، وكذلك مع التّغيرات في النسق الدولي، واتساع مفهوم الأمن، وانتقاله إلى مستويات أعمق وأدق بعدما كان يركز فقط على المحدد العسكري بشكل رئيسي[2]. فالعقيدة الأمنية الجزائرية استمدت معالمها من المحدد التّاريخي، الذي ساهم بشكل جلي في رسم التزاماتها على المستوى الداخلي والخارجي[3].

• **المحدد الجيوبوليتيكي:** يستند هذا المحدد في صياغة العقيدة من جانبين، الأول متعلق بالمناخ والموارد الطبيعة، والثاني متعلق بالموقع الجيوبولتيكي من حيث انفتاح الدولة جغرافيا[4]، لقد اعتمدت الجزائر على هذا المحدد في تحديد معالم عقيدتها الأمنية، فهي تشترك في علاقاتها مع الدول المحيطة بها عبر دوائر جيواستراتجية، في بعدها المغاربي والمتوسطي والعربي والأفريقي، مما يجعلها منكشفة ف ي مجالها الأمني على كل الجبهات، لذلك ولتأكيد دورها المحوري في المنطقة، تحاول أن تستفيد من هذه الأبعاد في لعب العديد من الأدوار[5].

---

[1] حادي إبراهيم، "الدولة الفاشلة في ليبيا والتهديدات الأمنية على الأمن الوطني الجزائري"، **مجلة المعيار**، م9، ع 04، (ديسمبر2018)، ص. 60.

[2] صالح زياني،"تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، **مجلة المفكر**، ع5، (مارس 2010)، ص. ص. 290.288.

[3] عز الدين قطوش، **المرجع السابق،** ص. 233.

[4] إلياس قسايسية، "العقيدة الأمنية للدولة بين حتميات الجغرافيا ومتطلبات الديمغرافيا وإكراهات النظام الدولي"، **مجلة السياسة العالمية**، م 5، ع 3 (2021)، ص. ص. 159.

[5] حادي إبراهيم، **المرجع السابق،** ص 60.

•**المحدد الإيديولوجي:** ركزت الجزائر في بناء عقيدتها الأمنية على هذ المحدد، باعتبار العقيدة الأمنية هي إطار فكري وعقائدي، تجسدت بفعل مجموعة من المبادئ والقناعات، التي تمثل تصور الدولة لسلوكها اتجاه الأزمات والمخاطر والتّهديدات، التي قد تعترض أمنها القومي واستقراها الداخلي[1].

هذا ما أكدته المواثيق الوطنية منذ السنوات 1963 و1976 و1986، وكذلك أحداث 05 أكتوبر 1988، بتبنيها الاشتراكية، وبفكرها المناهض للتّطبيع مع الكيان الصهيوني، أو في السماح ببناء قواعد عسكرية، فقد ظل هذا المحدد ثابتا[2]، لكن وبعد نهاية الصراع القطبي وانهيار النظام الاشتراكي في 1989، اضطرت إلى تغيير عقيدتها الأمنية، في بعض النّقاط بما يتوافق مع معالم النّسق الدّولي الجديد، وتبني التعددية السّياسية والتنوع الاقتصادي[3].

عليه فالعقيدة الأمنية تتحرك وفق مدركات صانع القرار للتهديدات الأمنية المحيطة به، ومع استفحال ظاهرتي الجريمة المنظمة والإرهاب، وبحكم التجربة الجزائرية أثناء العشرية السوداء والتي جعلت منها مسرحا لعدة تنظيمات إرهابية مسلحة إسلامية متطرفة، مع ذلك خرجت بعقيدة أمنية أكثر نضجا في تعاملها مع التّهديدات الأمنية، دون أن تطال تداعيتها خارج حدودها الوطنية[4].

الفرع الثاني: محددات الاستجابة والمرونة في العقيدة الأمنية

فرض تزامن التحولات الداخلية الجذرية، كالحراك الشعبي وتغيير القيادة السياسية، مع توسع نطاق التهديدات الإقليمية غير التقليدية في المحيط، خاصة هشاشة الأوضاع في ليبيا ومنطقة الساحل، على الجزائر تبني مقاربة أمنية أكثر براغماتية ومرونة بعد عام2019[5].

ارتكز هذا التكييف الاستراتيجي على تعزيز القدرات الدفاعية ورفع الجاهزية الاستباقية، وبلغ ذروته في التعديل الدستوري لعام 2020، (**الملحق رقم 03**)، الذي شكّل نقطة تحوّل محورية، بتمكينه الجيش الوطني الشعبي من الانخراط في مهام خارج الحدود لحماية المصالح الحيوية للدولة[6].

تتمثل هذه المحددات التي أعادت تشكيل العقيدة الأمنية الوطنية، في الإطار السياسي والأمني للمقاربة الجزائرية فيما يلي:

---

[1] إلياس قسايسية، **المرجع السابق** ص. ص. 159.

[2] عز الدين قطوش، **المرجع السابق**، ص. 233.

[3] فرحاتي عمر، **المرجع السابق**، ص 277.

[4] بروك كاهي، "إدارة الأزمة: دراسة مقارنة بين المجلس الأعلى للدولة في الجزائر والمجلس الأعلى للقوات المسلحة في مصر، "حالة شغور مؤسسات الدولة"، **مجلة الحكمة للدراسات الاستراتيجية**، م1، ع1، (2013)، ص .12.

[5] تريعة نوارة، "الأساس الدستوري لدور الجيش الوطني الشعبي في حماية الأمن القومي الجزائري"، **مجلة السياسة العالمية**، م 6، ع 1 (2022): 1082–1098.

[6] سماح، سهايلية،"إستراتيجية الأمن القومي الجزائري في ظل التهديدات الأمنية الجديدة"، **مجلة الدراسات والبحوث الإنسانية**، م8، ع2، (جوان2023)، ص.ص.89-100.

1.أثر المحدد الشخصي والسياسي صناعة القرار السياسي

لخص سيدني هوك (Hook Sidne)، بأنّ لبّ الجدل حول مكانة المحدد الشخصي في صناعة القرارات الداخلية والخارجية للدولة، ومدى قدرة القادة السياسيين على التأثير في الأحداث، أو إحداث والتغيير من خلال طرحه الذي اختصره في تساؤله «**هل يصنع الزعماء والقادة الأحداث أو هي التي تصنعهم؟!**". في حين عملية صناعة القرار تبدو معقدة ومتشابكة وذلك باعتبار السلوك الإنساني، هو محصّلة لتأثير العديد من العوامل النّفسية المعقدة، كالدوافع والمشاعر والتّصورات، أيضا باعتبار هذا السلوك قد يجمع بين جانبين عقلاني ولاعقلاني[1]بدى هنا جليا، مدى تأثر العقيدة الجزائرية منذ الاستقلال بشخصية صانع القرار في صنع وصياغة السياسة الداخلية والخارجية، وهذا ما أكدت عليه كل الدساتير، أين نجد تأثرهم كذلك بالمعتقد الثّوري، وانجازات الوفد المفاوض لجبهة التّحرير، الذي فاوض الاستعمار الفرنسي من أجل استرجاع السّيادة الوطنية، والولوج إلى تأسيس معالم الدولة الوطنية الجزائرية لفترة ما بعد الاستعمار[2].

كما يعتبر شرط عدم ممارسة أي عمل عدائي ضد الثورة أو أحد الأصول، بين أهم المؤشرات في تحديد الشّخصية القيادي، باتفاق المختصين حول الدور الحاسم والمحوي لشخصية صانع القرار الجزائري عبر المراحل التاريخية لتغيير القيادات السياسية، بين الاستمرار أو التكييف لهذه المبادئ، في ظل نسق دولي متحرك تتفاعل مكوناته باستمرار، ظلت العقيدة الأمنية محتفظة باهتماماتها وتوجهاتها ومواقفها. إذ لم يبدوا تأثير المؤسسة العسكرية في هذه العلمية إلا في القضايا التي تمس تهديد الأمن القومي الجزائري بشكل مباشر، والغالب هو سيطرة العوامل الشخصية، في ظل نسق دولي متحرك تتفاعل مكوناته باستمرار، ظلت العقيدة الأمنية محتفظة باهتماماتها وتوجهاتها ومواقفها[3].

ظهر أثر المحدد الشخصي، خلال الفترة الممتدة ما بين (2010 – 2013)، بسبب التطورات الأمنية التي عرفتها المنطقة من جانب الساحل والمغرب العربي خاصة الأزمة في ليبيا وبداية تداعيتها[4]، والتي انجر عنها تنامي في التّهديدات اللاّتماثلية، من جانب ظاهرتي الإرهاب والجريمة المنظمة بأشكالها المختلفة، والهجرة غير الشرعية، صونا لاستقرار الأوضاع الداخلية[5]. تجدر الإشارة

---

[1] محمد الطاهر عديلة، **دور العوامل الشخصية في صنع قرارات السياسة الخارجية الجزائرية**، (الجزائر: مخبر الأمن الانساني: الواقع، الرهانات والآفاق، ط.1، 2019)، ص.ص. 10.12.

[2] زيتوني محمد، "التوجهات الجديدة للسياسية الخارجية الجزائرية (2019-2023) "، **المجلة الجزائرية للحقول والعلوم السياسية**، م 08 ع 02 جانفي 2024، ص .05.

[3] سليم العايب، **المرجع السابق**، ص.ص.36 37.

[4] عبد النور تومي، المرجع **السابق**، https://2u.pw/YiZt9Kp7 .

[5] سليم بوسكين، العقيدة الأمنية الجزائرية وإشكالية التكيف مع التهديدات الجديدة، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، م 10، ع 02، (سبتمبر2019)، ص. ص.13-29.

هنا كذلك، أن الساحة الوطنية دخلت في اضطرابات سياسية سببها أزمة الشرعية، والمطالبة بتغيير القيادة السياسية للذود بالانتقال السلمي للسلطة في2019*.

عقب تولي الرئيس "عبد المجيد تبون" السلطة، وانطلاقا من إدراكه لحجم التّهديدات الأمنية الجديدة التي تواجهها المنطقة، بادر إلى إضفاء نوع من المرونة في التعاطي مع المبادئ التقليدية المؤسسة للعقيدة الأمنية، والتي ظلت لعقود طويلة ثوابت غير قابلة للمساس بها[1]، ومنها دعم حركات التحرر، وحق تقرير المصير، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، فضلا عن الالتزام بعدم الانحياز ومعارضة القواعد العسكرية الأجنبية [2]. جسد رؤيته عن ضرورة إجراء تعديلات جوهرية تتيح احتواء الأوضاع الداخلية والمخاطر القادمة من دول الجوار ومنع تفاقمها، من خلال التعديل الدستوري لعام 2020، وذلك لتجاوز حالة الجمود السياسي الذي طبع على المرحلة الأخيرة من حكم الرئيس الراحل" عبد العزيز بوتفليقة"*، سعيا لاستعادة الديناميكية الجزائرية وترسيخ دور الدولة كقوة إقليمية فاعلة.

يعد هذا التكييف خطوة بالغة الأهمية لحماية الأمن القومي[3]، ديناميكية واستباقية شاملة ومتجددة، تحاول طرح رؤية جديدة مع الحفاظ على الثّوابت والمبادئ الأصلية[4]، جاءت سياسته كما وصفت بالعقلانية، من خلل مبادئه التي حاول التأكيد عليها بنبذ كل أشكال السيطرة والهيمنة، من خلال خطاباته لإعادة بعث التّوازن والعدالة، وحدة السّيادة الوطنية دون مساومة أو تجزئة في التراب الوطني، كما أكّد على حياد الجزائر في النّزاعات الإقليمية خاصة، لتظل مرجعا موثوقا لحلحلتها. كما سعى من خلال التوليفة البراغماتية، في صناعة القرار الخارجي الناجع، الذي ينبغي أن يوازن بين أولويات الإصلاح الدّاخلي ومتطلبات الدّور الجزائري الخارجي[5].

---

* **عبد القادر بن صالح** (1941-2021): سياسي ودبلوماسي جزائري، شغل منصب رئيس مجلس الأمة (2002-2019)، ورئيس الدولة مؤقتا عام 2019. للمزيد أنظر إلى:

Sophie Amsili, "Algérie : l'ex-président par intérim Abdelkader Bensalah est décédé", Les Echos ,Publié le 22 sept. 2021.

[1] محمد توفيق، "عبد المجيد تبون يؤدي اليمين الدستورية رئيسا جديدا للجزائر"، بالعربية إلى الرابط: **Cnn**، نشر يوم الخميس19 ديسمبر، على الموقع: https://2u.pw/oLZJPgm4(18:30)(2024-09-09)

[2] Zoubir, Yahia H,**"** Algeria's Foreign Policy in the Post Hirak Era. Issue Brief, **Middle East Council on Global Affairs**, September 28, 2022. https://mecouncil.org/publication/algerias-foreign-policy-in-the-post-hirak-era/

* عبد العزيز بوتفليقة (1937-2021): دبلوماسي ورئيس الجزائر لأربع عهدات متتالية (1999-2019). للمزيد أنظر إلى:

Benjamin Stora, "Bouteflika Abdelaziz (1937-2021)", **Encyclopædia Universalis**, consulté le 11-08-2024.

[3] سليم بوسكين، **المرجع السابق**، ص29.

[4] زيتوني محمد، **المرجع السابق**، ص.ص. 07.06.

[5] عبد النور منصوري، **مآلات الصراع والمصالحة في الجزائر بين ديناميات توازن اللاّاستقرار واستقرار التوازن**، (الجزائر، د ط، مجمع تاسك للنشر والتوزيع، 2024)، ص ص.300. 301

2.أثر المحدد الأمني والعسكري في استقرار الدولة

يشكل المحدد العسكري والأمني عنصرا محوريا في العقيدة الدفاعية الجزائرية، حيث يجمع بين البعد الدفاعي التقليدي ومتطلبات مواجهة التهديدات غير التقليدية واللاّتماثلية في السياق الوطني والإقليمي. في هذا الإطار، لا يقتصر دور الجيش الوطني الشعبي على حماية الحدود وصون الوحدة الترابية، بل يمتد ليشمل ضمان الاستقرار الداخلي واحتواء المخاطر الأمنية الناشئة عن تصاعد هذه التهديدات في بيئة الجوار الإقليمي، في ظل مراجعة مستمرة للعقيدة العسكرية لتواكب التحديات المعاصرة[1]. فقد كان دور الجيش محصورا في مواجهة التهديدات التقليدية ذات الطابع الدولاتي، من خلال المشاركة في تأمين الحدود الوطنية، خاصة المرتبطة بالحدود الغربية، وحفظ الأمن بالمناطق الريفية وعلى الطرقات.

اتسع هذا الدور ليشمل مكافحة الإرهاب في التسعينيات من القرن الماضي، لكن ولم يسند للقوات المسلحة دور مباشر في مكافحة تهريب المخدرات عبر الحدود، إلا ابتداء من 2012، قبل أن يتوسع أكثر سنة 2013، مع إنشاء المناطق العسكرية الحدودية[2]، سخرت الجزائر قدراتها العسكرية والمالية، لمواجهة التهديدات الأمنية من تنامي نشاط الجماعات المسلحة المتطرفة في المناطق الحدودية، إضافة إلى تزايد التنافس الدولي حول المصالح الطاقوية والاستراتيجية[3].

انعكس ذلك على الرفع التدريجي لميزانية الدفاع الوطني، التي بلغت نحو 10 مليارات دولار سنة 2011 بعد أن كانت 5 مليارات دولار سنة 2000، استجابة للاضطرابات السياسية والتطورات الأمنية الإقليمية[4]. ووفقا للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS) في لندن، يضم الجيش الجزائري نحو 467,200 عسكري، بينهم 130,000 في القوات النشطة، و187,200، في القوات شبه العسكرية، و150,000 من جنود الاحتياط[5].

---

[1] مزياني، فيروز. "العقيدة العسكرية الجزائرية في ظل تحديات البيئة الإقليمية." **مجلة العلوم السياسية والاجتماعية "**، م18، ع 1 (2020)،ص.ص. 115–136.

[2] Querine Hanlon and Matthew M. Herbert, **Border Security Challenges in the Grand Maghreb** (Washington, DC: Global Initiative Against Transnational Organized Crime, 2017), p.p.33-35.

[3] عز الدين قطوش، **المرجع السابق**، ص.ص. 234.241.

[4] Zine Labidine Ghebouli, "The Road Ahead of Algeria's Elections: A Changing Status Quo?" (March 15, 2024), p.36. https://2u.pw/aomPOJQv(06:11)(2024-09-06)

[5] --, **International Institute for Strategic Studies**, The Military Balance 2020 (London: IISS, 2020), p. 123.

الشكل رقم (17) يمثل الهيكل المؤسسي للقوى المكلفة بأمن الحدود في الجزائر

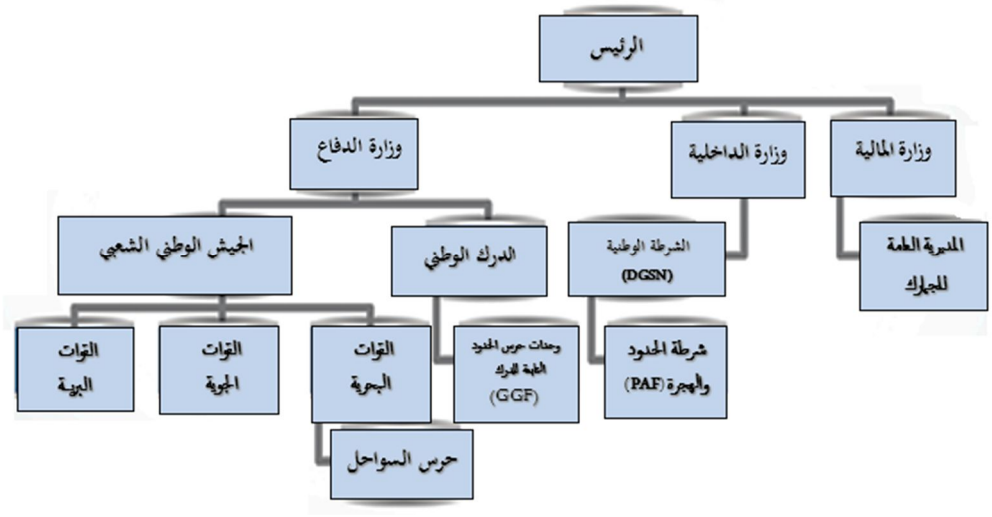

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على المعطيات من: Anlon And Herbert, **Ibid**, P.36

يمثّل هذا الشكل رقم (16) مخططا تنظيميا لهياكل أمن الحدود في الجزائر، وكيفية تفاعل هذه المكونات مع بعضها البعض في حماية الحدود الوطنية والاستقرار الوط، إذ تعبّر العقيدة الأمنية الجزائرية، عن منظومة معقدة من المحددات المادية والمعنوية، تبنى وفق إمكانيات الدولة وتصورات صانع القرار. من خلال التحولات السياسية في2019، أفرزت هذه العقيدة درجة عالية من" المرونة الاستراتيجية"، نتيجة التفاعل المستمر بين مقتضيات التوازن الداخلي والضغوط الجيوسياسية الإقليمية، وهو ما عزز دور الجيش الوطني الشعبي في الحفاظ على الاستقرار الوطني ومجابهة الانكشاف الأمني المتصاعد[1].

لقد تجسدت هذه المرونة الاستراتيجية، في تبني مقاربة براغماتية كرسها التعديل الدستوري لـ 2020 [2]، الذي ارتقى بمفهوم الأمن القومي ليشمل الفضاء الإقليمي الحيوي (الساحل والمغرب العربي). لذلك، استطاعت هذه المقاربة التكيف مع التحديات المستجدة عبر توسيع هامش تحركها الخارجي ضمن إطار الشرعية الدولية، مع التمسك بالحلول السياسية كخيار استراتيجي، انطلاقا من القناعة بأن استقرار الجوار يمثل الركيزة الأساسية لحماية السيادة الوطنية [3].

المطلب الثاني: تحولات المقاربة الأمنية الجزائرية وآفاقها في إدارة الأزمة الليبية

تندرج المقاربة الجزائرية تجاه الأزمة الليبية، ضمن سياق تحولات إقليمية معقدة فرضت إعادة تقييم أدوات إدارة التهديدات العابرة للحدود، ففي ظل هشاشة البيئة المحيطة وتفكك مؤسسات

[1] إلياس قيايسية، **المرجع السابق**،ص. 167

[2] --, Algérie : une réforme de la constitution interroge sur un changement de doctrine militaire, **Le point**, Publié le 18/06/2020/https://2u.pw/SJvUI6vR(10h55)(06-09-2024).

[3] سعداوي، عمر، تحديات الأمن القومي الجزائري في ضوء الأزمة الليبية بعد2011 ، **ورقة بحثية**، المركز المتوسطي للدراسات الإستراتيجية والأمنية،2023 . تم تصفح المقال يوم :04-12-2025، على الرابط :https://mediterraneancss.uk/2023/10/02/algerian-national-security

الوطنية الليبية، انتقلت الجزائر من منطق الضبط الحدودي الوقائي إلى تصور أشمل يجمع بين البعد الأمني والجهد الدبلوماسي [1]. من هنا تأتي الحاجة لتوقف عند هذه المرتكزات التي تقوم عليها المقاربة الجزائرية.

الفرع الأول: مرتكزات المقاربة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية

دفع هذا الواقع غير التقليدي صانع القرار الجزائري إلى إعادة تحديد الأولويات بما يتلاءم مع المستجدات المتسارعة، مع الحفاظ على الثوابت التاريخية للسياسة الخارجية، وعلى رأسها أولوية الحلول السياسية ورفض التدخل العسكري الأجنبي [2]، ضمن هذا السياق، عمل الرئيس "عبد المجيد تبون" على إعادة تنشيط الدبلوماسية الجزائرية من خلال اعتماد رؤية أكثر انفتاحا وفاعلية، ترتكز أساسا على الحل السياسي كخيار استراتيجي وحيد، ورفض الانحياز لأي طرف من أطراف النزاع، مع التأكيد على ضرورة المسار التفاوضي الشامل تحت المظلة الأممية لضمان استعادة استقرار الدولة الليبية ووحدة ترابها [3].

1.المرتكزات التقليدية للمقاربة الجزائرية

ظلت المقاربة الأمنية الجزائرية لعقود محكومة بإطار دفاعي تقليدي، والذي استندت فيه على مجموعة من الركائز الثابتة التي رأت فيها حماية لأمنها القومي، مما لا يمكن المساس بها، أو تجاوزها، وفق منظور صانع القرار الذي بنى تصرفاته انطلاقا من مبدأ احترام السيادة وقدسية الحدود، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ورفض استخدام القوة العسكرية مع اللّجوء إلى الحلول السلمية[4]. لكن رغم نجاعتها في التعامل مع هذه الأزمات وإسهامها في تأمين الشريط الحدودي لفترات، إلا أن ذلك بقي محدودا حيث كانت آخر عملية خاصة بإعادة هيكلة المناطق العسكرية لتأمين الحدود منذ 1987 [5].

1.1.اختبار المرتكزات التقليدية

أظهرت التطورات الأمنية المتسارعة التي شهدها الجوار الإقليمي منذ عام 2011، بدءا من ليبيا وانزلاقها نحو الصراع الداخلي، وتدخل حلف شمال الأطلسي(NATO) ، وصولا إلى التدخل العسكري الفرنسي في مالي منعطفا هاما وضع المقاربة الجزائرية أمام اختبار حقيقي، هذه الأحداث المتلاحقة لم

[1] سعداوي، عمر، **المرجع نفسه**، على الرابط: https://mediterraneancss.uk/2023/10/02/algerian-national-security

[2] Ferhat Polat, **Algeria's Role in Libya, Policy Outlook**, (Saudi: TRT World Research Centre,2020),p.p. 02-03

[3] **–,** Algeria's New Libya Policy: Mediation and Precaution," **ORSAM Center for Middle Eastern Studies, 2023.** https://www.orsam.org.tr/en/algerias-new-libya-policy-mediation-and-precaution/.

[4] بوستي توفيق، المقاربة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية في ظل التحديات الراهنة، **المجلة الجزائرية للأمن التنمية**، م10، ع3، (جويلية 2021) ص. 685.

[5] Abdennour Benantar, "Sécurité aux frontières : Portée et limites de la stratégie algérienne -Algerian State's Border Security Strategy", **journals. Open Edition,** (14), (2016), p. 634.

تكن مجرد اضطرابات حدودية، بل كشفت عن محدودية التصوّر التقليدي في مواجهة التهديدات العابرة للحدود، الذي بني تاريخيا للتعامل مع حالات الاستقرار النسبي وتفاعلات الدول الرسمية[1].

تشترك ليبيا بماي قارب 1000 كلم حدود برية مع الجزائر، وعلى خلفية غياب اتفاقيات شاملة، عن طبيعة ترسيم الحدود بين البلدين، إلاّ فيما يخص الاتفاقية الثنائية التي تحصر هذه الحدود، من نقطة التقاء الحدود مع تونس شمالا حتى مدينة غات جنوبا، إلا أن الثلث الجنوبي الممتد نحو النيجر ظل يمثل ثغرة "قانونية وجغرافية"، إذ أن التحديد العام الذي وضعته القوى الاستعمارية (فرنسا وإيطاليا) جعل من موضعها الدقيق قضية خلافية مستمرة، استغلتها الفواعل غير الدولاتية للتحرك بحرية، مما زاد من مخاطر التوغل نحو الداخل الجزائري[2].

اتجهت العقيدة الأمنية الجزائرية، إلى تكييف آلياتها، ومن ضمنها إنشاء قيادة عسكرية متقدمة في منطقة إليزي التي تقع على بعد 1733 كلم جنوب شرق الجزائر العاصمة، ما يظهر لنا المسافة الهائلة التي تفصل القيادات الإقليمية عن النّقاط الحدودية الأكثر عدم استقرارا، والتي تجعل مهمة تأمينها صعبة[3].

لعل الهجوم على مجمع الغاز والنفط، في16 يناير 2013 بتقنتورين، من طرف المسلحين الذين ينتمون لمجموعة تنظيم القاعدة، وهي المنطقة الواقعة على بعد حوالي 240 كلم، من إليزي بولاية عين أميناس، والتي تقع على مقربة من الحدود الجزائرية الليبية، يعد مثالا واضحا عن الاتجاه الجديد للعقيدة الأمنية الجزائرية. لقد لجأت لتغيير نحو تعزيز نقاط تموضع التشكيلات العسكرية، غير مناسبة وغير كافية لمواجهة مثل هذه الأخطار، وذلك لأن مقر قيادة المنطقة العسكرية الرابعة المسؤولة عن حماية الحدود مع ليبيا، تتمركز في ورقلة على بعد1060 كلم، من إليزي، والتي تقع على بعد حوالي 100كلم فقط من الحدود الليبية ما يبرز وجود فجوة استراتيجية تؤثر على فعالية تأمين الحدود، في بيئة غير آمنة تتسم بالتغير والتعقيد وبتعدد الفواعل غير الدولاتية، إضافة لغياب توافق إقليمي مشترك يؤدي إلى حل نهائي لمشاكل المنطقة[4].

---

[1] محمد يوسف خليل، **مرجع سابق**، ص .25.

[1]Sovereign Limits, "Algeria–Libya Land Boundary," **SovereignLimits.com**, 2017, accessed December 4, 2025, https://sovereignlimits.com/boundaries/algeria-libya-land.

[3] Kal Ben Khalid , "Evolving Approaches in Algerian Security Cooperation", **CTC Sentinel** 8, n. 11 (November2015): 14. https://ctc.westpoint.edu/evolving-approaches-in-algerian-security-cooperation/.

[4]Abdennour Benantar, "Sécurité aux frontières : Portée et limites de la stratégie algérienne -Algerian State's Border Security Strategy"**, journals. Open Edition,** (14), (2016), p. 634.

بحسب تحليلات البروفيسور JACOB Mundy ، فإن الجزائر كانت قد ركزت في مقاربتها على الحلول الدبلوماسية المكثفة لإدارة الوضع الأمني المتأزم في ليبيا، عبر محاولة تفعيل الوساطة للجمع بين الفرقاء الليبيين، غير أنّ استهداف منشآتها الإستراتيجية، أحد أهم عناصر أمنها القومي، من حيث حجم الاستثمارات خاصة وأن معظم الشركات المستثمرة فيها إيطالية وأمريكية، أظهر أن أي تهديد لها لا يقتصر على الأمن الداخلي فحسب، بل يمتد ليشكل تهديدا مباشرا لمصالح تلك الدول ، وهو ما قد يؤدي بدوره إلى انعكاسات على الأمن القومي الجزائري نفسه وبشكل مباشر، والذي يؤكد على المآرب المصلحية الأجنبية من تواجدها في المنطقة. وهنا وخوفا من تكرار نفس التجربة التي كانت قد خاضتها في فترة التسعينيات، التي أدخلها في حالة من العزلة عن الوسط الإقليمي والدّولي[1].

لذلك لجأت إلى إعادة صياغة أولوياتها في مقاربتها الأمنية بالشكل الذي يضمن حماية أمنها القومي من أي تهديد، بالرغم من موقفها المحايد مع بداية الأزمة، لكنها سرعان ما عبرت عن رفضها للتدخل والتواجد الأجنبي بليبيا، وإن آلت جهود التسوية السابقة دون إيجاد حلول فعلية، فهذا لا ينفي استمرار مساعيها الدبلوماسية[2].

1.2.بوادر الاستجابة لتكييف المقاربة الجزائرية

اتجهت الجزائر نحو تبني مقاربة أمنية شاملة تقوم على العامل التّنسيقي، بناء على الإمكانيات المتوافرة لديها ولدى دول المنطقة، مع التّركيز على تحقيق الأمن الإقليمي، إيمانا منها بأن أي أزمة خارجية تمس دولة جوار، تشترك معها في حدود مباشرة، قد يؤدي الى تداعيات وخيمة على الأمن القومي الجزائري.

كما أنها في مقاربتها لم تستبعد الحلول السياسية، الراسخة في مبادئها التسوية الأزمات الخارجية، هذا ما أثبتته تجربتها في الوساطة عبر دبلوماسية أمنية بين الحكومة المالية والحركات المتمردة في شمال مالي، والتي حققت من خلالها ومن نتائج مرضية في الحفاظ على الأمن القومي، وأمن دول المنطقة، عليه فالمقاربة الأمنية الإقليمية التي تبنتها الجزائر في فترة الرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة"، تقوم على حماية الأمن المشترك لدول المنطقة، وتعمل على تعزيز الأمن القومي لكل دولة على حدي[3].

كذلك في الفترة ما بين مارس وأبريل 2012، ومع استمرار تداعيات التوغلات الإرهابية عبر الحدود بين البلدين، كانت وقعت على اتفاقية التعاون الثنائية مع ليبيا، كما وقعت في 12 يناير

[1]Ferhat Polat, **ibid**,p.p3.4.

[2]Jeremy keenan, **Terrorisme et insecurite au sahal une leçon de contrefaçon geopolitique, atlas du monde diplomatique**, (paris, Editions la decouverte,2010), p. p.283-286.

[3]Jeremy keenan, **Ibid**, p. p.283-286.

2013، على الاتفاق الثلاثي بينها وتونس وليبيا، بمدينة غدامس، أي قبل أيام من واقعة تيقنتورين، لمناقشة تعزيز القدرات والإجراءات الأمنية على الحدود المشتركة، وتفعيل التعاون الأمني بين الدول، وعقد اجتماعات دورية لمتابعة التّقدم في القضايا السياسية والأمنية والاقتصادية في المنطقة، وفي أوت 2013، تم تفعيل اللّجنة المشتركة، خاصة في مجال تطوير الجيش والشرطة الليبيين، وذلك بإرسالهم لحضور تدريبات عسكرية بالجزائر، وفي أبريل 2014، وقعت كذلك على العديد من اتفاقيات التّعاون الثلاثية مع ليبيا وتونس، بشأن مكافحة الإرهاب، والتهريب وخطر التّنظيمات الجهادية على طول الشريط الحدودي بينهما، والعمل على تنمية المناطق المشتركة خاصة بين الجزائر وتونس، من أجل تجنيب السّكان والقبائل المحليين الوقوع في خطر الانضمام أو التحيز إلى تنظيم الدّولة الاسلامية "داعش" مع استفحاله في المنطقة[1].

بدى ذلك من خلال مبادرة الجزائر وفريق الوساطة الدولية، في إقناع أطراف الصراع في مالي والحركات الانفصالية في الشمال، بتوقيع اتفاقية سلام دائم وشامل في 01 مارس 2014، إلى حين تثبيتها في 2015، فقد توصلت لمقاربة أمنية مفادها أنّ إنهاء حالة الاقتتال يضمن السّلام في المناطق التي يقطن فيها كل من العرب والطوارق، والتي ظلت ملاذا أمنا للجماعات الإرهابية المنحدرة من منطقة المركز.

كل هذه المبادرات تعكس رؤيتها لتعزيز الأمن المشترك الإقليمي ومواجهة التداعيات العابرة للحدود. ومع ذلك، ظلّت المقاربة تحتاج إلى بعض التعديلات لمواجهة استفحال الأزمات في المنطقة، خاصة وحالة الأزمة في ليبيا تسير دون إيجاد فعلية للتسوية وتزايد حدة التّهديدات اللاّتماثلية؛ لذلك وبنفس المقاربة الأمنية واصلت الجزائر عملها في 2019، مع الرئيس "عبد المجيد تبون"، بمحاولة تعزيز الجهود الأمنية، لمواجهة الظروف المتأزمة التي تعيشها المنطقة، والتي اعتبرها استثنائية، الذي يعني أنه لم يستبعد إيجاد حل سلمي من شأنه أن يعيد الاستقرار للمنطقة؛ في حين كان قد أبدى قناعة بضرورة الانتقال من "المقاربة التقليدية" إلى " إضافة بعض التعديلات التي جسدها في تعديله الدستوري في 2020، وذلك لضمان استجابة أكثر فاعلية للتهديدات اللاّتماثلية المتصاعدة على الشريط الحدودي [2].

[1] نور الدين دخان، عيدون الحامدي، مسار تأمين الحدود الجزائرية: بين الادارة الاحادية والصيغ التعاونية الاقليمية، **دفاتر السياسة والقانون**، ع 14، (جانفي2016)، ص. 175 -184.

[2] **المرجع نفسه**، ص. ص. 175 -184.

2.استجابة صانع القرار لمواجهة الأزمة الليبية (2019-2024)

تولى الرئيس **عبد المجيد تبون** الحكم في مرحلة كانت تعاني فيها الجزائر من اضطرابات بسبب الانتفاضات الشعبية، وبالرغم من أنها كانت سلمية، لكن كادت أن تصل تداعياتها بالدولة لاحتمال التّدخل الخارجي. كذلك من منطلق إدراكه بخطورة الاستمرار في حالة الانكفاء الدبلوماسي، استنادا إلى مكانة الجزائر الجيوسياسية وثقلها الإقليمي، الذي يفرض عليها لعب دور محوري في تسوية الأزمات بالطرق السلمية. فبعد فترة من الركود الاضطراري نتيجة الظروف السياسية التي أعقبت تنحي الرئيس السابق*. تزامنت هذه الفترة مع ذروة الصراع الأهلي في ليبيا، على إثر الهجوم العسكري على العاصمة طرابلس عام 2019 من قبل المشير خليفة حفتر، وهنا جاء تحرك صانع القرار لاستعادة فاعلية الدبلوماسية الجزائرية في دعم حل توافقي "ليبي-ليبي" [1]. وبناء إدراك صانع القرار بحجم المخاطر الأمنية المحيطة، سعت الجزائر لسد الفراغ أمام القوى الإقليمية الأخرى، خاصة مع انتقال ثقل مسارات الحل السياسي إلى خارج الفضاء الجزائري، كما حدث في مسار الصخيرات المغربية (2015)، أكد على ضرورة تبني مقاربة استباقية تعزز من تموضع الجزائر في المنطقة[2]، وذلك من خلال تفعيل الوساطة الإقليمية والتوفيق بين الفرقاء الليبيين، سعيا لبلورة حل سياسي نابع من الإرادة الداخلية والمؤثرين المحليين، مع التمسك الصارم بمبدأ رفض التدخل العسكري خارج الحدود الوطنية [3].

---

* شهدت الجزائر في 22 فبراير 2019 اضطرابات سياسية واسعة عرفت بـ"الحراك الشعبي"، دام لحوالي 29 أسبوع، للتعبير عن أزمة في النسق السياسي الوطني وتصاعد المطالب بتغيير النظام، إذ لم تعد مؤسسات الدولة قادرة على تلبية هذه المطالب، خاصة في ظل تدهور الحالة الصحية للرئيس الأسبق عبد العزيز بوتفليقة. وبعد إعلانه الترشح لعهدة خامسة، عبّر الشعب عن رفضه المطلق، خاصة وأن المنظومة القانونية شهدت تعديلات متكررة (2008 و2016) أدت إلى شخصنة الحكم وإفراغ الدستور من كونه مرجعا ضابطا للعمل السياسي .وتحت ضغط الحراك السلمي، استقال الرئيس بوتفليقة في 02 أفريل 2019، حيث تعامل النظام بسياسة براغماتية متجنبا العنف المسلح. وتولى عبد القادر بن صالح رئاسة الدولة بالنيابة لمدة 90 يوما وفق المادة 102 من الدستور. وخلال هذه المرحلة، اضطلع الجيش الوطني الشعبي بمهمة مرافقة المسار الانتقالي وحماية الاستقلال والسيادة الوطنية وفق المادة 28، تجنبا لأي تدخل خارجي أو فوضى داخلية. وبعد تعذر إجراء الانتخابات في موعدها الأول وتمديد الفترة الانتقالية تقنيا، أجريت الانتخابات الرئاسية التي أفرزت فوز عبد المجيد تبون بنسبة 58.13% في 12 ديسمبر 2019، لتبدأ مرحلة سد الشغور الرئاسي واستكمال المسار الديمقراطي. **للمزيد أنظر إلى**: [1]أحمد إدعلي وآخرون، **الدساتير والانتقال الديمقراطي: قضايا وإشكالات في سياق الربيع العربي**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 1، 2023)، ص. 660.

[2] Andrea Dessì, "Algeria: Cosmetic Change or Actual Reform?," **Actuelles de l'Ifri** (Ifri, septembre 2011), consulté le 11 décembre 2025, https://www.ifri.org/sites/default/files/migrated.

[3]تسعديت محمد، "تعديل الدستور الجزائري يثير جدلا سياسيا واسعا"، **الجزيرة نت**، بتاريخ 31-10-2008، شوهد في 13-09-2024، على الرابط. https://2u.pw/8z6t4bsu.

[4] عرفة عبد القادر، "الحراك الشعبي بالجزائر: الدوافع والعوائق"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، م 1، ع 7، (أكتوبر 2019)، ص ص. 5-19.

[5]عربي بومدين، "ملف: حراك 22 فبراير في الجزائر في وجوهه المتعددة، العامل الخارجي والحراك الشعبي الجزائري"، **سياسات عربية**، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فبراير 2022)، ص. 81.

[1]Ferhat Polat., **ibid**.p.p. 02-05.

[2]سعيد الصديقي، "**هل ستغير السياسة الخارجية الجزائرية في جوارها الإقليمي خلال العقد القادم**"، **المؤسسة الأوروبية للديمقراطية** (مارس 2020). ص.ص12.15. على الموقع المتخصص للدراسات.https://www.academia.edu/43375488

[3]Ferhat Polat., **ibid**.p.p. 02-05.

2.1.إستجابة الآليات القانونية

تبنّت الجزائر مقاربة أمنية جديدة تقوم على أولوية حماية الأمن القومي في ظل التحولات الإقليمية المتسارعة، ولا سيما ما أفرزته الأزمة الليبية من تهديدات مباشرة وغير مباشرة على استقرار الحدود[1]، ففي ظل تنامي التهديدات اللاّتماثلية بأشكالها المتنوعة (فصائل وميليشيات إثنية، جريمة منظمة، هجرة غير شرعية)، أصبحت المنطقة المغاربية بؤرة توتر مصدرة للتداعيات[2].

كما ركز الرئيس "عبد المجيد تبون "، من أجل الحفاظ على الأمن القومي، على إبراز محورية المؤسسة العسكرية ودور الجيش الوطني الشعبي خارج الحدود بجعله في حالة استعداد دائم[3]، من خلال إرساء عقيدة أكثر مرونة واستباقية قادرة على التكيّف مع مستجدات البيئة الأمنية[4]، كان خيار التعديل الدستوري خطوة مركزية فرضتها التحديات السياسية الداخلية (الحراك الشعبي) ومتطلبات تعزيز الاستقرار الإقليمي[5]، بعد الاستفتاء الشعبي في 01 نوفمبر 2020، وموافقة ثلثي أعضاء البرلمان[6].

أعلن رسميا عن الدستور الجديد، الذي أعاد تأسيس الإطار القانوني الناظم للعلاقة بين الدولة ومؤسساتها السيادية، وعلى رأسها المؤسسة العسكرية [7]، بما يحدّ من الطابع الانفرادي للقرار العسكري ويخضعه لرقابة دستورية[8]، وقد أسند مهام إضافية للجيش حسب المادة (91)، تمثلت في السماح له بالمشاركة في عمليات حفظ السلم خارج الحدود الوطنية، في إطار احترام مبادئ وأهداف الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، مع التأكيد الصريح على التزام الجزائر بمبدأ عدم اللجوء إلى الحرب للمساس بسيادة الشعوب الأخرى[9].

تجدر الإشارة هنا، أنّ الدساتير السابقة منذ الاستقلال حافظت على عقيدة دفاعية تقليدية تقتصر على حماية الإقليم الوطني*.

---

[1] عبد النور منصوري، **المرجع السابق**، ص. 31.

[2] محمد يوسف خليل، "إعادة تقييم العقيدة الأمنية للدولة الجزائرية وضرورات الأمن الإقليمي"، **مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية**، المركز الديمقراطي العربي، م 2، ع 9 (ديسمبر 2020)، ص .24.

[3] حادي ابراهيم، الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه ليبيا، **مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية والانسانية المعمقة**، ع 9، (أفريل 2021)، ص 115.

[4] Benyelles, M. (2021). "The Hirak Movement and the Crisis of Political Legitimacy in Algeria". **Journal of North Africain Studies**, Vol. 26, No. 5, pp. 764-782.

[5] محمد يوسف خليل، **المرجع السابق**، ص .25.

[6] حادي ابراهيم، **المرجع السابق**، ص 115.

[7] الجزائر، الدستور، دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ 30 ديسمبر 2020)، تم الوصول إليه 11 ديسمبر 2025، ص.11.

[8] أحمد زيتوني، عبير بوعكاز، "قراءة تحليلية في التعديل الدستوري الجزائري 2020"، **مجلة الرائد للدراسات السياسية**، م 02، ع 04، جوان 2021.ص. 25.

[9] الجزائر، الدستور، **المرجع نفسه**، ص .11.

*شملت التعديلات الدستورية المواد الضابطة لمبادئ السياسة الخارجية، وفي مقدمتها **المادة 31** (الموافقة للمادة 29 من دستور 2016)، والتي تعد من أبرز مؤشرات التحول الاستراتيجي، إذ كرّست منطقا جديدا لتوسيع أدوات الفعل الاستراتيجي الجزائري دون إحداث قطيعة مع الثوابت التاريخية للعقيدة الأمنية والدبلوماسية .وبالرغم من أن هذا التعديل لم يكن مستحدثا من حيث الممارسة الفعلية بالنظر إلى التاريخ العملياتي السابق للجيش

غير أن التحولات الجديدة أظهرت محدودية هذا التصور في مواجهة تهديدات معقّدة وعابرة للحدود[1]، وعليه فإن إدراج إمكانية المشاركة في عمليات حفظ السلم خارج الحدود ضمن تعديل 2020، يعكس إدراك صانع القرار لخصوصية الحالة الليبية بوصفها فضاء أمنيا مفتوحا[2]، وتهديدا مركّبا قد تتحول تداعياته إلى ضغط داخلي مباشر[3].

عليه تقوم المقاربة الجزائرية الجديدة تجاه ليبيا على منطق الوقاية الاستراتيجية وتوسيع الإطار القانوني للفعل الأمني، دون التخلي عن أولوية الحل السياسي أو الانخراط في منطق التدخل العسكري المباشر[4].

كما يستجيب هذا التعديل لمتطلبات حماية الأمن القومي في ظل بيئة مضطربة، تحتل فيها الأزمة الليبية موقعا محوريا في المدرك الاستراتيجي لصانع القرار الجزائري الجديد[5].

الفرع الثاني: تحديات وآفاق المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية

إنّ الحالة التي وصلت إليها ليبيا من فشل مؤسساتي، جعلها عاجزة على مراقبة أمنها الوطني، وهذا ما شكل ضغطا كبيرا على الدولة الجزائرية، ل ذل المزيد من الجهود في إطار تأمين حدودها والحفاظ على كيانها، من مخاطر وتوجسات وتربصات الدّول الأجنبية التي ترغب بالاستئثار على فرص للتّدخل من أجل استنزاف ثرواتها، بحكم ما تملكه من نقاط قوة خاصة في مجال الموارد النّفطية[6].

1.التحديات العامة للمقاربة الجزائرية اتجاه ليبيا

ركز الرئيس "عبد المجيد تبون" منذ وصوله الى الحكم، على تبني مقاربة المتعددة الأبعاد، اعتمدت فيها على تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية كمدخل للتعامل مع التحديات الأمنية، بالتوازي مع تقوية الأمن الحدودي، خاصة بالنسبة لأزمات التي تعاني منها دول الجوار، خوفا من انتقال تداعيتها إلى الحدود الوطنية.

الوطني الشعبي خارج الحدود إلا أن دستوره الصريحة حملت دلالات جيوسياسية عميقة، حيث عكست رغبة القيادة في إعادة تموضع الجزائر كقوة إقليمية فاعلة ومؤثرة في محيطها. كما عكس هذا التوجه إدراكا متزايدا لمخاطر استمرار الفوضى في ليبيا وتداعياتها المباشرة على الأمن القومي، خاصة مع تحول منطقة شمال إفريقيا إلى ساحة مفتوحة للتجاذبات الإقليمية والدولية.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الدستور**، الجريدة الرسمية، العدد 82، الصادرة في 30 ديسمبر 2020، ص. 11.

[2] محمد يوسف خليل، "تحولات العقيدة العسكرية الجزائرية في ظل التهديدات الأمنية الراهنة"، (مرجع سابق ذكره)، ص. 25.

[3] Jean-François Daguzan, "La politique étrangère de l'Algérie: le temps de l'aventure ?", **Politique étrangère**, n° 3, (2015), pp. 31-42.

[1] محمد يوسف خليل، **المرجع السابق**، ص .25.

[2] عبد النور منصوري، "**تعديل الدستور الجزائري 2020: نحو إضعاف البرلمان**"، زاد دي زاد **zdz**، 27 أكتوبر 2020، https://2u.pw/y9ZyPNoz(08-12-2024) (15:20)

[3] النور تومي، "معالم السياسة الخارجية الحالية للجزائر: البراغماتية مع الغرب والشرق"، **مركز الدراسات الشرق الأوسط**،25- 07- 2023 https://2u.pw/y9ZyPNoz(08-12-2024(15:00)

[4] محمد توفيق، "عبد المجيد تبون يؤدي اليمين الدستورية رئيسا جديدا للجزائر، **الشرق الأوسط**،19 ديسمبر 2019 (https://2u.pw/oLZJPgm4 (18-10-2024)(14 :22

[5] محمد يوسف خليل، "إعادة تقييم العقيدة الأمنية للدولة الجزائرية وضرورات الأمن الإقليمي"، **مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية**، المركز الديمقراطي العربي، م 2، ع 9 (ديسمبر 2020)، ص. 25.

[6] ياد محمد سمير، قادة عبد الله عائشة،" المقاربة الأمنية الجزائرية لتأمين الحدود في ظل المتغيرات الإقليمية"، **مجلة الاقتصاد والقانون**، ع 3 (ديسمبر 2018)، ص. 95.

فالجزائر تؤمن بالسيادة الوطنية، وضرورة الدفاع عنها، من منطق الفترات الطويلة التي عرفتها من المعاناة مع الاستعمار والأزمات الداخلية، فالرهان يكمن في رفضها المجازفة بأمن حدودها الوطنية تحت أي ظرف من الظروف، وتشير هنا بعض التقارير الدولية أنها تمتلك قدرات حدودية قوية للغاية، وتعد من أفضل الدول أفريقيا في تقييم المخاطر وفي القدرة على التعامل معها[1].

1.1.التحديات السياسية للمقاربة الجزائرية

بدت هذه التحديات في تعامل الجزائر الحذر مع الأوضاع المتفاقمة في ليبيا، من خلال حضورها الدائم في جميع الحوارات الإقليمية والدّولية، وعبر جميع المنصات والمحافل الدولية، والمؤتمرات والمناسبات، التي كانت تسمح لها بالالتقاء مع نظرائها من دول الجوار والتي تشترك معها في نفس الاهتمامات والتّوجهات والرؤى والقيم، للبحث في ايجاد سبل كفيلة لتسويتها، ليذود الشّعب الليبي بمرحلة انتقالية[2].

ومن منطلق العديد من الجوانب السياسية والثّقافية والجغرافية، والتاريخية التي تجمع بين كلا البلدين، حيث ركزت في تعاملها معها على سلسلة من المبادئ القائمة على حسن الجوار الإيجابي، وعلى احترام السيادة الوطنية ودعم الحلول السلمية في تسوية المسائل الداخلية، ودعم الوساطة الشاملة والالتزام بقرارات الشرعية الدولية، ورفض التدخل الأجنبي بأشكاله وأهدافه، عملت الجزائر على محاولة إشراك جميع الفصائل المتصارعة ودعوتهم للجلوس على طاولة الحوار، من أجل التوصل لإجراء انتخابات وطنية وصياغة دستور، لبناء مؤسسات شرعية وموحدة، باعتباره المسار الأنسب لإخراج ليبيا من حالة التّشرذم إلى الاستقرار[3]، وذلك بالتنسيق مع دول الجوار الجغرافي، من أجل إعادة بعث الاستقرار في المنطقة ككل[4]، لذلك وصفت هذه المقاربة بالتكميلية والشاملة، والتي لا تحمل أي قطيعة في مبادئها، حتى وصفها مدير مركز الدراسات الليبية، بالتدخل الإيجابي والحكيم والمتميز، وإن كانت منقوصة، فهي لم تتوقف[5].

جاءت أولى نحاجات الرئيس "عبد المجيد تبون"، بالاعتراف بحكومة الوفاق الوطني، كسبيل للخروج من حالة الصراع، حيث جاءت أولى مبادراته بعقد اجتماع المجلس الأعلى للأمن، بشكل علني على غرار العادة، لإبداء جدّيته في إعادة بعث المقاربة الجزائرية اتجاه الأزمة، وعن رفضه القاطع والرسمي

---

[1] Alexandra Hallqvist and BitteHammargren, **ibid**, p.29

[2] حادي إبراهيم، **المرجع السابق**، ص.61.

[3] Zine Labidine Ghebouli,"The Road Ahead of Algeria's Elections: A Changing Status Quo?",**arab-reform.net**?, 15 mars 2024 ,https://2u.pw/aomPOJQv(02/20/024)(22.00)

[4] عياد محمد سمير، قادة عبد الله عائشة،" المقاربة الأمنية الجزائرية لتأمين الحدود في ظل المتغيرات الإقليمية"، **مجلة الاقتصاد والقانون**، ع 3 (ديسمبر 2018)، ص. 95.

[5] Ghebouli, **Ibid**,p. 12.

للتواجد العسكري التّركي لحكومة الوفاق الوطني بقيادة "فايز السّراج"، وعلى أن تكون أراضيها قاعدة لوجيستية لتمرير الأجندات الأجنبية.

بدى ذلك من خلال الحوار ليبي – ليبي في يناير 2020، بالعاصمة الجزائرية، حيث عمل على تجديد النّشاط الدبلوماسي الجزائري في المنطقة، وأبدى فيه شعوره بالقلق إزاء الحرب بالوكالة والنّفوذ المتزايد للاّعبين الجدد على الساحة الليبية[1]، كما أبدى مخاوفه إزاء التّهديدات الأمنية الآتية من ليبيا ضمن أولويات الأمن القومي الجزائري، من منطلق أنّ الأمن الليبي يعد امتداد للأمن القومي الجزائري[2].

وكذلك من خلال اللّقاء التّشاوري الأول للدول الثّلاثة في 23 أبريل 2024، بتونس بين الرئيس "قيس سعيد"، ونظيره الجزائري "عبد المجيد تبون"، ورئيس المجلس الرئاسي الليبي" محمد يونس المنفي" لحكومة الوحدة الوطنية بطرابلس المعترف بها أمميا، تحت قيادة "عبد الحميد الدبيبة"، من أجل البحث في سبل تنسيق الجهود المشتركة لحماية أمن الحدود ومكافحة الهجرة غير الشرعية، وكذا عن توحيد المواقف والخطاب في التّعامل مع مختلف الأزمات خاصة ليبيا، بفعل تفاقم الصراع الأهلي والتداعيات الأمنية منها. توصل اللقاء، إلى إعادة بعث العلاقات من جديد بين رؤساء الدول الثلاث، على التّعجيل بتنفيذ مشروع الربط الكهربائي بين تونس وليبيا والجزائر، وتطوير التّعاون وتذليل الصعوبات أمام انسياب السلع وتسريع إجراءات تنقل الأفراد وإقامة مناطق تجارية حرة بينها[3].

1.2.التحديات الأمنية للمقاربة الجزائرية

ظهرت التّحديات الأمنية للجزائر عبر الحدود الشرقية لمواجهة تداعيات الأزمة الليبية، بعد هجوم الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير "خليفة حفتر" على طرابلس في أبريل 2019، الذي كان من شأنه أن وسع نطاق الصراع الأهلي الليبي. أخذت الأزمة منعرجا خارجيا، حيث كان الجيش الجزائري وقوات الأمن، قد توصلوا لاكتشاف كميات كبيرة من الأسلحة، على الأراضي الجزائرية القريبة من الحدود الليبية والصحراوية[4].

عبرت الخارجية الجزائرية بأن ليبيا أصبحت ملاذا آمنا للفصائل المسلحة، التي طالت تصرفاتها لاستهداف المنشآت الغاز والنفط الليبي من أجل مصالحها، فقد ركز التصور الجزائري، حول منع هذه الفصائل من استخدام ليبيا كقاعدة لشن المزيد من الهجمات في المنطقة، إلى جانب المعاملات

[1]Ferhat Polat, **Ibid**, p.p. 02-03.

[2]بليل محمد، **المرجع السابق،** ص 291.

[3]حادي ابراهيم، **المرجع السابق،** ص. 62.

[4]Hallqvist and Hamaren, **ibid**., 27-28, p. p27.28.

غير القانونية عبر الحدود، من إتجار بالبشر بنسبة 10%، وحالة الانفلات في انتشار الأسلحة بين الميليشيات المتفرقة غير التّابعة لأي من الحكومتين الليبية، إضافة إلى تهديد الجماعات الإرهابية المنشرة عبر جل المناطق الليبية[1].

وسط كل هذه الأوضاع، أقدم رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، وبموافقة ثلثي أعضاء البرلمان، على اتخاذ قرار يقضي بإدخال تغييرات على بعض النقاط المتعلقة بالعقيدة الأمنية الجزائرية، من خلال إتاحة المجال للجيش الوطني الشعبي للتدخل في إطار عمليات حفظ السلام.

تجدر الإشارة هنا ، أنه قد أثار هذا القرار جدلا واسعا في الساحة القانونية والسياسية، حيث وصفه البعض بغير المدروس، في حين أكد المختصون في هذا المجال أن إقرار هذه التعديلات الدستورية لم يكن عبثيا أو غير مبني على أسس قانونية[2]، بل جاء هذا التوجه كخطوة طموحة هدفت إلى الاستجابة الداخلية لمطالب شعبية برزت بعد أشهر من الاحتجاجات، فضلا عن حماية حدود البلاد من مخاطر تسرب التطرف العنيف القادم من ليبيا ومنطقة الساحل الإفريقي. كما يعدّ هذا القرار استجابة لدحض الأطماع الخارجية التي تسعى إلى استغلال ثغرات الضعف والهشاشة الناتجة عن الصراعات الإثنية والعرقية، وكذا دعم الحركات الانفصالية في المنطقة. وعليه، فإن توجيه الجزائر لمقاربتها الأمنية نحو الدائرة المغاربية لحماية حدودها الوطنية من أي تهديد محتمل، يعد من أولويات الدفاع عن أمنها القومي، خاصة في حال محاولة المساس باستقرارها الداخلي[3]. كما أن اضطلاع الجيش الوطني الشعبي بحالة التأهب والاستعداد لأداء مهامه الوطنية من شأنه أن يعيد له مكانته على الصعيدين الداخلي والخارجي، متى ما استدعت الظروف الأمنية ذلك[4]، وقد جسدت المناورة العسكرية "زوبعة الهقار 2024"، هذه الجهود*.

---

[1] بليل محمد، **المرجع السابق**، ص 291.

[2] عادل الدين بونجار، "مناورات عسكرية جزائرية على حدود مالي برسائل سياسية قوية"، **mc مونت كارلو الدولية**، نشرت في 29 فيفري 2024، ع سا: 17.00 تم التصفح على سا 00.02 يوم 18 سبتمبر 2024. للمزيد أنظر للموقع : https://2u.pw/5vsl0Blt

[3] Nisan Ahmado, "Algeria Eyes Cross-Border Missions as Fear of Militant Spillover Grows," VOA, November 7, 2020, 8:25 PM, accessed November 7, 2020, https://www.voanews.com/africa/algeria-eyes-cross-border-missions.

[4] عادل الدين بونجار، **المرجع السابق**، https://2u.pw/5vsl0Blt

* **مناورة زوبعة الهقار:** جاءت المنارة تزامنا مع التّطورات السّياسية والأمنية في منطقة السّاحل، في منطقة برج باجي مختار غير البعيدة عن الحدود الجنوبية مع مالي، لكن بسبب توتر العلاقات الجزائرية-المالية، منذ الانقلاب العسكري الذي حدث في 2021، بزعامة العقيد أسيمي غويتا، وكانت مالي قد أخلفت باتفاقية المصالحة في 2015، مع قبائل الطوارق، واتهمت الجزائر بالتدخل في شؤونها الداخلية، وبدعم من مرتزقة فاغنر الروسية للمجلس العسكري المالي بعد الانسحاب الفرنسي من المنطقة، حيث كانت القوات المالية تلاحق مسلحي حركات الطوارق إلى غاية الحدود الجزائرية، وهنا بدى التهديد من الجانب المالي أنه موجه إلى الحدود الجزائرية، أكدت الجزائر فيها على اختبار الاستعداد التكتيكي للجيش، لا على اختراق مبدأ عدم التدخل في الشؤون الدّاخلية، فهي تركز دائما على اللجوء للحلول السلمية منذ بداية الأزمة المالية.

فهي إجراء ميداني، موجه، لاختبار مدى الاستعداد التّكتيكي للجيش الوطني الشّعبي، في مناورة غير مبرمجة وغير معلن عنها مسبقا [1]، وفق مقاربة وصفت بأنها متزنة واستباقية، سعت من خلالها إلى الحفاظ على توازن خياراتها الاستراتيجية، كان السيد الفريق أول رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي قد أكد في رؤيته الأمنية حول تقلبات المرحلة الحاسمة، مشدّدا على ضرورة تبني رؤية إقليمية تقوم على تعاون سياسي ودبلوماسي وأمني منسق لإرساء استقرار دائم في المنطقة[2]، وهو إجراء لا يخرج عن نطاق الشرعية الأممية[3].

أثبتت تحديات المقاربة الأمنية الجزائرية اتجاه الشأن الليبي لا تزال قائمة، فبرغم المساعي الحثيثة بالتنسيق مع دول الجوار والفاعلين الدوليين، إلا أن حدة الإنقسام الداخلي وغياب توافق وطني يكون ليبي -ليبي، حال دون الوصول إلى تسوية نهائية تضمن استقرار المنطقة[4]، من هنا يرتكز الرهان الجزائري على تعزيز جاهزية الدفاع الوطني لمواجهة المخاطر الحدودية المتصاعدة، والتي تتسم بتعدد أبعادها وصعوبة توقع مآلاتها الأمنية والسياسية. وعليه لم تعد المقاربة الجزائرية في تسوية الأزمة الليبية مجرد خيار دبلوماسي، بل ضرورة تفرضها تداعياتها، مما يستوجب احتواءها بشكل شامل[5].

2.آفاق المقاربة الجزائرية لحل الأزمة في ليبيا

استنادا إلى التحليل الذي قدمناه، لمحددات المقاربة الجزائرية تجاه الأزمة الليبية، وتحولاتها خلال الفترة الممتدة ما بين (2019–2024)، يمكن استشراف آفاق هذه المقاربة عبر محورين أساسيين يعكسان منطق" الاستمرارية مع التكيف "و"الانخراط الانتقائي" في مسارات التكامل الإقليمي، وتأكيدا على جدية المساعي الجزائرية من أجل وضع حل نهائي للأزمة في ليبيا واعادة الاستقرار للمنطقة، في خطوات تحاول أن تبرز من خلالها ثقل دبلوماسيتها في الصمود لمواجهة الأزمات الخارجية، خاصة بالنسبة لتهديد مباشر من دولة تشترك معها في حدود اقليمية مباشرة بشكل يخدم أمنها القومي ويعزز الاستقرار الداخلي ومنه إلى جوارها الإقليمي.

---

[1] عثمان لحياني، الجيش الجزائري يجري مناورات "زوبعة الهقار 2024 " قرب مالي، 27 فبراير 2024، **العربي الجديد، للمزيد أنظر للموقع** https://2u.pw/KX6MfMxu(18.09.2024)(17:16)

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية- وزارة الدفاع الوطني، 12 أوت 2024، الفريق الأول السعيد شنقريحة، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، يستقبل وزير الدولة، وزير الدفاع الوطني النيجري، يوم (2024/09/2) ع سا(21.00) على الرابط:https://2u.pw/JRruf

[3] عثمان لحياني، **المرجع السابق**،https://2u.pw/KX6MfMxu(18.09.2024)(17:16)

[4] فرحاتي عمر ويسرى أوشريف، **المرجع السابق**، ص. 235.

[5] --,"Règlement de la crise libyenne : L'approche algérienne, référenceessentielle,"**Elmodjahid le Monde** , n°1355 ; 07-11-2020, https://2u.pw/JNhchcuE(02/20/2024)(21.30)

2.1.أفق الاستمرارية التكيفية: تعزيز الدور الدبلوماسي والجاهزية الوقائية

يتبنى أفق الاستمرارية التكييفية (Adaptive Continuity) ، احتمال استمرار الجزائر في مقاربتها القائمة على لعب دور إقليمي كفاعل استراتيجي لإرساء دعائم الاستقرار بمنطقة شمال أفريقيا، لذا فهي تنظر إلى الأزمات الإقليمية وتراقب تطوراتها بقلق متزايد، لاسيما في الحالة الليبية، مع تجدد حالات التصعيد فيها، وهو ما يتطلب، تحركا قويا منها، عبر تبني دبلوماسية استباقية ومكثفة تهدف لردع تداعيات الإنفلات الأمني والحيلولة دون انتقال آثاره إلى الدول بقية دول الجوار، عبر تشجيع مسارات الحوار السياسي البناء، وإعطاء الأولوية للحل السياسي "الليبي-الليبي"، ودعم مسارات التسوية السلمية والمصالحة الوطنية، مع رفض للتدخل الأجنبي بأشكاله[1].

استفادت الجزائر في ذلك من خبرتها التاريخية في مواجهة الأزمات الداخلية خاصة في فترة التسعينيات، التي ساعدتها على إعادة الاندماج إقليميا، من خلال جملة النتائج والتدابير التي كانت قد توصلت إليها، حتى أصبحت دولة رائدة في تسوية الأزمات الداخلية سلميا[2]. إضافة إلى علاقاتها المتينة مع القبائل الليبية، لتسهيل المصالحة الوطنية والحفاظ على استقرار البلاد، بالتأكيد على التمسك بسيادة ليبيا ووحدة أراضيها، ورفض أي شكل للتدخل الأجنبي في الشأن الليبي، سواء من القوى الإقليمية مثل مصر والإمارات وتركيا[3].

تندرج هذه المقاربة ضمن تصور وقائي يهدف إلى منع انتقال تداعيات الأزمة إلى الداخل الوطني، لاسيما في ظل التهديدات العابرة للحدود، الفصائل والميليشيات المسلحة في الدائرتين المغاربية[4]، في هذا السياق، شكّل التعديل الدستوري لسنة 2020، إطارا ناظما لتحرك الجيش خارج الحدود الوطنية ضمن الضوابط الدستورية والشرعية الدولية[5]، في إطار مهام حفظ السلام، أو عند التهديدات الإقليمية المباشرة[6]، يكرس هذا التّحول الجاهزية الوقائية، باعتبارها حالة من الاستعداد للاستجابة الفورية للتهديدات الأمنية على الحدود الوطنية قبل وصولها للداخل[7].

---

[1] ORSAM, "Algeria's New Diplomacy and Security Policy for Libya," ORSAM Center for Middle Eastern Studies, May 14, 2025, https://2u.pw/TYaALx H:12.25.

[2] --، "الجزائر وتونس وليبيا لحل أزمة المياه الجوفية المشتركة"، **الشرق الأوسط**، 11 ديسمبر 2024، https://aawsat.com/5090612

[3] Zoubir, Yahia H. Algeria's Foreign Policy in the Post Hirak Era. Issue Brief, Middle East Council, September 28, 2022. https://mecouncil.org/publication/algerias-foreign-policy-in-the-post-hirak-era/.

[4] Nisan Ahmado, "Algeria Eyes Cross-Border Missions as Fear of Militant Spillover Grows," *Voice of America*, November 7, 2020, https://2u.pw/IFZabG H:14.04.

[5] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، "التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020"، ع 82، ص. 6.

[6] "Algeria's Constitution Amended to Allow Intervention in Libya," The New Arab, November 11, 2020, https://2u.pw/m8Ntwm- H:14:50

[7] Nisan Ahmado, **Ibid**.

يعكس هذا السياق، طبيعة توظيف القوة العسكرية كأداة إسناد استراتيجي للعمل الدبلوماسي، بما يمنح الوساطة الجزائرية الثقل اللازم في بيئة تتسم بكثافة التدخلات الخارجية وتعدد التهديدات اللاتماثلية. وضمن هذا الأفق، تسعى الجزائر إلى تحويل القدرة العسكرية من مجرد أداة دفاعية تقليدية تكتفي بالرقابة الحدودية، إلى خيار استراتيجي فاعل، حيث يوظف الاستعداد الميداني . وفق الضوابط الدستورية، كوسيلة لفرض مسار الحل السلمي وحماية الدبلوماسية من الضغوط الخارجية. إن هذه المقاربة لا تهدف فقط إلى حل الأزمة الليبية، بل تمثل تثبيتا لمكانة الجزائر الريادية وتأكيدا لدورها المحوري ضمن دوائر انتمائها الجيوسياسية [1].

إجمالا، يعكس هذا الأفق مقاربة تكييفية مرنة متوازنة (Balanced Approach)، تجمع بين الاستمارية بالعمل وفق الثوابت التقليدية في العقيدة الأمني، وبين استجابة الدولة للتحديات الأمنية المستجدة من محيطها المباشر، بالتركيز على ليبيا[2]، حيث تهدف لتأمين التخوم الشرقية والجنوبية الشرقية، ومنع تداعيات الصراع المسلح فيها على الأمن القومي، مع الإلتزام بعدم الانخراط المباشر في الصراع أو الانحياز لصالح أي طرف من الفاعلين الرئيسيين في الأزمة، بما يضمن الحفاظ على مكانة ومبادئ الدبلوماسية الجزائرية كوسيط سلمي بما يمنحها الثقل اللازم أمام القوى الإقليمية المتدخلة في الأزمة في إطار الشرعية الدولية [3]. من هنا، يعد ترجيح حدوث هذا الأفق، المسار الأكثر احتمالا للمقاربة الجزائرية التي تدعو لترجيح الحلول السياسية السلمية لإعادة الاستقرار للمنطقة.

2.2.أفق المقاربة الأمنية الشاملة: الانخراط الانتقائي والتكامل الإقليمي

يتجاوز أفق المقاربة الأمنية الشاملة، المقاربة الأمنية الضيقة، ليركز على تعزيز التكامل الإقليمي كمدخل أساسي للاستقرار المستدام. ويقوم هذا الأفق على منطق" الانخراط الانتقائي" (Selective Engagement)، حيث تختار الجزائر مجالات وظيفية ذات أولوية للتعاون مع دول الجوار، بما يحقق مصالحها الحيوية دون الانغماس في التكاليف السياسية أو العسكرية للصراع الداخلي[4].

ويظهر هذا التوجه بوضوح في المبادرات التي تربط بين الأمن والتنمية، على غرار دعم مشاريع التنمية المشتركة مع ليبيا مثل "مشروع الربط الكهربائي"، والاتفاقية الثلاثية بين الجزائر وتونس وليبيا التي أثمرت إطلاق "آلية للتشاور حول المياه الجوفية المشتركة" في المناطق الحدودية في24أبريل

[1] Ahmed Khaldi, "The Strategic Options of Algerian Foreign Policy Towards the Libyan Crisis: Approaches to Resolution and Implications of Escalation," Legal and Political Research 9, no. 2 (December 2024), p.p. 302–313.

[2] Ahmed Khaldi, Ibid,p.p. 302–313

[3] Yahia H. Zoubir, "Algeria's Foreign Policy in the Post-Hirak Era", Middle East Council on Global Affairs, Issue Brief, September 28, 2022, https://2u.pw/j5S8wf-30/12/-2025 H:16:10.

[4] Yahia H. Zoubir, "Algeria's Foreign Policy in the Post-Hirak Era," op.cit.

2024، والتي جاءت نتيجة للاجتماع التشاوري المنعقد بتونس في ذات الشهر في 22 أبريل 2024 الذي عقد في تونس[1].

علاوة على ذلك، تؤكد الجزائر على ضرورة حضورها الفاعل والمستمر إلى جانب جيرانها، وتعزيز أدوارها القيادية داخل المنظمات الإقليمية والدولية للبحث في مسببات الأزمات واقتراح حلول إيجابية مستدامة. ومن خلال القمم المكثفة والاستراتيجيات التنموية والعسكرية المشتركة[2]، فهي تحاول السير وفق خطط "متعددة الجبهات" تدمج بين الأبعاد السياسية، الاقتصادية، والأمنية، بهدف تحقيق الاندماج الإقليمي والتوافق مع محيطها الدولي والقاري والمغاربي بشكل أكثر فاعلية.

إنّ هذه الرؤية الصادرة عن صانع القرار من شأنها تعزيز روابط الترابط البيني وتحقيق منافع متبادلة تدعم التعاون المشترك بين دول المغرب العربي. وتحصين المجال المغاربي من "حروب الوكالة" عبر خلق شبكة مصالح اقتصادية متبادلة [3].

حيث ستحذوا الجزائر من خلالها مسارا تفاؤليا من شانه ان يعزز الروابط الاقليمية، مع ذلك يظل ترجيحه في المقاربة الجزائرية في الوقت الراهن، في ظل التحديات الميدانية التي تواجهها المنطقة من جانب التهديدات خاصة الأمنية من منطقة الساحل وليبيا باعتبارها البؤرة المصدرة للتداعيات المباشرة على الحدود المشتركة ب ين البلدين، عموما[4].

مع ذلك يظل نجاح هذا المسار رهينا بتجاوز حالة الهشاشة المؤسساتية في ليبيا والوصول إلى سلطة موحدة قادرة على إنهاء المرحلة الانتقالية وقيادة نحو الاستقرار [5].

2.3.الانسحاب التدريجي من الملف الليبي – الأفق المستبعد

يفترض هذا المسار أن تذهب الجزائر نحو تقليص أدوارها في عمليات الوساطة والمبادرات الإقليمية والدولية الرامية لجمع الفرقاء الليبيين، بحيث يقتصر الجهد الوطني على تأمين التخوم الحدودية المباشرة وحمايتها من الاختراقات، دون الانخراط المباشر في تعقيدات الشأن السياسي الليبي، مالم يبرز تهديد حتمي ومباشر يمس الأمن القومي بشكل مباشر.

---

[1]--، "الجزائر وتونس وليبيا لحل أزمة المياه الجوفية المشتركة"، **الشرق الأوسط**،11ديسمبر2024، https://aawsat.com/5090612

[2]دردور محمد، بوقارة حسين، "المحيط الإقليمي الجزائري وتحديات الأمن الوطني"، **المجلة الجزائرية للسياسية العامة**، ع1، م9، (2021)،ص.ص.79-81.

[3] Swedish Defence Research Agency (FOI), "**Algeria's Responses to Security Challenges in Libya and the Sahel**," April 26, 2020, https://www.foi.se/report-summary?reportNo=FOI-R--4960--SE.

[4]DJILALI," L'Algérie manifeste son inquiétude face à la résurgence des violences en Libye",**Algerie Maintenant,**Consulté le 18 mai 2025.https://2u.pw/qFRmW

[5] op.cit.

ومع ذلك، يظل هذا الأفق غير مرجح في ظل المقاربة الحالية، لاسيما وأن الجزائر قد أقدمت في 2020 على إرساء دعائم دستورية جديدة لتؤكد على أولوية أمنها القومي الذي يفوق أي اعتبار آخر. لذلك فإن عودة الجزائر إلى تبني "الموقف الحيادي "الذي ميز سياستها مع اندلاع الأزمة الليبية عام 2011، يعد خيارا مستبعدا في أجندة صانع القرار للفترة الحالية (2024).

لقد قطع الرئيس "عبد المجيد تبون "، التزاما بإعادة تفعيل الديناميكية الدبلوماسية الجزائرية في محيطها الإقليمي، وبذلك جهود استثنائية لحلحلة المعضلة الليبية انطلاقا من محورية الدور الجزائري في المنطقة. علاوة على ذلك، فإن تبني مسار الانسحاب قد يعكس نظرة تشاؤمية لا تتوافق مع الثوابت الحالية للمقاربة الجزائرية، التي تؤمن بضرورة التوصل إلى حلول سلمية ناجعة في الملف الليبي، بما يجعل من تجربتها في إدارة الأزمات نموذجا إقليميا في فض النزاعات، وتكريس الأمن المشترك الذي يتجاوز الحدود الوطنية ليصبح ركيزة أساسية لاستقرار المنطقة ككل [1].

إجمالا، تظهر دراسة المقاربة الجزائرية تجاه الأزمة الليبية خلال الفترة (2019–2024) تحوّلها من إطار دفاعي تقليدي، إلى مقاربة براغماتية مرنة، تتكيف مع التغيرات المتسارعة في بيئة أمنية هشة خاصة من دول الجوار، حيث لم تعد تقاس فعاليتها بمؤشرات النجاح أو الفشل، بل بقدرتها على الاستجابة المستمرة والتكيف الاستراتيجي، مع الحفاظ على الثوابت العقائدية للدولة. ما يميز الساحة الليبية هو الواقع الأمني والسياسي المتغير، مثل احترام السيادة الوطنية ودعم الحل السياسي الليبي-الليبي، برزت سياسة الرئيس عبد المجيد تبون في تحديث الآليات القانونية والعسكرية لضمان حماية الأمن القومي من التهديدات العابرة للحدود، مما يجعل هذه المقاربة إطارا شاملا ومتكاملا، يوازن بين حماية الوحدة الترابية والسعي لحل الأزمة، في ظل توازنات إقليمية ودولية معقدة.

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية للتسوية السياسية ومستقبل الاستقرار في ليبيا

تعد الأزمة الليبية نموذجا معقدا لتداخل الفوضى الأمنية مع تعثر المسارات السياسية، حيث فشلت محاولات التوافق على سلطة تنفيذية موحدة خلال عامي 2023 و2024، وظل المشهد السياسي مرتبطا بحالة الجمود وانقسام السلطة التنفيذية، مما حال دون إجراء الانتخابات أو الاستفتاء على الدستور. ويعكس هذا الوضع تواصل التحديات والتجاذبات بين الفرقاء وحلفائهم، مما يجعل السيناريوهات المستقبلية للمرحلة الانتقالية تتأرجح بين مسارات متعددة، في ظل غياب مشهد واضح عن طبيعة الحكومة التي ستتولى قيادة المرحلة الانتقالية المقبلة [2].

[1] op.cit.

[2] خالد خميس السحاتي،"سيناريوهات لمستقبل الأزمة الليبية والحل باتفاق الفرقاء لتحقيق المصالحة"، **آراء حول الخليج**، ع 186، (أكتوبر2023).

المطلب الأول: تحديات الدولة اللّيبية للخروج من الأزمة

شهدت ليبيا في الفترة الممتدة ما بين 2023 إلى غاية 2024 تحولات جديدة في المشهد السياسي والأمني، مما يستوجب التركيز على الجوانب الرئيسية التي تسببت في استمرار تأزم الأوضاع الداخلية. ومن هذا المنطلق، سيتم التطرق لأهم المسارات المحتملة لتطور الأزمة، والتي يرجح ظهور أحدها بناء على تداخل المشاهد السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها البلاد.

الفرع الأول: تحديات التّحول البيئة السّياسية الليبية

مرّت المؤسسات السياسية في ليبيا خلال الفترة (2023-2024) بأبرز التطورات المؤسسية التي عكست عمق رهانات التحول الديمقراطي، وذلك في ظل استمرار الانقسام بين الحكومات المتنافسة، وتصاعد التدخلات الخارجية المتعددة، مع بروز المطالب الشعبية الملحة بضرورة إجراء الانتخابات كسبيل وحيد لإنهاء حالة الانقسام السياس. ويتجلى هذا الانسداد في محوريين أساسيين:

1.الجمود السياسي وصراع الشرعية (2023-2024)

يعكس سلوك مجلس النواب الليبي خلال عامي 2023 و2024 محاولات متكررة لإعادة صياغة المشهد التنفيذي عبر قرارات سحب الثقة وتعيين حكومات بديلة، مما أدى إلى تكريس حالة "الجمود السياسي" بدلا من كسرها، ويمكن رصد ذلك عبر محطتين رئيسيتين:

1.1.استراتيجية "سحب الثقة" وتعميق الانقسام المؤسساتي

•**المرحلة الأولى:** بدأت مع إصدار مجلس النّواب اللّيبي بتاريخ 16 مايو 2023، قرارا بإيقاف رئيس الحكومة الموازية، المكلفة من قبل البرلمان "فتحي باشاغا"، وقد صوت على القرار 70 نائبا من أصل 200 نائب، في مجلس النّواب في بنغازي، وإحالته إلى تحقيق، في ظل فشله في إدارته للمرحلة الانتقالية، مع تكليف وزير ماليته "أسامة حماد"، بتسيير مهام رئاسة هذه الحكومة، في مشهد سياسي داخلي، رغم إعادة هيكلة الملف الليبي بين حكومتان متنافستان على السلطة وهما:[1]

أ. حكومة الوفاق الوطني- الشرعية - لـ "عبد الحميد الدبيبة"، أو التي تعرف بالوحدة الوطنية المؤقتة، و"محمد يونس المنفي"، رئيسا على مجلس الرئاسي، مقرها بالعاصمة طرابلس، وهي المعترف بها أمميا، وتدير الغرب الليبي بأكمله.

ب.حكومة الاستقرار الوطني- الموازية-، المكلفة سابقا من مجلس النواب بقيادة "الباشاغا"، والتي أصبح يرأسها "أسامة حماد"، ومقرها بنغازي، والتي تدير شرق البلاد بأكمله وبعض المناطق من الجنوب[2].

---

[1] شادي عبد الوهاب منصور،"تحالفات جديدة، انعكاسات قرار مجلس النواب بايقاف باشاغا على استقرار ليبيا"، **تقديرات المستقل**، م1، ع 14، (15 مايو 2023)، ص. 01.

[2] **المرجع نفسه**،ص.02.

•**المرحلة الثانية:** حين قام مجلس النّواب بتكرار نفس المشهد السياسي بتاريخ 13أوت 2024، للتعبير عن رفضه لحالة الفوضى السياسية بين الحكومات، وأعلن مرة أخرى عن انتهاء ولاية حكومة الوحدة الوطنية، وقام بسحب الثقة منها، في حين قام "عبد الحميد الدبيبة"، بالتأكيد على شرعية حكومته، بموجب الاتفاق السّياسي وفقا لما هو موجود في الإعلان الدستوري، وأي رأي سياسي آخر من مجلس النّواب، يعتبر غير ملزم خاصة طرحه قد تكرر في جلسات غير مكتملة النّصاب القانوني، ولا تتسم بالنّزاهة والشّفافية، ويعد قراره بسحب الثّقة المتكرر من حكومة الوحدة الوطنية وتنصيب حكومة موازية غير مؤثر، باعتبار أنها الحكومة الوحيدة المتعرف بها أمميا[1].

1.2.تعثر المراحل الانتقالية (2011-2024)

لا يمكن فهم الصراع الحالي بين الحكومتين، دون العودة إلى المسببات التي أدت إلى توقف مرحلة التحول منذ عام 2011، حيث واجهت ليبيا مجموعة من التحديات المتداخلة، فبدلا من توجيه جهود الحكومتان المتنازعتان، نحو التوافق على خارطة طريق لإجراء الانتخابات المؤجلة، انزلق المشهد نحو المزيد من التباين في القرارات السياسية، حيث قام المجلس النّواب بمخالفة اتفاقية الصخيرات في 2015، وجنيف في 2021، الذي انبثق عنه المجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية المؤقتة، بقراراته المفاجئة وغير المدروسة في الكثير من المرات.

بينما قامت حكومة الاستقرار الوطني (في الشرق)، والتي كانت تعمل على بتوجيه الرأي العام الوطني، نحو إعادة إعمار مدينة درنة والمدن المتضررة، بعد "إعصار دانيال" في سبتمبر 2023، وذلك لمحاولة كسب التأييد الشعبي، يعد هذا التصرف محاولة منها لتظليل المطلب الرئيسي للشّعب الليبي، حول التوصل لانتخابات شرعية ونزيهة في البلاد، والتي تتولى بموجبها حكومة موحدة في قيادة المرحلة الانتقالية، وبالتالي يتم من خلالها تولي العائدات المالية الناتجة عن البترول والغاز لإعادة إعمار ليبيا[2]. فمنذ بداية المراحل الانتقالية في ليبيا، والساحة السياسية تعرف أنماط فواعل مختلفة، بين الوطنية والعابرة للحدود الوطنية، والإقليمية والدولية، والتي كان من شأنها في مآل أوضاعها الأمنية والسياسية والاقتصادية. ففي الوقت الذي أحرز فيه بعض هؤلاء الفاعلين تقدما نسبيا في مسار تحقيق الاستقرار في بعض الجوانب، أسهم آخرون في تعطيل عملية الانتقال الديمقراطي وإعاقة الوصول إلى الحكم بطرق سلمية.

---

[1] حكومة الدبيبة: قرار مجلس النواب بسحب الثقة 'رأي سياسي غير ملزم'، "**القدس العربي**، 14 أغسطس/آب 2024، تم التصفح في 13 يناير/كانون الثاني 2026، https://bit.ly/40L5g1F

[2] جاكلين زاهر، "حكومتا ليبيا تتسابقان لإصدار القرارات. لكن دون تحرك لإنجاز الانتخابات"، **الشرق الأوسط**، 20 يناير 2024، نشر على الساعة 18.01، تم تصفح المقال في 20 سبتمبر 2024، على سا" 21:47.https://2u.pw/QmhA20mE

وبصدور الإعلان الدستوري سنة 2011، جرت المساعي السياسية وفق خارطة طريق محددة، تقوم أساسا على إصلاح القطاع الأمني وتلبية مطالب الشعب الليبي، في الولوج إلى صناديق الاقتراع وفق المعايير الديمقراطية، باعتباره حقا مشروعا[1]، غير أن تعقّد المشهد السياسي، الذي بدأ بإسقاط نظام معمر القذافي في 23 أكتوبر 2011، حال دون تحقيق هذه الأهداف، رغم إعلان مجلس الأمن الدولي عن نجاعة عمليات حلف شمال الأطلسي، في إعادة الاستقرار إلى المنطقة. وتبنّى المجلس الوطني الانتقالي إعلانا دستوريا واضحا، لمسار المرحلة الانتقالية لكن حالت الجهود مرة أخرى، دون التوصل لتسوية داخلية، إضافة لاستمرار نفس التّحديات الوطنية لخلال أكثر من عقد من بداية الصراع الأهلي الممتد من (2011–2024).

كذلك لم تشهد ليبيا تحوّلا جوهريا، بما يعكس عمق الأزمة وتعقّد مسارات الخروج منها[2]،بسبب تعثر مسار التّسوية بين الحكومتان، كنتيجة لتدخل القوى الداخلية والإقليمية والدولية، التي أصبحت طرفا في الأزمة، وتعدد الأسباب وراء رفض المسودات الدّستورية التي تقدمها الحكومتان في كل مرحلة، وسط انقسام مجتمعي حاد، بسبب الطبيعة القبلية للمجتمع، وكذا بسبب سياسية النظام السابق، التي كرّس فيها إلى اللاعدالة في توزيع الموارد، في مجتمع تحكمه ولاءات متعددة، وتسوده عرقيات مختلفة، مما تولد عنه حالة من التّناحر على الموارد، وعدم التكافؤ في فرص الصّحة والعمل والخدمات.

عموما لقد كان من المنتظر أن تكون عملية صياغة الدستور الجديد، الذي يمكن ليبيا من الاستقرار على إصلاح سياسي وأمني واقتصادي واجتماعي، لمرحلة انتقالية ديمقراطية وفق عملية توافقية، لكن نظرا ازدواجية المعايير في هذه العملية، والمآرب السياسية والمصلحية من الأطراف التي ترى بأنها جزء من مستقبل ليبيا بعد سقوط النّظام، وجدت الكثير من الفئات نفسها تعيش في دوامة أخرى، من محدودية الحريات الأساسية، والتهميش، فقد وصلت حدة المطالب السّياسية إلى المطالبة بالفيديرالية، من طرف العديد من الجهات.

لعلّ ما يفسّر استقرار الأوضاع على ماهي عليه في ليبيا حاليا، هو حالة الانقسام بين شرق وغرب وجنوب، وبين فيديراليين وليبيراليين وإسلاميين، وتشرذم داخلي، وصل بالدولة حدّ الفشل، علاوة على البيئة المتساهلة، فيها بسبب انفتاحها الجغرافي على العديد من الواجهات البرية والبحرية، الذي

---

[2] --، "ورقة تحليلية: السلام والإنتقال الديمقراطي في ليبيا حلم مؤجل أم كابوس أبدي"، **مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان**، (يونيو2018)، ص. ص.02-04.

[2]Mustafa Abdalla, abulgasemkashiem, " democratization in Libya since 2011: possible scenarios ", academic blog of the hisdemab collaborative Privacy Policy - Report a problemSyndication Feed, Powered by WordPress.

https://2u.pw/gX8IF2ND(22-09-24)(16 :02)

جعل منها بيئة مصدرة للتّداعيات الأمنية، خاصة من التّنظيمات الجهادية السّلفية، إلى جانب الفواعل الخارجية وتعددها، بين قوى إقليمية ودولية، تحاول التأثير على تطور الأزمة بسبب مصالحها الجيواستراتيجية، في ظل صعوبة الوصول إلى وفاق وطني يرضي جميع الأطراف المتصارعة[1].

2.تحدي العدالة الانتقالية في ليبيا

تعتبر العدالة الانتقالية، التي ظهرت في سياق الدول الخارجة من النزاعات والأنظمة الشمولية، تحديا مصيريا لليبيا لمعالجة الإرث التاريخي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، يهدف هذا الخيار، إلى تجاوز الماضي القمعي والتحول نحو نظام ديمقراطي، يقوم على سيادة القانون والمساواة، ولكن تطبيقه يواجه صعوبات جمة بسبب غياب الاستقرار والفوضى الأمنية.

2.1.مفهوم العدالة الإنتقالية

يعود مصطلح "العدالة الانتقالية" إلى الثّمانينيات من القرن الماضي، ظهر لأول مرة في المجتمع الأنجلوسكسوني (Transitional Justice)[2]، تحديدا هي الدّول التي كانت تعيش في فترة من النزاعات الحادة، والحروب والثّورات المسلحة والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بأشكالها[3]، جاء هذا الخيار لتجاوز الماضي السّياسي الاستبدادي والشّمولي، بعد فترة طويلة من المعاناة، إلى الخوض في تجربة الانفتاح والانتقال الديمقراطي السلمي، والذي تختار فيه حكامها بشكل دوري، وفقا لمبدأ الفصل بين السلطات، مع التأكيد على استقلال الجهاز القضائي، وإعمال مبدأ سيادة القانون ومبادئ المساواة والمواطنة. انتقل للدّول العربية مع ظهور الانتفاضات الشعبية التي عبرت عن مطامح التغيير السياسي، والتحول الديمقراطي، للشعوب التي ظلت تعاني لعقود طويلة، من أنظمة كانت تقيد الحريات الأساسية لمواطنيها، كآلية تمزج بين جميع الأجهزة التي تمارس سلطة على الدولة، بما فيها الجهاز القضائي، فقد استطاع هذا المبدأ أن ينهض بشعوبها ويجبر الضّرر والمعاناة الطويلة لها، وتعويض ضحاياها، والعمل على إصلاح نظامها القانوني والمؤسساتي[4].

2.2.معيقات تطبيق خيار العدالة الانتقالية في بيئة سياسية غير مستقرة

تعد ليبيا، من بين الدول التي احتاجت إلى هذه الفرصة، من أجل معالجة الإرث التاريخي لها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ولعل من التعريف الذي ينطبق عليها بأنها: "مجموعة من الإجراءات التي تقوم بها الدول، والتي تشهد حالة من التّحول من نظام شمولي قمعي إلى نظام ديمقراطي،

---

[1] بوشوشة صارة، مدوني علي، "الإنقسامات السياسية في ليبيا وإنعكاساتها على التّوازنات الاقتصادية بعد ثورة 17 فيفري 2011"، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، م 6، ع 6، (ديسمبر 2021)، ص.ص. 1690-1695.

[2] البشير الكوت، **المرجع السابق**، ص 143.

[3] حسين عبد الحسين شعبان،" العدالة الانتقالية: مقاربات عربية للتجربة الدولية"، **الحوار المتمدن**، ع 4147، ص 02.

[4] **المرجع نفسه**، ص 03.

وتهدف إلى معالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، التي ارتكبها النّظام السّابق ولضمان عدم تكرار تلك الفظائع في المستقبل.

يعرف تحدي الوصول لتطبيق الخيار في ليبيا، درجة عالية من التّعقيد والصعوبة، بسبب غياب مشهد واضح عن مآل الدولة نظرا لفوضى الأمنية منذ 2011، وعدم الاستقرار والصراع الأهلي، والتّداعيات الأمنية التي انتقلت إلى دول الجوار، وغياب توافق وطني حقيقي، والتي لا تزال تمثل التحدي الأبرز.

فمنذ إعلان مشروع العدالة الانتقالية في سبتمبر 2011، ظل المسار حبيس المبادرات النظرية دون نفاذ فعلي على أرض الواقع، نتيجة غياب الإرادة السياسية والاصطدام ببيئة أمنية معادية للمحاسبة"، إلى إصدار القانون رقم (17) في ماي 2012، بشأن ارساء قواعدها، والقانون رقم (35) في 2012، بخصوص العفو عن بعض الجرائم، والقانون رقم (38) في 2012، بشأن الإجراءات الخاصة بالمرحلة الانتقالية، في حين نصت المادة (04) منه على عدم معاقبة ثوار 17 فبراير 2011، والتي تعتبر تسترا على الجرائم، وهو ما يخل بقواعد العدالة والإنصاف[1].

تعد هذه العملية متعددة الأوجه، وهي خليط من العرف والتّقاليد والثّقافة السائدة في المجتمع، كما أن مفهومها يتجاوز النّهج القانوني الرّسمي لمفهوم العدالة المتعارف عليها، وموضوعها يندرج ضمن تجاوز ماضي النّزاعات المسلحة[2].

عليه يشكل هذا المفهوم تحديا بالنسبة للوضع في ليبيا، نظرا لمخالفات النّظام السّابق وما تسبب به من عداوات بين القبائل فيها، والتي لازلت تعيش في حالة من الاشتباكات والصراعات الأهلية. كما لا تزال الكثير من القضايا العالقة بين العديد من الأطراف الليبية، على المستوى الجهوي أو القبلي أو الفردي.

كل هذه الظروف تعمل على عرقلة عملية نجاح هذا الخيار، دون التوصل لتوافق وطني شامل، من طرف النّخب التي قادت المرحلة الانتقالية، سواء كانوا زعماء للأحزاب السياسية، أو تنظيمات مدنية أو اجتماعية أخرى، أو قادة للحركات الإسلامية، أو زعماء وشيوخ على القبائل، أو ممثلين عن الشعب اللّيبي بفئاته المختلفة، بمختلف مشاريعها وتوجهاتها.

لذلك فحل هذه الخلافات السّياسية والقانونية، وقطع الصلة بين الماضي الذي ترى فيه الفئات التي تم تهميشها أنه إجرامي، والحاضر الذي يمكن أن يحقق التّحول الديمقراطي، في خطوات تقتضي تغيير التفكير وطريقة التّعامل، والتي تبدأ من المحاسبة والمحاكمة العادلة، غير متأثرة بالسياق الذي

[1] أحمد كربوش، "العدالة الإنتقالية في ليبيا بعد ثورة فيفري 2011، المفهوم والتحديات"، **دفاتر السياسة والقانون**، م 12، ع 2، (2020) ص. 269

[2] عبد الحسين شعبان، **المرجع السابق**، ص. 03.

كرس له النظام السابق، إجمالا، إن تحقيق العدالة الانتقالية، يحتاج إلى تضافر الجهود وإرادة صادقة وعزيمة قوية من الجميع الليبيين، وبالرغم من وصول جميع أطراف الصراع، إلى مرحلة من النّضج المدرك بأهمية العمل وفق خيار العدالة الانتقالية، لكنه سيظل ناقصا كون أولى خطوات الوصول إلى هذه المرحلة هو تحدي المصالحة الوطنية[1].

الفرع الثاني: التحديات الأمنية للمشهد الأمني المتجدد

بعد أكثر من عقد من بداية الصراع الأهلي في ليبيا، لا يزال مسار التّسوية السلمي للأزمة معلق بين الحكومات المتناقضة فيها، ومع انتشار حالة الفوضى بسبب التّشكيلات المسلحة، التي تسيطر على المؤسسات العامة والأماكن الحيوية في جميع الأوساط، والتي يصعب ضبطها في ظل غياب ولاءها لجهة مركزية معيّنة، ما زاد من تأجيج الأوضاع امتلاك بعض الفصائل لها قدرات عسكرية من أسلحة متنوعة ثقيلة وخفيفة ومتوسطة، تفوق قدرات الدّول، من هنا برزت إلى العلن التحديات الأمنية الأكثر خطورة التي جسدت المشهد الأمني المتجدد في ليبيا[2].

1.1.تحديات الانفلات الأمني وتعدد الميليشيات المسلحة (2024-2023)

أفرزت تقلبات البيئة الأمنية في ليبيا تحديات ميدانية متجددة، في سياق صراع ممتد لأكثر من عقد، ظل معه مسار التسوية السياسية متعثرا جراء ازدواجية السلطة وتنازع الشرعيات، الذي وقد انعكس هذا الانقسام في تنامي حالة من الريبة المتبادلة بين مختلف القوى المحلية والمكونات القبلية، ففي ظل غياب سلطة مركزية موحدة، تحول السلاح من مجرد أداة عسكرية إلى الوسيلة الأساسية لحماية الوجود وحفظ المكانة.

عليه، أصبح التمسك بالقوة يمثل بالنسبة لهذه الأطراف ضمانة للحفاظ على مصالحها في موازين القوى المتغيرة، الأمر الذي أدى إلى تعميق حالة الانفلات الأمني وتعقيد مسارات الإصلاح، إن هذا الواقع جعل من إعادة بناء مؤسسات الدولة الوطنية تحديا كبيرا، كونه يصطدم ببيئة سياسية واجتماعية، ترى في القوة الخاصة البديل الوحيد المتاح في ظل عدم استقرار مؤسسات السلطة المركزية.

1.2.تحدي تفكيك الميليشيات ونزع السلاح (2024-2023)

يعد نزع السلاح وتفكيك الميليشيات من أكثر التحديات تعقيدا في المشهد الأمني الليبي، في ظل استمرار سيطرة التشكيلات المسلحة على المؤسسات العامة والأماكن الحيوية في جميع الأوساط

[1] أحمد كربوش، **المرجع السابق،** ص,269.

[2] علي سعد الشين، أثر **التحديات الداخلية على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا وتونس (دراسة مقارنة)**، (مصر-الجزائر، نشر مشترك حميثرا للنشر والتوزيع، الدار الجزائرية للنش والتوزيع، ط. 1، 2022)، ص. ص. 295-296.

الدولة، وامتلاكها ترسانات عسكرية متطورة ومتنوعة ثقيلة وخفيفة ومتوسطة، تفوق قدرات الدولة[1]. وقد تفاقم هذا التحدي مع غياب الإرادة السياسية، وانعدام الإجماع الوطني، رغم تعدد الحوارات والمبادرات الأمنية المتعلقة بإعادة هيكلة القطاع الأمني[2]، بما في ذلك برامج تسريح الميليشيات أو دمجها، بدعم من الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي (الناتو)، والتي باءت بالفشل نتيجة الخلاف حول طبيعة الجيش الوطني الذي تحتاجه ليبيا، لضبط الأمن فيها[3].

تجددت تعقيدات هذا المشهد الأمني مع قرار مجلس النواب الليبي، الصادر في 13 أوت 2024، القاضي بسحب صفة القائد الأعلى للجيش الليبي من المجلس الرئاسي ومنحها لرئيس مجلس النواب صالح عقيلة، بدعم من قوى إقليمية، على غرار مصر، عقب زيارته إلى القاهرة. وتزامن ذلك مع تحرك عسكري لقوات الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، بتاريخ 07 أوت 2024، نحو منطقة جنوب غرب ليبيا، بهدف تأمين المناطق الخاضعة لسيطرته، لاسيما منطقة غدامس الحدودية الحيوية التي تضم مطارا دوليا ومنفذا بريا يربط ليبيا بالجزائر، وتقع على بعد نحو 650 كلم جنوب غرب طرابلس[4].

تعد هذه الخطوة من المشير، إخلالا باتفاق وقف إطلاق النار في2020، أنظر إلى (**الملحق رقم 04**). الأمر الذي استوجب إعادة النّظر من جديد حول الأطراف المؤثرة في عملية وقف التّصعيد الأمني بالمنطقة، والتي كان لها تداعياتها على الأمن الداخلي للمنطقة، في ظل احتمال وقوع حرب أهلية جديدة. شكل هذا التدهور الميداني تهديدا مباشرا للأمن القومي الجزائري، نظرا لاحتمالات نشوء خطر وشيك على الحدود البرية، مما استوجب اتخاذ التدابير اللازمة لتأمين التماس الحدودي.

وفي المقابل، شهد الداخل الليبي تجاذبا حادا حول المهام العسكرية، حيث أمر المجلس الرئاسي في طرابلس . بصفته القائد الأعلى للجيش بعودة كافة القوات إلى ثكناتها بشكل فوري، ومنع أي تحرك دون إذن من القائد الأعلى، وأكد عن رفع درجة الاستعداد، وحشد القوات والإذن بتحركها، وجعلها من اختصاص القائد الأعلى للجيش الليبي دون غيره، وقد أدى هذا التمسك بالصلاحيات إلى تعميق الانقسام المؤسساتي، وهو ما يفسر قرار مجلس النواب اللاحق بسحب هذه الصفة من المجلس الرئاسي، في محاولة لإعادة رسم خارطة النفوذ العسكري[5].

---

[1] علي سعد الشين، أثر **التحديات الداخلية على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا وتونس (دراسة مقارنة)**، (مصر -الجزائر، نشر مشترك حميثرا للنشر والتوزيع، الدار الجزائرية للنش والتوزيع، ط. 1، 2022)، ص. ص. 295-296.

[2] فرحاتي عمر سليماني مباركة،"التحديات الأمنية في ليبيا بعد القذافي"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، م3، ع5، (جانفي 2016)، ص. 52.

[3] فريديرك ويري، **فقدان الأمن وتحديات الحكم في جنوب ليبيا**، (لبنان: مؤسسة كارينغي للسّلام الدولي، 2017)، ص .28.

[4] خالد محمود، مجلس نواب الليبي يعلن «منفردا» إنهاء ولاية المجلس الرئاسي والوحدة، الشرق الأوسط صحيفة العرب الأولى، نشر في 13 أغسطس 2024 م . سا: 16:43، تم تصفحه يوم 04 أفريل 2024، عسا 00: **للمزيد أنظر إلى:** https://2u.pw/2ykJvocg

[5] Houda Ibrahim ,"libye : les forces de Khalifa Haftar investissent des zones dans le sud près de l'Algérie" , **Afrique** - Consulté sur le site web https://2u.pw/YiFSqqGd le :(21/08/2024) (03:58)

2.آفاق المصالحة الوطنية الليبية ضمن بيئة أمنية معقدة (National Réconciliation)

انطلاقا مما سبق، تعد أولى خطوات الولوج إلى خيار تحقيق العدالة الانتقالية، هو السعي نحو تحقيق المصالحة الوطنية[1]، حيث تهدف هذه العملية لمحاولة إحداث توافق وطني، تنشأ على أساسه علاقة بين الأطراف السياسية والمجتمعية، تقوم على التسامح والعدل وإزالة آثار صراعات الماضي، لتحقيق التعايش السلمي بين جميع أطياف المجتمع، بما يضمن الانتقال النزيه للديمقراطية من خلال آليات محددة ووفق مجموعة من الإجراءات.

لذلك من أجل تحقيق المصالحة الوطنية الشّاملة، ينبغي اتباع آليات العدالة الانتقالية، التي تعمل على إزالة الاحتقان القبلي، والانقسام المجتمعي في ليبيا[2]. لكن ا أنه في الآونة الأخيرة، خاصة في الفترة الممتدة ما بين (2023-2024)، اتضح جليا أن مسار المصالحة يواجه تحديات مركبة يمكن حصرها في نوعين من المعيقات:

2.1.تحديات البيئة الداخلية (قبلية ومجتمعية)

تعد العوائق الاجتماعية والقبلية من أبرز التحديات التي واجهت مسار المصالحة الوطنية في ليبيا، لاسيما في ظل انتشار الولاءات الفرعية التي ظهرت بوضوح بعد ثورة 17 فبراير 2011. ويعود ذلك تاريخيا إلى الفترات الطويلة من التهميش والإقصاء التي تعرضت لها الكثير من القبائل والمكونات من عرب وأمازيغ وطوارق والتّبو في ظل النظام السابق، مما أدى إلى انعدام الثقة بين هذه المكونات، وساهم في غياب الوعي بضرورة تلاحم الدولة وضعف ثقافة التسامح[3].

إن هذا الواقع حوّل سعي هذه الأطراف لاسترجاع حقوقها الاقتصادية والاجتماعية إلى نزاعات محلية وصدامات مسلحة، نتج عنها حالات من النزوح والفقر استمرت آثارها حتى عام 2024. وعليه، فإن التحدي الحالي يتمثل في معالجة الانقسام بين هذه القوى والمدن المتصارعة، خاصة وأن تمسك كل طرف بمطالبه الخاصة والتركيز على صراعات الماضي، أصبح يمنع الوصول إلى توافق وطني شامل يحقق الاستقرار الاجتماعي المطلوب [4].

2.2.تحديات البيئة الخارجية (أمنية وسياسية)

تتداخل التحديات الميدانية مع الضغوط الخارجية لتشكل عائقا أمام الوصول إلى تسوية شاملة، حيث يبرز مشهد الانفلات الأمني كأحد هذه المعيقات نتيجة انتشار السلاح بين الفصائل والميليشيات

[1] أحمد كربوش، **المرجع السابق،** ص.269.

[2] بدرية صاح عبد الله، "تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بين عام 2011 و2021"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، م 11، ع2، (2022)، ص.16.

[3] الشيخ، محمد عبد الحفيظ. "خيار المصالحة الوطنية في ضوء تحديات المشهد الليبي الراهن ".**مجلة اتجاهات سياسية**، ع. 18 (ديسمبر 2021): 40-65.

[4] بدرية صاح عبد الله، **المرجع السابق،** ص .17.

غير المنضوية تحت سلطة رسمية والفشل في احتوائها[1]، مما أدى إلى تأجيج الأوضاع خاصة مع امتلاك بعضها قدرات عسكرية تفوق إمكانات الدولة، تزامن هذا التدهور الأمني مع الانقسام السياسي الناتج عن صراع النخب الحاكمة، واستحالة التوصل في الوقت الحالي إلى حوار موحد ينهي حالة الانقسام في المؤسسات الرسمية، وهو ما جعل من المصالحة الوطنية خيارا يصعب تنفيذه على الأرض في ظل صراع الأحزاب متباينة الأفكار والأيديولوجيات، ومن ناحية أخرى ساهمت التدخلات الأجنبية (الغربية والإقليمية) في تعقيد المشهد، بعد أن وجدت في البيئة الليبية فرصة للتوغل والاحتفاظ بمصالح جيواستراتيجية.

بالرغم من وجود مجهودات حثيثة من المنظمات الإقليمية والدولية، ودول أخرى على غرار المجهودات الجزائرية، والتي تعمل من أجل التّوصل إلى حوار سياسي شامل، تتمكن من خلاله الأطراف والفصائل المنقسمة في ليبيا، لإيجاد حلول وتصورات واضحة من أجل الفصل في الصّراع[2].

عليه، تعد المصالحة الوطنية في ليبيا تحديا لا بد منه، يندرج ضمنه العديد من التحديات الأمنية والسياسية المعقدة، خاصة وأن التصور بشأن شروط تكييف هذا الخيار، وآليات تطبيقه، والقواعد التي يستند إليها، لم تتضح معالمها بجلاء في ظل التجاذبات الراهنة. ومن جهة أخرى، لا يمكن اختزال المصالحة الوطنية الشاملة في مجرد تسويات مؤقتة أو صفقات بين الأحزاب والجماعات، بل هي دعوة للحوار والتسامح، ونبذ العنف، وتقبل الماضي.

كما تقع على عاتق جميع المواطنين مسؤولية تحقيق تسوية سياسية حقيقية وتطبيق العدالة الانتقالية، فهي غاية اقتصادية وإنسانية وسياسية تهدف إلى ترسيخ الوحدة الوطنية وتعزيز التلاحم بين أبناء الشعب الليبي[3].

إجمالا تتشابك العديد من التحديات في الأزمة الليبية، سواء كانت سياسية متمثلة في استمرار الانقسام بين الحكومات وصعوبة إجراء الانتخابات، أو أمنية مرتبطة بانتشار الميليشيات والأسلحة وضعف السيطرة على المؤسسات الحيوية، أو مجتمعية تتجلى في الاختلالات القبلية والانقسامات الاجتماعية. كما يظهر تحدي العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية كخطوة أساسية لمعالجة الانتهاكات السابقة وبناء الثقة بين الأطراف، مما يمهد الطريق نحو وحدة وطنية واستقرار مؤسسات الدولة، ويهيئ الظروف لتسوية سياسية شاملة تضمن حقوق جميع الليبيين وتحقق انتقالا ديمقراطيا سلسا.

[1] United Nations Support Mission in Libya (**UNSMIL**), Report of the Secretary-General on the United Nations Support Mission in Libya, (New York: United Nations, December 5, 2025), 8.

[2] بدرية صاح عبد الله، **المرجع السابق**، ص .17.

[3] **المرجع نفسه**، ص.ص. 17.16.

المطلب الثاني: السيناريوهات المستقبلية لتسوية الأزمة

توصلنا مما سبق إلى أن البيئة الليبية تعاني من تعدد الرؤى والقراءات، بسبب حالة الفوضى الأمنية والتشتت والصّراع الأهلي، والاقتتال الدّاخلي، وغياب اتفاق سياسي موحد حول الحكومة التي تحكم المرحلة الانتقالية، لذلك ومع هذه الديناميكية في المشاهد، تعدد محاولات استشراف المستقبل الليبي[1].

بسبب تعقد التوصل لتحليل دقيق ومعمق لعلاقات التأثير وتأثر ليبيا ببيئتها الداخلية والخارجية، مع الزّخم في الأحداث من حيث تطورها السّريع، أصبح من الصعب تحديد مسار مؤكد ومجرد وموضوعي وخالي من أي اسقاطات ذاتية، وبناء على ذلك وقع تحليلنا على ثلاثة سيناريوهات ممكنة وفق تصور افتراضي لمآلات الأزمة على المدى القريب في ظل المتغيرات الراهنة، دون محاولة ترجيح أيّ منها على الأقل في الوقت الحالي [2].

الفرع الأول: سيناريو الإبقاء على الوضع الرّاهن

يبدو أن التغيير المستمر في المشهد السياسي منذ أكثر من عقد في ليبيا، ومجهودات المجتمع الدّولي التي حالت دون إعادة بعث الأمن من جديد فيها، حتى أصبحت ملاذا لتصدير عدم الاستقرار، يمكن أن ينقل بتداعياته للدول المحاذية، لذلك يعد ترجيح مسار الإبقاء على نفس المشهد السياسي قيمة في حد ذاته.

يعكس هذا النّمط نموذجا أكثر من كونه آداة للتنبؤ، إلى تحليل المتغيرات بناء على ما هو متوفر من معطيات راهنة، يأتي هنا الانتقاد من قبل المحللين والمختصين من حيث ديناميكية الواقع وحركيتها، بالمفهوم الذي يصعب فيه الاحتفاظ بنفس التّصور حول أماكن الأشياء ومواضعها، وهم يؤكدون أنها لا يمكن أن تظل على طبيعتها، والظاهرة الإنسانية هي ظاهرة متقلبة، ولا تتسم بالموضوعاتية، الذي ينعكس على السياسات والممارسات في الواقع [3]، طبقا لهذه الظروف إن هذا السيناريو، يمكن أن يندرج ضمن سيناريوهين فرعين وهما[4]:

1. السيناريو الفرعي الأول " المحتمل وقوعه":

يتوقع مرجحي هذا السيناريو، أن عملية التّحول الديمقراطي لا تزال أمامها الكثير من التّحديات السياسية والأمنية، في ظل هذه المشهد المعقدة من تعنّت الحكومتين ومجلس النّواب اللّيبي، وتعدد

---

[1] فرحاتي عمر ويسرى أوشريف، **المرجع السابق**، ص. 236.

[2] خننو فاتح، " الأزمة الليبية الفاعلون والسيناريوهات المحتملة، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسة**، م 9، ع 1(2022) ص. 166.

[3] يوسف الصواني، **الثورة والإنتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2012)، ص. ص. 430.431.

[4] خننوفاتح، **المرجع السابق**، ص. 181.

المصادر اتخاذ القرار، وتحديات حصر فوضى انتشار السّلاح بين الميليشيات وغياب جيش وطني ليبي موحد، قادر على حماية الدولة، وطموحات السّيطرة والرغّبة في الوصول إلى السّلطة من قبل الجيش الليبي للمشير حفتر، والصراعات بين النّخب العلمانية والإسلامية، وبين القبائل والمناطق التي ساهمت في إنجاح ثورة 17 فبراير، والقبائل التي لاتزال تناصر النظام القديم، وعدم بروز قوى وأحزاب ذات برامج، وتنظيمات مجتمع مدني ذات اتجاهات وطنية فاعلة، تساهم في نجاح عملية التّحول الدّيمقراطي.

من جهة أخرى استمرار التجاذبات الدولية والإقليمية، والصراع على المورد النفطي في المنطقة، إذ لم تعرف معدلات ثابتة في الإنتاج إلى غاية الوقت الرّاهن، وكذلك انقسام البنك المركزي بين حكومة شرعية حصلت على الاعتراف الدّولي وحكومة أخرى وهي غير شرعية نصبت نفسها، ومنه يصعب تحديد مصدر ثابت للعائدات النفطية، وتغلغل القاعدة في التّراب الليبي، كنتيجة حتمية للفراغ المؤسساتي، إضافة إلى غياب احتمال تحقيق تطلعات الشّعب لاقتراع الحكومة التي يرى فيها الأحقية لقيادة المرحلة الانتقالية، ممّا يقوض العملية الديمقراطية. وبذلك فاحتمال الإبقاء على الأوضاع الرّاهنة لا يعد حلاّ للأزمة، عليه يعتبر هذا السيناريو الأكثر تشاؤما في توصيف الأزمة الليبية منذ بدايتها[1].

2. السيناريو الفرعي الثاني "الضعيف الاحتمال":

يوظف مرجحي هذا السيناريو، وجود العديد من المؤشرات التي تسمح بإنجاح عملية التحول الديمقراطي، بتغليب المصلحة العامة للشّعب اللّيبي، لقيادة المرحلة الانتقالية وفق معايير الدّيمقراطية، في بناء مؤسسات فاعلة بعيدا عن التجاذبات الإقليمية والدّولية، التي تحركها المصالح، ومع أنه ضعيف الاحتمال، لكنّه يبقى ضمن الممكن السياسي دائما، احتمال ورود نجاح الأطراف اللّيبية في التّوصل لحلول ناجحة لحل الأزمة وتجاوزها عبر التّفاوض[2].

الفرع الثاني: سيناريو قيام الحرب الأهلية والتقسيم

تشير بعض الدّراسات بخصوص الشأن الليبي، أن استمرار نفس المشاهد الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، بنفس الوتيرة التي هي عليها في الوقت الرّاهن، قد يؤدي إلى ترجيح احتمال تصعيد الأزمة وتحولها إلى حرب أهلية شاملة، ممّا يمهد لاحتمال التّقسيم فيها[3]، خاصة والصّراع الأهلي لم يتوقف منذ 2014، بالرغم من وجود اتفاق جنيف حول وقف إطلاق النار في 2019، الذي أجمع عليه كل من قوات الكرامة للمشير خليفة حفتر وقوات فجر ليبيا، مع ذلك فإن احتمال عودة الصّراع

[1] يوسف الصواني، **المرجع السابق**، ص.ص. 431.430.

[2] فاتح خننو، **المرجع السابق**، ص. 181.

[3] علي سعيد الشين، **المرجع السابق** ص.296.

والإخلال به لا يزال وارد، وقد حدث ذلك 2022. إذ لا تزل ليبيا تعيش حالة من الارتباك وعدم التوازن والاستقرار في جميع مؤسساتها، كما ظلت سلطة المؤسسات ضعيفة وغير قادرة على إدارة مواردها، إضافة إلى الضعف في هياكلها الإدارية والأمنية، يعود ذلك لمخلفات إيديولوجية "القذافي"، التي لم تكن تعتمد على المؤسسات الرّسمية، بقدر ما عملت على تعزيز الولاءات القبلية، لذلك فأكبر عائق أمام الحكومات التي تناقلت السلطة بعد سقوطه في2011، هو الانقسام المؤسساتي وصوبة تكوين مؤسسات وطنية موحدة، قادرة على تعزيز الهوية الوطنية، على حساب الهويات الفرعية التي تدين بالولاءات القبلية والدينية، وأبرز مثال ذلك هو التّعديلات الدّستورية، التي كانت تجرى تحت ضغوط من خلال الطعون من قبل القبائل والأقليات، التي كانت ترى في نفسها أنها مهمشة ولم تتحصل على نصيبها من التّعديلات الدستورية. بالمقابل من هذه الأوضاع برزت كذلك الخلافات التاريخية بين القبائل الليبية، بسب سياسية اللاعدالة في توزيع الموارد، ولأجل استرجاع مكانتها داخل إطارها الجغرافي و تحقيق أهدافها استحوذت على السّلاح الذي ظل بعد سقوط النظام، وتحول البعض منها لجماعات وفصائل مختلفة، سرعان ما انحرفت مطالبها نحو السيطرة على مصادر تمويلية لأنشطتها، والتي كان لها الأثر الكبير في عرقلة عملية التّحول الديمقراطي، في ظل ضعف المؤسسات الرّسمية على احتواءها وضمها إلى جيش وطني موحد أو نزع السلاح منها، ومنه بدت الدولة عاجزة على إعادة بناء السلم داخليا، وبسبب استفحال تنظيم الدولة الإسلامية، في معظم المناطق اللّيبية [1].

ونظر للتداعيات من خارج الحدود الليبية، التي تسبب بها هذا الانكشاف الأمني، باتت دولة فاشلة، غير قادرة على إدارة مؤسساتها بمفردها، ومنه يعد هذا السيناريو الأسوء، لذلك فمرجحوه يعتقدون بوجود سيناريوهين فرعين تندرج تحته وهما:

1.السيناريو الفرعي الأول" التدخل العسكري لحسم الأزمة الليبية

يشير المشهد السياسي والأمني العام في ليبيا في الوقت الراهن، إلى بلوغ ليبيا حد الفشل، نتيجة التصعيد السياسي والأمني المستمر، وتفاقم الصراع الأهلي واستفحال التداعيات الأمنية حتى أصبح ينظر إلى ليبيا على أنها بؤرة لتصدير الأزمات.

عليه لجملة الظروف والأسباب التي ذكرناها، توصل المحيط الدّولي إلى استنتاج تضاءل احتمال التّسوية السّلمية في حل الأزمة، لذلك لجأت الدّول إلى خيارات استراتيجية، تصب حول أهمية المورد النّفطي في المنطقة، الذي لا يمكننا استبعاده من تصور صناع القرار الغربيين والإقليميين، وفي ظل البيئة اللّيبية السامحة للتّدخل.

[1] علي سعيد الشين، **المرجع السابق**، ص. 309.

إذ يعبر المشهد الأمني في ليبيا عن حالة منع الصّراع الأهلي، وحالة التّصعيد المستمرة للهيئات الفاعلة في الصراع، فإن ذرائع التّدخل العسكري لحسم الأزمة ستظل واردة، ومع تخوف بعض الأطراف الإقليمية ومعارضتها لهذا المسار، مع ذلك سيظل واردا، في حين تسعى بعض الدول، لحماية أمنها القومي من تداعيات الأزمة، ترى دول أخرى، أن الأوضاع الأمنية هي الثّغرة التي تمكنها من تعظيم مصالحها وقوتها، عن طريق الاستحواذ على الموارد اللّيبية، خاصة في مجال النّفط، الذي يعد من أجود الأنواع في الأسواق العالمية[1].

فقد اتجهت رغبة الدّول إلى "عسكرة الصراع" وتحويله إلى "حرب بالوكالة"، حيث تدعم كل من (روسيا وفرنسا ومصر والأردن والإمارات)،الجيش الوطني الليبي في الشرق، بينما تدعم كل من (تركيا وقطر وايطاليا) حكومة الوفاق الوطني، فقد دعمت روسيا بشكل غير مباشر الجيش الوطني الليبي من خلال استخدام "مجموعة فاغنر الأمنية" واستخدمت سوريا كنقطة عبور للطائرات العسكرية الروسية نحو ليبيا ومن ناحية أخرى، دعمت تركيا حكومة الوفاق الوطني، بشكل مباشر، وقد قامت بالتوقيع معها على العديد من الاتفاقيات خاصة في مجال ترسيم الحدود البحرية بين الدولتين، الأمر الذي أثار الكثير من الجدل في الأوساط الاقليمية والداخلية[2].

أثارت هذه الاتفاقية غضب اليونان وقبرص ومصر واعتبرتها غير قانونية وتنتهك قانون البحار للأمم المتحدة، إذ لا توجد حدود بحرية مشتركة بين ليبيا وتركيا، علاوة على ذلك، أعلنت مصر أن حكومة الوفاق الوطني ليس لديها سلطة للتوقيع على هذه الاتفاقية، دون موافقة البرلمان الليبي المنتخب (المتمثل في مجلس النواب الليبي المنتخب). تعد خلفيات تركيا واضحة من خلال دعمها لحكومة الوفاق والتزامها بوعودها العسكرية، من خلال إرسال قواتها العسكرية ومستشاريها، ومعداتها مثل الطائرات بدون طيار.

كما أعلن الرئيس التّركي "رجب طيب أردوغان"، ومستشاره "ياسين أقطاي" أن "تركيا ستزيد تعاونها مع الحكومة الجديدة خلال المرحلة المقبلة، كما تم التوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الطاقة". فمن ناحية الطموح التاريخي لتركيا الذي استدمته من الوجود العثماني السابق بالمنطقة، ومن ناحية أخرى، الطمع التركي في موارد شرق المتوسط، إذ تعتقد تركيا أن الصراع الحالي يمثل فرصة ممتازة لاستغلال واستكشاف موارد الطاقة، الأمر الذي سيؤدي إلى صراعات سياسية واقتصادية وعسكرية لإثبات نفوذها، ومن ناحية أخرى، يوجد خطر إنشاء حلف موازري للتّحالف الحالي، والذي يضم كل من إسرائيل والدول العربية وقبرص ويونان.

[1]Lembarek Ayoub SAYAH, " Challenges of the Libyancrisis and opportunities to build the state ", **The Algerian and Comparative Public Law Journal**, 09(01),(Juin 2023), p.p. 17.18.

[2]Lembarek Ayoub SAYAH , **Ibid**. p.18.

عليه أي احتمال لتصعيد الأزمة، من أجل السيطرة على الموارد أكثر من حسمها، بالإضافة إلى ذلك تتولى شركات إيطالية وفرنسية أمريكية وروسية منذ حكومات سابقة، مهمة إدارة عمليات الاستكشاف، الذي قد يدفع دول هذه الشركات للدّخول في منافسة اقتصادية على الآبار المكتشفة[1]. ومن خلال المشهد السياسي غير المستقر على حكومة موحدة، سوف يتم تدويل المنافسة بين الحكومتين المتنافستين، فقد نجح الدعم التركي لحكومة الوفاق الوطني في نقل الصراع من طرابلس نحو مدينة سرت الغنية بالنفط، ومنه قامت مصر بتوجيه تحذيرها لحكومة الوفاق الوطني من دخول سرت[2]. نظرا للأهمية الاستراتيجية لسرت لموقعها بين طرابلس وبنغازي، لذا فهي حلقة وصل بين الشرق والغرب والجنوب، فضلا عن أنها تبعد 1000 كم عن الحدود المصرية، كما تحوي على 80 % من النفط والغاز الليبي، بالتالي فالسيطرة على المنطقة سيوفر مصدرا ماليّا للميليشيات المسلحة والجماعات الإرهابية، التي يمكنها بعد ذلك التّقدم نحو شرق ليبيا على الحدود مع مصر[3].

عليه لا يمكن استبعاد حدوث هذا السيناريو، كما لا يمكن تصور كل الدوافع التي تدفع دول الغرب والجوار للمشاركة في إحداث تدخل عسكري أو حصرها عند غاية محددة، فكل دولة ترى في الوقت الراهن ليبيا رهانا لتحقيق مآرب جيواستراتيجية، فالمعطى الحيوي لها بحكم الطبيعة الجغرافية، في حين يعد نعمة مع إنهيار الدولة ووقوعها تحت قبضة الفواعل الغربية، بات يعد نقمة عليها مع اتساع المحاور التي ترغب في الاستئثار بثروات المنطقة.

من ناحية أخرى في الآونة الأخيرة، عرفت ليبيا نوعا آخر، من المنافسة بين شركات الأسلحة العالمية لزيادة مبيعاتها إليها. كانت قد وقعت المملكة المتحدة، حوالي 231 عقدا (2010-2017)، بمبلغ إجمالي قدره 43.7 مليون جنيه إسترليني، وبالرغم من دعم ألمانيا لمبادرات وقف إطلاق النار، مع ذلك صدرت أسلحة بنحو 331 مليون يورو إلى دول تدعم الأطراف المتحاربة، لكل من مصر بقيمة 308.2، والإمارات العربية المتحدة بقيمة 7.7 مليون يورو وتركيا بقيمة 15.1 على التوالي، وفي عام 2018، بلغت مبيعات فرنسا من الأسلحة 295 مليون يورو، كما قامت بمنح تراخيص لصفقات أسلحة لبعض الدول التي تدعم الجيش الوطني الليبي، لكل من مصرب قيمة 14.1، والإمارات العربية المتحدة 9.5 مليار يورو على التوالي[4].

إضافة لاحتمال تفعيل البند السابع، من ميثاق الأمم المتحدة مجددا، كذلك يظل واردا في ظل عجز الدّولة الليبية، عن احتواء الفصائل المسلّحة، أو الحصول على إحصائيات شاملة ودقيقة

---

[1], **Opcit**. p.17.

[2] **Opcit**. p.17.

[3], **Opcit**. p.17

[4], **Opcit** . p.18

لها، وأماكن تواجدها، وهذا ما يعطي لقوات حلف شمال الأطلسي، الشرعية للتدخل العسكري من أجل ايقاف ضربا تهذه الجماعات الإرهابية، تحت ذرائع إنسانية. غير أنّه مع بداية الأزمة في 2011، كان المجلس الوطني الانتقالي، من طلب من المجتمع الدولي الالتفاف إلى انتهاكات النظام السابق لحقوق الشعب الليبي، وطالب الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، لدفع عملية التّدخل من أجل إسقاطه، لكن في الوقت الرّاهن، لا يوجد أي إجماع إقليمي أو داخلي، على طلب أي تدخل للسيطرة على الميليشيات المنتشرة في المنطقة.

إضافة لحالةالانقسام والاستقطاب الدّاخلي،والجدل الذي سيثيره أي تدخل عسكري، والذي سينظر إليه على أنه انحياز لطرف دون الآخر، ناهيك عن الجدل الذي سيثيره حول أي من المجموعات التي سوف تستهدف، مع تعدد الفصائل المسلحة وانتماءاتها القبلية، إذ يعد أي استهداف لها هو استهداف قبلي.

لهذه الأسباب يبدو ترجيح احتمال حدوث هذا السيناريو في الوقت الرّاهن، كذلك ضعيفا نظرا لعدم توافر كل العوامل والمعطيات، فضلا على أنه يتطلب غطاء أمميا وتنسيقا إقليميا، في ظل غياب هذا التوافق إقليمي ودولي حول طريق واضح لحسم الأزمة الليبية يظل احتمال وقوعه ضعيفا، مع ذلك ليس مستبعدا.

تستدعي هذه الأوضاع، تنسيق الجهود السياسية، من أجل تفادي الدّخول تحت عسكرة جديدة ستحذو بليبيا بمسار آخر، فلا الأزمة ستختفي حينها، ولا الأمن سيستتبّ بعدها. وستعرف ليبيا وضعا أمنيا جديدا أسوء من المراحل السّابقة، من حيث تصاعد الفوضى والتّهديدات الموجهة إلى الخارج، خاصة بالنسبة للدول المحاذية لها. فالجزائر وإن كانت قد أبدت تحيزها خيار تدخل الجيش خارجيا منذ 2019، من أجل حماية أمنها القومي، مع ذلك هذا لا ينفي سلبيات تبني مثل هذا الموقف الأمني[1].

3.السيناريو الفرعي الثاني" التقسيم لحسم الأزمة الليبية "

يعد سيناريو التقسيم لحسم الازمة في ليبيا من المآلات الأكثر سواء التي يتوقع أن يصل إليها إقليم ليبيا، وبوادره قد بدأت منذ فشل الجهود الأممية والإقليمية والدّولية، في ايجاد حلول سلمية لتسوية الأزمة، وإن استطاعت سياسية القذافي أن تصمد لقرابة لـ 42 سنة، دون ترجيح وقوع ليبيا تحت هذا المسار.

[1] فرحاتي عمر، أو شريف يسرى، **المرجع السابق**، ص 238. 239

إذ يصعب في مجتمع قبلي احتواء جميع مطالبه، وتوجهاته السياسية والاجتماعية، بالرغم من سياسته الشمولية، واللاّعدالة في توزيع الموارد، والانتهاكات الأخرى. مع ذلك، في ظل الوضع الرّاهن وحالة التّشرذم والانقسام الداخلي، والصراع القبلي المتفاقم، فإن ترجيحه يعد واردا.

كما تجدر الإشارة، أنه لا يوجد أسوء من أن يعيش الشعب الليبي هذا المسار بلاده، لذلك وضع المختصون، احتمال تقسيم ليبيا إلى ثلاث دويلات، والتي تشكل كل من طرابلس وبنغازي وطبرق، وحسب المعطيات المقدمة عن طبيعة الصّراع، والتي اتضح فيها تورط بعض القبائل الليبية في الصّراع المسلح، يعد هذا المسار الأكثر سوءا لما يمكن ان تصل اليه الازمة في ليبيا، باعتبار أنه سيؤدي إلى هلاك كافة مقومات الدّولة وتآكل مقدرتها وتحاقد أبناءها، من أجل الإستحواذ على بعض المكاسب التي ترى فيها أنها مربحة[1]، من جهة أخرى، ساهم تعنت بعض الفصائل، وتحامل بعض الحكومات الليبية الراهنة، التي لا تختلف عن النظام السابق إلا من الناحية الإيديولوجية والشكلية، في تعميق الانقسامات وتحويل الأزمة إلى مسار أكثر تعقيد، كما أظهرت بعض المواقف تحيزا تجاه قبائل معينة على حساب أخرى، مما أضعف جهود بناء الدولة الوطنية[2].

كل هذا التّداخل والتعقيد في الأزمة اللّيبية، وبسبب تعدد الطائفية والإثنية والعرقيات المختلفة، يجعل احتمال التقسيم في ليبيا الأكثر ترجيحا من غيره، إذ يتيح لكل القوى أن تنال رضاها وتستفيد من الوضع سواء كان ذلك اقتصاديا أو سياسيا. بالتوازي مع هذا المسار الذي يدعو إلى تقسيم الأقاليم الليبية، هناك من يطالبون بالفيديرالية، ومنه وقوع الدّولة تحت مسار يبدو أكثر خطورة، لأنه يقوم على الاستقلال الذاتي للأقاليم، في مجتمع لم ينضج فكره السياسي بعد، الذي يفسر استمرار التجاذبات السياسية لأكثر عقد من الزمن[3].

إذ لم تستطع الحكومات إلى التنازل من أجل المصلحة العامة للشعب اللّيبي، من أجل إجراء انتخابات وطنية شرعية، يصعب التكهن بمآلات المطالبة بمثل هذا النّوع من الحكم، كما تدرك الحكومات جيّدا خصوصية كل إقليم من الناحية والاقتصادية والطبيعية، إضافة إلى حجم الموارد، وطبيعة الاستثمار فيها، إضافة إلى الأدوار الخارجية المتعدّدة الأطراف في المنطقة.

لذلك ينظر له، على أنه تهديد للمصالح الأجنبية، والذي يمهد لاحتمال وصول ليبيا إليه، بدعم من أيادي خارجية، مرجحوه قد تجاهلوا طبيعة التقسيم القبلي التي اعتاد عليها المجتمع الليبي، وهذا ليس من منظور المفاضلة بين الطبيعة القبيلة كمؤسسة سياسية تقليدية، والأحزاب السياسية كمؤسسة

[1] خننو فاتح، **المرجع السابق**، ص179، ص .178

[2] فرحاتي عمر، أوشريف يسرى، **المرجع السابق**، ص 171.

[3] خننو فاتح، **المرجع السابق**، ص 180.

سياسية حديثة، وإنما من منظور التّنشئة السّياسية والوعي السّياسي، ومدى قدرة الدّولة على الصمود في تحمل تبعات هذا النّوع من التّحول والدّيمقراطي، والانطلاق بوعيها السّياسي غير القبلي، تكاد لا تكون أي نسبة مئوية يمكن ذكرها لتطبيق مثل هذا السيناريو واقعيا، كون ليبيا في الوقت الرّاهن عاجزة عن التّجرد من خصوصية مجتمعها التي تقوم على القبلية.

الفرع الثالث: سيناريو قيام دولة القانون والديمقراطية في ليبيا

يبدو أنّ هذا السيناريو الأكثر تفاؤلا مقارنة بما رأينا سابقا، إذ رغم ما تعانيه ليبيا داخليا من تحديات أمنية وضعف شامل في مؤسساتها السّياسية، كنا قد تعرضنا لها، وخصصنا التركيز على طبيعتها الديناميكية المتحركة، كنا قد توقفنا عند وجود حكومتان ومجلس رئاسي ومجلس نواب، وسلطة عليا استشارية ممثلة في المجلس الأعلى الليبي، كل هذه الأطراف تشارك في عملية صناعة القرار، غير أنه غير مستبعدإذا توفرت الإرادة الليّبية للخروج من الأزمة[1]، من خلال الاستثمار في الجهود الإقليمية، خاصة من المبادرات التي تقوم بها دول الجوار ومنها الجزائر، التي تعمل على التوصل إلى مقاربة شاملة للجمع بين الفرقاء الليبيين، نحو التفكير في حل سياسي ينبع من الداخل يكون ليبي- ليبي، إلى جانب مجهودات الأمم المتحدة، والعديد من الدول الأخرى.

يتوقع أصحابه أن تحقيق النتائج الإيجابية للخروج من الأزمة، لابد من إحداث حراك مجتمعي، من أجل إيجاد سبل للتّوافق الاجتماعي، وتعميق القواسم المشتركة والمساواة بين جميع القوى السياسية، من خلال محاولة التحكم في النّزاعات القبلية، والصّراعات بين القوى السّياسية المتصادمة حول مشروع الدّولة اللّيبية، الذي لم تظهر معالمه إلى غاية يومنا هذا[2]، والمرجحون له يرون أنه يندرج ضمن سيناريوهين فرعيين وهما:

1.السيناريو الفرعي الأول "حسم الأزمة والتّسوية السلمية"

يندرج هذا السيناريو ضمن مطلب رئيسي هو حسم الأزمة وتسويتها سلميا، لكن يبقى احتمال تحقيقه رهن مدى رغبة الفرقاء الليبيين للاتجاه نحو بناء مؤسسات تقوم على القانون[3]، إذ يعد احتمال التسوية السلمية والوصول لحل سياسي، من شأنه أن يرضي جميع الأطراف الليبية المتصارعة، إما حول السّلطة أو حول الموارد، باستعمال أسس ومعايير تقوم على الحوار بعيدا عن العنف، والتدخل العسكري القسري، الذي رأينا تداعياته على حياة المواطنين واستقرار الأوضاع، حتى أصبحت الدّولة ملاذا آمنا للجماعات الإرهابية والمتطرّفة، من عرقيات وأقليات مختلفة، غايتها الوحيدة الذّود بأرباح

[1] علي سعيد الشين، **المرجع السابق**، ص 308. 309

[2] خير الدين حسيب وآخرون، **الربيع العربي إلى أين؟ آفاق جديدة للتغير الديمقراطي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 257.

[3] علي سعيد الشين، **المرجع السابق**، ص 307.

مالية، وزادت من حدة الاقتتال وغذّت الضغائن والأحقاد بين القبائل، وتسببت في شلل الدّولة وفشلها، فضلا عن خروجها عن السيطرة والتحكم من قبل الحكومات الليّبية إلى حدود الدول الأخرى[1].

لذلك فأي حراك مجتمعي حقيقي ينبع من رغبة حقيقية، تكون داعمة للمبادرات الدبلوماسية للدول التي تعمل على بعث حواروطني- ليبي شامل- بعيدا عن السلاح، لإنهاء هذه الأوضاع والدفع بالدّولة نحو بناء مؤسساتها السّياسية، من أجل تمكين الحكومة من الحصول على فرصة نحو الانتقال الحر والديمقراطي في السلطة، بما يتوافق مع المطالب الشعبية.

هذا التصور الذي تم ترجيحه، وإن كان يبدو بعيدا عن الواقع الحقيقي بالنسبة للمشاهد السّياسية والأمنية البالغة التعقيد، مع غياب صورة كاملة عن إمكانية حدوثه، مع ذلك المختصون يرجحون ضرورة تعاون الأطراف اللّيبية فيما بينها، من أجل الذود بفرصة لعملية الانتقال الديمقراطي السّلمي للسلطة، خاصة والشعب اللّيبي في غنى عن الدّخول مرة أخرى، في صراع أهلي، قد يكون هذه المرة شاملا، ويصعب تصور نتائجه في بيئة متغيرة ومصالح متضاربة.

فأساسه هو الوصول لاتفاق لاحتواء الأوضاع والتّخفيف من حدة هذا الصراع الداخلي، وإن كان يحتويا لكثير من التّحديات لكنّه يستحق العمل من أجل الوصول إليه[2]. لاستكمال المرحلة الانتقالية، والتي لن تكون إلاّ من خلال إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية، يتم فيها التّداول السّلمي على السلطة السياسية[3].

حيث تمثل الانتخابات الأساس الفعلي لمستقبل الديمقراطية في ليبيا. لذلك يرجح المختصون أن التأخر في الخروج من هذه المرحلة الانتقالية يعود سببه الأول، لفشل الوصول لإتمام هذه العملية، مع فتح الحوار والاتفاق على معايير المصالحة الوطنية الشاملة، بين كل الأطراف الليبية التي ترى أنها جزءا من الأزمة. **وثانيا،** بجمع السّلاح من الميليشيات والفصائل المنتشرة عبر المناطق اللّيبية، واحتواءها في جيش ليبي موحد، وهي الطريقة الوحيدة المتاحة لذلك في الوقت الحالي، والتي تتم بمنحها حوافز مادية أو سياسية.

كان المؤتمر الوطني العام، مع بداية الأزمة لجأ إليها لكنّه قد فشل. مع سرعة الانتقال بين الحكومات واستبدال التّحدي الأمني بالتحدي الاقتصادي، في وقت كان قد عرف فيه اقتصاد النّفط اللّيبي انهيارا كبيرا، وبسبب الفوضى من الميليشيات وهي غياب المؤشرات الكاملة عنها[4]. كما يبدو التّحدي

[1] عمر فرحاتي، أوشريف يسرى، **المرجع السابق**، ص. 239

[2] فرحاتي عمر، أو شريف يسرى، **المرجع السابق**، ص. 239.

[3] بول سالم وأماندا كادليك، **تحديات العملية الانتقالية في ليبيا**، (بيروت: مركز كارينغي للشرق الأوسط، يونيو 2012)، ص18.

[4] خير الدين حسيب، **المرجع السابق**، 275.

الأكبر أمام تحقيقه هو تجاوز القبيلة إلى المؤسسة، فالديمقراطية تفترض أحزاب سياسية، ومجتمع مدني فاعل، وتعددية سياسية، ودستور موحد، ولا تعترف بالولاء لقبيلة معينة، وولاءها الوحيد لصانع القرار السياسي، الذي يعتبر القائد الأسمى في الدّولة[1].

2.السيناريو الفرعي الثاني" تجديد رموز المشهد السياسي اللّيبي"

وصلنا إلى غاية سبتمبر 2024، في المشاهد السياسية إلى تجدد ست (06) حكومات متعاقبة، إثنتين فقط منهما لم يتم الاعتراف بهما دوليا، توقفنا عند حكومة الوفاق الوطني، وهي الحكومة الشرعية حاليا المعترف بها أمميا. خلال هذه الفترات، عاشت ليبيا صراعات أهلية، وفوضى الميليشيات الرسمية وغير الرسمية، إذ ينظر مرجحوه من حيث تجديد رموز المشهد السياسي الليبي، وليس الهياكل فقط، إذ تلعب شخصية صانع القرار دورا كبيرا في التأثير على نجاعة دفع القوى المتصارعة إلى الاقتناع بجدوى اختيار مسار التسوية السلمية، أو المصالحة الوطنية الشاملة[2].

كما يشترط ضمنه تجديد رموز المشهد السياسي الحالي، وفواعله الأساسية، حتى إن اقتصر ذلك على البعض منهم فقط. أمّا بالنسبة لاحتمال وقوعه، فقد سبق إصدار قانون العزل السياسي في 2013، خطوة نحو التغيير، باستبدال العناصر المنشقين عن النظام السابق، وإن كان قد لاقى الكثير من الانتقادات، إلى حين إلغائه في2015، من طرف مجلس النواب الليبي، فقد كانت تعد خطوة استباقية وهامة في تاريخ المؤتمر، لإرساء مشهد سياسي بأطراف جديدة لقيادة المرحلة الانتقالية[3].

وهي محاولة غايتها وإن كانت ظاهرية التّجديد السّياسي، عبر إتاحة الفرص أمام نخب جديدة للتّحكم في مسار التحول السياسي بمنظور جديد، لربما تكون المعتقدات التقليدية، غير قادرة على تسويتها. يجسد هذا المسار رؤية ناضجة وواقعية عن مستقبل طبيعة الحكومة الانتقالية، فقد كان من الممكن أن تذود ليبيا، بفرصة حقيقية للتحول الديمقراطي فعليا، بعيدا عن المعتقدات التقليدية، هذه الصراعات الأهلية والنعرات الداخلية والقلاقل القبلية، والمصالح الضيقة، بقدر ما تستند إلى مشروع وطني ليبي-ليبي، جامع يؤسس لشرعية سياسية جديدة.

عموما تواجه ليبيا اليوم تحديات معقدة بسبب الانقسام السياسي، فوضى السلاح، والتدخلات الخارجية، مما يضع مستقبلها أمام ثلاثة سيناريوهات :أولا، استمرار "الجمود والوضع الراهن" وهو المسار الحالي الذي يعطل التنمية .ثانيا، سيناريو خطر "التفكك والتقسيم" في حال عودة الصراع المسلح

[1] أحمد غالب مجي، التحول الديمقراطي (أسبابه شروطه مستوياته)، **مجلة قضايا سياسية**، ع 37.38، (2014)، ص. 159.

[2] LotfiSourd, "Algeria's Role in Libya: Towards a Renewed Regional Diplomacy", **Romanian Review of Political Sciences & International Relations**, vol. 19, no. 2, (June 2022), pp. 146

[3] علي سعيد الشين، **المرجع السابق**، ص 307.

الشامل، وهو السيناريو الأسوأ .ث الثا، سيناريو "بناء الدولة" عبر تسوية سلمية حقيقية توحد المؤسسات وتنتج نخبا سياسية جديدة عبر الانتخابات.

وفي الأخير، يظل استقرار ليبيا مرهونا بتغليب المصلحة الوطنية على الصراعات الفئوية الضيقة، وباستعادة الدولة لاحتكارها المشروع لاستخدام القوة بما يضمن وحدة البلاد وسلامة مؤسساتها. وفي هذا السياق، تبرز المقاربة الجزائرية كخيار استراتيجي ثابت، ينبع من قناعة راسخة بضرورة تبنّي حل سياسي سلمي شامل، يفضي إلى مرحلة انتقالية مستقرة، لا تختزل في الرهانات الإقليمية والدولية، بل تقوم أساسا على إرادة ليبية–ليبية حقيقية، باعتبارها البديل الوحيد عن منطق التسييس الخارجي والعنف الداخلي، الناتج عن انتشار الميليشيات والانقسام المؤسساتي. وانطلاقا من ذلك، جاءت المقاربة الجزائرية لتجمع بين الدبلوماسية النشطة والأمن الإستباقي، بهدف حماية الأمن القومي الجزائري وتعزيز الأمن الإقليمي، من خلال احتواء تداعيات الانفلات الأمني الليبي ومنع تسربها قبل تحوّلها إلى تهديد مباشر للداخل، خاصة في ظل إطالة أمد الأزمة وتعقّد مسارات التسوية.

إستنتاجات الفصل الثالث

من خلال ما سبق تقديمه في هذا الفصل، من تحليل لأهم المشاهد السياسية والأمنية، التي غذّت استمرار الأزمة في ليبيا وفاقمتها، تبيّن أن هذه الأزمة لم تعد حبيسة الداخل الليبي، بل تجاوزت حدودها الجغرافية، لتتحوّل إلى مصدر تهديد مباشر لأمن واستقرار دول الجوار، وفي مقدّمتها الجزائر. ويعود ذلك إلى ما أفرزته حالة الفوضى من انعكاسات أمنية، واقتصادية، واجتماعية، لا سيّما مع تصاعد التّهديدات العابرة للحدود، وانتشار الجماعات المسلحة وشبكات الجريمة المنظمة، ما يجعل التعامل مع هذه الأزمة أولوية إقليمية بالغة الأهمية.

وفي هذا السياق تجد الجزائر نفسها، أمام جملة من الرهانات المعقدة والمركبة، تفرض عليها ضرورة التحرك وفق مقاربة بشقين: أولا، لضمان أمنها القومي واستقرارها الداخلي، وثانيا، للاضطلاع بدور دبلوماسي فعّال، في دعم جهود تسوية الأزمة الليبية، بما يتماشى مع ثوابتها السياسية ومصالحها الاستراتيجية. ومن ثمّ، فإن العمل، لا يقتصر على حماية الدّاخل الجزائري فحسب، بل يمتد إلى المساهمة في إعادة التوازن إلى الفضاء المغاربي، من خلال تقديم مقاربة متوازنة تحترم وحدة ليبيا وسيادتها، وتجنّب المنطقة الانزلاق نحو مزيد من التّوتّراتْ والصّراعاتْ.

كما توصلت الدراسة في هذا الفصل، إلى تحديد آفاق للمقاربة الجزائرية، في التعامل مع الأزمة الليبية، حيث تم استعراض ثلاثة احتمالات رئيسية، يجّح من بينها خيار الإبقاء على الدعم السياسي وتعزيز المقاربة الدبلوماسية، من خلال الدفع نحو حلول ليبية–ليبية، دون اللجوء إلى استعمال القوة، بما يضمن استيعاب مختلف الأطراف وتجنّب الإنزلاق نحو التصعيد.

كما ناقش الفصل، ثلاثة سيناريوهات مستقبلية كبرى حول مآلات الوضع الليبي، تفرّعت عنها سيناريوهات أخرى، وهي: استمرار الوضع الراهن بكل ما يحمله من تعقيد سياسي وأمني، أو الانزلاق نحو صراع أهلي، وتقسيم محتمل للبلاد، أو إمكانية التوصل إلى تسوية سياسية شاملة تقود نحو بناء دولة ديمقراطية مستقرة وموحّدة. وفي هذا السياق، فإن قدرة الجزائر على التعامل الفعّال مع هذه السيناريوهات تظل مرهونة بمدى تكيّف سياستها الخارجية مع المتغيرات الإقليمية والدولية، وبنجاعة آلياتها الدبلوماسية القائمة على التفاوض، والوساطة، وتعزيز العمل الجماعي ضمن الأطر الإقليمية كالاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية.

أخيرا قد توصلنا من خلال هذا الدراسة، إلى أنّ بلورة مقاربة جزائرية شاملة ومتجدّدة، تعكس وعيا شاملا بأهمية التحرك المتوازن، انطلاقا من إدراك دقيق لطبيعة التحولات التي تعرفها البيئة الأمنية

والسياسية في المنطقة، والتي من شأنها أن تمكّنها من الحفاظ على أمنها القومي، والمساهمة الفاعلة في استعادة الاستقرار.

كما ستكون لهذه المقاربة آثار إيجابية على الدور الدبلوماسي الذي تسعى الجزائر إلى تأديته، بما يعزّز حضورها الخارجي، ويكرّس مكانتها كفاعل محوري ضمن دوائرها الجيوستراتيجية: العربية، والإسلامية، والمتوسطية، ولا سيّما الأفريقية المغاربية، وذلك بما يخدم مصالحها الأمنية والاقتصادية. كدولة تحاول أن تلعب دور محوي في نشر السلم والأمن في المنطقة، وتعزيز الاستقرار.

الخاتمة

الخاتـــمـــة

شهدت المنطقة العربية مع نهاية عام 2010 موجة من الانتفاضات الشعبية، كان هدفها الأساسي تحقيق التغيير السياسي والانتقال الديمقراطي السلمي، بعد عقود طويلة غلب عليها الجمود السياسي وغياب التداول السلمي على السلطة، قد شكل هذا الحراك وسيلة للمطالبة ببعض الحقوق المشروعة التي ظلت تنتظر فرصتها لعقود طويلة، في حين استغلت بعض القوى الدولية والإقليمية هذه الظروف لإعادة صياغة موازين القوى واختبار مدى قدرتها على التأثير والانتشار. فتاريخ العلاقات الدولية مليء بالتّناقضات، فغالبا ما يتم تغليف الدوافع المصلحية بالاعتبارات الإنسانية، في حين توجد دول من العالم تتوق إلى الحرية واستعادة حقوقها، هنالك دول أخرى تسعى إلى تعظيم مصالحها، باستغلال ثغرات التّوغل من أجل الوصول لتحقيق مآربها المضمرة.

ضمن هذا السياق الدولي والإقليمي المضطرب، واجهت ليبيا على أعقاب سقوط النظام السياسي حالة من التفكك والانقسام الداخلي، وهو ما عكس بوضوح غياب هياكل الدولة ومؤسساتها، حيث كانت السلطة متمركزة في شخص القذافي، دون وجود برلمان منتخب أو أطر دستورية واضحة، وقد أدى هذا الفراغ إلى انفلات الأوضاع عقب التدخل العسكري لحلف الناتو، مما ساهم في تعقيد المشهد وتحويل الجغرافيا الليبية إلى ساحة للتنافس الدولي والإقليمي.

وفي ظل هذه الأوضاع، تنامت الخلافات بين المكونات القبلية، خاصة بعد حصولها على السلاح وتشكيل وحدات مسلحة ارتبطت بأجندات خارجية متضاربة، وهو ما أدى إلى تراجع فكرة الاندماج الوطني لصالح الولاءات القبلية التي رسخها النظام السابق، كما قد تعثرت جهود إعادة البناء نتيجة غياب توافق وطني حول طبيعة المؤسسات التي تقود المرحلة الانتقالية والتي يجب أن يراعى فيها خصوصية البنية الاجتماعية الليبية، وكيفية توزيع الصلاحيات بينها، مما زاد من حدة التنافس على المناصب والامتيازات بين هذه القبائل، والذي عرقل مسارات التوافق واستمرار الأزمة.

عليه، برزت الأزمة الليبية كأحد الرهانات الاستراتيجية في أجندة السياسة الخارجية الجزائرية، إذ لم يكن التعامل معها مجرد استجابة لضرورات الجوار الجغرافي، بل تجسيدا لمكانة الجزائر كفاعل محوري يضطلع بمسؤولية استقرار مجاله الإقليمي، إذ أصبحت مسألة استقرار ليبيا تمثل ركيزة أساسية في صيانة الامن القومي الجزائري والمساهمة في تشكيل النظام الأمني الإقليمي.

من هنا، اتسمت المقاربة الجزائرية خلال الفترة (2019-2024) بالانتقال نحو دور أكثر ديناميكية، مستندة إلى عقيدة ثابتة ترى أن الحل الأنجع يكمن في المسار (الليبي-الليبي) الذي يصون السيادة الوطنية، ويرفض الأجندات الخارجية. وقد منح تعديل دستور 2020 هذه المقاربة مرونة تتماشى مع طبيعة التهديدات العابرة للحدود، مع الإدراك العميق بأن إعادة بناء الدولة في ليبيا تتطلب توافقا

وطنيا يجمع بين تحديث المؤسسات واحترام البنية الاجتماعية القائمة. وبناء على ما تقدم، خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أبرزها":

•تشكل السياسة الخارجية لأي دولة انعكاسا مباشرا للتفاعل المستمر، بين قدراتها الداخلية ومعطيات بيئتها الخارجية، فهي ليست مجرد قرارات ظرفية، بل هي سلوك يوجهه صانع القرار بناء على مجموعة من المحددات التي تمنحه فرصا للتحرك أو تفرض عليه قيودا معينة.

•تؤكد المعطيات أن العلاقات الجزائرية-الليبية محكومة بجملة من المحددات الجغرافية والبشرية والتاريخية والمجتمعية المتداخلة فبحكم الحدود المشتركة الممتدة على مسافة 982 كلم، الامتداد السكاني والروابط القبلية العابرة للحدود، اتّضح أن استقرار الدولة الليبية يمثل ركيزة أساسية لاستقرار الأمن القومي الجزائري.

•إنّ تقاطع كل من الجزائر وليبيا ضمن الدوائر الجيواستراتيجية ذاتها، بأبعادها المغاربية والأفريقية والمتوسطية، أحدث تأثيرا مباشرا على الخيارات الخارجية لصانع القرار الجزائري، حيث اتجه نحو تركيز جهوده لمنح "الدائرة المغاربية" أولوية قصوى ضمن الأجندة الدبلوماسية والأمنية، باعتبارها المجال الحيوي الأكثر ارتباطا بالاستقرار الوطني الجزائري، في ظل الترابط الجغرافي وتشابك التحديات الأمنية، وتداخل المصالح السياسية والاقتصادية بين البلدين.

•بفضل موقع ليبيا الاستراتيجي وامتدادها الساحلي والعمق الصحراوي، استطاعت أن تلعب دورا مهما في توجيه سياساتها الداخلية والخارجية. فقد استغل النظام السابق هذا البعد الجغرافي لتعزيز نفوذه السياسي والاقتصادي، من خلال التركيز على التحكم في الممرات الحيوية والموارد الطبيعية، فقد أدى هذا التوجه إلى إهمال البعد البشري، حيث لم تعط التنمية البشرية والتعليم والصحة الاهتمام الكافي، مما أدى إلى تراجع النمو البشري وتوزيع سكاني غير متوازن، هذا الإهمال أدى إلى ضعف المؤسسات، وصعوبة الإدارة الفعّالة، وزيادة التحديات الأمنية والسياسية بعد سقوط النظام، مما ساهم في تفاقم الأزمات الداخلية.

•أثبتت الدراسة أن الموقع الجغرافي لليبيا، ولا سيما امتدادها الحدودي الطويل مع الجزائر، شكّل عاملا حاسما في إدراج الأزمة الليبية ضمن أولويات الأمن القومي الجزائري، إذ إن الطبيعة المفتوحة لهذه الحدود، وصعوبة التحكم فيها في ظل الانفلات الأمني الليبي، جعلت من أي تدهور داخلي في ليبيا تهديدا مباشرا للاستقرار الوطني الجزائري، سواء من حيث تسلل الجماعات الإرهابية، أو تنامي شبكات الجريمة المنظمة، أو انتشار السلاح، وهو ما فرض على الجزائر اعتماد مقاربة استباقية لحماية مجالها الحيوي.

•إنّ النسيج الاجتماعي القبلي المتجذر في ليبيا يمثل فاعلا أساسيا في استقرار الدولة أو تفككها، فالمجتمع الليبي يقوم في جوهره على روابط قبلية متينة، تجعل من القبائل قوة اجتماعية مؤثرة في مسار الأحداث السياسية والسلم المجتمعي. وقد ظهر هذا الدور بوضوح منذ أحداث 17 فبراير 2011، من خلال قدرة القبائل على دعم الأطراف الحاكمة أو معارضتها، والمساهمة في حل النزاعات المحلية، وهو ما يفسر لماذا أصبح التنسيق مع هذه المكونات الاجتماعية شرطا أساسيا لنجاح أي مسعى يهدف إلى إنهاء الأزمة وإعادة بناء الدولة.

•تنطلق الجزائر في مقاربتها تجاه الأزمة الليبية من واقع الاستقرار الداخلي، وتماسك النسيج الاجتماعي الذي تتمتع به، وهو ما وفر لصانع القرار قاعدة صلبة مكّنته من ترسيخ مكانة البلاد كفاعل محوري في محيطه الإقليمي، وعزّز قدرته على تبني مواقف محورية إزاء تطورات الأزمة، استنادا إلى نموذج وطني مستقر يتمتع بالشرعية والمصداقية، ويؤهله للإسهام في الدفع نحو البحث في حلول سلمية من شأنها أن تعيد الاستقرار للمنطقة.

•إن دراسة الفوارق بين المحدّدات الاجتماعية وطبيعة المكونات الاجتماعية في كلّ من الجزائر وليبيا، تمكن من فهم آليات اتخاذ القرارات في كلا لبلدين، ففي حين قامت الجزائر باستيعاب هذه "الولاءات الداخلية (Internal loyalties) وإدماجها تحت غطاء شرعي موحد يفوق أي اعتبار سياسي آخر، ممثل في الدولة وسيادة القانون، لقد اعتمد النظام السياسي خلال فترة حكم" معمر القذافي"، على "تسييس القبيلة" وتوظيفها كبديل للمؤسسات الرسمية لضمان ولائها السياسي، الذي جعل تماسك الدولة مرتبطا بشخص النظام أكثر من ارتباطه ببنية مؤسساتية رسمية، أدى هذا النمط من الحكم إلى تهيئة الظروف لوقوع الأزمة السياسية في 2011، ومنه إلى انتشار تداعياتها الداخلية والخارجية، فقد بدى جليا أن المكونات الإجتماعية الليبية، قد تحولت من مجرد ولاءات داخلية أو فواعل غير دولية (Sub-state actors)، بصفتها مكونات اجتماعية فاعلة داخل حدود الدولة، تؤثر في عملية صنع القرار لكنها لا تنازع السلطة المركزية في شرعيتها إلى "فواعل غير دولاتية (Non-state actors) "تمتلك السلاح والنفوذ وتنازع الدولة في سيادتها.

•إنّ الامتدادات القبلية العابرة للحدود، تمثل محددا استراتيجيا فاعلا في المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية، باعتبارها أحد أهم عناصر الأمن القومي ذات البعد غير رسمي، ما دفع صانع القرار الجزائري إلى اعتماد الوساطة القبلية مسارا موازيا للمسار السياسي الرسمي. وذلك من خلال الانفتاح على المكونات الاجتماعية الليبية، ولا سيما القبائل المؤثرة في المناطق الجنوبية والحدودية، إدراكا منه لدور القبيلة كفاعل غير دولاتي (Non-State Actor) قادر على احتواء التهديدات الأمنية، عبر شبكاتها الاجتماعية

المتماسكة، وقدرتها على التفاوض وحل النزاعات محليا، وممارسة النفوذ على الأفراد والجماعات المسلحة، بما يعزز المصالحات المحلية ويحد من تمدد الفوضى، ويمنع تمدد الجماعات المسلحة.فاستعادة الاستقرار في ليبيا لا يمكن أن تحقيقه بمعزل عن المحدد الاجتماعي، ما يفسر تركيز الجزائر على الدفع نحو حلول ليبية-ليبية، وتأمين الشريط الحدودي عبر الآليات الاجتماعية، بهدف الحد من تداعيات الانفلات الأمني نحو الداخل، ومنع تحول القبائل إلى بيئات داعمة للفوضى أو العنف.

•يقوم الاقتصاد الجزائري بشكل أساسي على الموارد الطاقوية (النفط والغاز)، ما يجعل حماية المنشآت الحيوية وتأمين الشريط الحدودي أولوية استراتيجية، نظرا لتأثير أي تهديد أمني على استقرار العائدات المالية للدولة. ونتيجة لذلك، تبرز الحاجة إلى تعزيز الأمن الاقتصادي عبر حماية الموارد الوطنية من الانفلات الأمني والتدخلات الخارجية، بما يضمن استمرارية الإنتاج والحفاظ على القدرة التمويلية للدولة.

•تعد الموارد الطاقوية في ليبيا (النفط والغاز) محددا اقتصاديا وأمنيا محوريا، إذ شكلت مصدر قوة للدولة قبل الأزمة، لكنها تحولت خلال الانفلات الأمني إلى عامل للتنافس بين الفصائل على عوائد الريع. وقد أدى ذلك إلى تحويل مناطق الإنتاج في الهلال النفطي إلى مسرح للصراعات السياسية، مما زاد من هشاشة الدولة وفتح المجال لتدخلات خارجية. ونتيجة لذلك، أصبح استهداف المنشآت الطاقوية وتهديد الإمدادات مصدر قلق مباشر للأمن القومي الجزائري، ما دفع صانع القرار إلى ربط حماية هذه الموارد باستقرار ليبيا، انطلاقا من إدراكها أن تأمين الموارد الاستراتيجية يساهم في تأمين الأمن الإقليمي.

•يرتكز نمط الحكم الفردي في عهد القذافي على اقتصاد ريعي يعتمد على النفط والغاز والعمالة الأجنبية، ما أدى إلى تهميش المؤسسات الرسمية لصالح شبكات الولاء الشخصي، وبالتالي غياب الكفاءة المؤسسية اللازمة للتكيف مع الأزمات. ويفسر هذا التداخل بين البعد السياسي والاقتصادي الانهيار السريع للهياكل الإدارية بعد سقوط النظام، ويبرز أن الأزمة الليبية ليست مجرد صراع على السلطة، بل أزمة مؤسساتية عميقة ناتجة عن هشاشة الدولة وفقدان آليات الحكم الرشيد.

•كرّست طبيعة النظام السياسي الليبي في عهد القذافي سياسة اللاعدالة في إدارة العوائد الريعية، مما أسهم في تحويل الموارد الوطنية من نعمة محتملة للتنمية إلى نقمة سياسية واقتصادية، حيث جرى توظيف هذه العوائد باعتبارها غنيمة تدار عبر شبكات ولاء مرتبطة بمراكز القرار السياسي، مقابل تهميش مناطق وجماعات اجتماعية معينة.

• أفضى الإقصاء الاقتصادي لبعض من المناطق الليبية، بفعل سياسية النظام السياسي السابق قبل 2011، إلى تراكم حالة من الاحتقان الاجتماعي والقبلي، تجسدت في اندلاع الانتفاضات الشعبية بمختلف المناطق عند أول فرصة للمطالبة بتغيير السلطة القائمة. وأسفر هذا المسار عن تعقيد المشهد السياسي والاجتماعي، إذ لم تقتصر تلك الانتفاضات على مطالب إصلاحية ظرفية، بل ارتبطت بتراكمات طويلة الأمد من التهميش وعدم العدالة في توزيع الموارد، وما صاحبها من تركّز القرار السياسي والاقتصادي في نطاق مؤسساتي ضيق. وبهذا المعنى، تحوّل المحدد الاقتصادي في ليبيا من عامل محتمل للاستقرار الداخلي ودعم الأمن القومي إلى عنصر ساهم في تعميق الانقسام الداخلي وتفاقم الصراعات، وصولا إلى تنامي التداعيات الأمنية المرتبطة بتنافس الفاعلين المحليين على السيطرة على الموارد.

•إنّ الأزمة الليبية، منذ سقوط نظام القذافي في أكتوبر 2011، لم تكن مجرد أزمة داخلية ناتجة عن تعثر المسار الانتقالي، بل تحوّلت إلى أزمة مركبة ذات أبعاد سياسية وأمنية وإقليمية، بفعل تداخل العوامل الداخلية مع التدخلات الخارجية، وغياب مشروع وطني جامع قادر على إعادة بناء مؤسسات الدولة. وقد أسهم الانقسام المؤسساتي، وتفكك المنظومة الأمنية، وانتشار الفواعل المسلحة، في إطالة أمد الصراع وتعقيد مسارات التسوية، بما انعكس سلبا على استقرار ليبيا ومحيطها الإقليمي.

•بعد الانتفاضات الشعبية في ليبيا في 2011، برزت دعوات من المؤتمر الوطني العام للتدخل الخارجي، سواء من خلال حلف الناتو أو المنظمات الإقليمية والدولية. وقد تجلى ذلك في رغبة بعض الفصائل الليبية في استدعاء التدخلات الخارجية، مما عمّق الانقسام الداخلي وزاد من تعقيد الأزمة، هذا الموقف عكس التباين في الرؤى السياسية الليبية، وجعل من التدخلات الخارجية عاملا إضافيا لتعقيد الوضع، وما زاد من التحديات أمام استقرار ليبيا.

•إن الموقف الجزائري من الأزمة الليبية في بدايتها كان حياديا، حيث كانت الجزائر تؤمن بأن الحل يجب أن يكون "ليبي–ليبي" عبر المسار الدبلوماسي. ومع اندلاع الانتفاضات الشعبية في 2011 ورفض الجزائر تدخل حلف الناتو، تجلى بوضوح إيمانها بأن التدخلات الخارجية تضعف الدولة وتفتح المجال للصراعات الداخلية. لذلك، اعتمدت الجزائر موقفا سياسيا متوازنا يرفض أي تدخل خارجي ويدافع عن سيادة ليبيا واستقلال قرارها، باعتبار ذلك شرطا أساسيا لتحقيق الاستقرار الليبي وحماية الأمن الإقليمي المشترك.

•ظلّ المحدد الشخصي في عملية صنع القرار الجزائري محكوما بعقيدة ثابتة، ترتكز على أولوية الاستقرار الوطني كمرجعية أساسية لا تقبل المساومة، وهو ما تجلّى في الثبات الاستراتيجي للدبلوماسية الجزائرية

تجاه الأزمة الليبية خلال الفترات الانتقالية وما أعقبها عند وصول الرئيس "عبد المجيد تبون "إلى السلطة في 2019، وتظهر النتائج أن صانع القرار، بالرغم من تغيّر الفاعلين، استمر في صياغة مواقف سيادية ترفض الانخراط في المحاور الدولية المتصارعة على الأراضي الليبية، انطلاقا من إدراكه بأن أمن الجزائر القومي يتأثر مباشرة باستقرار جوارها الجغرافي، مما جعل من مبدأ الحل السلمي، خيارا منهجيا يطغى على اختلاف الأشخاص والمراحل السياسية.

- إن الانفلات الأمني في ليبيا، أسهم في تحويل الدائرة المغاربية إلى فضاء هشّ مهدّد بالاضطراب، ما جعل الأزمة الليبية تمثّل تهديدا مباشرا للأمن القومي الجزائري، خاصة في ظل الامتداد الحدودي المشترك وتصاعد المخاطر العابرة للحدود، مع تسلل الجماعات الإرهابية وتهريب السلاح .وقد فرض هذا الواقع على الجزائر تبنّي مقاربة وقائية شاملة، جمعت بين الأدوات الدبلوماسية والأمنية، واستندت إلى ثوابتها في دعم الحل السياسي الليبي–الليبي، والحفاظ على الوحدة الترابية الليبية، ورفض التدخل العسكري الأجنبي. كما أظهرت النتائج أن المقاربة الجزائرية، خلال الفترة (2019–2024)، حافظت على قدر معتبر من الثبات والانسجام مع هذه الثوابت الدبلوماسية، وأسهمت في دعم مسارات التسوية السياسية، رغم محدودية تأثيرها في ظل تعدد الفاعلين الدوليين وتضارب مصالحهم داخل الساحة الليبية.
- إنّ مستقبل الاستقرار في ليبيا يظل مرهونا بقدرة الليبيين على تجاوز منطق الصراع الأهلي، وتوحيد المؤسسات السيادية، وإعادة بناء الدولة على أسس قانونية ودستورية تضمن احتكار السلطة الشرعية للسلاح، وتفتح المجال أمام تداول سياسي سلمي عبر الانتخابات. وعليه، فإن نجاح أي تسوية سياسية حقيقية يستدعي توافر إرادة وطنية ليبية، مدعومة بمقاربة إقليمية متوازنة تحترم سيادة ليبيا، وتحدّ من التدخلات الخارجية، بما يعزز فرص الانتقال نحو دولة القانون والديمقراطية.
- إنّ هشاشة المؤسسات الليبية لم تكن وليدة مرحلة ما بعد 2011 فقط، بل هي نتيجة تراكمات بنيوية ناتجة عن طبيعة النظام السياسي السابق، الذي تعمّد إضعاف المؤسسات الدستورية والأمنية، وتعويضها بشبكات ولاء شخصية وقبلية. وقد جعل هذا الإرث المؤسسي الدولة الليبية عاجزة عن إدارة المرحلة الانتقالية، وأفقدها القدرة على احتواء الصراع أو توحيد مراكز القرار، مما فتح المجال لانهيار شامل في بنية الدولة بعد سقوط النظام.
- بيّنت الدراسة أن غياب مؤسسات أمنية وعسكرية موحّدة بعد 2011 شكّل أحد أبرز عوامل تفاقم الأزمة، حيث تحوّلت الساحة الليبية إلى فضاء مفتوح لتعدّد الفواعل المسلحة غير النظامية، التي ملأت

الفراغ الأمني، وفرضت منطق القوة بدل منطق الدولة. وقد أدى هذا الوضع إلى عسكرة السياسة، وتعطيل مسارات الانتقال السلمي، وربط العملية السياسية بموازين القوة العسكرية على الأرض.

•خلصت الدراسة إلى أنّ تداخل الانقسام السياسي والمؤسّسي الداخلي مع التدخلات الإقليمية والدولية ذات الطابع المصلحي أسهم بشكل مباشر في إطالة أمد الصراع الليبي، ومنع تشكّل سلطة وطنية موحّدة قادرة على بسط سيادتها على كامل التراب الليبي. فقد أدّى دعم أطراف متنازعة وإضفاء شرعية انتقائية على فاعلين دون غيرهم، في سياق تنافس خارجي على الموارد الطاقوية ومناطق النفوذ الجيوستراتيجي، إلى تحويل ليبيا إلى ساحة صراع بالوكالة، الأمر الذي أضعف فرص التسوية السياسية وقيّد هامش الفعل المستقل للفاعلين المحليين.

•تبيّن من خلال تحليل مسارات المؤتمرات الدولية والجولات التفاوضية (برعاية أممية أو إقليمية) أن معظم هذه المبادرات ركّزت على إدارة الأزمة بدل حلّها جذريا، حيث افتقرت إلى آليات تنفيذ واضحة، ولم تعالج جذور الصراع المرتبطة بتوزيع السلطة والثروة. كما أن غياب التوافق بين القوى الدولية الداعمة لهذه المسارات أفقدها الفعالية، وحوّلها في كثير من الأحيان إلى منصات لتكريس الانقسام بدل تجاوزه.

•إنّ الجهود الأممية، رغم كثافتها وتعدد مساراتها السياسية والأمنية، اصطدمت بواقع الانقسام الداخلي الليبي، وتضارب المصالح بين الفاعلين المحليين، ما جعلها غير قادرة على فرض حلول ملزمة، كما أن اعتمادها على مبدأ التوافق دون وجود مؤسسات ضامنة لتنفيذ الاتفاقات، ساهم في تعطيل مخرجاتها وتحويلها إلى نصوص غير قابلة للتطبيق الميداني.

•يعد الخلاف الداخلي حول من يستأثر بالتصرف في العوائد الريعية، خاصة من الغاز والنفط الليبي، أحد الأسباب الجوهرية لفشل التوافق السياسي، حيث تحوّلت الموارد الطاقوية إلى محور الصراع الحقيقي بين النخب السياسية والعسكرية. وقد أدى هذا التنافس إلى ربط الشرعية السياسية بالسيطرة على منابع الثروة، بدل ربطها بالمشروعية الدستورية أو الانتخابية.

•تبيّن أن الانقسام الليبي لم يكن انقساما أيديولوجيا بقدر ما كان صراعا على النفوذ والريع، حيث استخدمت الخطابات السياسية والهوياتية كأدوات تعبئة، في حين ظلّ جوهر الصراع مرتبطا بمن يسيطر على الموارد ومؤسسات توزيعها. وقد ساهم هذا الواقع في إضعاف فرص بناء مشروع وطني جامع، وأفرغ العملية السياسية من مضمونها التمثيلي.

•إن غياب مؤسسة أمنية وطنية موحدة تحتكر الاستخدام المشروع للقوة، شكّل العائق الأساسي أمام استقرار ليبيا، حيث أدى تشرذم الهياكل الأمنية بعد عام 2011 إلى بروز جماعات مسلحة غير رسمية

تفتقر لعقيدة وطنية، مما حوّل الفاعل الأمني إلى طرف مباشر في النزاع. وانطلاقا من هذا الواقع، ركزت المقاربة الجزائرية على ضرورة توحيد المؤسسات السيادية عبر تقريب وجهات النظر بين الفاعلين الميدانيين والفرقاء السياسيين، خاصة الأطراف التي تسيطر فعليا وتتحكم في منابع العوائد الريعية". فمن خلال تأكيد الجزائر المستمر عن تفادي تقسيم المصرف الوطني المركزي، أو التصرف الانفرادي في موارد النفط، ودعمها لمخرجات مسار برلين والاتحاد الأفريقي الداعية لإدارة مالية موحدة تمنع استخدام الثروة الوطنية في تمويل العمليات العسكرية. وبناء عليه، تقوم الرؤية الجزائرية على أن استبعاد أي طرف فاعل من جولات الوساطة، أو إهمال ملف لدمج القوى المسلحة، سيجعل من أي اتفاق سياسي مجرد إجراء هش غير قابل للتنفيذ ميدانيا، لكن في ظل الأوضاع التي آلت اليها ليبيا من فشل النخب الليبية في التوصل إلى تسوية وطنية مستقلة، مع استمرار التدخلات الخارجية، حتى تحولت البلاد لساحة تنافس إقليمي ودولي. حالت الجهود الجزائرية دون وجود تسوية فعّالة للأزمة.

•إنّ حل الأزمة الليبية، لا يمكن أن ينجح من خلال التركيز على البعد الخارجي فقط، أو تحميل التدخلات الدولية المسؤولية الكاملة، بل تستوجب في الأساس إعادة بناء التوافق الداخلي حول شكل الدولة، وطبيعة النظام السياسي، وآليات توزيع الثروة. فغياب هذا التوافق الداخلي هو العامل الحاسم الذي عرقل كل المبادرات الدولية والإقليمية، والثنائية، والداخلية، وجعل ليبيا عرضة للاستقطاب والتوظيف الخارجي المستمر.

•تتأسس المقاربة الجزائرية في التعامل مع الأزمة الليبية على منظومة من الثوابت الدبلوماسية والأمنية، في مقدّمتها مبدأ عدم التدخل العسكري الخارجي، واحترام سيادة الدول، وتغليب الحلول السياسية السلمية. غير أن هذه الثوابت لم تترجم في شكل جمود في السياسة الخارجية، بل رافقها هامش من التكيّف البراغماتي مع التحولات الإقليمية والدولية، بما يضمن حماية الأمن القومي الجزائري دون الانخراط في صراعات بالوكالة أو الاصطفاف ضمن المحاور المتنافسة.

•شكّل التعديل الدستوري لسنة 2020 محطة مفصلية في تطور المقاربة الجزائرية، إذ أعاد تعريف مفهوم الأمن القومي ليشمل الفضاء الإقليمي الحيوي، دون أن يمس بجوهر العقيدة السلمية للدولة. وقد أتاح هذا الإطار القانوني مرونة أكبر لصانع القرار في التعامل مع التهديدات العابرة للحدود، مع الحفاظ على أولوية الحل السياسي كخيار استراتيجي في إدارة الأزمات، وعلى رأسها الأزمة الليبية.

•تعكس المقاربة الجزائرية تجاه مسار تسوية الأزمة الليبية إدراكا عميقا لتعقيدات المشهد الداخلي الليبي، خاصة ما يتعلق بتعدد الفواعل المسلحة والانقسام المؤسساتي. لذلك، لم تراهن الجزائر على الحلول السريعة أو الفرض الخارجي للتسويات، بل تبنّت مسارا تراكميا يقوم على تهيئة الشروط

السياسية والأمنية للحوار، وبناء الثقة بين الفرقاء الليبيين، باعتبار ذلك المدخل الوحيد لإنتاج تسوية قابلة للاستمرار.

•يتّضح من خلال مسار الوساطة الجزائرية أن مستقبل تسوية الأزمة الليبية يبقى رهينا بمدى قدرة الأطراف الليبية على تجاوز منطق الغلبة العسكرية، والانتقال إلى منطق التوافق الوطني. وفي هذا السياق، راهنت الجزائر على دعم المسارات التي تؤدي إلى توحيد المؤسسات السيادية، وخاصة المؤسستين العسكرية والمالية، باعتبارهما حجر الأساس لأي عملية انتقال سياسي ناجحة.

•تقوم الرؤية الجزائرية لمآلات الأزمة الليبية على رفض سيناريو "إدارة الصراع في ليبيا" الذي كرّسته بعض المبادرات الدولية، مقابل الدفع نحو "حل شامل" يعالج جذور الأزمة بدل الاكتفاء بمعالجة مظاهرها. ويفسّر هذا التوجّه موقف الجزائر المتحفّظ من تعدد المؤتمرات الدولية التي افتقرت إلى آليات تنفيذ ملزمة، وأسهمت في تكريس الانقسام بدل احتوائه.

•يرتبط مستقبل المقاربة الجزائرية بقدرتها على التوفيق بين متطلبات حماية أمنها القومي، وضرورة عدم الانزلاق إلى أدوار تتجاوز إمكانيات التأثير الواقعي في الساحة الليبية. لذلك، حافظت الجزائر على مقاربة متوازنة تجمع بين العمل الدبلوماسي النشط، وتعزيز الإجراءات الأمنية على الحدود، دون تحويل الأزمة الليبية إلى مبرر لتغيير جذري في عقيدتها الاستراتيجية.

•إن مسار تسوية الأزمة الليبية، وفق المنظور الجزائري، لا يمكن فصله عن محيطه الإقليمي، خاصة الدائرة المغاربية ودول الساحل، حيث إن أي تسوية هشة أو غير مكتملة ستبقي المنطقة عرضة لتهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية. ومن ثم، فإن المقاربة الجزائرية تنظر إلى الاستقرار الليبي كجزء من معادلة أمن إقليمي مترابط، لا كملف سياسي معزول.

•إن نجاح المقاربة الجزائرية في المستقبل يظل مرتبطا بقدرتها على الحفاظ على مصداقيتها كفاعل محايد، وعلى الاستمرار في لعب دور الوسيط المقبول من مختلف الأطراف الليبية، في ظل بيئة إقليمية ودولية تتسم بتضارب المصالح وتعدد الأجندات. كما أن استمرار هذا الدور يقتضي تنسيقا أكبر مع المساعي الأممية والأفريقية، دون التفريط في استقلالية القرار الدبلوماسي الجزائري.

•إنّ غياب مؤسسات أمنية وعسكرية ليبية موحّدة بعد عام 2011 مثل المحدد الأبرز في تفاقم الأزمة، حيث تحوّلت الساحة الليبية إلى فضاء مفتوح لتعدد الفواعل المسلحة غير النظامية التي ملأت الفراغ الأمني. وقد تأكدت مخاوف صانع القرار الجزائري ميدانيا بعد أزمة تيقنتورين في يناير 2013، التي برهنت على أن الانفلات الأمني في ليبيا يشكل تهديدا مباشرا للمنشآت الطاقوية

الجزائرية، مما دفع الجزائر إلى تبني مقاربة استباقية وتعزيز تواجدها العسكري على الشريط الحدودي الشرقي لحماية الأمن القومي من أي تهديدات قد تنشأ خارج الحدود الجزائرية.

• يمكن أن تسير عملية تسوية الأزمة الليبية نحو ثلاث سيناريوهات مستقبلية، أولها سيناريو الإبقاء على الوضع الراهن الذي يعكس استمرار الجمود السياسي وانقسام السلطة التنفيذية، ما يجعل إدارة الأزمة غير فعالة ويؤخر أي تقدم نحو الانتخابات أو استكمال المسار الدستوري. ثانيها سيناريو الحرب الأهلية والتقسيم الذي يمثل تهديدا لوحدة التراب الليبي نتيجة تفاقم الانقسامات الداخلية والصراعات المسلحة، مما يزيد من التداعيات الأمنية على دول الجوار ويضعف الاستقرار الإقليمي. أما ثالثها، فهو سيناريو قيام دولة القانون والديمقراطية في ليبيا، الذي تحاول الجزائر من خلاله العمل على دفع مقاربتها كخيار استراتيجي يضمن الأمن الإقليمي ويعزز المؤسسات الشرعية، رغم الصعوبات والتحديات الميدانية التي قد تواجه تطبيقه.

•إن المقاربة الجزائرية تجاه الأزمة الليبية كانت مباشرة ومتوازنة، إذ اعتمدت رؤية شاملة متعددة الأبعاد تجمع بين الوقاية الأمنية عبر تأمين الحدود، والدبلوماسية المبنية على الحوار والوساطة، والبعد القانوني المستند إلى الشرعية الدولية، بهدف معالجة جذور الأزمة وليس مجرد تداعياتها الظرفية. كما أكدت الجزائر تمسكها بثوابتها في السياسة الخارجية، من احترام سيادة الدول ورفض التدخل العسكري الأجنبي، والدعوة إلى حلول سياسية ليبية–ليبية كخيار واقعي ومستدام. وقد تميّزت المقاربة أيضا بعدم الانحياز لأي طرف ليبي، مما عزّز مصداقيتها كوسيط نزيه يسعى لتقريب وجهات النظر بدل فرض حلول جاهزة أو خدمة أجندات خارجية. كما أن التحول في العقيدة الأمنية بعد تعديل دستور 2020 لم يمس جوهر السياسة السلمية للبلاد، بل جاء كإطار قانوني مرن لمواجهة التهديدات المستجدة مع الالتزام بالشرعية الدولية، وهو ما يدل على قدرة الجزائر على التكيف مع التحولات الأمنية دون التفريط في مبادئها الثابتة في سياستها الخارجية، وبذلك تظل الجزائر ملتزمة بدعم الاستقرار في ليبيا، انطلاقا من إدراكها أن أمنها القومي مرتبط مباشرة باستقرار جوارها المغاربي.

كما قمنا في نهاية هذه الدراسة بتقديم مجموعة من التوصيات التي يمكن من خلالها تفعيل المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية، والتي تتمثل فيما يلي:

•يستوجب بناء الدولة الليبية، نقل الخبرة الجزائرية في المصالحة الوطنية وتكييفها مع الخصوصية القبلية والاجتماعية فيها، لضمان إنهاء النزاعات المسلحة بشكل دائم. يعتمد هذا التوجه على دعم صياغة القوانين السياسية والدستورية التي تضمن مشاركة الجميع، بالتوازي مع تفعيل آليات الحكم

الرشيد، لضمان الشفافية في المؤسسات الإدارية ومكافحة الفساد. إن خلق إطار قانوني ومؤسساتي قوي، هو الضمانة الوحيدة لمنع الانهيارات السياسية المتكررة وتحقيق حكم مستدام يخدم المواطن.

•تتجاوز استراتيجية التعاون الأمني نطاق تبادل المعلومات، لتنتقل إلى إقامة غرف عمليات ميدانية مشتركة تعتمد على المسح الجوي والتقنيات الذكية لمراقبة الحدود. تهدف هذه الآلية إلى إضعاف مصادر تمويل الجماعات الإرهابية وشبكات التهريب، عبر تنسيق مستمر يضمن الاستجابة السريعة لأي خرق أمني محتمل. كما يركز هذا المسار على تدريب وتأهيل القوات الليبية لرفع كفاءتها في حماية المنشآت الحيوية وفرض سيادة الدولة على كامل ترابها الوطني.

•يعد تحويل المناطق الحدودية إلى أقطاب اقتصادية وتنموية، ضرورة استراتيجية للقضاء على التهريب، بإنشاء مناطق تبادل تجاري حرة ومشاريع استثمارية مشتركة. يتضمن ذلك تفعيل برامج الربط الكهربائي وإعادة تأهيل البنية التحتية النفطية لضمان تدفق الإيرادات المالية اللاّزمة، لتمويل مشاريع إعادة الإعمار الوطنية. إن ربط استقرار المناطق الحدودية بالرخاء الاقتصادي يخلق بيئة طاردة للتطرف، ويوفر بدائل تنموية حقيقية للشباب بعيدا عن الصراعات المسلحة.

•تلتزم الجزائر بدور الوسيط المحايد، الذي يرفض التدخل العسكري الأجنبي ويضغط في المحافل الدولية لفرض حل "ليبي-ليبي، بعيدا عن الأجندات الإقليمية المتضاربة. يترافق هذا الدور مع ضرورة إدماج البعد الإنساني عبر توفير الرعاية الطبية ودعم العودة الآمنة للنّازحين واللاّجئين، إلى مدنهم مع تقديم ضمانات حقوقية وقانونية، مع التنسيق مع المنظمات الدولية يجب أن يتحول من مجرد توزيع مساعدات طارئة إلى استثمارات مستدامة في قطاعات الصحة والتعليم والبنى التحتية الأساسية.

•إن إطلاق برامج توعية بين أطراف المجتمع المدني والشباب الليبي، بهدف مواجهة خطابات الكراهية والتحريض الإعلامي الممنهج وفتح آفاق التعاون والحوار بين القبائل، يعد خطوة جوهرية في مسار بناء السلام، كبديل عن النزاعات والصراعات المسلحة. وتهدف هذه البرامج إلى تعزيز الهوية الوطنية الجامعة التي تتجاوز الانقسامات القبلية والمناطقية، مع التركيز على المصالحة الوطنية الشاملة كآلية لحل الخلافات. كما يسهم بناء وعي جمعي يؤمن بالدولة الوطنية والمواطنة في ضمان تماسك النسيج الاجتماعي الليبي، لمواجهة التحديات المستقبلية.

•تتطلب حماية الأمن القومي المشترك، تفعيل آليات الإنذار المبكر للكشف عن التهديدات العابرة للحدود قبل وقوعها، مع التركيز على تبادل الخرائط الجوية والبيانات الرقمية المتعلقة بتحركات المجموعات المسلحة، يهدف هذا التنسيق إلى خلق حزام أمني مرن، يعتمد على التكنولوجيا الحديثة بدلا من التواجد العسكري التقليدي فقط، مما يقلل التكاليف ويزيد من فعالية التدخل الميداني عند الطوارئ، بما

يضمن قدرة الأطراف على إستدامة التعاون من أجل توحيد عقيدة أمنية ناجعة تجاه المخاطر الإقليمية المشتركة التي تهدد استقرار البلدين والمنطقة ككل.

•يعد دعم إصلاح قطاع العدالة في ليبيا عنصرا محوريا في تعزيز ثقة المواطن بمؤسسات الدولة، وذلك عبر توفير الخبرات الاستشارية اللازمة لتطوير نظام قضائي مستقل وفعّال قادر على حل النزاعات بشكل عادل. يتضمن هذا الجهد تقديم المساعدة في إعداد وصياغة القوانين الجنائية والمدنية بما يتماشى مع المعايير الدولية، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الثقافية والمحلية للبلاد. يسهم ذلك في الحد من الاعتماد على أنظمة القضاء القبلي أو غير الرسمي، ما يعزز من سيادة القانون. إن وجود منظومة عدلية قوية يشكل الضمان الأساسي لحماية الحقوق والحريات الفردية والجماعية، وتجاوز الماضي، ويساهم في تجاوز تبعات الماضي وتحقيق العدالة الانتقالية، إلى جانب كونه أداة فعّالة لمنع تفاقم الصراعات الناتجة عن التوترات القانونية أو الحقوقية.

•ينبغي التركيز على الاستثمار في القواسم المشتركة بين المكونات الاجتماعية الليبية، بما تحمله من روابط تاريخية وثقافية ودينية، كمدخل أساسي لتعزيز السلم المجتمعي وتجاوز الانقسامات القبلية والمناطقية، ويمكن للجزائر توسيع هذا المنظور ليشمل البعد الخارجي ضمن الدائرة المغاربية، من خلال تفعيل آليات دبلوماسية القيم المشتركة، التي أثبتت التجربة التاريخية نجاعتها في بناء علاقات ثنائية قائمة على التعاون بعيدا عن منطق الصراعات الضيقة. وبما أن العلاقات الجزائرية-الليبية قد بنيت تاريخيا على قاعدة متينة غلب عليها التعاون والدعم المتبادل حتى في ذروة الأزمات، فإن توظيف هذا الرصيد القيمي كقوة ناعمة (Soft Power) لا يشكل مجرد خيار مكمل للدور السياسي والأمني الجزائري فحسب، بل يمثل ركيزة استراتيجية قادرة على دعم مسارات المصالحة الوطنية الشاملة، وإعادة بناء الوحدة الليبية على أسس حضارية وروحية مشتركة تضمن استقرار الفضاء المغاربي ككل.

•ينبغي للجزائر أن تنتقل بمقاربتها من دور الوسيط السياسي، إلى دور الفاعل الإقليمي المؤثر، انطلاقا من تعزيز التعاون المشترك مع ليبيا، بما يفتح المجال أمام الكفاءات الليبية للاستفادة من التجربة الجزائرية في إدارة القطاعات الاستراتيجية. ويهدف هذا التوجه إلى تمكين الموارد البشرية الليبية من اكتساب الخبرات اللازمة لإدارة مؤسسات الدولة ومواردها بكفاءة واستقلالية، بما يقلل من مظاهر التبعية للخارج ويعزز السيادة الوطنية.

•يندرج الدور الجزائري بوصفه دور دولة جوار داعمة للاستقرار، قائما على المرافقة التنموية والتعاون المؤسسي، دون المساس بمبدأ السيادة أو التدخل في الشؤون الداخلية. ويسهم هذا النهج في دعم

مسارات إعادة الإعمار، والحد من تأثير التدخلات الخارجية السلبية، وتعزيز الروابط السياسية والدبلوماسية والاقتصادية، بما يرسخ استقرار ليبيا كجزء من مشروع إقليمي مشترك يقوم على تبادل المصالح والأمن المتبادل.

- "يجب أن تتجاوز المقاربة الجزائرية الإطار الأمني الضيق، وأن تتجه نحو تعاون اقتصادي تنموي شامل مع ليبيا، يركز على تحويل المناطق الحدودية من مناطق مراقبة إلى فضاءات تنموية مشتركة. ومن خلال تفعيل الدبلوماسية الوظيفية، يمكن توجيه التعاون نحو مجالات حيوية (كالصحة، الطاقة، والتبادل التجاري) بهدف خلق مصالح متبادلة وتخفيف حدة الاحتقان الاجتماعي والبطالة في الداخل الليبي. إن هذا النهج يساهم في تقليل حدة الانقسام السياسي، عبر تقديم حلول ملموسة لاحتياجات الشعب الليبي، مما يضمن تعزيز الاستقرار الإقليمي وحماية الأمن القومي الجزائري، دون المساس بالسيادة الليبية أو التدخل في شؤونها الداخلية، بعيدا عن الحلول السياسية الظرفية، والتي طالت دون التوصل لأي حل يرضي جميع الفرقاء الليبيين المعنيين، بالاتخاذ القرارات الرسمية في الدولة.
- يجب على المقاربة الجزائرية تعزيز أدوارها المحورية، عبر تبني استراتيجية عملية تقوم على تقديم الدعم التقني لتوحيد المؤسسات المالية والأمنية الليبية، بما يضمن احتكار الدولة للسلاح والمال، مع تفعيل آليات رقابية لرصد التدخلات الخارجية التي تغذي النزاع. كما يتطلب على المقاربة الجزائرية تعزيز أدوارها المحورية عبر تقديم الدعم التقني لتوحيد المؤسسات السيادية، مع اقتراح آليات لإعادة إدماج المسلحين في الحياة المدنية عبر بدائل اقتصادية ومشاريع تشغيلية تنهي اقتصاد الحرب، بالتوازي مع التنسيق الدولي لتقاسم أعباء الهجرة ودعم التنمية في دول الجوار ومنشأ الهجرة. إنّ هذا التحرك المتكامل يهدف إلى حماية الأمن القومي الجزائري عبر بناء استقرار مؤسساتي وتنموي داخل ليبيا، يضمن سيادتها ويحوّل الحدود إلى فضاءات للتعاون لا بؤرا للتوتر".
- يمكن للمقاربة الجزائرية أن تحقق نتائج فعالة في حل الأزمة الليبية من خلال توظيف "الخطاب التاريخي المشترك" والمحددات القيمية كأدوات لتفعيل التعاون الثنائي والإقليمي. فالتذكير بمحطات الدعم المتبادل ووحدة المبادئ المناهضة للتدخل الأجنبي يمنح الجزائر وزنا استراتيجيا يزيد من قبول الأطراف الليبية لدورها في إعادة بناء الدولة. إنّ هذا الاستثمار في الروابط التاريخية يسمح للجزائر بالتحرك الاستباقي لسد المنافذ السياسية والأمنية، وهو ما يقلص فرص بروز قوى أخرى في مسار الحل. وبناء على ذلك، تكرّس الجزائر مبادئ الحوار السياسي والمصالحة الشاملة بين الفرقاء الليبيين بجميع أطيافهم المجتمعية، كخيار واقعي يهدف إلى تحقيق الاستقرار المشترك في المنطقة، عبر تقوية مؤسسات

الدولة الليبية داخليا وتوفير بيئة تفاوضية آمنة، بعيدا عن الحلول الظرفية التي تفرضها التنافسات الدولية.

- يمكن للجزائر أن تلعب دورا رائدا في معالجة الأزمة الليبية من خلال التركيز على العمق الاجتماعي وتوحيد القوى القبلية، عبر الاستفادة من مكانة المشايخ والأعيان في إعادة بناء الثقة وتقليل التصدعات المجتمعية. وتكتسب هذه الاستراتيجية أهمية خاصة في المناطق الحدودية المباشرة التي تعاني من التهميش الاقتصادي وضعف الخدمات، إذ تعدّ هذه الثغرات بيئة مناسبة لاستغلالها من قبل الأطراف الخارجية والإعلام المغرض لتأجيج الانقسامات، وبذلك، تتجاوز المقاربة الجزائرية الدبلوماسية الرسمية لتشمل أبعادا شعبية تركز على المصالحة المحلية وتخفيف الاحتقان الاجتماعي، مع تقديم بدائل تنموية تقلل من مظاهر التهميش. ويؤدي هذا النهج إلى تعزيز الاستقرار الداخلي في ليبيا، مما ينعكس إيجابا على الأمن القومي المشترك ويحد من فرص التدخل الخارجي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

❖قائمة المراجع باللغة العربية

أولا: القوانين والدساتير

1.**دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.** الجريدة الرسمية، عدد 38، 6 سبتمبر 1989.

2.**دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.** الجريدة الرسمية، عدد 82، 30 ديسمبر 2020.

3.**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.** الجريدة الرسمية، عدد 14، 7 مارس 2016. القانون رقم 16-01 المؤرخ في 6 مارس 2016.

4.**الأمر رقم 70/01 المؤرخ في 06 يناير 1970،** المتضمن المصادقة على معاهدة الأخوة وحسن الجوار والتعاون بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية التونسية. الجريدة الرسمية، عدد 05، 15 يناير 1970.

5.**الأمم المتحدة.** قرار الجمعية العامة رقم 38/55، "تقرير حول تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر المتوسط"، 5 سبتمبر 2000.

6.**الأمم المتحدة.** قرار الجمعية العامة رقم 455/71، "تقرير حول تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر المتوسط"، 16 ديسمبر 2016.

7.**الأمم المتحدة.** مرجع ممارسات مجلس الأمن. "الفصل الثامن – المسائل المندرجة في إطار مسؤولية مجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين"، المجلد 52، عدد 3، 1997.

ثانيا: الموسوعات

8.الكيالي، عبد الوهاب. **موسوعة السياسة**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ج 3 د.س.

9.غريفيثس، مارتن. تيري، أوكالاهان. المفاهيم **الأساسية في العلاقات الدولية**. الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث. ط.1. 2008.

10.لعروق، محمد الهادي. **أطلس الجزائر والعالم. الجزائر**: الجزائر: دار الهدى. ط.2. د.س.

ثالثا: الكتب

11.أبو القاسم محمد. الغزالي. **الطرق والنقل البري والتغير الاجتماعي والاقتصادي في الجماهيرية العربية الليبية**. طرابلس: المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان.1981.

12.أحمد نوري. النعيمي .**السياسة الخارجية** .الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع. ط. 1. 2011.

13.أحمد. الصباغ .**التجربة الحزبية الجزائرية من الاستقلال إلى الإطاحة ببوتفليقة** .تركيا: مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات. 2019.

14.صاغور، هشام. **السّياسية الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط**. مصر: مكتبة الوفاء القانونية. ط.1. 2010.

15.صدوق، عمر. **قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. 1986.

16.طشطوش، هايل عبد المولى. **الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد.** عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.2012.

17.عبد الكريم، محمد. **ليبيا ما بعد القذافي. أزمة القوى الاسلامية وخيارات العنف**. الجزائر: دار العربي للنشر والتوزيع. دون. 2019.

18.عبد الرزاق. العرادي. **عملية فجر ليبيا. مقدمتها وسياقها.، صفحات من وقائع الثروة المضادة**. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات. ط.1. فبراير 2021.

19.عبد الله خلف، عبد الغني. **مستقبل إفريقيا السياسي. تاريخ شعوب القارة الحديث وأوجه التطور المحتملة فيه**. القاهرة: مؤسسة المطبوعات الحديثة للطباعة والنشر. ط.2. 1961.

20.عبيد، أميجن. **انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في أفريقيا. قطر: مركز الجزيرة للدراسات**.21 أكتوبر 2014.

21.عجيل، عبد الكريم كاظم. **مستقبل النظام الإقليمي العربي دراسة في دور المتغيرات الخارجية بعد أحداث الربيع العربي.** عمان: دار دجلة ناشرون وموزعون. ط. 1. 2019.

22.عدنان، عبد الله رشيد. **دور الدبلوماسية المعاصرة في تعزيز العلاقة بين القانون الدولي والعام والقانون الدستوري دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة**. القاهرة: المركز العربي للنشر والتوزيع ثقافة بلا حدود. ط.1. 2017.

23.عديلة، محمد الطاهر. **دور العوامل الشخصية في صنع قرارات السياسة الخارجية الجزائرية**. الجزائر: مخبر الأمن الإنساني: الواقع. الرهانات والآفاق. ط.1. 2019.

24.العربي، فاروق. **إدارة الأمن الحدودي. المقاربات والنماذج: قدسية الحدود والسيادة الوطنية زمن العولة الأزمة الليبية أنموذجا**. الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع. ط1. 2018.

25.عقل. زياد .الأزمة الليبية من الإحتجاج السلمي إلى التدخل الدولي .أبو ظبي: **مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية**، أفريل2011 .

26.علي إبراهيم، أحمد. **العنف السياسي والانقسام المجتمعي والتدخل الخارجي في ليبيا**. مصر: المكتب العربي للمعارف. 2015.

27.علي خضير ميرزا. ليبيا **والفرص الضائعة والآمال المتجددة**. لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر. ط.1 .2012.

28.علي سعد. الشين .**أثر التحديات الداخلية على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا وتونس (دراسة مقارنة** .(مصر - الجزائر: نشر مشترك حميثرا للنشر والتوزيع، الدار الجزائرية للنشر والتوزيع. ط. 1. 2022.

29.علي محمد الصلابي. **تاريخ الحركة السنوسية في افريقيا.** لبنان: دار المعرفة للنشر والتوزيع. ط. 3. 2009.

30.علي محمد. الصلابي. **الثمار الزكية للحركة السنوسية في ليبيا سيرة الزعيمين إدريس السنوسي وعمر المختار**. القاهرة: مكتبة الصحابة مكتبة التابعين الإمارات الشارقة عين الشمس. ط .1. 2001.

31.عمرو، صالح الدين. **إكتشاف الجماعات المسلحة في ليبيا رؤى حول إصلاح القطاع الأمني في بيئة هجينة.** طرابلس: ديكاف - مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن. 2020.

32.عميور، محي الدين. **نحن والعقيد صعود وسقوط معمر القذافي**. الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية موفم للنشر. ط.1. 2011.

33.عيسى. العدوان .**موقف جامعة الدول العربية من المنازعات العربية الدولية: أزمة لوكربي 1988–1999 حالة دراسية** .عمّان: دار وائل للنشر والتوزيع. ط. 1. 2003.

34.الغدامي، عبد الله. **القبيلة والقبائلية أو هويات ما بعد الحداثة**. بيروت: المركز الثقافي العربي الدار البيضاء. ط .2. 2009. الدسوقي عطية، طارق إبراهيم. **الأمن السياسي**. الإسكندرية: دار الجامعة للجديدة للنشر .2009.

35.غضبان، مبروك. **المدخل إلى العلاقات الدولية**. الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع. 2007.

36.غويل، سليمان صالح. **دراسة تحليلة في ضوء النظرية العالمية الثالثة: الدولة القومية**. بنغازي: المركز العالي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر.1996.

37.فتلاوي. سهيل حسين. **تاريخ العلاقات الدبلوماسية في الوطن العربي .دراسة مقارنة بالقانون الدولي المعاصر** . لبنان :دار الفكر العربي للطباعة والنّشر .2002.

38.فحام، فراس .**تقرير تحليلي-خريطة الصراع في ليبيا المكونات والمستقبل** .سوريا :مركز جسور للدراسات .أفريل .2020.

39.فرحاتي، عمر .أوشريف، يسرى .**تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر** .الجزائر :الدار الجزائرية للنشر والتوزيع.ط.1.2016.

40.فريح، زينب .**الأزمات الحدودية المعضلات والمخارج :إستراتيجيات الدول العربية لإدارة الأزمات الحدودية** .الجزائر : إبن النديم للنشر والتوزيع .ط.1 .2018.

41.فضل، سلمان قادم آدم. **حق تقرير المصير طرح جديد لمبدأ قديم دراسة لحالات أريتريا – الصحراء الغربية – جنوب السودان** .أبو ظبي :مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .ط .1 .2002.

42.الفقيه، أحمد. وآخرون. **إلى أين يذهب العرب؟ رؤية 30 مفكرا في مستقبل الثورات العربية** .بيروت :مؤسسة الفكر العربي.2012 .

43.فكري، شهرزاد .**الأزمات الحدودية المعضلات والمخارج :الحدود المائعة وإشكالية تهريب الأسلحة بعد سقوط النظام الليبي** .الجزائر :إبن النديم للنشر والتوزيع.ط.1 .2018 .

44.فليسي نرجس) محرر .(**جيوسياسية العلاقات الدولية المتغيرات القواعد والأدوار** .الجزائر :دار قرطبة للتوزيع والنشر .ط.1 .2016

45.الفيتوري، شعيب .**ورقة تحليلية :الأزمة الانتخابية الليبية بين القانون والواقعية** .قطر :مركز الجزيرة للدراسات . 26ديسمبر .2021

46.قسوم، سليم .**الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية :دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات** الدولية .الإمارات العربية المتحدة .مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. ط.1 .2018

47.قطوش، عز الدين .**تطوير العلاقات بين الدولة والمنظمات الدولية .الناتو والجزائر من العداء إلى الشراكة** . الجزائر :دار الكتاب الحديث.2020.

48.كريكش، نزار .**تقارير الحركات الإسلامية في ليبيا بعد الثورات العربية :التحولات والمستقبل** .قطر :مركز الجزيرة للدراسات.2016 .

49.كريكشن، نزار .**ورقة تحليلية :الحركات الإسلامية في ليبيا بعد الثورات العربية :التحولات والمستقبل** .قطر .مركز الجزيرة للدراسات .2016 .

50.لطرش علي، عبد القادر .**حماية البيئة والتنمية المستدامة. آفاق وتحديات** .القاهرة :دار الفكر الجامعي.ط.1. 2016.

51.لناوي، مصطفى. **النظرية التقليدية والنظرية النقدية** .الدار البيضاء :دار النجاح الجديدة .1990.

52.ماضي، أحمد عبد الفتاح .**الكتاب الأخضر معمر القذافي الفصل الثالث الرّكن الإجتماعي للنظرية العالمية الثالثة .** مصر :مكتبة نور.2009 .

53.محمد بن ناصر. العبودي .**إطلالة على موريتانيا** .الرياض: رابطة العالم الإسلامي. ط. 1. 1997.

54.مختاري نصر الدين .**مدخل إلى الدبلوماسية الجزائرية** .القاهرة :المكتب العربي للمعارف. ط.1.2020.

55.مسعود، صلاح حسن جار .**التّعاون الأمني في دول حوض البحر الأبيض المتوسط التهديدات الأمنية في ضوء الصراعات الإقليمية والدولية** .القاهرة :العربي للنشر والتوزيع .ط.1.2023.

56.المشهداني، محمد ميسر .**مستقبل التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية دراسة في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الشاملة وإستراتيجيات القوى المنافسة** .الأردن :دار الأكاديميون للنشر والتوزيع .2021 .

57.مصباح، عامر .**الاتجاهات النّظرية في تحليل العلاقات الدولية** .الجزائر :ط .1.ديوان المطبوعات الجامعية.2006.

58.مصباح، عامر **".تحليل السياسة الخارجية** ."الجزائر :دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.2008 .

59.مصطفى، أحمدبن حليم .**صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي :مذكرات رئيس وزراء ليبيا الأسبق**" .مصر : وكالة الأهرام للتوزيع والنشر. ط.1.1992 .

60.مصلوح، كريم .**التعاون والتنافس في المتوسط** .لبنان :الدار العربية للعلوم ناشرون .ط.1 .2013 .

61.مقريسي، طارق." **ورقة تحليلية: الأبعاد الجيواستراتيجية للحرب الأهلية الليبية** ."واشنطن :المركز الأفريقي للدراسات الاستراتيجية 29 .جويلية2020 .

62.منة، خالد .ديدبي، لوساوت، رضا .بوجانة، حمزة .وآخرون .**حراك 22 فبراير 2019 في الجزائر** .**انتفاضة واحدة ومقاربات شتّى** .أبو ظبي :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 12 .يونيو2023.

63.منصوري، عبد النور. **مآلات الصراع والمصالحة في الجزائر بين ديناميات توازن اللاّاستقرار** .**واستقرار التوازن** الجزائر .د ط .مجمع تاسك للنّشر والتوزيع .2024 .

64.ميلود، ولد الصديق. **مفاهيم أولية في تحليل السياسة الخارجية** .عمان :مركز الكتاب الأكاديمي.2018 .

65.نابي، عبد الحكيم عمار .**النظام السياسي والتنمية الاقتصادية في ليبيا** .طرابلس :إدارة المطبوعات والنشر والتوزيع .ط. 1.2006.

66.نوفل، أحمد سعيد. وآخرون" .**الأزمة الليبية إلى أين؟.** الأردن :**مركز دراسات شرق الأوسط**. مارس .2017 .

67.هشام الشلوي .**مسار الحوار الليبي الحالي ومستقبل الحل السياسي** .قطر :مركز الجزيرة للدراسات. 7جويلية.2015

68.ودوع، محمد .**الدعم الليبي للثورة الجزائرية** .**1962-1954** الجزائر :دار قرطبة .الجزائر.2012.

69.ئاكرة يي، نجدت صبري .**الإطار القانوني للأمن القومي :دراسة تحليلية**. الأردن :دار دجلة للنشر والتوزيع. ط.1.2011.

70.يوسف محمد الصواني. **انتفاضة 17 فبراير في ليبيا :اسقاط النظام وقضايا بناء الدولة في الربيع العربي والانتفاضة والإصلاح والثورة** .لبنان :منتدى المعارف.2013 .

71.يوسف. الصواني .**الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق** .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.2012.

رابعا: المجالات العلمية

1.إبراهيم. أبو عرقوب وآخرون. "الممارسات الديمقراطية في دول اتحاد المغرب العربي ."**مجلة دراسات شرق أوسطية للبحوث والدراسات** .ع.2023.104.

2. إبراهيم. حادي. الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه ليبيا". **مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية والإنسانية المعمقة** .ع.2021.09.

3. .إبراهيم. حادي" .الدولة الفاشلة في ليبيا والتهديدات الأمنية على الأمن الوطني الجزائري ."**مجلة المعيار**. ع.2018.04

4.إبراهيم. عبد العالي. "أسس ومبادئ السياسية الخارجية الجزائرية وبعدها الأفريقي 1962-1994 ."**مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية** .م 13. ع 1. 2023.

5.أبو بكر. خليفة. أبو بكر. "آثار الصراع الدولي في ليبيا على النسيج الاجتماعي الليبي ."**مجلة المؤتمرات العلمية والدولية** .ع.2021.07.

6.أحمد سعيد. نوفل. عاطف. الجولاني. محمود. قاصد. وآخرون. "الأزمة الليبية إلى أين؟". مركز الدراسات للشرق الأوسط. ع 13. مارس 2017.

7.أحمد غالب. مجي. "التحول الديمقراطي: أسبابه، شروطه، مستوياته ."**مجلة قضايا سياسية** .ع 38. 2014.

8.أحمد محمد. القلعاوي. "دور المنظمات الإقليمية وحلف الناتو في تصعيد الأزمة الليبية وآليات الخروج منها ." **مجلة البحوث المالية والتجارية** .م 20. ع 4. أكتوبر 2012.

9.أحمد مصطفى فتحي. عرابي. "دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا: النجاحات والإخفاقات ."**مجلة السياسة والاقتصاد** .م 16. ع 15. 2022.

10.أحمد. الزروق رشيد. "إشكالية التدخل الدولي في ليبيا: تداعيات تضارب المصالح والمواقف الدولية وغياب توافق القوى الداخلية ."**مجلة مدارات سياسية** .م 1. ع 3. 2017.

11.أحمد. صاري. "موقف الجزائريين من الاحتلال الإيطالي لليبيا ."**مجلة الآداب والعلوم الإنسانية** .م 10. ع 1. 2010.

12.أحمد. همام محمد. "مظاهر فشل الدولة في أفريقيا بالتطبيق على ليبيا". مجلة كلية السياسة والاقتصاد. ع 18. أفريل 2023.

13.أسامة. سليخ. "الدوائر الجيو أمنية للجزائر بين منطق الجغرافيا وتصادم المصالح ."**مجلة الباحث الأكاديمي في العلوم السياسية القانونية** .م 5. ع 1. 2022.

14.أسماء. بلالي" .إقليم توات (ولاية أدرار حاليا) في مشروع فصل الصحراء 1960–1962 ."**مجلة روافد للبحوث والدراسات** .ع.2016.01.

15.إلهام. غازي. "تكوين. صناعة. بحث وتطوير واتصال إستراتيجية فعالة – حصيلة 2022 - التعاون نشاطات مثقفة ."**مجلة الجيش الوطني الشعبي** .ع 714. جانفي 2023.

16.إلياس. قيايسية. "العقيدة الأمنية للدولة بين حتميات الجغرافيا ومتطلبات الديمغرافيا وإكراهات النظام الدولي ."**مجلة السياسة العالمية** .م 5. ع 03. 2021.

17.أمال. فاضل. "التأصيل السياسي والاجتماعي لقيمة التسامح بالجزائر ."**مجلة العلوم القانونية والسياسية** .م 10. ع 02. سبتمبر 2019.

18.أمينة. شعبوني. "مشكلة الحدود وتداعياتها على مستقبل العلاقات الجزائرية المغربية 1962-1972 ."**مجلة متيجة للدراسات الإنسانية** .م 1. ع 1. 2014.

19.برابح محمد. الشيخ. "التطور التاريخي للحدود الجزائرية: المغرب الأقصى وتونس نموذجا ."**مجلة دراسات وأبحاث** .ع 27. 2017.

20.البشر علي. الكوت. "الدور السياسي للقبيلة في ليبيا ."**مجلة العلوم القانونية والسياسية** .م 9. ع 1. جانفي 2018.

21.البشير علي. الكوت. "فرص تحقيق العدالة الانتقالية والمحاكم: العدالة في ليبيا في ظل التحولات الراهنة ."**مجلة الاجتهاد القضائي** .ع 13. ديسمبر 2016.

22.بشير. بودلال" .البعد المغاربي للسياسة الخارجية بين فرص تفعيل الاتحاد المغاربي والتحديات الإقليمية والدّولية ."**المجلة الجزائرية للأمن الإنساني** .ع.02.2020.

23.بشير. حمدي" .اقتصاد الميليشيات الشيعية الموالية لإيران : أي تداعيات على الأمن الإقليمي؟ ."**مجلة الدراسات الإيرانية** .ع.09.2019.

24.بلال. قريب. "الأزمة الليبية: دراسة في الخلفيات، الأسباب والمآلات ."**مجلة الناقد للدراسات السياسية** .م 8. ع 1. أفريل 2024.

25.بن جلول. هزرشي. "مؤتمر طنجة 1958: هل كان وحدويا؟". مجلة البحوث التاريخية. م 3. ع 2. سبتمبر 2019.

26.بن ناصر. أحمد. "ترسيم الحدود البرية الجزائرية التونسية في منظور القانون الدولي للحدود ."**المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسة** .ع.02.2004.

27.بوذراع. أحمد. "منهج دراسة حالة في العلوم الاجتماعية والإنسانية ."**مجلة الأحياء** .ع.04.2001.

28.بوعلام. ناصر. "نظرية الدور في السياسة الخارجية الجزائرية وعملية إعادة إحياء الدور الريادي في منطقة الساحل الأفريقي". المجلة الجزائرية للأمن الإنساني. م 4. ع 2. جويلية 2019.

29.بومدين. عربي. "ملف: حراك 22 فبراير في الجزائر في وجوهه المتعددة. العامل الخارجي والحراك الشعبي الجزائري ."**سياسات عربية**.2022 .

30.توفيق. المديني. "ربيع الثورات الديمقراطية العربية ."**مجلة المستقبل العربي** .ع 389. 2011.

31.توفيق. بوستي" .المقاربة الجزائرية في حل الأزمة الليبية في ظل التحديات الراهنة ."**المجلة الجزائرية للأمن والتنمية** .ع.03.2017.

32.جراية. الصادق. "تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة ."**مجلة العلوم القانونية والسياسية** . م 5. ع 2. 2014.

33.جعفري. جمال، عدالة. العجال" .مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي : دراسة تحليلية وقياسية للفترة ."2015–2000 **مجلة دفاتر اقتصادية** .ع.02.2018.

34.جمال. بن مرار" .مفهوم السيادة الوطنية في ظل العولمة ."**مجلة مدارات سياسية** .ع.02.2017.

35.جميلة. سرنيح. "أزمة بناء الدولة ودورها في استفحال تنظيم "الدولة الإسلامية" في ليبيا منذ 2011 ."**مجلة ستراتيجيا** .ع 9. 2018.

36.جميلة. علاق. "البعد المتوسطي لأمن الجزائري من رد الاعتبار للماضي المتوسطي إلى المشاركة في المبادرات الأمنية ."**مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية** .م 19. ع 2. 2022.

37.جهاد عبد المالك. عودة. سميرة. رمزي. "نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية ."**المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية** .م 31. ع 3. سبتمبر 2017.

38.حاج عبد القادر. يخلف. "مصادر تسليح وتموين الثورة الجزائرية 1954 –1962". مجلة العصور الجديدة. ع 6. 2012.

39.حسام محمد خليفة. المجذوب. "مدى مشروعية التدخل الأجنبي في ليبيا: دراسة في ضوء مبادئ وأحكام القانون الدولي العام ."**مجلة البحوث القانونية والاقتصادية** .م 56. ع 3. أكتوبر 2022.

40.حسان. ريكان خلف. حوراء. ياسين كمر. "موقف الأهرام والجمهورية من دور مجلس الأمن وقراراته تجاه قضية لوكربي 1991–2001 ."**مجلة مداد الآداب** .ع 1. 2011.

41.حسين يوسف. القطرني. "الأزمة الليبية: التفكك البنيوي للسلطة وخيارات التسوية 2011–2021 ."**مجلة متابعات إفريقية** .ع 12. أفريل 2020.

42.حنان. دريسي. "الإنعكاسات الأمنية للأزمة الليبية على دول الجوار: تجارة السلاح أنموذجا ."**مجلة البحوث السياسية والإدارية** .ع 10. 2017.

43.خالد خميس. السحاتي. "3 سيناريوهات لمستقبل الأزمة الليبية والحل باتفاق الفرقاء لتحقيق المصالحة ."**آراء حول الخليج** .ع 186. 2023.

44.خالد محمد. بن عمور" .العيوب الجيوبوليتيكية للدولة الليبية وأثرها على إنشاء التقسيمات الإدارية : دراسة في الجغرافيا السياسية ."**المجلة العلمية بكلية الأدب** .ع.27.2014.

45.خالد. إبراهيم أبو رقيقة. "موقف الاتحاد الأفريقي من الثورة الليبية 17 فبراير 2011 ."**المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية** .م 7. ع 3. 2012.

46.خالد. الكواش. "مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر ."**مجلة إقتصاديات شمال افريقيا** .م 1. ع 1. 2004.

47.خالد. حنفي علي. "حدود التداخل بين أزمات جنوب ليبيا والساحل الأفريقي ."**مجلة رؤى مصرية** .ع 44. 2018.

48.خالد. رحلي. كريم. بروشة. "تأثير أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر. دراسة قياسية للفترة 1970–2014 ."**المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية** .ع 7. 2021.

49.خالد. روشو. "شرعية المقاومة في استخدام القوة للحصول على حق تقرير المصير حالة الصحراء الغربية ." **مجلة العلوم الإنسانية** .م 19. ع 2. 2019.

50.خليفة. بوزاري" .الحركات الإسلامية وإشكالية الممارسة السياسية في العالم العربي : التحديات والرهانات ." **مجلة مشكلات الحضارة** .ع.2016.01.

51.خننو. فاتح. "الأزمة الليبية الفاعلون والسيناريوهات المحتملة ."**المجلة الجزائرية للدراسات السياسية** .م 9. ع 1. 2022.

52.رشا. عطوة عبد الحكيم ضبيش. "التدخل الدولي وتأثيره على ظاهرة الإرهاب دراسة حالة الدولة الليبية ."**مجلة كلية السياسة والاقتصاد** .ع 3. 2022.

53.رقية. بوسنان" .إعلام الثورة الجزائرية بين التأكيد على قيم التحرير واستشراف قيم البناء ."**مجلة رسالة المسجد** .ع.2022.01.

54.ريم أبو. حسين" .مسار التحول الديمقراطي بليبيا : المآل والتحديات ."**مجلة رؤية تركية** .ع.2014.01.

55.زهير. حامدي" .ثلاث سنوات على الثورة الليبية : التحديات والمآلات ."**مجلة سياسات عربية** .ع.2014.07.

56.زهيرة. مزارة، عامر. ميلود. "أزمة الطوارق في منطقة الساحل الأفريقي: بين المخاطر الأمنية والانفصال – مالي أنموذجا ."**مجلة آفاق للعلوم** .م 3. ع 10. جانفي 2018.

57.زين العابدين. معو، راندة. حمايزية. "المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية في ظل التهديدات المتجددة ."**المجلة الجزائرية للأمن والتنمية** .ع 12. جانفي 2018.

58.زينب. فريح. عمر. فرحاتي. "السياسة الخارجية الجزائرية في ظل بيئة إقليمية متغيرة ."**مجلة العلوم القانونية والسياسية** .م 09. ع 03. 2018.

59.سارة. شتوح. صبرينة. شرقي. "دور شبكات التواصل الاجتماعي في التجنيد الإرهابي: منظمة داعش أنموذجا ." **مجلة الأبحاث القانونية والسياسية** .م 4. ع 2. 2022.

60.سالمي. الجيلالي. "تحليل التوزيع السكاني باستخدام نظم المعلومات الجغرافية: ولايتا المدية والجزائر نموذجا ." **مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية** .ع.2016.01.

61.سحنن. هبري. ميلود. ولد الصديق. "الأزمة في ليبيا وأثرها على الأمن القومي الجزائري". مجلة الدراسات الحقوقية. م 8. ع 1. ماي 2021.

62.سعاد. المهوب. "تحديات بناء السلام في ليبيا ."**مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية** .م 4. ع 8. ديسمبر 2022.

63.سليم بوسكين." العقيدة الأمنية الجزائرية وإشكالية التّكيف مع التهديدات الجديدة ."**مجلة العلوم القانونية والسياسية** ع.2019.02..

64.سليمان عبد الله. الحربي. "مفهوم الأمن: مستوياته، صيغته، تهديداته – دراسة نظرية في المفاهيم والأطر ." **المجلة العربية للعلوم السياسية** .ع.2018.01.

65.سليمان. عبد الله الحربي. "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته. دراسة نظرية في المفاهيم والأطر ."**المجلة العربية للعلوم السياسة** .ع 19. 2008.

66.سماح. سهايلية. "استراتيجية الأمن القومي الجزائري في ظل التهديدات الأمنية الجديدة ."**مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية** .م 8. ع 2. 2023.

67. .سميرة. بوزبوجة" .البعد السياسي للطريقة السنوسية ."**مجلة الحضارة الإسلامية** .ع.2012.17

68.شعبان .حسين عبد الحسين" .العدالة الانتقالية : مقاربات عربية للتجربة الدولية ."**الحوار المتمدن** .ع.2012.07

69.شمس الدين. الكيلاني. "الجابري الدولة في الإسلام بين المفهوم والتاريخ ."**مجلة تبين** .م 3. ع 10. 2014.

70.شيماء. عبد الفتاح. "الاقتصاد الليبي بعد الثورة ."**آفاق افريقية** .م 24. ع 57. 2023.

71.صاح عبد الله. بدرية. "تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بين عام 2011 و2021 ."**مجلة العلوم القانونية والسياسية** .ع.2022.02 صارة بوشوشة

72.وعلي. مدوني" .الانقسامات السياسية في ليبيا وانعكاساتها على التّوازنات الاقتصادية بعد ثورة 17 فيفري 2011 **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية** .ع.2021.06..

73.صالح محمد. أمنى، سالم. عقيلة السكران، وعلي. منصور عطية. "المشاكل البيئية والصحية المصاحبة لإنتاج النفط والغاز في مناطق الهلال النفطي وجنوب شرق ليبيا ."**مجلة علوم البحار والتقنيات البيئية** .ع.2021.08.

74.صالح. أبو الخير. "تحولات الخطاب السّياسي في ليبيا بعد عام 2011: دراسة في التأثير المركب للانتماء ."**مجلة عمران** .ع.2024.48.

75.صالح. زياني. "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة ."**مجلة المفكر** .م 5. ع 1. 2010.

76.صالح. زياني. "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة ."**مجلة المفكر** .ع 5. 2010.

77.صبرينة. كيحال. "تأثير اللاّتجانس المجتمعي على استقرار ليبيا: آفاق الديمقراطية التوافقية بعد 2011 ."**المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية** .م 11. ع 10. ماي 2018.

78.طارق. تاحي" .دور المتغير الخارجي في فشل الدولة في ليبيا: التدخل العسكري لحلف الناتو نموذجا ."**المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية** .ع.2022.01.

79. طارق. عثمان. "مأسسة الإسلام السياسي: قرن من التجارب مع الحداثة ."**مجلة القاهرة للشؤون العالمية** . 2015.

80.طارق. لعجال. "القبيلة والدولة في تاريخ ليبيا الحديثة: قراءة خلدونية لتطوير الدولة الليبية في العصر الحديث 1711-2011 ."**مجلة المعيار** .م 19. ع 38. 2019.

81.طاهر. أحمد. "العلاقات الخليجية الليبية ما بعد القذافي ."**مجلة رؤية تركية** .ع.2013.01.

82.عبد الإله. بلقزيز" .مشكلات ما بعد سقوط نظام القذافي ."**مجلة المستقبل العربي** .ع.2011

83.عبد الرحمن. بن بوزيان" .مشاريع الوحدة المغاربية وأثرها على تطور القضية الجزائرية 1958–1962) : مؤتمر المهدية بتونس، 17 جوان .أنموذجا ."**مجلة آفاق علمية** .ع.2020.04.

84.عبد الرؤوف. الجروشي" .خارطة الصراع الليبي في فترة ما بعد القذافي : دراسة تحليلية لفترة انتخابات المؤتمر في عملية فجر ليبيا ." **المجلة العربية للعلوم والنّشر والأبحاث** .ع.2022.12..

85.عبد الرؤوف. بن الشهيب" .السياسة الخارجية الجزائرية بين تهديدات دول الجوار ومتطلبات التّكيف ."**مجلة الباحث الاجتماع** .ع.2018.14.

86.عبد الرؤوف. بن شهيب. عبد الكريم. كيبش. "السياسة الخارجية الجزائرية بين تهديدات دول الجوار ومتطلبات التكيف ."**مجلة الباحث الاجتماعي** .م 16. ع 1. 2018.

87.عبد العال سيد. رمضان زينب. "أزمة الدولة في ليبيا: دراسة في الجغرافيا السياسية ."**مجلة كلية الآداب جامعة بورسعيد** .م 2. ع 25. 2023.

88.عبد القادر. بوعرفة .الحراك الشعبي بالجزائر: الدوافع والعوائق ."**مجلة العلوم الاجتماعية** .م.1.ع.2019.07

89.عبد القادر. عبد العالي. "السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول الجوار: بين مقتضيات الدور الإقليمي والتحديات الأمنية ."**المجلة الجزائرية للأمن والتنمية** .م 2. ع 4. 2014.

90.عبد الله. مقلاتي. "جهة جيش التحرير الجزائري بالحدود الليبية ومعركة إيسين في أكتوبر ."**مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية** .م 2. ع 1. ديسمبر 2011.

91.عبد الوهاب منصور. شادي. "تحالفات جديدة: انعكاسات قرار مجلس النواب بإيقاف باشاغا على استقرار ليبيا ."**تقديرات المستقل**. م.14.ع18. 2023.

92.عبد الوهاب. بن خليف" .أزمة المواطنة في المجتمع الليبي في ظل التوازنات بين القبيلة والدولة ."**المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**ع.2014.02.

خامسا: الدوريات التقارير والدراسات

93.المنظمة العربية لحقوق الإنسان، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مجموعة المساعدة القانونية الدولية)إيلاك .(تقرير بعثة المجتمع المدني لتقصي الحقائق في ليبيا .القاهرة، يناير.2012

94.بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا .تقرير النتائج السنوي للأمم المتحدة في ليبيا.2023

95.منظمة العفو الدولية .تقرير حالة حقوق الإنسان لسنة..2021

96.اللجنة الدولية لتقصي الحقائق حول ليبيا، مجلس حقوق الإنسان، الجلسة19 ، الأمم المتحدةA/HRC/19/68 ..

97.اللجنة الدولية للحقوقيين (ICJ)، بدعم من أعضاء الدائرة الدستورية الليبية بالمحكمة العليا – ليبيا – طرابلس. تحديات أمام القضاء الليبي: ضمان الاستقلال والمساءلة والمساواة بين الجنسين. جنيف، 6 نوفمبر 2014.

98.القرار 2570 لعام 2021، 16 أبريل 2021.

99.القرار 2542 بشأن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا حتى 15 سبتمبر 2021.

100.القرار 2510 لعام 2020، الجلسة 8722، 12 فبراير 2020.

101.بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. اتفاق بين الأطراف الليبية على وقف إطلاق نار دائم على مستوى البلاد مع النفاذ الفوري بجنيف. 23 أكتوبر 2020.

102.مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان. تقرير السياسات والتشريعات المتعلقة بالتحول الديمقراطي وحقوق الإنسان في ليبيا 1. نوفمبر 2020.

103.بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. تقرير النتائج السنوي للأمم المتحدة في ليبيا 2023: جولة من الحوار السياسي الليبي في الصخيرات، المغرب 20 - 26 مارس 2015.

104.بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. تقرير النتائج السنوي للأمم المتحدة في ليبيا 2023: ملتقى الحوار السياسي الليبي. نقل مباشر للجلسة التفاعلية للمرشحين لمناصب المجلس الرئاسي في السلطة التنفيذية الموحدة الجديدة.

105.الأمم المتحدة. اختتام الجولة الأولى من الحوار السياسي الليبي الذي ترعاه الأمم المتحدة في جنيف.

سادسا: المؤتمرات والملتقيات

106. نبيل بوبية. **مداخلة بعنوان مسألة التوارق في المقاربات الأمنية للدول المغاربية دراسة طرق التوظيف. المخاطر التهديدات الازمات التي يواجها المغرب العربي**. ورقة بحث مقدمة في الملتقى الوطني الاول حول: اشكالية الأمننة في المغرب العربي. الجزائر. جامعة الصديق بن يحي جيجل د.س.

107.محمد أمين ولد الكتاب. **التّداعيات الأمنية والإنسانية لأزمة شمال مالي على الصعيد المغاربي. قدمت هذه الورقة في ندوة "المغرب العربي والتحولات الاقليمية الراهنة".** بالدوحة -مركز الجزيرة للدراسات -17و 18 فبراير 2013.

سابعا:مراسيم دولية

108.الإعلان الدستوري لسنة 1969، صادر عن مجلس قيادة الثورة، 11-12-1969. متاح على الإنترنت: تم الوصول إليه في 8 نوفمبر 2024.

109.القانون رقم 66 لسنة 1973، الخاص بتأميم 51% من شركات النفط العاملة. متاح على الإنترنت: الوصول إليه في 12 أغسطس 2024.

110.ميثاق الأمم المتحدة. متاح على الإنترنت تم الوصول إليه في 10 نوفمبر 2024.

111.القرار 2011/1970، جلسة 6491، 26 فبراير 2011.

112.القرار 2011/1973، جلسة 6498، 17 مارس 2011.

113.المجلس الوطني الانتقالي المؤقت، الإعلان الدستوري، 3 رمضان 1432 هـ، الموافق 3 أغسطس 2011.

114.إعلان تأسيس المجلس الوطني الانتقالي، مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن (DCAF)، ليبيا، 2 مارس 2011.

115.الاتحاد الأوروبي لتقييم الانتخابات في ليبيا. التقرير النهائي -انتخاب المؤتمر الوطني العام، 7 يوليو 2012. ليبيا. EODS.

ثامنا: الرسائل والأطروحات

116.أبو زيد. محمد .**الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي .2017-2011**رسالة ماجيستير .جامعة الشرق الأوسط :كلية الآداب العلوم قسم العلوم السياسية .تخصص العلوم السياسية .2018-2017 .

117.الأقداحي. تيسير هشام .**التدخل الدولي الانساني دراسة حالة ليبيا .2011**رسالة ماجيستير .جامعة الأزهر غزة : كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية. تخصص علو سياسية.2013 .

118.أوشريف. يسرى" .**تداعيات الأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري** ."رسالة ماجيستير .جامعة محمد خيضر بسكرة .تخصص دراسات مغاربية.2016/ 2015 .

119.باسط. سميرة".**الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة الارهاب** ."**1999** رسالة ماجستير .جامعة الجزائر :3 كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية .تخصص دراسات استراتيجية وأمنية.2014- 2013.

120.بعاسو عبد الجليل".**الطاقة والأمن في الاتحاد الأوروبي ."**أطروحة دكتوراه .جامعة الجزائر :3 كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية .تخصص علاقات دولية .استراتيجية ومستقبلياته.2020-2019 .

121.بلجيلالي، محمد" .**التداعيات الإقليمية للفشل الدولاتي في شمال افريقيا : دراسة الحالة الليبية بداية من ثورة 17فبراير ."2011** رسالة ماجيستير .جامعة الجزائر :3 كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية .تخصص دراسات أفريقية.2016/2017.

122.البلعزي. مصطفى أحمد سالم" .**السياسة الخارجية الليبية بين التوجه العربي والتوجه الأفريقي** ." **2005-1969.** رسالة ماجيستير .أكاديمية الدراسات العسكرية .تخصص علوم سياسية .2009.

123.بن بتقة. نور الهدى "**إشكالية بناء الدّولة في ليبيا بعد سقوط معمر القذافي .2016-2012** أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر3 :تخصص دراسات أمنية ودولية.2016/2017 .

124.جدو، فؤاد".**دور المحدد الأمني في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الأفريقي** ." أطروحة دكتوراه .جامعة محمد خيدر بسكرة :كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية.2017/2018 .

125.حسام، حمزة".**المقاربة الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية في إقليم الساحل الأفريقي ."2015-1991** أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر :3 كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية .تخصص علاقات دولية .2017/2018.

126.حموم فريدة".**الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية** ."رسالة ماجستير .جامعة الجزائر :كلية العلوم السياسة والإعلام.2003/2004 .

127.دالع، وهيبة" .**السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الأفريقي** ." **2014-1999** أطروحة دكتوراه . جامعة الجزائر :3 كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية.2013/2014.

128.زردومي. علاء الدين" .**التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي** ."رسالة ماجستير .جامعة محمد خيضر بسكرة :كلية الحقوق والعلوم السياسة.2012/2013.

129.سليماني، سهام" .**تأثير حق التدخل الإنساني على مفهوم السيادة الوطنية دراسة حالة العراق** ."**1991** رسالة ماجستير .جامعة الجزائر :كلية العلوم السياسية والإعلام.2005.

130.شهات. وهيبة".**النمو الاقتصادي في الجزائر المحددات والافاق- دراسة قياسية للفترة 2019-1990**". أطروحة دكتوراه .جامعة الجزائر :3كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. تخصص إقتصاد كلي مطبق.2022 .

131.العايب، سليم" .**الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الأفريقي** ."رسالة ماجستير جامعة محمد خيضر باتنة :كلية الحقوق والعلوم السياسة.2011 -2012.

132.العربي، العربي".**دور الطاقة في العلاقات المغاربية الاوروبية. الجائر – ليبيا** ."رسالة ماجيستير .جامعة الجزائر :3 كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية .تخصص علوم سياسية.2004.2005 .

133.عموري، نسيمة .**إشكالية البناء المؤسساتي للدولة الليبية بعد الحرب** .اطروحة دكتوراه جامعة الجزائر .3 كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية .تخصص إدارة النزاعات وبناء السلم.2021-2020 .

134.كيحال. صبرينة .**التدخل العسكري في ليبيا الأبعاد الاستراتيجية والتداعيات على الأمن في غرب المتوسط** . أطروحة دكتوراه المدرسة الوطنية

العليا للعلوم السياسية :تخصص دراسات استراتيجية.2022-2021 .

135.مماد، صاليحة" .**محددات وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دوائر محيطها الإقليمي** ."أطروحة دكتوراه. جامعة وهران :2 كلية الحقوق والعلوم السياسية .تخصص علوم سياسية وعلاقات دولية. 2018/2019.

136.المودي، جمعة عمر عامر ".**المبادرات والاستجابات السياسية في السياسة الخارجية الليبية اتجاه إفريقيا غير العربية** " .رسالة ماجيستير .جامعة الشرق الأوسط :كلية الآداب العلوم قسم العلوم السياسية .تخصص علوم سياسية .2012-2011 .

137.موساوي، أمال".**التّدخل الدّولي لأسباب إنسانية في القانون الدّولي المعاصر** ."رسالة ماجستير .جامعة الحاج لخضر باتنة .تخصص قانون دولي

وعلاقات دولية.2010/2011.

138.ناصر، بوعلام" .**التحديات الأمنية والتفاعلات الجيوسياسية في غرب المتوسط والساحل الأفريقي وتداعيتها على الأمن الإقليمي للجزائر .**"

أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر3 :كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية .تخصص دراسات دولية.2022.

139.هلتالي، أحمد .التدخل **الإنساني بين حماية حقوق الإنسان ومبدأ السيادة في عالم ما بعد الحرب الباردة** .رسالة ماجستير .جامعة منتوري قسنطينة :تخصص القانون العام فرع قانون المنظمات الدولية .2008.2009.

تاسعا: المواقع الإلكترونية

1. رابح زرغوني" .**الجزائر والعمق الاستراتيجي الإفريقي: ضرورات التكيّف في عالم متغير** ."جريدة جيوبوليتيكا. 18 ديسمبر 2021. قسم الشؤون الدولية والدبلوماسية والاستراتيجية. مؤسسة الشعب. 12 أكتوبر 2024، ع سا: 17:12.https://2u.pw/ImWAo0bd .
2. أحمد علي حسن" .**الهلال النفطي.. وقود يؤجج الصراع في ليبيا** ."الخليج أونلاين. 22 يونيو 2018 . https://2u.pw/1q6B4l9c
3. أحمد معيوف" .**ليبيا... أزمة الحكومتين** ."بوابة الوسط. الأحد 28 أغسطس 2022https://2u.pw/HUJJzOwo .
4. أحمد ولد نافع" .**الاقتصاد الليبي وتوسيع قاعدة الملكية** ."الجزيرة نت. 3 أكتوبر 2004. تم تصفح المقال يوم 9 أغسطس 2024، ع سا: 16:17https://2u.pw/ynF2QPSf .
5. ابتسام أغفير العماري" .**تعداد ليبيا سيصل إلى 8 ملايين نسمة في العام 2030** ."بوابة الوسط. 18 أغسطس 2018. تم تصفح المقال 16 يوليو 2024، الساعة 13:20https://alwasat.ly/news/libya/216640 .
6. إعلان الجزائر يجمع الفرقاء الليبيين على الثوابت" .**إعلان الجزائر يجمع الفرقاء الليبيين على الثوابت** 12 ." مارس 2015https://2u.pw/Z3SUKNdc .
7. الجزيرة نت" .**تعديل الدستور الجزائري يثير جدلا سياسيا واسعا** ."تسعديت محمد. بتاريخ 31-10-2008 . https://2u.pw/8z6t4bsu
8. الجريدة الرسمية الجزائرية" .**بيان يتعلق باتفاقية السلام الموريتانية - الصحراوية** ."الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية. في 05 أوت 1979. تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 11 سبتمبر 2021، ع سا: 23:24 . https://embcanberra.mfa.gov.dz
9. الجريدة الرسمية للجزائر" .**الجزائر ترفع ميزانية الدفاع لعام 2023 بأكثر من الضعف** ."وكالات أبوظبي. بتاريخ نوفمبر 2022https://2u.pw/ntfJXhLH .
10. الحقول والموانئ النفطية" .**خارطة الحقول والموانئ النفطية في ليبيا** ."بلقيس عبد الرضا. العربي الجديد. 16 مارس 2017https://2u.pw/o1FYxglW .
11. الدولة الفاشلة" .**حول مفهوم الدولة الفاشلة** ."ستراتيجيكس. فريق تحليل السياسات. تاريخ 23 أغسطس 2020https://2u.pw/pa8ObsFV .
12. النور تومي" .**معالم السياسة الخارجية الحالية للجزائر: البراغماتية مع الغرب والشرق** ."مركز دراسات الشرق الأوسط. 25 جويلية 2023https://2u.pw/y9ZyPNoz .

13. النور تومي" .**السياسة الخارجية البراغماتية للجزائر: بين الثابت والمتغير** 23 ."ديسمبر 2019 . https://2u.pw/IYbF537Q

14. بلقيس عبد الرضا" .**خارطة الحقول والموانئ النفطية في ليبيا** ."العربي الجديد. 16 مارس 2017 . https://2u.pw/o1FYxglW

15. تسعديت محمد" .**تعديل الدستور الجزائري يثير جدلا سياسيا واسعا** ."الجزيرة نت. بتاريخ 31-10-2008 . https://2u.pw/8z6t4bsu

16. جاكلين زاهر" .**حكومتا ليبيا تتسابقان لإصدار القرارات.. لكن دون تحرك لإنجاز الانتخابات** ."الشرق الأوسط، 20 جانفي 2024 https://2u.pw/QmhA20mE .

17. خالد محمود" .**مجلس نواب الليبي يعلن «منفردا» إنهاء ولاية المجلس الرئاسي والوحدة** ."الشرق الأوسط، 13 أوت 2024 https://2u.pw/2ykJvocg .

18. سعيد الصديقي" .**هل ستغير السياسة الخارجية الجزائرية في جوارها الإقليمي خلال العقد القادم؟** ."المعهد المغربي لتحليل السياسات. 2023 https://mipa.institute/7431 .

19. عادل الدين بونجار" .**مناورات عسكرية جزائرية على حدود مالي برسائل سياسية قوية** ."مونت كارلو الدولية. 29 فيفري 2024 https://2u.pw/5vsl0Blt .

20. عبد النور تومي" .**العقيدة الجزائرية الجديدة.. هل ينجح تبون في إعادة تشكيل السياسة الخارجية لبلاده؟** ." عربي بوست. تم نشر المقال في 16 يونيو 2022 https://2u.pw/YiZt9Kp7 .

21. عبد النور منصوري" .**تعديل الدستور الجزائري 2020: نحو إضعاف البرلمان** 27 ."أكتوبر 2020 . https://2u.pw/m2GBBc

22. عماد الدين شريف" .**احتياطيات النفط والغاز في الجزائر: هل تشهد أزمة؟ عبد المجيد عطار يجيب** ."الجزائر في 26-06-2022. تقارير وحدة أبحاث الطاقة. تم تصفح المقال يوم 25-05-2024، ع سا: 18:48 . https://2u.pw/dIPFcD2A

23. عماد عنان" .**خريطة القبائل في ليبيا ودورها الأساسي في الصراع** ."رصيف 22. 6 مارس 2017 . https://2u.pw/EZsREQXM

24. عماد عنان" .**نص توصيات لجنة فبراير المعتمد من المؤتمر الوطني العام** ."صحيفة بوابة الوسط - صوت ليبيا الدولي. الأربعاء 13 أغسطس 2014. بنغازي https://alwasat.ly/news/libya/2852221 .

25. علاء فاروق" .**أبجديات فهم المشهد الليبي** ."الجزيرة نت. 2 فبراير 2017 https://2u.pw/d8I7SUW6 .

26. عثمان الحضيري" .**تأميم النفط أعاد للشعب الليبي ثروته الرئيسية** ."الموقف الليبي. 25 ديسمبر 2023. تم تصفح المقال يوم 24 سبتمبر 2024، الساعة 17:00 https://2u.pw/XG7u9fTM .

27. عثمان لحياني" .**الجيش الجزائري يجري مناورات 'زوبعة الهقار 2024' قرب مالي** ."العربي الجديد، 27 فيفري 2024 https://2u.pw/KX6MfMxu .

28. عيّاد بودهان" .**إعلان الجزائر يجمع الفرقاء الليبيين على الثوابت** 12 ."مارس 2015 . https://2u.pw/Z3SUKNdc

29. عزمي محمد أمين" .**التحليل النفسي لشخصية الطاغية المستبد** ."مجلة نور السورية. 12 أغسطس 2012 . https://syrianoor.net/article/872#

30. لطيفة العروسي" .**مؤتمر أمن الحدود في الرباط يقرر إنشاء مركز إقليمي لتدريب ضباط مختصين في الشرق الأوسط** ."آخر تحديث: 14 نوفمبر 2013 https://2u.pw/rqIW8Nix .

31. محمد توفيق" .**عبد المجيد تبون يؤدي اليمين الدستورية رئيسا جديدا للجزائر** ."بالعربية .CNN نشر يوم الخميس 19 ديسمبر 2019 https://2u.pw/oLZJPgm4 .

32. محمد توفيق" .**عبد المجيد تبون يؤدي اليمين الدستورية رئيسا جديدا للجزائر** ."الشرق الأوسط، 19 ديسمبر 2019 https://2u.pw/oLZJPgm4 .

33. وكالة الأنباء الكويتية "كونا" .(**انطلاق أعمال الجولة الثانية من الحوار الوطني الليبي بالعاصمة الجزائرية** ."تم تصفح المقال بتاريخ 31 أغسطس 2024، الساعة 19:24 https://2u.pw/0dqxCava .

Références en langues étrangère

1/ Les Sources

1.African Union, Peace and Security Council. *Decision on the Situation in Libya*, 275th Meeting, April 26, 2011. PSC/PR/2(CCLXXIV).

2.European Council. *Council Conclusions on Libya*. Brussels: European Union, 2020.

3.United Nations. *UNSMIL Reports on the Situation in Libya*. New York: United Nations, 2020.

4.United States Department of State. *Libya 2019 HumanRights Report*, 2019.

2/ Les Ouvrages académiques

1.Arreau, Jean-Claude, and Guillaume Bigot. **Toute la géographie du monde**. Paris: Fayard, 2007.

2.Auty, Richard M., and Raymond F. Mikesell. **Sustainable Development in Mineral Economies: The Resource Curse**. Oxford: Clarendon Press, 1998.

3. Beaufre, André. **Introduction à la stratégie**. Paris: Armand Colin, 1963.

4.Blundy, David, and Andrew Lycett. **Qaddafi and the Libyan Revolution**. Boston: Little, Brown and Company, 1987.

5.Brownlie, Ian. **African Boundaries: A Legal and Diplomatic Encyclopaedia**. London: C. Hurst & Co. Publishers, 1979.

6.Eban, Abba. **Interest & Conscience in Modern Diplomacy**. New York: Council on Religion and International Affairs, 1985.
7.Haass, Richard. **A World in Disarray: American Foreign Policy and the Crisis of the Old Order**. New York: Penguin Press, 2017.
8.Haimzadeh, Patrick. **Au cœur de la Libye de Kadhafi**. Paris: J.-C. Lattès, 2011. Lacoste, Yves. **Géopolitique de la Méditerranée**. Paris: Armand Colin, 2006.
9.Jefferies, E. G. H. **Social and Economic Development of Libya**. London: Menas Press, 1982.
10. Jones, Walter S., and Steven J. Rosen. **The Logic of International Relations**. 4th ed. Boston: Little, Brown and Company, 2010.
11. Kurbalija, Jovan. **Modern Diplomacy**. Geneva: DiploFoundation, 1998.
12. Le Billon, Philippe. **The Geopolitics of Resource Wars: Resource Dependence, Governance and Violence**. New York: Taylor & Francis, 2005.
13. Matar, Khalil I., and Robert W. Thabit. **Lockerbie and Libya: A Study in International Relations**. Jefferson, NC: McFarland, 2004.
14. Nelson, Harold. **Libya: A Country Study**. Washington, DC: American University Press, 1979.
15. Quandt, William B. **Peace Process: American Diplomacy and the Arab-Israeli Conflict since 1967**. Washington, DC: Brookings Institution Press, 2005.
16. Rotberg, Robert I. **When States Fail: Causes and Consequences**. Princeton: Princeton University Press, 2004.
17. Schmeltzer, Nadine. **Libya in the Arab Spring: The Constitutional Discourse since the Fall of Gaddafi**. Wiesbaden: Springer VS, 2016.
18. Vandewalle, Dirk. **A History of Modern Libya**. Cambridge: Cambridge University Press, 2006.

3/ **Les Articles scientifiques / revues académiques**

19. Abis, S. (2017, February). Entre unité et diversité, la Méditerranée plurielle. EMES.

20. Abdul Aziz, A. M., & Ekhmaj, A. I. (2007). The Great Man-Made River as planning for sustainable use of water resources towards agriculture development. In African Crop Science Conference Proceedings (Vol. 8).

21. Abdul Karim Said, & Yurtsever, S. (2018, September 11). Analysis on the Future of Libyan Political System. International Journal Entrepreneurship and Management Inquiries Dergisi.

22. Ahmed Khaldi. (2024, December). The Strategic Options of Algerian Foreign Policy Towards the Libyan Crisis. Legal and Political Research, 9(2), 302–313.

23. Al-Ammour, L. (2024, December). The Strategic Options of Algerian Foreign Policy towards the Ongoing Libyan Crisis. Algerian Review of Security and Development, 9(2), 302–313.

24. Allegret, J.-P., & Benkhodja, M. T. (2015). External Shocks and Monetary Policy in an Oil Exporting Economy (Algeria). Journal of Policy Modeling, 37(4), 652–667.

25. Auty, R. M. (1998). Resource Abundance and Economic Development: Lessons from the Arab Oil States. Journal of Development Studies, 34(3).

26. Ben Lamma, M. (2018, July 12). En Libye : Bataille incessante pour le croissant fertile du pétrole. Defnat.fr, 1026.

27. Benantar, A. (2016). Sécurité aux frontières : Portée et limites de la stratégie algérienne. Journals.OpenEdition, 14, 634.

28. Benyelles, M. (2021). The Hirak Movement and the Crisis of Political Legitimacy in Algeria. Journal of North African Studies, 26(5).

29. Brookst, R. E. (2005). Failed States, or the State as Failure. University of Chicago Law Review, 72(4), 1159–1196.

30. Chena, S. (2011). L'Algérie : De la puissance idéologique à l'hégémonie sécuritaire. Annuaire français de relations internationales, 11.

31. Fukutomi, M. (2017). Humanitarian Intervention in Libya: Is It Causing Internal War? Hitotsubashi Journal of Law and Politics, 45.

32. Gherari, H. (1984). Bornage des Frontières Algériennes. Le Mois en Afrique, 226/225, 45.

33. Grar, K. (2023, December 28). Libye : Feuille de route stratégique pour l'exploration pétrolière et gazière en 2024. L'Économiste Maghrébin.

34. Gupte, E. (2020, February 13). Haftar Holds Libyan Oil Hostage in His Quest for More Control. S&P Global Energy.

35. Ibrahim, H. (2024, August 21). Libye : Les forces de Khalifa Haftar investissent des zones dans le sud près de l'Algérie. Afrique.

36. Kal Ben Khalid. (2015, November). Evolving Approaches in Algerian Security Cooperation. CTC Sentinel, 8(11), 14.

37. Lavallée, G. (2021, March 16). Mouammar Kadhafi : Un règne politique pas comme les autres. Perspective Monde.

38. Lacher, W. (2011, Winter). Families, Tribes and Cities in the Libyan Revolution. Middle East Policy, 18(4).

39. Lotfi Sourd. (2022, June). Algeria's Role in Libya: Towards a Renewed Regional Diplomacy. Romanian Review of Political Sciences & International Relations, 19(2).

40. Lyes Menacer. (2015, November 3). Dialogue inter-libyen : la médiation marocaine dans l'impasse: l'Algérie tient à la solution politique en Libye. Liberté, No. 7067.

41. Mecheraoui, A. (2022, January 16). Sonatrach doit revenir le plus rapidement possible en Libye. Energy Magazine Algérie.

42. Pusztai, W. (2012, July 10). Libya – Perspectives for the Security Situation after the Elections. ISPI Commentary.

43. Saint John, R. B. (1986). Terrorism and Libyan Foreign Policy, 1981–1986. The World Today, 42(7).

44. Sayah, L. A. (2023, June). Challenges of the Libyan Crisis and Opportunities to Build the State. The Algerian and Comparative Public Law Journal, 9(1).

45. Stottlemyre, S. (2012, May). Tactical Flexibility: Libyan Foreign Policy under Qadhafi. Domes, 21(1).

46. Wannes, M. (2024, August 31). Libya's Oil Shutdown Causes over $120M in Losses. Anadolu Agency.

4/ Les Rapports

47.African Union, Peace and Security Council. (2011). The Peace and Security Council of the African Union (AU). PSC/PR/2(CCLXXIV).

48.Arab Center for Research and Policy Studies. (2018, July 16). Libya: Controlling Oil, Fearing Partition.

49.Arraf, S. (2017, June). Libya: A Short Guide on the Conflict: The War Report. The Geneva Academy.

50.CEDARE. (2014, April). Libya Water Sector M&E Rapid Assessment Report. Monitoring & Evaluation for Water in North Africa (MEWINA) Project.

51.El-Katiri, M. (2012). State-Building Challenges in a Post-Revolution Libya. Carlisle, PA: Strategic Studies Institute.

52.Gertler, J. (2011, March 30). Operation Odyssey Dawn (Libya): Background and Issues for Congress. Congressional Research Service.

53.Hallqvist, A., & Hammargren, B. (2020, April 27). Navigating in a Complex Neighbourhood: Algeria's Responses to Security Challenges in Libya and the Sahel. FOI-R--4960--SE, Swedish Defence Research Agency.

54.International Criminal Court. (2019, October 24). Report of the Prosecutor on the Situation in Libya.

55.International Institute for Strategic Studies. (2020). The Military Balance 2020. London: IISS.

56.United Nations. (2017, April 3). Impact of the Libyan Crisis on the Tunisian Economy: An Estimation of the Macroeconomic and Fiscal Impacts. ESCWA.

57.United Nations Support Mission in Libya (UNSMIL). (2022). Libya: Final Report on the Mapping of Non-State Armed Groups. Tripoli: UNSMIL.

58.United Nations Support Mission in Libya (UNSMIL). (2025, December 5). Report of the Secretary-General on the United Nations Support Mission in Libya. New York: United Nations.

59.United Nations Support Mission in Libya (UNSMIL). (2020, October 23). Ceasefire Agreement.

60.U.S. Energy Information Administration (EIA). (2021). Libya Country Analysis Brief.

61.Veit, P., Excell, C., & Zomer, A. (2011, February). Avoiding the Resource Curse: Spotlight on Oil in Uganda. WRI Working Paper, World Resources Institute.

62.Vira, V., & Cordesman, A. H. (2011, June 20). The Libyan Uprising: An Uncertain Trajectory. Washington, DC: CSIS.

63.World Bank. (2021, April). Global Gas Flaring Tracker Report. Washington, DC: GGFR.

64.International Organization for Migration. (2023). Libya Situation Report: Regional Impact and Migration Flows.

65.Hanlon, Q., & Herbert, M. M. (2015). Border Security Challenges in the Grand Maghreb. Peaceworks No. 109. Washington, DC: USIP.

66.Otman, W., & Bunter, M. (2005). The Libyan Petroleum Industry in the Twenty First Century: The Upstream, Midstream and Downstream. Libyan Ministry of Energy/OGEL, May 2005.

67.Barltrop, R. (2019, February). Oil and Gas in a New Libyan Era: Conflict and Continuity. Oxford: Oxford Institute for Energy Studies.

68.Arraf, S. (2017, June). Libya: A Short Guide on the Conflict: The War Report. The Geneva Academy.

69.Veit, P., Excell, C., & Zomer, A. (2011, February). Avoiding the Resource Curse: Spotlight on Oil in Uganda. WRI Working Paper, World Resources Institute.

70.Hanlon, Q., & Herbert, M. M. (2015). Border Security Challenges in the Grand Maghreb. Peaceworks No. 109. Washington, DC: USIP.

5/Les Thèses et Mémoires

71.Benelimam, G. (2013). Une Expérimentation visant l'amélioration de la situation de l'enseignement-apprentissage du français en Libye (Doctoral dissertation, Université Paul-Valéry Montpellier III).

72.Blanchard, C. M. (2012, March). Libya: Unrest and U.S. Policy. Congressional Research Service.

73.King, J. (2013). The Responsibility to Protect: Humanitarian Intervention or State Sovereignty? Research Paper, Ford Institute for Human Security.

6/Les Sites électroniques

74. EIA. "Libya Energy Profile: Largest African Oil Reserves, But Still Underexplored." Eurasia Review, February 25, 2011. https://www.eurasiareview.com/25022011-libya-energy-profile-largest-african-oil-reserves-but-still-underexplored-analysis/
75. Ghebouli, Zine Labidine. "The Road Ahead of Algeria's Elections: A Changing Status Quo?" Arab Reform Initiative, March 15, 2024. https://www.arab-reform.net/publication/the-road-ahead-of-algerias-elections-a-changing-status-quo/
76. International Organization for Migration. "Libya Situation Report: Regional Impact and Migration Flows." 2023. https://www.iom.int/countries/libya
77. International Criminal Court. "Report of the Prosecutor of the International Criminal Court to the United Nations Security Council on the situation in Libya." October 24, 2019. https://url-shortener.me/2QA1
78. Middle East Economic Survey. "The Opportunities Are Massive: The Risks & Rewards of Operating in Libya." January 14, 2022.
79. Mishra, Vibhu. "Libya's Fragile Transition Plagued by Deepening Economic and Political Divides." UN News, April 17, 2025. https://news.un.org/en/story/2025/04/1162376
80. ORSAM Center for Middle Eastern Studies. "Algeria's New Libya Policy: Mediation and Precaution." 2023. https://www.orsam.org.tr/en/algerias-new-libya-policy-mediation-and-precaution/
81. Risk Intelligence. "Fight for Control of Libya's Central Bank Leads to Oil Terminals Shutdown." Risk Intelligence Analyst Briefings, 2023.
82. Sovereign Limits. "Algeria–Libya Land Boundary." Accessed December 22, 2025.
83. Swedish Defence Research Agency (FOI). "Algeria's Responses to Security Challenges in Libya and the Sahel." April 26, 2020. https://www.foi.se/report-summary?reportNo=FOI-R--4960--SE
84. U.S. Energy Information Administration (EIA). International Energy Statistics. Oil & Gas Journal, December 2021. https://www.eia.gov/international/
85. UNESCO Courier. "Or bleu, or vert: Les choix libyens." By Amy Otchet, February 2000. http://www.unesco.org/courier/2000_02/fr/planete/txt1.htm
86. United Nations Support Mission in Libya (UNSMIL). "Ceasefire Agreement." October 23, 2020.
87. Zoubir, Yahia H. "Algeria's Foreign Policy in the Post-Hirak Era." Middle East Council on Global Affairs, September 28, 2022.
88. Population Pyramid. "Libya Population Pyramid 2024." https://populationpyramid.net/libya/2024/. Accessed December 25, 2025.
89. Pajon-Perrault, Nathalie. "Le projet de Grande Rivière Artificielle en Libye." Institut Français de l'Éducation, February 29, 2008. https://linksshortcut.com/KePqy
90. Meyer, Marie. "La grande rivière artificielle de la Libye: Huitième merveille du monde ou folie d'un dictateur?" Hypotheses.org, May 14, 2018. https://dei.hypotheses.org/715.

91. Wannes, Muetaz. “Libya's Oil Shutdown Causes over $120M in Losses.” Anadolu Agency, August 31, 2024.

92. Libya Conflict Map: Extremist Group Presence (2019–2024). Adapted from UN Security Reports, International Crisis Group, and independent security analyses. Map, 2025.

93.U.S. Energy Information Administration. Graph based on data from Eurostat, Clipper Data, and Global Trade Tracker. Worldwide Look at Reserves and Production, Oil & Gas Journal, December 2021. https://www.eia.gov/international/

94. United Nations Population Division. World Population Prospects: The 2024 Revision. https://populationpyramid.net/libya/2024/

95. Wannes, Muetaz. “Libya's Oil Shutdown Causes over $120M in Losses.” Anadolu Agency, August 31, 2024.

96. Libya Conflict Map: Extremist Group Presence (2019–2024). Adapted from UN Security Reports, International Crisis Group, and independent security analyses. Map, 2025.

97.U.S. Energy Information Administration. Graph based on data from Eurostat, Clipper Data, and Global Trade Tracker. Worldwide Look at Reserves and Production, Oil & Gas Journal, December 2021. https://www.eia.gov/international/

98. United Nations Population Division. World Population Prospects: The 2024 Revision. https://populationpyramid.net/libya/2024/

الملاحق

قائمة الملاحق

ملحق رقم (01): إتفاقية ترسيم الحدود الجزائرية -الليبية

2. *Alignment*

In the north the short sector of some twenty miles from Fort Saint (mark 220) to southwest of Ghadāmis (mark 233) results from the Franco-Turkish Convention of May 19, 1910, and the consequent demarcation: see LIBYA–TUNISIA. This alignment was confirmed by the Treaty of Friendship signed on August 10, 1955 (below).

This sector between Ghadāmis and Ghat depends upon the Treaty of Friendship of 1955 and the more detailed delimitation in the Exchange of Letters of December 26, 1956 (below). These arrangements in this sector supplanted the alignment established by the Franco-Italian Exchange of Notes of September 12, 1919 (below).

The remaining, southernmost, sector between Ghat and the Niger tripoint was dealt with, but only in very general terms, in the Exchange of Notes of September 12, 1919: see the passage 'De Rhat à Tummo, la frontière sera déterminée ...'. The Treaty of Friendship of 1955 (below) states that the frontier between Ghat and Tummo passes through three points namely, Takharkhouri Gap, Anaï Pass, and the reference point 1010 (Garet Derouet el Djemel). The same instrument confirms the arrangement (such as it was) of the Exchange of Notes between Italy and France in 1919. The United

27

ALGERIA–LIBYA

1. *General provenance*

From 1912 until 1943 Libya had the status of an Italian colony. After a period of international administration the territory became independent on December 24, 1951 (see LIBYA–TUNISIA). Algeria became independent on July 3, 1962. The Saharan area of Algeria was formally annexed by France on December 24, 1902 (see ALGERIA–TUNISIA). Since independence Algeria has shown no disposition to question the delimitation resulting from earlier agreements, viz. the Franco-Turkish Convention of May 19, 1910 (LIBYA–TUNISIA), the Franco-Italian Exchange of Notes of September 12, 1919, the Franco-Libyan Treaty of August 10, 1955, and the Franco-Libyan Exchange of Letters of December 26, 1956. The rectification of 1919 was a consequence of the promise of 'equitable compensation' for Italy made in Article 13 of the Treaty of London, April 26, 1915, 10 N.R.G. (3e Sér.), 329. Since independence Libya has been described successively as a Kingdom, the Libyan Arab Republic and the Libyan Arab Socialist Jamahariya.

DOCUMENT C

I

LEGATION OF FRANCE IN LIBYA

Tripoli, 19 December 1956

Your Excellency,

Since the Algerian-Libyan frontier line crosses the airfield situated to the north-north-east of the Edjele Massif and known by the name of Maison Rouge, it was agreed that the Libyan Government would lease to the French Government, for a term of twenty years, at an annual rent of £1 Libyan, a parcel of land to be used exclusively as a landing field and comprising:

(1) The part of the landing strip situated in Libyan territory;

(2) A security belt 200 metres wide around the area specified hereabove.

It was agreed that the lease should be deemed effective from 10 August 1955.

It was also agreed that, during the life of the lease, the Libyan Government would not exercise over the land let to the French Government any administrative, judicial, police or customs control and would ensure that no structure liable to hinder air traffic was erected in the vicinity, in conformity with the international regulations in force.

It is understood that aircraft belonging to or used by the Libyan Government shall be entitled to use the Edjele-Maison Rouge airfield, subject to prior notice; other Libyan aircraft shall be able to enjoy the same facilities, subject to authorization bring requested by the Libyan authorities.

The details of application shall be settled through the ordinary diplomatic channel.

I should be grateful if you would confirm the Libyan Government's agreement to the foregoing provisions.

I have the honour to be, etc.

G. BALAŸ
Chairman of the French Delegation

His Excellency Mr. Ali Sahli
Minister of Foreign Affairs
Chairman of the Libyan Delegation

II

UNITED KINGDOM OF LIBYA
MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS

Tripoli, 19 December 1956

Your Excellency,

You were good enough to address the following letter to me on behalf of your Government:

[*See letter I*]

I have the honour to confirm that the Libyan Government is in agreement with these proposals.

I have the honour to be, etc.

Ali SAHLI
Chairman of the Libyan Delegation

His Excellency Mr. Georges Balaij
Ambassador of France
Chairman of the French Delegation

DOCUMENT D

I

LEGATION OF FRANCE IN LIBYA

Tripoli, 19 December 1956

Your Excellency,

With reference to the agreement signed by us today, on behalf of our respective Governments, regarding the determination of the Algerian-Libyan frontier between Ghadames and Ghat, and with reference also the conversations which took place between us during the negotiations which preceded the signing of that agreement, I have the honour to recall the helpful attitude which you kindly displayed with regard to certain communications problems facing the French Government, which proposes, with a view to facilitating its communications between the region of Tarat and that of Tin Alkoum, to construct a road connecting those two places.

In thanking you, I take note of the assurances which the Libyan delegation kindly gave to the French delegation, that the Libyan Government will permit the construction on its territory of the sections of that road which the nature of the terrain may require to pass therethrough, it being naturally understood that those sections would remain Libyan property.

It is also agreed that the sections of that road which may be situated in Libyan territory shall be regarded as a free road, and that French civil and military vehicles shall be entitled to circulate thereon freely, without being subject, either on entering and leaving Libyan territory or in transit, to any previous authorization or notification, or to any administrative, military, customs or police control.

The French Government is prepared to appoint experts to elaborate, in agreement with experts appointed by the Libyan Government, the details of application of these provisions.

These details should provide, in particular, that every facility shall be extended in Libyan territory to French undertakings in the construction and maintenance of the road.

I should be grateful if you would kindly confirm that the Libyan Government is in agreement with the foregoing proposals.

I have the honour to be, etc.

G. BALAŸ
Chairman of the French Delegation

His Excellency Mr. Ali Sahli
Minister of Foreign Affairs
Chairman of the Libyan Delegation

II

UNITED KINGDOM OF LIBYA
MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS

Tripoli, 19 December 1956

Your Excellency,

You were good enough to address to me on behalf of your Government the following letter of today's date:

[*See letter I*]

I have the honour to confirm that the Libyan Government is in agreement with these proposals.

I have the honour to be, etc.

Ali SAHLI
Chairman of the Libyan Delegation

His Excellency Mr. Georges Balaij
Ambassador of France
Chairman of the French Delegation

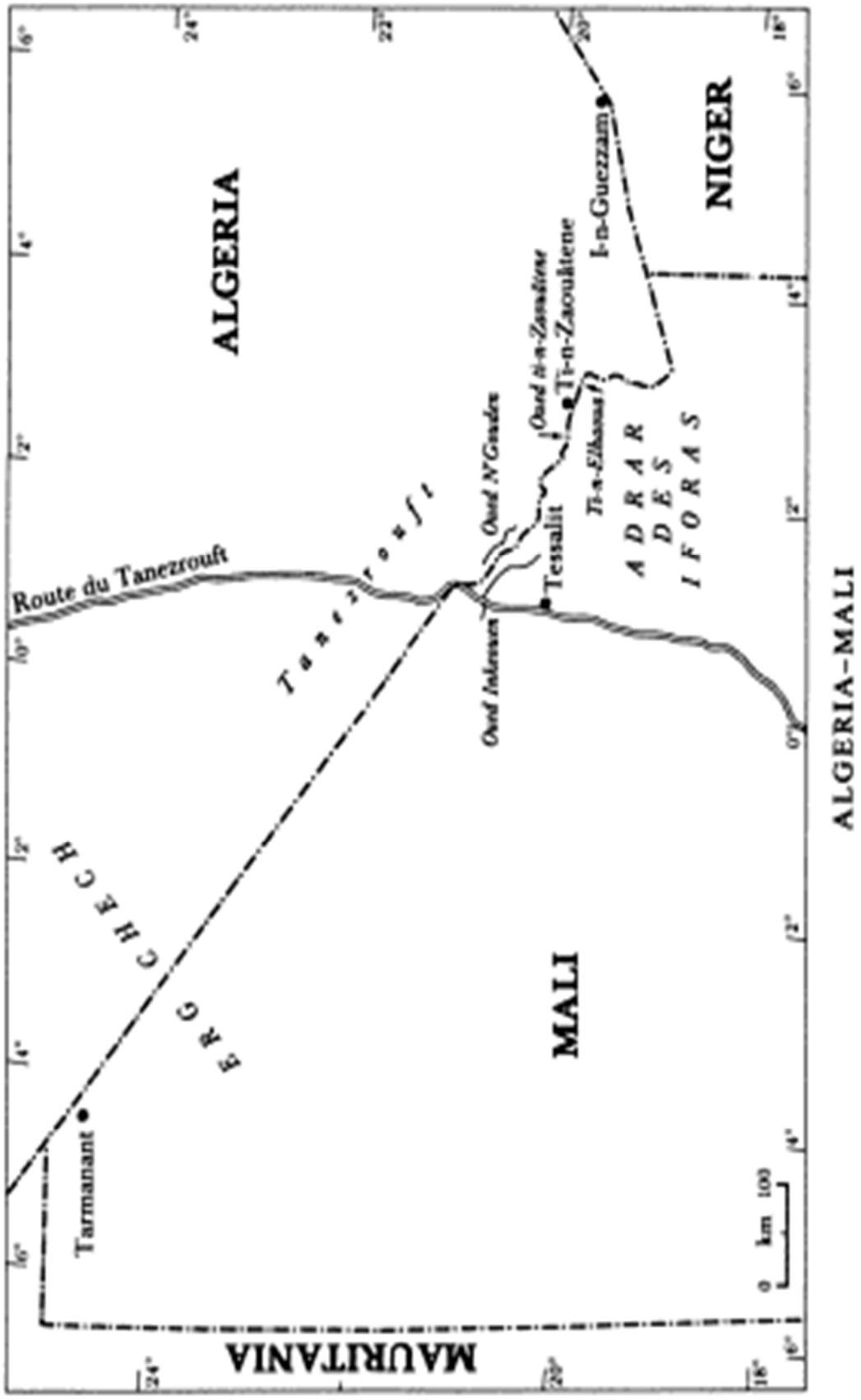
ALGERIA
NIGER
MALI
MAURITANIA
ADRAR DES IFORAS
Route du Tanezrouft
Tessalit
Oued Amasmas
Oued N'Gaderz
Oued Ti-n-Zaouâtene
Ti-n-Zaouâtene
Ti-n-Guezzam
Tarmanant
ERG CHECH
0 km 100
ALGERIA-MALI

قائمة الملاحق

الملحق رقم (02[1]): ذكرى معركة أيسن 1957

الأربعاء 8 أكتوبر 2025 م
الموافق لـ16 ربيع الثاني 1447 هـ
مساهمات
19 الخبر

في ذكرى معركة آي سين في الثالث أكتوبر 1957

عمق العلاقات الجزائرية الليبية منذ عهد الثورة التحريرية

البروفيسور عبدالله مقلاتي/ جامعة المسيلة

● لم يقتصر النشاط العسكري للثورة الجزائرية في ليبيا على إنجاح مهمة تمرير الأسلحة وتأمين وصولها للجزائر. فقد قامت جبهة التحرير الوطني مبكرا في سنة 1957 بفتح جبهة لجيش التحرير الوطني بالحدود الليبية-الجزائرية، وذلك بغية تحقيق جملة أهداف إستراتيجية وبعد أشهر من النشاط، خاضت معركة ضد الفرنسيين في الثالث أكتوبر 1957 بمنطقة آي سين، كانت درسا مهما في التضامن والتآزر بين القطرين الشقيقين يشبه ما وقع في معلقة سيدي يوسف على الحدود التونسية. فكيف تسنى لجبهة التحرير الوطني إنشاء هذه الجبهة الصحراوية في هذا الوقت المبكر وفي تلك المنطقة النائية؟

فتح جبهة لجيش التحرير الجزائري بمنطقة غاط

إن الاستعدادات التي كانت تمديها السلطات الليبية لدعم الكفاح الجزائري دعت جبهة التحرير الوطني للتفكير في فتح جبهة لجيش التحرير الوطني بالتراب الليبي. وذلك على الرغم من الظروف الطبيعية الصعبة بليبيا وبعد المسافة، لكن الجبهة تعرضت لصعوبات أعاقت نشاطها، فكيف تم تخطيط لهذا المشروع وما هي أسباب إخفاقه؟

في سبتمبر 1957، ارتأت قيادة جيش التحرير الوطني أن ترسل فرقة من الجيش إلى أقصى الجنوب الليبي لترابط بمنطقة غاط على الحدود الليبية-الجزائرية وتقوم بعمليات حربية في صحراء الجزائر لتحقيق جملة أهداف منها:

-تعميم الثورة في منطقة الصحراء الجنوبية وخلق مشاكل للقوات الفرنسية في هذه المناطق النائية.

-كسب سكان المنطقة الصحراوية التوارق من أجل مواجهة المخططات الفرنسية والمشاركة في ثورة بلادهم.

-إيجاد مناقذ لإمداد الداخل بالأسلحة والمؤونة شبيهة بالمنافذ الإستراتيجية على الحدود التونسية والمغربية.

ويبدو أن العامل الأخير كان حاسما في التشجيع على فتح هذه الجبهة، خاصة أمام تضخم مخازن الأسلحة بليبيا وظهور بعض الصعوبات في إدخال الأسلحة عبر الحدود التونسية. وكان مخطط المشروع يقوم على إنشاء الجبهة الليبية وتثبيت أقدامها أولا، ثم الانتقال إلى مرحلة شن العمليات العسكرية على المراكز الفرنسية بمنطقة جانت ونواحيها. ولكن اكتشاف أمر الفرقة العسكرية من قبل الفرنسيين وخوضها لمعركة آي سين أشد نوعا ما مخططها بشكل غير متوقع.

ولا نعرف ما إذا جرى نقاش موسع لجدوى ومخاطر فتح هذه الجبهة أم أن القرار كان مرتجلا؟ ويبدو أن كريم بلقاسم، وبحكم صلاحياته كقائد للقوات المسلحة، هو الذي أمر بإنشاء هذه الجبهة، وكلف أوعمران المتردد كثيرا على ليبيا المفوض بمهمة التسليح بإجراء مفاوضات مع السلطات الليبية للحصول على موافقتها وطلب المساعدات اللازمة.

وقد طرح ممثلا جبهة التحرير بليبيا بشير القاضي وأوعمران الفكرة على رئيس الحكومة الليبية، فأشار عليهما بإجراء مباحثات مع رئيس الحكومة الفدرالية بإقليم فزان، عبد الجليل سيف النصر، باعتبار أن الجيش سيرابط فوق تراب إقليمه. وكان إقليم فزان حديث الاستقلال لم تجل منه القوات الفرنسية إلا في أواخر سنة 1956. تولى إدارته سيف النصر، وكان جزءا كبيرا من سكانه توارق يرتبطون بعلاقات وطيدة مع توارق أزجر بالجزائر بحكم الجوار الجغرافي والصلات العائلية. وقد كانت المفاوضات مع سيف النصر شاقة لخشيته من ردود فعل الفرنسيين. وتدخل فيها كثير من الوسطاء. وقد أشرف أوعمران على إعداد مجموعة جنود هذه الفرقة وتوجيههم في مربية تامة إلى فزان وكلف بقيادتهم الضابط آي دير. ويذكر محمد الصالح الصديق أن الأعداد لإنجاح هذه المهمة ميدانيا أسند إلى أحمد الجزائريين المقيمين بفزان واسمه محمد وكيد ومنايطين ليبيين، هما عبد الرحمان المصراتي ومحمد السويني. وكان لهؤلاء الثلاثة دور هام في كسب موقف سيف النصر وفي تهيئة الظروف لاستقبال المجاهدين الجزائريين وإرشادهم.

انتقلت الفرقة الجزائرية من تونس إلى طرابلس، ومنها إلى مركز أم العبيد الذي يبعد عن سبها بثمانين كيلومترا، وكان مركزا للشرطة الليبية فأخلي ليستريح به المجاهدون الجزائريون. وبعد فترة من التدريبات العسكرية، انتقلت إلى مكان استقرارها بواحة فوات بغاط الذي اقتضت به نحو أربعة أشهر. وقد شرع الرائد آي دير في تنظيم مراكز الجيش وتدريب بعض المجندين الجدد، فجعل مركزا رئيسيا في فوات على بعد 12 كلم من غاط، وآخر في أم العبيد يمثل قاعدة خلفية، وثبتا هُشْبا التجنيد. وإن كنا لا نعرف بالضبط عدد جنود هذه الجبهة، فإن المصادر الفرنسية تقدّر أعدادها ما بين الأربع مائة والخمس مائة جندي. وقد وجدت الفرقة المساعدة الضرورية من قبل المسؤولين الليبيين ومكان المنطقة.

وبات مؤكدا لدى القيادة الفرنسية أن قوات جيش التحرير الوطني ترابط بغاط وتهدد قواتها بشكل جدي في جانت، وثبت لديها أن حاكم غاط المدعو القريسيني يقدم الدعم للثوار الجزائريين. وأنه ساعد في جوان 1957 على فرار عدد من التوارق المجندين في الجيش الفرنسي، وأن هذا الحاكم الذي يكن كرها للفرنسيين ما يفتأ يمارس سلطته للتأثير على أعيان التوارق لصالح دعم الثورة الجزائرية. وأمام خطورة الأمر، بدأ تحرك الفرنسيين سريعا للوقوف في وجه محاولات تكوير التوارق الذين لا يؤمن جانبهم، وذلك بالعمل على عدة جبهات: تجنيد جماعي للتوارق، الضغط على السلطات الليبية. ورسم خطط للمجابهة. وبخصوص المسألة الأخيرة، يذكر المؤرخ باتريك شارل رينو أن القيادة الفرنسية فكرت في نصب مدفعية من نوع (105) في برج تين الكوم المشرف على واحة آي سين لضرب أهدافها. وبعد الدراسة الميدانية، أقيمت الفكرة وعوّضتها بإقامة مكتب لاساس (S.A.S) بتين الكوم يساعد الفرنسيين على جمع المعلومات عن نشاط الثوار. كما عوّل في كسب التوارق على الحرب النفسية. إذ استضاف الملازم الأول "فودار" في يوم 17 سبتمبر 1957 اجتماعا لأعيان التوارق في جانت، دعاهم فيه لحماية منطقتهم من التشويش الذي يتسبب فيه حاكم غاط.

وفي إطار مراقبتها للمناطق الليبية الحدودية، كانت القوات الفرنسية تقوم باستطلاعات دورية تحضيرا لعمليات هجومية، واستهدفت في ذلك بنشاط الشركات الوهمية التي حاولت الإيهام أنها تنشط في البحث عن البترول وإبداء شركاته بالمؤونة، فكانت مثلا شركة تمول مركز الجيش الفرنسي وفرق المهاريين العسكرية، وهي تعبر الحدود الليبية الجزائرية وتتنقل عبر المناطق الليبية، طارات، تكلته، تهنئا، العوينات، كما كلفت السلطات الفرنسية شركة خاصة للاستعلام بمنطقة غاط، تسمى "سياتي"، ادّعت أنها شركة بترولية تقوم بالتموين بين مناطق شمال تشاد وجانت، وأصبحت قافلة هذه الشركة تمر عبر مسالك ومراكز جيش التحرير الوطني بغاط، الأمر الذي حمل آي دير على مهاجمتها يوم 17 سبتمبر 1957.

معركة آي سين .. وقائعها وانعكاساتها

لقد شهدت قيادة الجبهة الجنوبية مع نزول موسم خريف سنة 1957 بضرورة الانتقال إلى مرحلة شن العمليات العسكرية. فدخلت في عدة اشتباكات مع فرقة المهاريين وخططت لضرب عدة أهداف عسكرية، ومنها اعتراض سبيل قافلة شركة "سياتي" المشبوهة القادمة بالتموين من شمال تشاد باتجاه جانت. وقد قرر آي دير الهجوم على القافلة بالتنسيق مع قائد الجيش الليبي نوري الصديق الذي قدم له التفاصيل الكاملة عن موعد قدوم القافلة وزوده ببعض الجنود الليبيين. وجاء القرار على خلفية نشاطها المريب في توصيل تحركات الجزائريين وكان الهجوم يهدف إلى قطع المدد عن القوات الفرنسية بجانت، وبث الرعب في صفوف الفرنسيين وإظهار قوة جيش التحرير الوطني أمام القوات الفرنسية وفرق المهاريين حتى لا تتابع تحركات الجيش الجزائري بالمنطقة. ويبدو أن العملية التي كانت تهدف إلى توفير حملة كبيرة لعمليات نقل الأسلحة وتحرك الجزائريين لقيت انتباه الفرنسيين ودفعتهم لمواجهة الموقف. وهذا أمر لم يؤخذ في الحسبان.

وقع اعتراض القافلة يوم 16 سبتمبر 1957 وكانت مكوّنة من ثماني عشرة سيارة يقودها جزائريون ويشرف عليهم شخص فرنسي، فتم قتل الفرنسي واقتياد الجزائريين إلى مركز جيش التحرير الوطني وأحرقت السيارات. وقد كان إحراق السيارات بمؤونتها مقصودا حتى لا يتهم جيش التحرير الوطني بأنه يقوم بأعمال القرصنة وقطع الطريق ومن أجل أن يوصل رسالة للفرنسيين بأنهم مهددون في كل مكان. كما تقرر أن تحرق هذه السيارات فوق التراب الجزائري على الرغم من أن اعتراض القافلة تم في الأراضي الليبية، وذلك بهدف عدم المساس باتفاقية التعاون الفرنسية-الليبية مسؤولية، وكذا التأكيد للسلطات الليبية أن الجزائريين يحاربون الفرنسيين في عمق التراب الجزائري على الرغم من اطلاع المسؤولين المحليين على خفايا الأمور ومنهم نوري الصديق.

وتشير كثير من المصادر إلى أن القوات الفرنسية كانت تنأهب لتوجيه ضربة لقاعدة الثوار بغاط، وأنها وجدت في هذا الاعتداء مبررا كافيا لشن حملة واسعة على الجنوب الليبي بهدف تطهير المنطقة من الثوار الذين يهددون منطقة جانت، أي ليزي. ويسجل شارل رينو أن قائد فيلق المهاري في الطاسيلي الملازم قودار بادر باصطحاب زعيم توارق المنطقة إلى مطار إيليزي لمشاهدة القوات التي نزلت يوم 17 سبتمبر بالمطار لتدعيم الترسانة العسكرية. وهي عشر طائرات حربية من نوع (NORD 2501) تحمل الجنود المظليين التابعين للغيف السادس بقيادة الملازم الأول ديفادي ومجموعة من سيارات الدفع الرباعية. كما وصل بعدها الفيلق الصحراوي الأول المحمول للغيف الأجنبي. وتشير هذه المعلومات إلى استعجال القيادة الفرنسية لتحضير قواتها لشن العمليات العسكرية وإلى تركيزها على عامل استقطاب التوارق والتأثير عليهم من خلال استعراض القوة، خاصة أنها كانت تخشى ردة فعل السكان وتسعى جاهدة لمنع انتشار الثورة بالطاسيلي.

وفي يوم 22 سبتمبر 1957، انعقد اجتماع للقيادة الفرنسية بإيليزي حضره الجنرال "جوهو" القادم من العاصمة ممثلا للجنرال "سالان"، والجنرال "دارسيمولان" قائد المنطقة العسكرية للواحات، والمقدم "مادلان" قائد مركز قيادة الجو، والملازم "روسي" و"فودار"، والملازم الأول "فندان" المختص في الإشارة، والمقدم "توريت" المكلف بمتابعة عمليات الاستكشاف الجوية ميدانيا وعددا من ضباط هيئة الأركان. وقد استمعوا إلى تقرير المقدم "توريت" الذي يصف الوضع بمنطقة الحدود الجزائرية الليبية بالخطير جدا، ويقترح تطهير المنطقة من الثوار باحتلال مناطق من الحدود الليبية. ومنها سردالاس وغاط. ورسم خطة عسكرية سماها عملية (176) ترمي إلى تنفيذ هجوم عسكري بري وجوي على منطقة غاط. وخلال المداولة، تحفظ البعض على مشروع إعادة الاحتلال وعلى توجيه عملية عسكرية كبرى تلفت الأنظار، بحكم أن فرنسا تمر بظروف صعبة في شمال إفريقيا وتواجه انتقادات قرأي العام الدولي. وميدانيا، تشير مختلف المصادر إلى أن القوات الفرنسية كانت تحضر لعمل عسكري كبير في الجنوب الليبي. تؤشر عليه تلك الاستطلاعات المتكررة لطيران النو الفرنسي والاعتداءات التي طالت قرية آي سين. ففي يوم 23 سبتمبر 1957، قصفت طائرة فرنسية القرية وقتلت أحد الليبيين. وبعد يومين، أغارت عدة طائرات على القرية من جديد وقتلت مواطنا آخر. كما سجل اعتداء ثالث في آخر الشهر خال مواطني أحد الليبيين بوادي الركين قرب آي سين.

وبعد تجنيد عدة كتائب وفرق خاصة بالطيران، شرعت القوات الفرنسية في تنفيذ هجومها على قرية آي سين يوم 3 أكتوبر 1957، حيث يذكر شارل رينو أن الطابور المكوّن من 16 سيارة و80 جنديا شق طريقه من تين الكوم إلى آي سين، وعلى الساعة التاسعة والنصف وعلى مقربة من آي سين، خرجت وحدة من الثوار الجزائريين والليبيين لاعتراض الهجوم على مشارف الوادي. وكان الأمر مفاجئا للفرنسيين. فأرسلت السيارات المصفحة للرد على الهجوم باستعمال المدفعية. وبعد مقاومة شرسة، سقط أحد الجنود الليبيين قتيلا، وفي منتصف النهار، تدخلت طائرة مطاردة وأصيبت بوابل الرصاص الذي جرح قائدها وثقب خزانها، فتم الاستجداد بطائرة ثانية. وفي حدود الساعة الواحدة والنصف، التحق أربعون جنديا على متن ثلاثتين بميدان المعركة. وأمام عدم تكافؤ القوى، اضطرت القوات الجزائرية والليبية للانسحاب من المعركة. وقد حاولت القوات الفرنسية ملاحقتهم ولكنها تراجعت وعادت من حيث أتت دون أن تكمل مهمتها. ويبدو واضحا أن جيش التحرير الوطني حقق في هذه المواجهة انتصارا معنويا كبيرا، وإن كانت الشهادات لا تقف على وصف مجريات المعركة وتركز على نتائجها. ويذكر قائد الجيش الليبي نوري الصديق، في شهادته أنه وبمجرد إعلامه بدخول القوات الفرنسية، استنفر قواته ووجهها لتأخذ مواقعها في مواجهة المعتدين، وأنه اتصل بحكومته لإبلاغها بمهاجمة القوات الفرنسية لمراكز الجزائريين في آي سين، فجاء أمر بعدم التدخل. ويضيف أن هذا الأمر حز في نفسه وقرر أن يقاتل إلى جانب إخوانه الجزائريين. وأنه استشار جنوده وخيّرهم بين أن يتصاعوا لأمر الحكومة أو ينتهوا معه للمشاركة في المعركة. فوقفوا إلى جانبه دون تردد تضامنا مع إخوانهم الجزائريين. ويضيف أن المعركة خاضها الجنود الجزائريون والليبيون جنبا إلى جنب، وأن المعركة امتدت إلى غاية الساعة الخامسة مساء، وأن الجنود الليبيين أسقطوا الطائرة الفرنسية ولم يعطوها كما تذهب رواية شارل رينو. وأنه استشهد جنديان ليبيان. وهذا ما يؤكده بيان الحكومة الليبية.

---

[1] عبد الله مقلاتي، "عمق العلاقات الجزائرية الليبية منذ عهد الثورة التحريرية: في ذكرى معركة آي سين في الثالث أكتوبر 1957"، **جريدة الخبر** (الجزائر)، ع.11447، الأربعاء 08 أكتوبر 2025، ص 19.

الملحق رقم (03[2]): التعديل الدستوري الجزائري في 2020.

المـــادة 30 : تنتظم الطّاقة الدّفاعيّة للأمّة، ودعمها، وتطويرها، حول الجيش الوطني الشّعبي.

تتمثّل المهمّة الدّائمة للجيش الوطنيّ الشّعبيّ في المحافظة على الاستقلال الوطنيّ، والدّفاع عن السّيادة الوطنيّة.

كما يضطلع بالدّفاع عن وحدة البلاد، وسلامتها التّرابيّة، وحماية مجالها البرّيّ والجوّيّ والبحري.

يتولى الجيش الوطني الشعبي الدفاع عن المصالح الحيوية والاستراتيجية للبلاد طبقا لأحكام الدستور.

المـــادة 31 : تمتنع الجزائر عن اللّجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسّيادة المشروعة للشّعوب الأخرى وحرّيّتها.

تبذل الجزائر جهدها لتسوية الخلافات الدّوليّة بالوسائل السّلميّة.

يمكن للجزائر، في إطار احترام مبادئ وأهداف الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، أن تشارك في حفظ السلم.

المـــادة 32 : الجزائر متضامنة مع جميع الشّعوب الّتي تكافح من أجل التّحرّر السّياسيّ والاقتصاديّ، والحقّ في تقرير المصير، وضدّ كلّ تمييز عنصريّ.

المـــادة 33 : تعمل الجزائر من أجل دعم التّعاون الدّوليّ، وتنمية العلاقات الودّية بين الدول، على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التّدخّل في الشّؤون الدّاخليّة. وتتبنّى مبادئ ميثاق الأمم المتّحدة وأهدافه.

البـــاب الثـــانـــي
الحقوق الأساسية والحريات العامة والواجبات

الفصـــل الأول
الحقوق الأساسية والحريات العامة

المـــادة 34 : تُلزِم الأحكام الدستورية ذات الصلة بالحقوق الأساسية والحريات العامة وضماناتها، جميع السلطات والهيئات العمومية.

لا يمكن تقييد الحقوق والحريات والضمانات إلاّ بموجب قانون، ولأسباب مرتبطة بحفظ النظام العام والأمن، وحماية الثوابت الوطنية وكذا تلك الضرورية لحماية حقوق وحريات أخرى يكرسها الدستور.

في كل الأحوال، لا يمكن أن تمس هذه القيود بجوهر الحقوق والحريات.

تحقيقا للأمن القانوني، تسهر الدولة، عند وضع التشريع المتعلق بالحقوق والحريات، على ضمان الوصول إليه ووضوحه واستقراره.

[2] مرسوم رئاسي رقم 20-442 مؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1442 الموافق 30 ديسمبر سنة 2020، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر سنة 2020، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، ع.82، الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2020.

الملحق رقم (304[3]) : إتفاق وقف إطلاق النار بين الفرقاء الليبيين

اتفاق تام ومستدام لوقف

إطلاق النار في ليبيا

اتفاق تام ومستدام لوقف إطلاق النار في ليبيا بين الجيش الليبي التابع لحكومة الوفاق الوطني والجيش الوطني الليبي التابع للقيادة العامة للقوات المسلحة والموقع عليه أدناه من قبل ممثليهم المفوضين وبشهادة بعثة الامم المتحدة للدعم في ليبيا؛

بالإستناد إلى وساطة الامم المتحدة المدعومة من الدول المشاركة في مؤتمر برلين الذي عُقد بتاريخ 19 كانون الثاني/ يناير / 2020 وسعيها الدؤوب لوقف أعمال العنف والأزمة الإنسانية الناجمة عن استمرار النزاع المسلح في ليبيا، وبالاستناد الى قرار مجلس الامن الدولي رقم 2510 لسنة 2020 والذي دعا في فقرتيه الرابعة والسادسة اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 الى التوصل الى اتفاق دائم لوقف إطلاق النار والالتزام به.

فقد اتفق الطرفان على الآتي:-

أولاً: المبادئ العامة:

1. التأكيد على وحدة الاراضي الليبية وحماية حدودها براً وبحراً وجواً.
2. الامتناع عن رهن القرار الوطني ومقدرات البلاد لاية قوة خارجية.
3. مكافحة الارهاب سياسية وطنية مشتركة تساهم فيها كل مؤسسات الدولة السياسية والامنية.
4. ضرورة احترام حقوق الانسان وقواعد القانون الدولي الانساني.
5. بنود الاتفاق تشمل كامل التراب الليبي براً وبحراً وجواً.

ثانياً: بنود الاتفاق:

1. اتفقت اللجنة العسكرية 5+5 على الوقف الفوري لاطلاق النار ويسري ذلك من لحظة توقيع هذا الاتفاق.
2. اخلاء جميع خطوط التماس من الوحدات العسكرية والمجموعات المسلحة باعادتها الى معسكراتها بالتزامن مع خروج جميع المرتزقه والمقاتلين الاجانب من الاراضي الليبية براً وبحراً وجواً في مدة اقصاها ثلاثة اشهر من تاريخ التوقيع على وقف اطلاق النار وتجميد العمل بالاتفاقيات العسكرية الخاصة بالتدريب في الداخل الليبي وخروج اطقم التدريب الى حين أستلام الحكومة الجديدة الموحدة لاعمالها، وتكلف الغرفة الامنية المشكله بموجب هذا الاتفاق باقتراح وتنفيذ ترتيبات امنية خاصة تكفل تأمين المناطق التي تم اخلائها من الوحدات العسكرية والتشكيلات المسلحة.

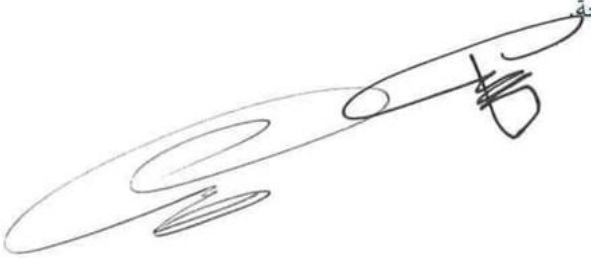

1

[1] **اتفاق وقف إطلاق النار الليبي،** *اتفاق جنيف لوقف إطلاق النار الدائم في ليبيا، الموقع بتاريخ 23 أكتوبر 2020*، **بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا** (UNSMIL)، (جنيف: الأمم المتحدة، 2020)، ص. 1. على الرابط

https://unsmil.unmissions.org/sites/default/files/20201023_ceasefire_agreement_final_arb_0.pdf

3. اتفقت اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 على تشكيل قوة عسكرية محدودة العدد من العسكريين النظاميين تحت غرفة يتم تشكيلها من قبل اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 تعمل كقوة تساهم في الحد من الخروقات المتوقع حدوثها على ان يتم توفير الموارد اللازمة لتشغيلها من كافة الاطراف والجهات.
4. تبدأ فوراً عملية حصر وتصنيف المجموعات والكيانات المسلحة وبجميع مسمياتها على كامل التراب الليبي سواء التي تم ضمها للدولة او التي لم يتم ضمها، ومن ثم اعداد موقف عنها من حيث (قادتها، عدد افرادها، تسليحها، أماكن تواجدها) وتفكيكها ووضع آلية وشروط اعادة دمج افرادها وبشكل فردي الى مؤسسات الدولة ممن تنطبق عليه الشروط والمواصفات المطلوبة لكل مؤسسة وبحسب الحاجة الفعلية لتلك المؤسسات او إيجاد فرص وحلول لمن لا تنطبق عليه الشروط او لمن لا يرغب بهذا الدمج، من خلال لجنة فرعية مشتركة بدعم ومشاركة البعثة.
5. ايقاف التصعيد الاعلامي وخطاب الكراهية المتفشي حالياً من قبل مجموعة من قنوات البث المرئي والمسموع والمواقع الالكترونية وتدعو الجهات القضائية والجهات المختصة الى اتخاذ الاجراءات اللازمة التي تكفل ملاحقة جادة ورادعة لتلك القنوات والمواقع، كما تدعو بعثة الامم المتحدة الى اتخاذ الاجراءات اللازمة التي تكفل قيام المؤسسات الام لتطبيقات التواصل الاجتماعي باجراء اللازم حيال تلك المواقع، ولهذه الغاية قررت اللجنة العسكرية المشتركة انشاء لجنة فرعية منبثقة عنها لمتابعة خطاب الكراهية ومتابعة الاجراءات اللازمة بحقها، كما قررت اللجنة توجيه رسالة مباشرة الى كافة قنوات البث المرئي والمسموع لعدم بث اية مادة اعلامية تتضمن مثل هذا النوع من الخطاب.
6. اتفقت اللجنة على فتح الطرق والمعابر البرية والجوية على كامل التراب الليبي على ان يتم اتخاذ الاجراءات العاجلة بفتح وتأمين الطرق التالية:

أ. الطريق الساحلي بنغازي سرت مصراته طرابلس.

ب. مصراته ابو قرين الجفره سبها غات.

ج. طريق غريان الشويرف سبها مرزق .

ولهذه الغاية تدعم اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 المقترحات التي خلُصت اليها لجنة الترتيبات الامنية المشتركة التي اجتمعت في مدينة الغردقة المصرية يومي 28 و29 سبتمبر/ ايلول 2020 وتدعو الى وضع ترتيبات لتأمين المرور الآمن للمدنيين وقوافل التموين والمنظمات الانسانية عبر تلك الطرق وفقا لما يلي:

- تُشكل غرفة امنية مشتركة على رأسها ضباط الشرطة اللذين شاركوا في اجتماعات الغردقة لاقتراح وتنفيذ ترتيبات امنية خاصة تكفل المرور الآمن عبر الطرق المشار اليها والطرق الاخرى بكامل التراب الليبي وكذلك المناطق التي تم اخلائها من الوحدات العسكرية والتشكيلات المسلحة.

2

- يتم اختيار رئيس الغرفة ومعاونيه وتحديد واجباتهم من قبل اللجنة العسكرية المشتركة 5+5.
- تُخلى الطرق المستهدفة من اية قوات عسكرية او مسلحة بمجرد مباشرة القوة المشتركة لمهامها.
- تتولى قيادة القوة المشار اليها تشكيل القوة المناط بها تأمين الطرق على ان يتم ذلك عبر وضع معايير الكفاءة والخبرة والانضباط موضع التنفيذ.

7. اتفقت اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 على تكليف آمر حرس المنشآت النفطية في المنطقة الغربية وآمر حرس المنشآت النفطية في المنطقة الشرقية ومندوب من المؤسسة الوطنية للنفط بالتواصل وتقديم مقترح حول اعادة هيكلة وتنظيم جهاز حرس المنشاءات النفطية بما يكفل استمرار تدفق النفط وعدم العبث به ورفع المقترح الى اللجنة العسكرية المشتركة 5+5.
8. ايقاف القبض على الهوية او الانتماء السياسي واقتصار الملاحقة والقبض على المطلوبين جنائياً واحالتهم الى الجهات المطلوبين لديها.
9. اتفقت اللجنة على اتخاذ التدابير العاجلة لتبادل المحتجزين بسبب العمليات العسكرية او القبض على الهوية وذلك بتشكيل لجان مختصة من الاطراف المعنية.
10. في ظل الاجواء الايجابية السائدة وعوامل الثقة التامة ستقوم لجنة 5+5 بالاشتراك مع فريق البعثة باعداد آلية لمراقبة تنفيذ هذا الاتفاق.
11. لا يسري وقف اطلاق النار على المجموعات الارهابية المصنفة من قبل الامم المتحدة على كافة الاراضي الليبية.
12. توصي اللجنة 5+5 وتحث البعثة على احالة اتفاق وقف اطلاق النار الموقع من لجنة 5+5 الى مجلس الامن لإصدار قرار لآلزام كافة الاطراف الداخلية والخارجية بتنفيذه.

تم توقيع هذا اتفاق وقف تام ومستدام لاطلاق النار في ليبيا في مقر الامم المتحدة في جنيف عند الساعة الحادية عشر صباح يوم الجمعة الموافق 23 اكتوبر/ تشرين الاول 2020.

ممثلي الجيش الليبي التابع لحكومة الوفاق الوطني		ممثلي الجيش الوطني الليبي/ القيادة العامة	
اللواء احمد علي علي ابو شحمة		اللواء أمراجع أمحمد محمد العمامي	
العميد المختار ميلاد محمد النقاصة		اللواء فرج المبروك عبدالغني الصوصاع	
العميد الفيتوري خليفه سالم غربيل		اللواء عطيه عوض محمد الشريف	
العقيد مصطفى علي محمد يحي		اللواء مهندس ركن الهادي حسن احمد الفلاح	
العقيد رضوان ابراهيم محمد الغراري		اللواء خيري خليفه عمر التميمي	

شاهد بعثة الامم المتحدة للدعم في ليبيا	
السيدة ستيفاني وليامز، ممثلة الامين العام للامم المتحدة/ رئيسة بعثة الامم المتحدة للدعم في ليبيا بالانابة	
السيد سليم رعد، رئيس شعبة المؤسسات الامنية في البعثة	
السيد عايد الحمد خلايلة، كبير مستشاري الشرطة في البعثة	
السيد علي خلخال ، شعبة المؤسسات الامنية في البعـــثة	

الفهرس

فهرس الأشكال -الجداول -الملاحق

رقم الخريطة	عنوان الشكل	الصفحة
الخريطة رقم (01)	الإمتداد الجغرافي للجزائر	22
الخريطة (2 0)	الامتداد الجغرافي لليبيا	27
الشكل رقم (03)	**مخطط توزيع الساكنة الليبية في 2024**	32
الخريطة رقم (04)	أماكن انتشار السكان	39
الخريطة رقم (05)	انتشار القبائل الليبية	45
الخريطة رقم (06)	خريطة عن مشروع النهر الصناعي العظيم في ليبيا	63
الخريطة رقم (07)	توزيع أكبر حقول النفط والغاز الطبيعي في ليبيا	67
الخريطة رقم (08)	توزيع حقول الغاز الرئيسية والبنية التحتية في ليبيا	68
الخريطة رقم (09)	توزيع طرق إمداد الطاقة من الجزائر اتجاه أوروبا	72
الخريطة رقم (10)	انتشار وتوسع "داعش" في ليبيا (2011 - 2016)	109
الخريطة رقم (11)	مناطق توزع مصادر الطاقة في ليبيا	124
الخريطة رقم (12)	الصراع الأهلي في ليبيا	129
الخريطة رقم (13)	**النزاع الليبي ومناطق انتشار الميليشيات المسلحة (2024-2019)**	152
الخريطة رقم (14)	مناطق تواجد الطاقة ومحطات التخزين في ليبيا	157
الخريطة رقم (15)	**منطقة الهلال النفطي**	155
مخطط رقم (16)	**انتاج النفط في ليبيا من يناير 2010 إلى أكتوبر2024**	160
الشكل رقم (17)	الهيكل المؤسسي للقوى المكلفة بأمن الحدود في الجزائر	173
رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم (01)	القوى التي تندرج داخل تحالف قوات الكرامة	103
جدول رقم (02)	**القوى التي تندرج داخل تحالف فجر ليبيا**	111
جدول رقم (03)	الخارطة الأيديولوجية والسياسية للقوى المتصارعة في ليبيا115	118
الجدول رقم (04)	**إجمالي توزيع مقاعد المؤتمر الوطني العام**	116
الجدول رقم (05)	اختصاصات مجلس النواب والمجلس الأعلى بعد تأسيس حكومة الوفاق الوطني	126
الجدول (06)	**المراحل المتعاقبة للحكومات الإنتقالية في ليبيا من 2011 -2023 (شرق /غرب)**	134
جدول رقم (07)	يوضح مؤشرات الدولة الفاشلة في ليبيا	146
الجدول رقم (08)	**أطراف الصراع على منطقة الهلال النفطي**	157
جدول رقم (09)	**مناطق السيطرة على النفط والمؤسسات المالية**	158
رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
ملحق رقم(01)	إتفاقية ترسيم الحدود الجزائرية -الليبية	251
ملحق رقم(02)	ذكرى معركة أيسن 1957	255
ملحق رقم(03)	التعديل الدستوري الجزائري في 2020	156
ملحق رقم (04)	إتفاق وقف إطلاق النار بين الفرقاء الليبيين	257

فهرس المحتويات

شكر وتقدير.....ب
الإهداء.....ت
قائمة المختصرات.....ج
مـقدمـة.....7
الفصل الأول: محددات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه ليبيا.....20
المبحث الأول: المحدد الجغرافي والبشري في السياسة الخارجية الجزائرية –الليبية.....21
المطلب الأول: تأثير الموقع الجغرافي في التوجهات الخارجية الجزائرية -الليبية.....21
الفرع الأول: البعد الجغرافي للجزائر بين العمق الأفريقي والمتوسطي.....21
الفرع الثاني: الامتداد الجغرافي الليبي وتحديات ضبط الحدود الوطنية الجزائرية.....26
المطلب الثاني: المحدد البشري في العلاقات الجزائرية- الليبية.....31
الفرع الأول: توزيع الجغرافية البشرية في الجزائر.....31
الفرع الثاني: الامتداد السكاني والقبلي بين الجزائر وليبيا.....31
المبحث الثاني: المحدد الاجتماعي والتاريخي في العلاقات الجزائرية –الليبية.....33
المطلب الأول: المحدد التاريخي في العلاقات الجزائرية - الليبية.....33
الفرع الأول: مراحل الدعم والتعاون في العلاقات التاريخية بين البلدين.....33
الفرع الثاني: مراحل التوتر والتراجع في العلاقات بين البلدين.....37
المطلب الثاني: المحدد المجتمعي وبنية النسيج الاجتماعي.....38
الفرع الأول: تشكل التركيبة المجتمعية في الجزائر.....38
الفرع الثاني: التركيبة القبلية في ليبيا وتأثيرها النسيج الاجتماعي.....40
المبحث الثالث: المحددات السياسية والإقتصادية والأمنية في العلاقات الجزائرية –الليبية.....48
المطلب الأول: المحدد السياسي والاقتصادي في السياسة الليبية.....48
الفرع الأول: المحدد السياسي في السياسة الخارجية الليبية.....49
الفرع الثاني: الإمكانيات الاقتصادية المتجددة وغير المتجددة.....61
المطلب الثاني: البعد الاقتصادي والأمني في السياسة الجزائرية.....69
الفرع الأول: طبيعة استغلال الموارد الجيواستراتيجية في الجزائر.....70
الفرع الثاني: أثر الموارد الطاقوية على المحدد الأمني.....72
استنتاجات الفصل الأول.....77
الفصل الثاني: طبيعة الأزمة الليبية: وموقف الجزائر في إطار مسارات وجهود التّسوية الإقليمية والدولية.....79
المبحث الأول: خلفيات الأزمة الليبية وتداعيتها على البناء المؤسساتي للدولة.....80

المطلب الأول: البيئة السياسية والأمنية قبل سقوط النظام السياسي 80
الفرع الأول: مظاهر التأزم في البيئة الليبية ظل النظام الجماهيري 80
الفرع الثاني: عوامل سقوط النظام وتداخل الأطراف في ظهور الأزمة 85
المطلب الثاني: إعمال المسؤولية الدولية عن الحماية للتدخل عسكريا في ليبيا 90
الفرع الأول: مشروعية تدخل حلف الناتو في ليبيا..... 90
الفرع الثاني: الموقف الجزائري في ظل تباين الآراء الإقليمية والدولية من التدخل العسكري... 92
المبحث الثاني: إعادة تشكيل الخارطة السياسية والأمنية بعد القذافي.....98
المطلب الأول: التحولات البيئة الأمنية بعد سقوط نظام القذافي 98
الفرع الأول: خارطة أطراف الصراع المسلحة وتسييسها..... 99
المطلب الثاني: التحولات في البيئة السياسية بعد سقوط نظام القذافي 110
الفرع الأول: المؤسسات السّياسية في المرحلة الانتقالية.....110
الفرع الثاني: تأسيس المؤتمر الوطني العام والحكومات الانتقالية 115
المبحث الثالث: تعثر المراحل الانتقالية وتشكيل مؤسسات الدولة في ليبيا.....119
المطلب الأول: طبيعة الانقسام المؤسساتي في ليبيا.....119
الفرع الأول: إدارة المراحل الانتقالية لقيادة عملية التحول المؤسساتي 119
الفرع الثاني: الاتفاق السياسي الليبي وخيارات تقاسم السلطة 124
المطلب الثاني: تحولات الصراع وإعادة توزيع السلطة في المرحلة الرابعة (2016-2021) 129
الفرع الأول: البيئة السياسية والأمنية قبل الحكومة الجديدة 129
الفرع الثاني: الدور الجزائري ضمن جهود التسوية الإقليمية والدولية 134
إستنتاجات الفصل الثاني.....140
الفصل الثالث: دور الجزائر في حل الأزمة الليبية وآفاق تسويتها.....143
المبحث الأول: انعكاسات الأزمة الليبية وتأثيرها نحو الخارج.....144
المطلب الأول: تداعيات داخلية تمهد لخطر على دول المنطقة 144
الفرع الأول: مخاطر الفشل الدولاتي في ليبيا.....144
الفرع الثاني: مخاطر التهديدات العابرة للحدود.....147
المطلب الثاني: التداعيات الخارجية للأزمة الليبية وانعكاساتها 151
الفرع الأول: تداعيات تمدد الميليشيات على الموارد الحيوية.....151
المبحث الثاني: المقاربة الجزائرية في أبعادها الأمنية والدبلوماسية في ظل المتغيرات الراهنة.....167
المطلب الأول: المحددات العامة للعقيدة الأمنية الجزائرية 167
الفرع الأول: المحددات الثابتة في العقيدة الأمنية.....168
الفرع الثاني: محددات الاستجابة والمرونة في العقيدة الأمنية.....169

المطلب الثاني: تحولات المقاربة الأمنية الجزائرية وآفاقها في إدارة الأزمة الليبية 173
الفرع الأول: مرتكزات المقاربة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية 174
الفرع الثاني: تحديات وآفاق المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية 180
المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية للتسوية السياسية ومستقبل الاستقرار في ليبيا.....188
المطلب الأول: تحديات الدولة اللّيبية للخروج من الأزمة 189
الفرع الأول: تحديات التّحول البيئة السّياسية الليبية.....189
الفرع الثاني: التحديات الأمنية للمشهد الأمني المتجدد.....194
المطلب الثاني: السيناريوهات المستقبلية لتسوية الأزمة 198
الفرع الأول: سيناريو الإبقاء على الوضع الرّاهن.....198
الفرع الثاني: سيناريو قيام الحرب الأهلية والتقسيم.....199
الفرع الثالث: سيناريو قيام دولة القانون والديمقراطية في ليبيا.....205
إستنتاجات الفصل الثالث.....209
الخاتمة.....212
قائمة المراجع.....227
قائمة الملاحق.....251
فهرس الأشكال -الجداول –الملاحق المحتويات.....262
الملخص.....266

الملخص

تركز هذه الدراسة على تفعيل دور السياسة الخارجية الجزائرية في حل الأزمة الليبية خلال الفترة من 2019 إلى غاية 2024، التي تميزت بتغيرات في محددات القرار السياسي مع صعود قيادة جديدة. ويعكس الترابط الجغرافي والتاريخي بين البلدين تعقيدات إضافية، خاصة مع تفكك الدولة الليبية، انتشار الفوضى الأمنية، وتزايد التدخلات الخارجية، مما انعكس مباشرة على أمن الجزائر وحدودها.

سعت الجزائر إلى دفع التسوية السياسية عبر الحوار الوطني والوساطة، لكنها واجهت عقبات بسبب تضارب المصالح الداخلية والخارجية. وتطرح الدراسة خيارات مستقبلية ضمن أبعاد سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية، بما يتماشى مع توجهات الرئيس تبون لإعادة إحياء الدبلوماسية الجزائرية. وتخلص إلى أن السيناريو الأكثر ترجيحا، هو استمرار الجزائر في تبني مقاربة دبلوماسية قائمة على الحوار الليبي-الليبي والوساطة، مع تعزيز التنسيق الإقليمي والدولي، بما يضمن وحدة ليبيا واستقرار المنطقة.

الكلمات المفتاحية: الأزمة الليبية، الأمن القومي الجزائري، المقاربة الجزائرية.

Résumé

Cette étude se concentre sur l'activation du rôle de la politique étrangère algérienne dans la résolution de la crise libyenne durant la période 2019-2024, marquée par de nouveaux changements politiques. Les liens géographiques et historiques entre les deux pays, combinés à l'effondrement de l'État libyen, à l'insécurité croissante et aux ingérences étrangères, ont directement impacté la sécurité nationale de l'Algérie. L'Algérie a tenté de promouvoir une solution politique à travers le dialogue national et la médiation, malgré les divergences d'intérêts internes et externes. L'étude conclut que le scénario le plus probable demeure le maintien d'une approche diplomatique algérienne basée sur le dialogue inter-libyen et la coordination régionale et internationale afin d'assurer l'unité et la stabilité de la Libye.

Mots-clés : Crise libyenne, Sécurité nationale algérienne, Approche algérienne.

Abstract

This study focuses on strengthening the role of Algerian foreign policy in resolving the Libyan crisis during the period 2019-2024, characterized by political changes and new leadership. The deep geographical and historical ties between both countries, along with Libya's state collapse, rising insecurity, and foreign interventions, have directly affected Algeria's national security. Despite Algeria's efforts to promote political settlement through national dialogue and mediation, challenges persist due to conflicting internal and external interests. The study concludes that the most likely scenario is the continuation of Algeria's diplomatic approach, centered on Libyan-Libyan dialogue and regional and international coordination, to safeguard Libya's unity and stability.

Keywords: Libyan crisis, Algerian national security, Algerian approach